

من سلسلة تاريخ الحركة القومية

عصر اسماعيل

بقلم

عبد الرحمن الرافعي بك

الجزء الأول

نمن الكتاب

(الجزء الأول) ويشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد اسماعيل

نمنه مجلداً ١٥

(الجزء الثاني) وفيه ختام الكلام عن عصر اسماعيل

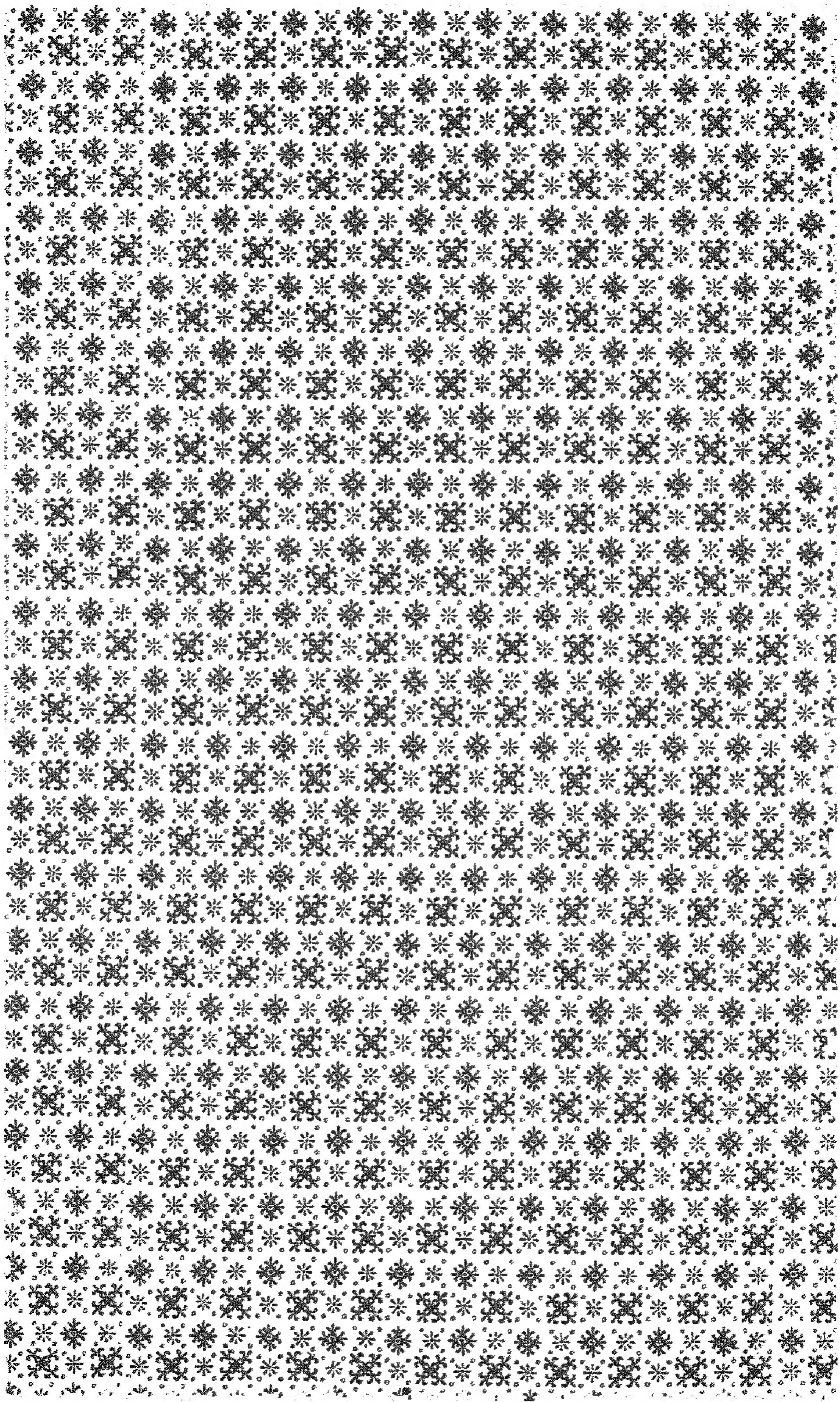
نمنه مجلداً ١٥

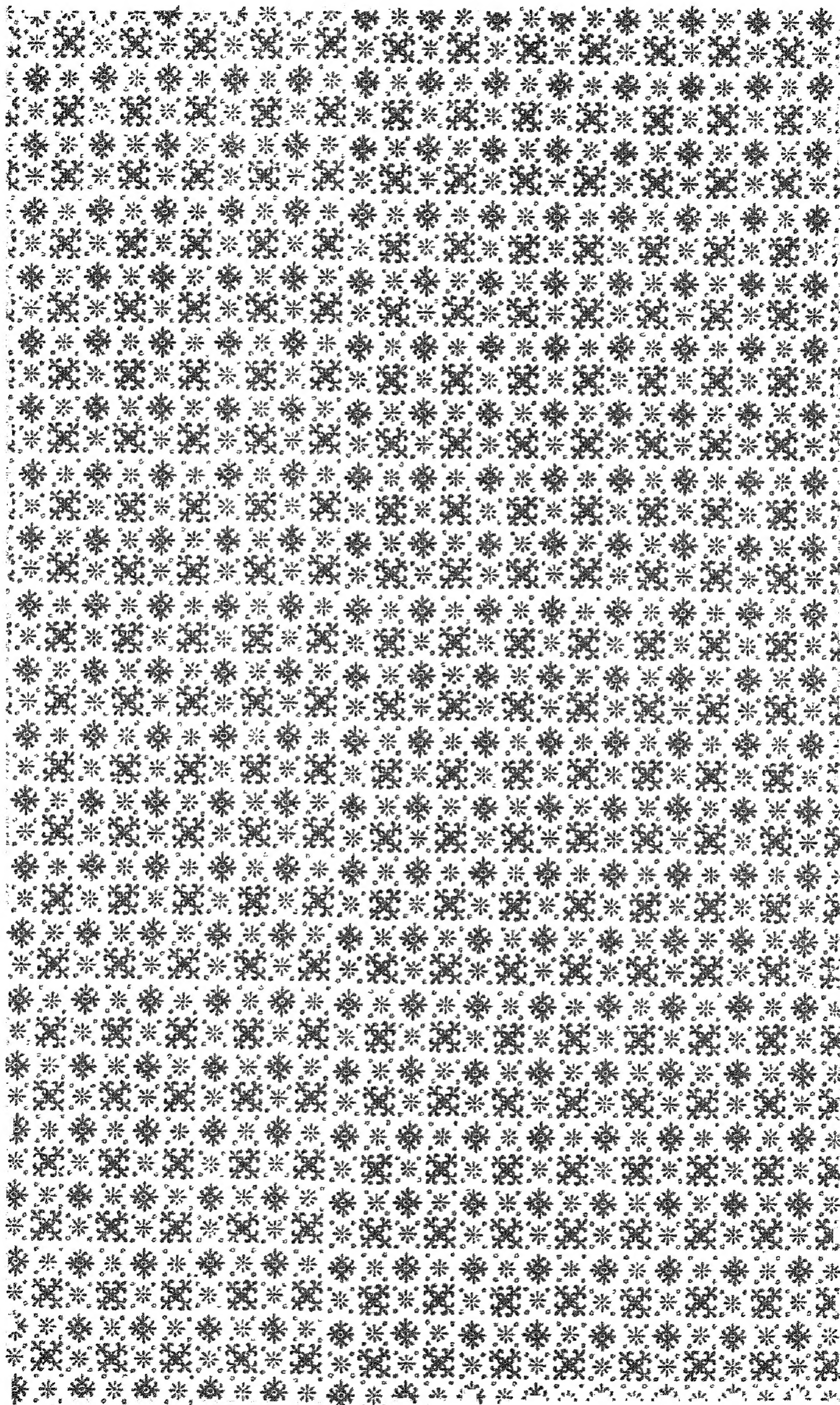
حق الطبع محفوظ

الطبعة الأولى ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م

مطبعة النهضة شارع عبد الباقى بمصر

مؤلف محمد رافعي





من سلسلة تاريخ الحركة القومية

عصر اسماعيل

بقلم

عبد الرحمن الرافعي بك

الجزء الأول

ثمن الكتاب

(الجزء الأول) ويشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد اسماعيل

ثمنه مجلداً ١٥

(الجزء الثاني) وفيه ختام الكلام عن عصر اسماعيل

ثمنه مجلداً ١٥

حق الطبع محفوظ

الطبعة الأولى ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م

مطبعة النهضة شارع عبد الباقى بمصر
مخلف عمادى

بيان

اشتمل الجزء الأول على الفصول الآتية من الكتاب :

- (١) الرجعية في عهد عباس الأول — (٢) النهضة الوطنية في عهد سعيد باشا
- (٣) عصر اسماعيل . سياسته الخارجية — (٤) قناة السويس — (٥) السودان
- (٦) الجيش — (٧) البحرية — (٨) حروب مصر في عهد اسماعيل — (٩) التعليم
والنهضة العلمية والأدبية

ويحتوى الجزء الثانى على الفصول الباقية من «عصر اسماعيل»

الفصل العاشر أعمال العمران

بذل الخديوى اسماعيل جهودا كبيرة فى اقامة أعمال العمران التى عادت على البلاد بالمزايا. ألجته ، ولقد ذكرنا فى الفصول السابقة ما أسسه من معاهد التعليم والمنشآت البحرية والحربية، التى تعد من أجل أعماله العمرانية ، والآآن تتكلم عن أعمال العمران الأخرى فى ميادين الري والزراعة والصناعة وتعمير المدن

منشآت الري والزراعة

كان من أول ما وجه اليه همه العمل على انماء ثروة مصر الزراعية بتوفير وسائل الري ، فكان لهذه الوسائل الفضل الكبير فى زيادة انتاج الاراضى المزروعة وإحياء موات الاراضى القابلة للزراعة

الترع

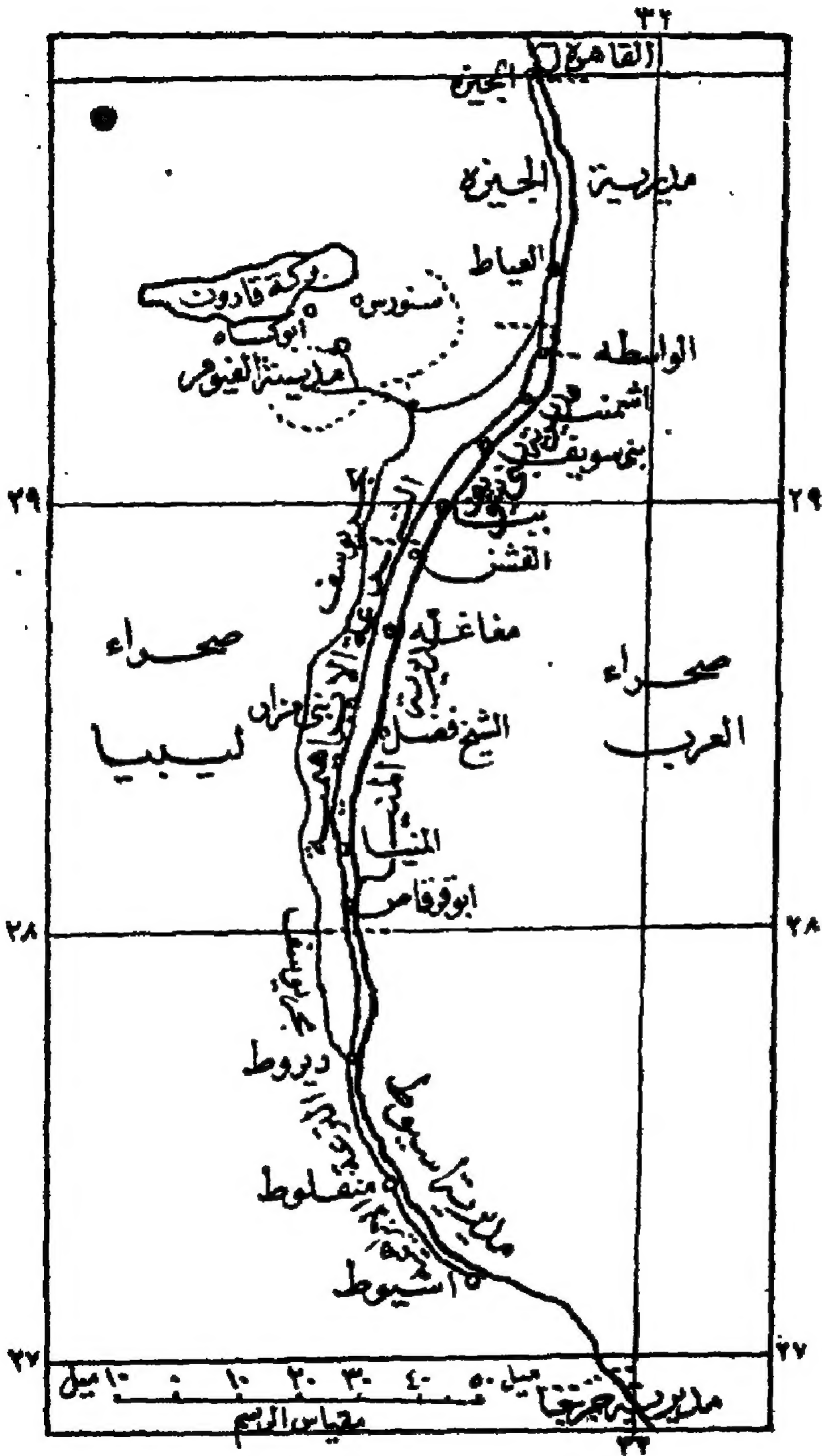
فشق كثيرا من الترع فى الوجه البحرى والوجه القبلى ، وبلغ عدد ما حُفر أو أصلح فى عهده نحو ١١٢ (اثنى عشرة ومائة) ترعة^(١)، وأهمها الترعة الابراهيمية والترعة الاسماعيليه

الترعة الابراهيمية

هى أعظم الترع التى أنشئت فى عهد اسماعيل ، وتعد من أعظم منشآت الري فى العالم قاطبة ، تأخذ مياهها من النيل عند أسبوط ، وتنتهى عند (اشمنت) مديرية بنى سويف، ويبلغ طولها ٢٦٧ من الكيلو مترات^(٢)، وهذا يدل على عظم

(١) مصر كما هي . Egypt as it is للمستر ماك كون Mac Coan ص ٢٤٦

(٢) الخطط التوفيقية ج ١٩ ص ١١٤



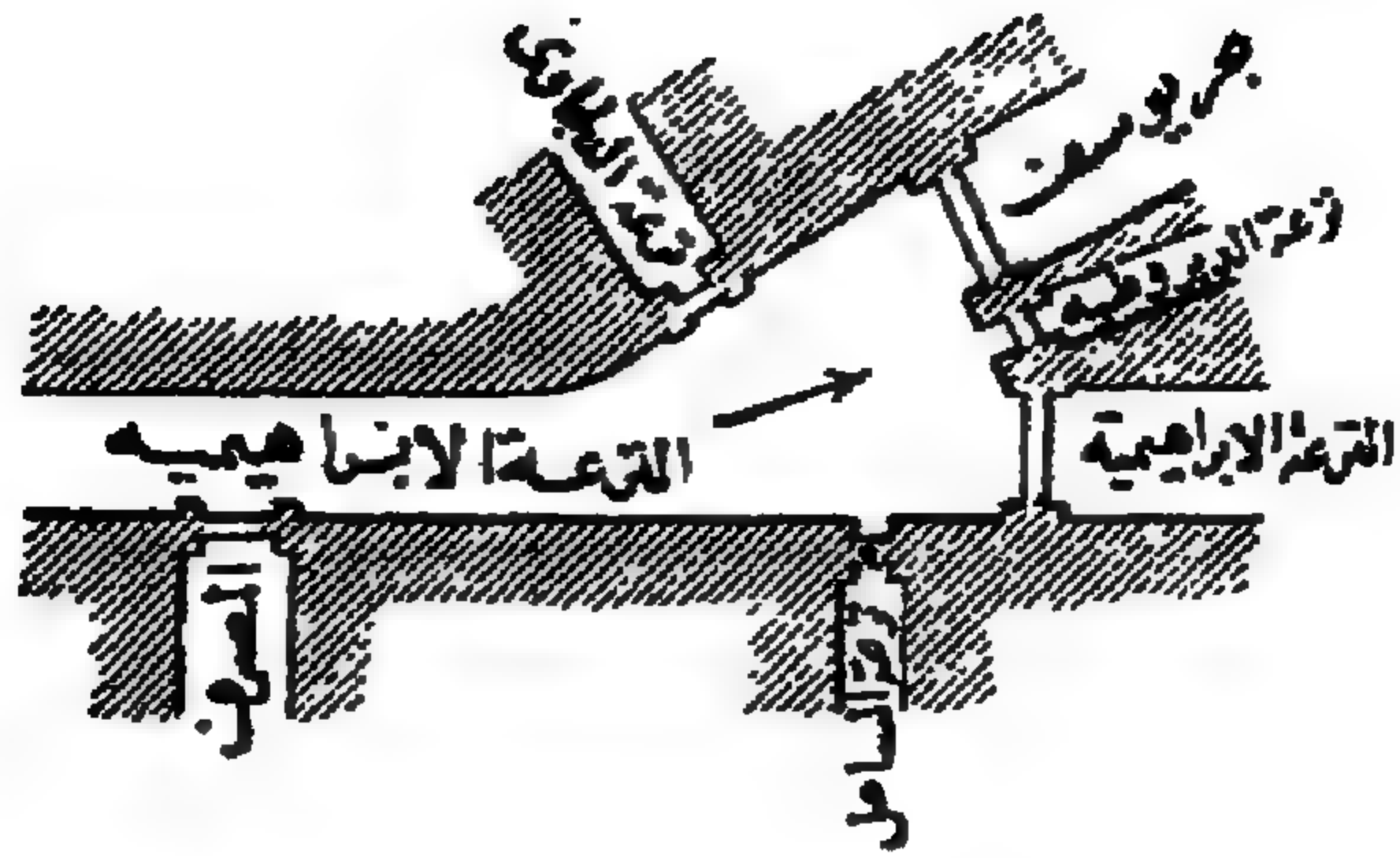
خريطة التربة الإبراهيمية

المنشأة في عهد اسماعيل

شأنها واتساع مداها ، وهي تروى مديريات أسيوط والمنيا وبنى سويف ويرجع الفضل في وضع تصميمها وانشائها الى المهندس المصرى الكبير مصطفى بهجت باشا ، إذ كان مفتشا لهندسة الوجه القبلى ، وقد بدى بإنشائها سنة ١٨٦٧ ، واشتغل في حفرها نحو مائة الف نسمة بطريق السخرة (العونة) ، وتم حفرها سنة ١٨٧٣ ، أى أن إنجازها اقتضى ست سنوات تقريبا ، وتولى بهجت باشا ملاحظة العمل طبقا للتصميم الذى وضعه ، ولما انتقل في خلال العمل الى الوجه البحرى خلفه المهندس الكبير سلامة باشا الذى تولى انشاء قناطر الترعة ، ثم خلفه اسماعيل باشا محمد ، وكان في عهده تمام العمل ، ولما أنشئت الترعة وقاطعت بحرى يوسف القديم تحول فيه من النيل وجبار يستمد ماء منها عند « قناطر التقسيم » المقامة عليها ، وأنشئت أيضا ترعة « الديروطية » وترعة « الفشن » المستجدة ، واستمدتا مياههما منها ، وقد كان لهذه الترعة الفضل العميم على أطيان الوجه القبلى من أسيوط الى بنى سويف إذ زاد خصبها ، وتحول الرى فيها من رى الحياض الى نظام الرى الصيفى ، واتسعت فيها زراعة قصب السكر والقطن

قناطر التقسيم

أقيمت على هذه الترعة عدة قناطر ، وهي : « قناطر التقسيم » بديروط ، عند تقاطع الترعة وبحرى يوسف ، وقناطر المنيا ، ومطاي ، ومغاغة ، وبيا وأعظمها شأننا « قناطر التقسيم » التى أقيمت عند ديروط ، على بعد ٦٠ كيلومترا من فم الترعة ، وهي مجموعة قناطر عدة ، متصلة بعضها ببعض ، ومشيدة بشكل هندسى بديع ، توزع كل منها المياه على فرع من الفروع الآخذة من الترعة ، وهالك بيان هذه القناطر : قنطرة ترعة الدجاوى ، وقنطرة بحرى يوسف ، وقنطرة الترعة الديروطية ، وقنطرة موازنة الترعة الابراهيمية ، وقنطرة ترعة الساحل ، ثم قنطرة الصرف التى تصرف المياه الى النيل وتستعمل للتخفيف وتعد « قناطر التقسيم » من أعظم قناطر الرى فى الدنيا ، وهي من تصميم



قناطر التقسيم بدويوط ، أنشئت سنة ١٨٧١

المهندس الكبير بهجت باشا ، وتناوب بناءها هو وسلامة باشا ثم اسماعيل باشا محمد ، ومن المهندسين الذين كانوا يلاحظون أعمال الحفر والبناء فيها : محمد بك أبو السعود . يوسف بك الحكيم . رجب بك سري . احمد بك سعيد . علي بك برهان . محمد بك فهمي . حسن بك وصفي ، وكان ابتداء بنائها سنة ١٨٦٩ م وتماؤها ١٢٨٨ هـ (١٨٧١ م) ، وقد نظم الشعراء القصائد تاريخاً لهذا العمل العمراني الجليل ، فما قاله في هذا الصدد السيد علي أبو النصر المنفلوطي أحد شعراء ذلك العصر :

أحييت عناية الخديوي ملكه	فما بطالع سعده التنظيم
وأفاد بحر النيل حسن تصرف	حتى ارتوى بالراحة الاقليم
وأراد ثروته فأحكم ترعة	أبدى على عنوانها ابراهيم
وبنى بدويوط القناطر مورداً	تقسيمها قد زانه التصميم
فكانها جبل بذروته بدت	آثار مصر حادث وقديم
وبرسم (اسماعيل) بعد (سلامة)	وافي (بهجة) شكلها التعميم
فلملك (اسماعيل) في انشائها	فضل يدوم لربه التعظيم
عمت منافعها فقلت مؤرخاً	ان القناطر نفعها التقسيم (١)

٥١ ٣٩١ ٢٠٦ ٦٤١

سنة ١٢٨٨ هجرية (١٨٧١ م)

(١) عن كتاب تحفة الخديوي اسماعيل لعبد وادي النيل (التركة الابراهيمية)

لمحمد بك اسماعيل حب الرمان مهندس التركة الابراهيمية سنة ١٩٠٠

وكانت هذه القناطر ولم تزل محل إعجاب من شاهدها من المهندسين الوطنيين والأجانب ، مما يسجل الفخر لمهندسى مصر العظام ، فقد وضعوا تصميمها ، وتولوا إقامتها ، دون أن يرجعوا الى رأى خبراء أو مستشارين من الأجانب ، وجاءت آية فى الفن والابداع ، وقد شاهدها المستر (فولر) المهندس الانجليزى فى ذلك العهد ، وقال عنها مامعناه « يحسن بالسياح الذين يجيئون مصر لمشاهدة الآثار القديمة أن يشاهدوا الآثار الجديدة وهى ترعة الابراهيمية وقناطرها »

الترعة الاسماعيليه

هى الترعة التى تبدأ من النيل بجوار قصر النيل (الآن بجوار شبرا) وتصل الى قناة السويس عند الاسماعيليه ، ثم تتفرع الى فرعين أحدهما يسير الى السويس والآخر الى بورسعيد ، وطول هذه الترعة ١٢٩ كيلو متر (تسعة وعشرون ومائة كيلو متر) من قها الى « نفيشه » و ٨٩ كيلو مترا من نفيشه الى السويس (١) وقد احتفرت شركة قناة السويس جزءا منها وأكمل اسماعيل حفرها طبقا لما تم الاتفاق عليه بينهما كما بينا ذلك بالفصل الرابع (ص ٩٧ ج ١) وهذه الترعة تروى مديرتى القليوبية والشرقية وجهات قناة السويس

الترع الاخرى

ومن أهم أعمال الري فى ذلك العهد اصلاح رياح المنوفية الذى أنشئ فى عهد سعيد باشا ، وإعادة احتفاره وتعميقه ، وبناء قناطره ، وقد اجتمع لهذا العمل نحو ثمانين الفا من العمال والفلاحين ، وتم حفره من الفم الى التقائه ببحر شبين سنة ١٢٨٥ هـ (١٨٦٨ م) فى مدة ستين يوماً (٢) ، ولما تم حفره تحولت منابع جميع الترع التى كانت تأخذ مياهها من النيل فصارت تستمد مياهها من الرياح المذكور ، وصار أهم مصدر للرى فى مديرتى المنوفية والغربية

وفي سنة ١٨٧٠ أصلحت طلبات العطف وزيدت قوتها فصار في مقدورها
تغذية ترعة المحمودية يومياً بنائمائة ألف متر مكعب من المياه (١)
وأنشئت ترع ناطوره ، والمكاسر ، وجناية السكة الحديد ، وجناية ألى
كبير ، والمصلوحى (بالشرقية)

وترعة الحاجر الغربية ، وترعة الحاجر الشرقية ، وعمديد . مصرف النظامية
(بمديرية البحيرة)

وتحول كثير من الترع القديمة الى ترع صيفية ، كالسرساوية . وخليج عثما .
والسمسية . والموانية . وترعة الثعالب . وترعة قطور . وترعة سبطاس . وجناية
القرشية . وبحر دخيش . وترعة نورى اغا . وترعة الالفى . وترعة الساحل . وترعة
الخط . وترعة بحيرم . وترعة قويسنا . والعطف . والخضارات . وترعة حسن .
وميت خلف الخ الخ (وجميع هذه الترع بالمنوفية والغربية) .

وترعة القرطامية . والفليفل . ومصرف العموم (بالقليوبية)

وترعة مصطفى افندى . وبحر الرمل بالشرقية

ووسعت ترعة الساحل (٢) بالدقهلية ، وجرى امتدادها الى البوهية ، وأعيد حفر
ترعة الدنديطية ، والصابورية ، وجعلت كلتاها صيفية ، ووسعت ترعة أم سلمى ، وصارت تعميقها
وتوصيلها بالبحر الصغير فعم ، منها النفع الكبير

ومن الترع التى جعلت صيفية بالدقهلية . ترعة جصفه . والغفاره . ومصرف
المقدام . وترعة الافندية . والخزان الجديد . وترعة معاند . والبزراى . وبحر طناح .
وميت سويد . وميت يعيش

وكانت العناية مبذولة لتطهير الترع فى مختلف المديرىات

(١) كتاب الري فى مصر للمسبو باروا من ١٦٣

(٢) هى التى أنشأها سلامة باننا كما تقدم بيان ذلك بالصفحة ٢٨٦ من الجزء
الاول ، وصارت الآن (الرياح القويق) فى الجزء المار بالدقهلية

القناطر

وانشئ من قناطر الترع والرياحات ٤٢٦ قنطرة، منها ١٥٠ في الوجه القبلى ، و ٢٧٦ في الوجه البحرى^(١) ، وعنيت الحكومة بالمحافظة على جسور النيل والترع

اصلاح القناطر الخيرية

وقد ظهر خلل فى بعض عيون القناطر الخيرية سنة ١٨٦٧^(٢) بسبب ضغط المياه، فوجه اسماعيل عنايته الى ملافاة هذا الخلل، وعهد بذلك الى قطا حل المهندسين فى عصره، وهم موجيل بك (وكان قد غادر مصر الى فرنسا) ، وبهجت باشا ، ومظهر باشا ، ثم المستر فولر المهندس الانجليزى، وانجز هذا الاصلاح فى عهد اسماعيل

مجالس تفتيش الزراعة ووزارة الزراعة

وتقرر انشاء مجالس بالاقاليم سميت (مجالس تفتيش الزراعة) ، منها مجلسان بالوجه البحرى ، وثلاثة مجالس فى مصر الوسطى والوجه القبلى^(٣) ، والغرض منها البحث فى الوسائل الكفيلة بتحسين الزراعة وانماؤها وتوزيع مياه الري ، وكان تأليفها تنفيذاً لقرار مجلس شورى النواب

وانشئت وزارة الزراعة للعناية بالشؤون الزراعية عامة ، وجعلت مرجع مجالس تفتيش الزراعة

التوسع فى زراعة القطن والقصب

وعنى الخديوى بالتوسع فى زراعة القطن لما ظهر من ارتفاع اسعاره أثناء الحرب الاهلية الامريكية وما كانت تدره زراعته على البلاد وقتئذ من الارباح العظيمة، وجلب من اوروبا العدد الوفير من آلات الري لتوفير المياه وتحسين طرق الري ،

(١) كتاب احصاء مصر سنة ١٨٧٣ ص ١٩٤

(٢) لبنان باشا - مذكرات عن أم أعمال المنفعة العامة فى مصر ص ٤٧٤

(٣) انظر لائحة هذه المجالس فى قاموس الادارة والقضاء لفيليب جلاد

وامدت الحكومة المزارعين بالبزور التي يحتاجون اليها، وازداد الناتج من القطن في ذلك العهد كما سيجىء بيانه بالفصل الخامس عشر
ووجه الخديوى همته الى الاكثار من زرع قصب السكر، وخاصة في املاكه
بالوجه القبلى، وازدادت عنايته به بعد ان تراجعت أسعار القطن وهبطت الى مستواها
العادى عقب انتهاء الحرب الامريكية، فرأى من الحكمة أن ينهض بزراعة القصب
لاستحداث صناعة السكر بانشاء معامله الكبيرة، ولكى نجد البلاد محصولا آخر
تعتمد عليه بجانب محصول القطن

زيادة مساحة الاطيان المزروعة

كان لاعمال العمران التي قام بها اسماعيل في ميادين الزراعة فضل كبير في
ازدياد مساحة الاطيان الزراعية وزيادة محصولها، فقد كانت مساحة الأراضي
المزروعة في أواخر عهد محمد على ٣٨٥٦٠٠٠ فدان^(١)، فبلغت في أواخر عهد
اسماعيل ٨١٠٠٠٠ فدان^(٢) أى انها زادت في هذا العهد بمقدار مليون فدان تقريبا،
ويدخل في هذا الاحصاء ما زاد من الاطيان في عهد سعيد، لما اشتمل عليه ذلك
العهد من الاصلاحات الزراعية التي سبق الكلام عنها بالجزء الاول ص ٢٥^(٣)

(١) احصاء كلوت بك في كتابه لمحة عامة الى مصر ج ٢ ص ٢٦٤ (من الاصل
الفرنسى)

(٢) احصاء لجنة التحقيق العليا في تقريرها الذى قدمته عن حالة مصر المالية
في ابريل سنة ١٨٧٩ واننشر في الكتاب الاصفر (مجموعة الوثائق الدبلوماسية
الفرنسية عن سنة ١٨٧٨ - ١٨٧٩) ص ٢٢٢

(٣) جاء في خطبة العرش التي تليت بمجلس شورى النواب في يناير سنة ١٨٦٩
ان ما صار اصلاحه وزراعته في عهد الخديوى اسماعيل لغاية تلك السنة بالغ ٤٥٨ و ٣٢٧
فدان كما سيجىء بيانه بالفصل الثانى عشر، وجاء في تقرير بعثة « كيف » الانجليزية التي
سپرد الكلام عنها ان مساحة الاطيان المزروعة في عهد سعيد باشا ٨١٠٠٠ و ٤٥٨ فدان أى ان
زيادتها في عهد اسماعيل بلغت ١٨٣ في المائة (ص ٣٩١ كتاب مصر كما هي لماك كون)

منشآت الصناعة

معامل السكر

انشأ اسماعيل باشا المعامل الكبرى لصناعة السكر في الوجه القبلي ، وقد نشطت هذه الصناعة بما أنشأه من تلك المعامل وما جلبه اليها من الآلات الحديثة ، وما خصصه لها من الاطيان لزراعة القصب ، وتعددت معامل السكر ، فبلغت سبعة عشر معملا انشئت في المدن الآتية

في مديرية بني سويف

معمل بيا .

في مديرية المنيا

معامل الفشن . مغاغة . ابا الوقف . مطاي . المنيا . ابوقرقاص . الشيخ فضل .
سمالوط . بني مزار .

في مديرية أسيوط

الروضة

في مديرية قنا

الضبعية : أرمنت . المطاعنة

في مديرية الفيوم

سنورس : ابوكساه . وكان بابوكساه مصنعان ، مصنع (ابوكساه) ومصنع (الدوده)

وكانت هذه المعامل تابعة للدائرة السنية ، أي ملكا خاصا للخديوي ، وقد نجح بعضها نجاحا كبيرا ، وتعطل البعض الآخر بسبب كثرة النفقات ، والارتباك المالي ، وسوء الإدارة ، وبذل اسماعيل في اقامة هذه المعامل أموالا طائلة استوفى معظمها من القروض . . .

وصف العلامة علي باشا مبارك بعض هذه المعامل لمناسبة كلامه عن البلاد

القائمة بها ، وانا ناقلون هنا على شبل المثال ، ما ذكره عن مصنع الضبعة (١) بمركز قوص (الآن بمركز الاقصر) ، قال « وفي الضبعة للدائرة السنية تفتيش أطيان عشرة آلاف فدان تزرع قسبا ، وتسقى بالوابورات ، وبها قاور يقة فرنساوية ذات عصارتين ، وآلات كاملة لعصره وعمل السكر منه ، وينقل اليها القصب بشكل حديد زراعية معمولة هناك ، وشغلها دائم ليلا ونهارا ، يباقي القاور يقات ، بواسطة وابور نور تتفرق أنواره على العنابر والآلات والمحارن وجميع الإماكن اللازمة للشغل ، ويستمر شغلها كل سنة نحو خمسة أشهر ، وتصدر كل يوم محصول ستة وستين فداناً ، وتنتج في اليوم من السكر الأبيض المكرر فوق ثمانمائة قنطار سكر حبا ، ومن السكر الأحمر فوق اربعمائة قنطار اقاعا ، وينقل منها العسل ثمرة ٣ الى ورشة الروم بقاور يقة المطاعنة ليستخرج منه السبرتو ، وقد عملت تجربة الفدان من هذا التفتيش ، فوجد متحصله من السكر بانواعه اثنين وعشرين قنطارا ، ثم ان القاور يقة يخرج منها فرع من سكة الحديد يوصل الى البحر (النيل) لنقل الآلات التي تأتي بطريق البحر »

معامل النسيج

وعاد النشاط الى معمل الطرايش بفوه ، ومعمل النسيج بها ، وهما المنشأتان من عهد محمد علي

وانشئ مصنعان لعمل الجوخ ، أحدهما بيولا ، والثاني بشبرا ، وكانا يضطلعان الاجواخ التي تلزم لجنود البر والبحر

معامل الطوب والديباغة والزجاج والورق

وانشئ معمل لضرب الطوب في قليب ، ومعمل لديباغة الخلود بالاسكندرية ، ومعامل الزجاج ، ومعمل للورق في بولا ، وهو الذي أسلفنا الكلام عنه (ص ٢٦٦ ج ١)

المواصلات والسكك الحديدية

وأصلحت إدارة السكك الحديدية بعد ان كانت مختلة في أواخر عهد سعيد، وبذل اسماعيل جهداً كبيراً في مد السكك الحديدية في أنحاء القطر، فقد كان طول ما أنشئ منها قبل ولايته الحكم ٢٤٥ ميل (خمسة وأربعين ومائتي ميل) ، فأنشأ هو نحو ١٠٨٥ ميل « خمسة وثمانين و الف ميل » (١) وبحسب احصاء بعثة « كيف » الانجليزية، بلغ طول السكك الحديدية التي أنشأها اسماعيل ١٢٠٠ ميل، وقدرت البعثة نفقات انشائها بمبلغ ١٣٠٠٠٠٠ ر. ١٣٠٠٠٠٠ جنيه ونيف، بواقع الميل ١١٠٠٠ ر. جنيه (٢) وهناك بيان أهم الخطوط التي أنشئت في ذلك العهد وتاريخ انشائها وطولها بالكيلومتر (٣)

الخطوط التي أنشئت في عهد عباس وسعيد		
الخط	السنة التي أنشئ فيها	طوله بالكيلومتر
من القبارى (الاسكندرية)		
الى كفر الزيات	١٨٥٤	١٠٧
من كفر الزيات الى طنطا	١٨٥٥	١٨
من طنطا الى القاهرة	١٨٥٦	٨٦
من القاهرة الى السويس رأساً	١٨٥٨	(ثم أُلغى سنة ١٨٦٩ بعد انشاء خط مصر - الاسماعيليه - السويس)
من طنطا الى كفر الزيات	١٨٥٩	١٨

(١) المخطط التوفيقية ج ٧ ص ٨٧

(٢) تقرير بعثة كيف Gave المنجور ذيلاً لكتاب (مصر كما هي) للاك كون

ص ٣٩٦ و ٤٠٤

(٣) عن مذكرة لمصلحة السكك الحديدية قدمت لتوجيه المراجعة المولى سنة ١٩٢٦

الخط	سنة انشائه	طوله
من القاهرة الى قليب	١٨٦١	١٤
من بنها الى ميت بره	١٨٦١	١٠
من بنها الى الزقازيق	١٨٦٠	٣٧
من طنطا الى محلة روح	١٨٥٧	١٤
من محلة روح الى سمند	١٨٥٩	٢١

الخطوط التي أنشئت في عهد اسماعيل

الخط	السنة التي أنشئ فيها	طوله بالكيلومتر
من دمنهور الى القبارى	١٨٦٤	٦٤
من بنها الى طنطا	١٨٦٥	٤١
من كفر الزيات الى دمنهور	١٨٦٥	٤٣
من قليب الى بنها	١٨٦٦	٣١
من القاهرة الى سراى القبة	١٨٦٥	٧
من القاهرة الى المحطة	١٨٦٥	١٣
خط الجبل الأحمر	١٨٦٥	٤
من المسكس الى محاجر الدخيلة	١٨٧٠	١٦
من سيدى جابر الى رشيد	١٨٧٦	٦٦
من المعمورة الى أبو قير	١٨٧٦	٣
من قليب الى القناطر الخيرية	١٨٦٥	١٠
من شبين الكوم الى طمطا	١٨٦٣	٣٨
من محلة روح الى دسوق	١٨٦٥	٥٢
من الزقازيق الى الاسماعيليه	١٨٦٨	٧٨
من نفيشه الى السويس	١٨٦٨	٩٩

الخط	سنة انشاء	طوله
من الزقازيق الى بنها	١٨٧٠	
من قليبوب الى الزقازيق	١٨٦٥	٦٣
من الزقازيق الى المنصورة	١٨٦٥	٧٠
من ابو كبير الى الصالحية	١٨٦٩	٣٤
من صمنود الى طلخا	١٨٦٣	٩٧
من طلخا الى دمياط	١٨٦٩	٦٦
من محلة روح الى طنطا	١٨٧٦	
من قلين الى كفر الشيخ	١٨٧٥	١٧
من محلة روح الى زفتى	١٨٦٥	٣٢
من بولاق الدكرور الى بشتيل	١٨٧٢	٤
من بشتيل الى اتياى البارود	١٨٧٢	١١٦
من بولاق الدكرور الى المنيا	١٨٦٧	٢٣٨
من المنيا الى ملوى	١٨٧٠	٤٨
من ملوى الى أسيوط	١٨٧٤	٨٢
توصيلة معبل بيا	١٨٧٠	١
توصيلة النيل الى أسيوط	١٨٧٥	١
من الواسطة الى الفيوم	١٨٦٨	٣٨
من الفيوم الى ابوكساه	١٨٦٩	٢٤
من باب اللوق الى حمامات حلوان	١٨٧٢	٢٥

وعملت التحويلة من الملاحة الى محطة الباب الجديد بالاسكندرية سنة ١٨٧٦،
 وخصصت محطة القبارى من ذلك الحين للبضائع والقطارات الخاصة الواصلة الى الميناء
 وميد الخط الحديدى من وادى حلفا جنوبا على مسافة ٥٧ كيلو مترا كما تقدم
 بيانه (ص ١٧١ ج ١)

التلغرافات

وعملت الخطوط التلغرافية التي بدئ انشاؤها في عهد سعيد باشا ، وقألت منها شبكة ممتدة الفروع بين مختلف البلدان ، وملت أيضا الخطوط التلغرافية بين مصر والسودان وبين المدن المهمة في الاقاليم السودانية كما تقدم بيانه (ص ١٧٤ ج ١) وبلغ طول الخطوط التلغرافية سنة ١٨٧٢ في مصر والسودان ٥٥٨٢ كيلو متر وطول اسلاكها ١١٩٥١ كم (١)

وهالك أهم هذه الخطوط في مصر

الخطوط	عدد الاسلاك	طول الخط بالكيلومتر
من مصر الى الاسكندرية	٦	٢٢٣ * (٢)
من مصر الى ضواحيها	٢	٨٠ *
من القاهرة الى قليبوب والقناطر الخيرية	٢	٢٨
من القاهرة الى غزة (فلسطين) بطريق بنها	٢	٤٥٥
من القاهرة الى السويس بطريق بنها	١	٢٤٢
من القاهرة الى المنصورة بطريق قليبوب	٢	١٥٤
من القاهرة الى السويس رأسا	٤	١٤٤ *
من بنها الى سراي ميت بره	٢	١٤
من بنها الى الزقازيق فالسويس	٢	١٩٧
من طنطا الى طلخا فدمياط	٢	١١٥

(١) عن كتاب احصاء مصر سنة ١٨٣٧ ص ١٨٥

(٢) هذه العلامة * تدل على ان الخط منشأ من عهد سعيد باشا

الخط	عدد الاسلاك	طول الخط بالكيلومتر
من طنطا الى زفتى	٢	٥٣
» » » دسوق	٢	٧٤
من طنطا الى شبين الكوم	٢	٣٠
من الاسماعيلية الى بورسعيد	١	٧٤
من القنطرة الى بورسعيد	١	٤١
من دمنهور الى العطف ورشيد	٢	٩٠ *
من القاهرة الى المنيا	٢	٢٧٦
من المنيا الى أسيوط	٢	١٤٤
من أسيوط الى قنا	٢	٢٢٥
من قنا الى اسوان	٢	٢٥٧
من قنا الى القصير	٢	١٨٨
من أسوان الى وادى حلفا	٢	٣٣٧

هذا عدا خطوط السودان وقد سبق الكلام عنها

وبلغ عدد مكاتب التلغراف في مصر والسودان سنة ١٨٧٨ — ١٥١ مكتب منها ٨٦ مكتباً بالوجه البحرى و ٤٤ مكتباً بالوجه القبلى و ٢١ مكتباً بالسودان

وأنشأت الشركة الانجليزية الشرقية في عهد مخطا تلغرافياً بحرياً من الاسكندرية الى مالطه وصقلية فاوروبا، وخطا آخر من الاسكندرية الى السويس الى عدن فالهند، ويتصل بخط الشرق الاقصى واستراليا، فاتصلت مصر باوروبا بخط الشركة الانجليزية وبالخط الذى أنشأته الحكومة المصرية الى غزة ومنها الى الاسنانه

البريد

استمر البريد في عهد عباس وسعيد يسير على الطريقة التى كانت متبعة في عصر

محمد علي ، فكان يحمل برآ على يد السعاة وبحراً على ظهر السفن في النيل (انظر عصر محمد علي ص ٥٦٧)

وكان للجاليات الاوروبية مكاتب للبريد بالاسكندرية والقاهرة ، يقوم عليها طائفة من الافراد يتولون أمر ارسال الخطابات الى أصحابها ، واشتهر منهم رجل يسمى المسيو موتسى ، Muzzi فكان له شبه ادارة لتوزيع البريد بين مصر وأوروبا

فاعتزم اسماعيل انشاء مصلحة بريد مصرية ، تكون فرعاً من فروع الحكومة ، فاشتري ادارة البريد التي أنشأها المسيو موتسى ، وصارت ادارة مصرية تابعة للحكومة من يناير سنة ١٨٦٥ ، وأبقى المسيو موتسى مديراً لها ، بعد أن انعم عليه بلقب بك ، فصار أول مدير لمصلحة البريد في مصر

واعتزل موتسى بك العمل سنة ١٨٧٦ ، فعين مكانه المستر كليار Caillard الانجليزى ، وأنعم عليه فيما بعد بالباشوية ، فعرف بكليار باشا المسمى باسمه الشارع الذى به دار مصلحة البريد العامة بالاسكندرية (تقرر نقلها إلى القاهرة) وقد نظمت ادارة البريد وأنشئت لها المكاتب في الاسكندرية والقاهرة والاقاليم ، وبلغ عددها في عهد اسماعيل ٢١٠ مكتب (عشرة ومائتى مكتب)

المتحف المصرى

تقدم القول في الجزء الثالث من تاريخ الحركة القومية (ص ٥٦٦) أن محمد علي أمر بمنع خروج الآثار القديمة من مصر ، وبالمحافظة عليها ، وأنشأ داراً للآثار بجبهة الأزبكية بمنزل الدقردار ، ونضيف إلى ذلك أن هذا الأمر لم يمنع يد السرقة والنهب أن تمتد الى الآثار والمعاديات القديمة ، فكان الافرنج ينهبون منها ما تصل اليه أيديهم ، وينقلون منها الى بلادهم من بدائع الآثار المصرية ما تزدان به الآن متاحف أوروبا

وكانت الحكومة ذاتها ، وخاصة في عهد عباس الأول ، تهب من هذه الآثار الى الأمراء والعظماء من الأجانب بغير حساب ، حتى قضت مجموعة العاديات التي جمعت في دار الآثار ، فأمر عباس بنقلها الى القلعة ، فنقلت اليها

وحدث سنة ١٨٥٥ أن جاء مصر الأرشدوق ماكسميليان النمساوي زائراً ، فأعجبه تلك الآثار ، فطلب الى عباس باشا أن يهبه شيئاً منها ، وكان عباس لا يقدر قيمتها الفنية أو التاريخية ، ولا يشعر بواجب المحافظة عليها ، فوهبها إياه كلها ، ولم يتورع عن التفريط في تلك الكنوز القومية الثمينة

وفي غضون هذه المآسى جاء مصر عالم من علماء العاديات كان له الفضل الكبير في الاحتفاظ بآثار مصر ، ذلك هو العالم الفرنسي الميسو « مارييت » Mariette الذي اشتهر ذكره وعرف فيما بعد بمارييت باشا

جاء الميسو مارييت مصر سنة ١٨٥٠ ، موفداً من قبل الحكومة الفرنسية للبحث عن بعض الآثار والمخطوطات ، فعكف على التنقيب عن آثار سقاره ، وأجرى حفائر عظيمة حتى كشف مدفن العجول (السرايوم) ، وكان يعمل في التنقيب منفرداً ، دون أن تكون له بالحكومة صلة رسمية ، وقد نقل الى فرنسا كثيراً مما عثر عليه من العاديات واللوحات الاثرية ، وظل يعمل على هذا النحو حتى جعله سعيد باشا سنة ١٨٥٨ مأموراً لأعمال العاديات بمصر ، وكان ذلك بسعى الميسو فردينان دلسبس صديق سعيد الحميم ، وقد بذل مارييت جهوداً موققة في التنقيب عن العاديات والآثار ونقلت الى مخازن أعدت لها ببولاق

ولما مات سعيد لقي مارييت من اسماعيل تعظيماً كبيراً ، فأمره الخديوى بإصلاح مخازن بولاق وتوسيعها ، وافتتحها في حفلة رسمية حافلة يوم ١٨ أكتوبر سنة ١٨٦٣ ، وظلت دار العاديات في تقدم مستمر بفضل مشاورة مارييت ومؤازرة اسماعيل إياه طوال مدة حكمه

وبقي مارييت مشابراً على تعهد متحف الآثار حتى توفي سنة ١٨٨١ ، وقد

نقل المتحف الى الجيزة سنة ١٨٩١ ، ثم الى مكانه الحالى بجوار قصر النيل سنة ١٩٠٢ ودفن جثمان مارييت باشا فى فاووس بمدخل المتحف

دار الآثار العربية

وأصدر اسماعيل أمراً بإنشاء دار الآثار العربية سنة ١٨٦٩ ، وعهد بإنفاذ المشروع الى المسيو فرانس بك (باشا) كبير مهندسى الاوقاف ، ليجمع فيها ما كان مبعثراً فى المساجد من الآثار العربية والاسلامية، ولكن المشروع لم يتحقق فى عهد اسماعيل وإنما نفذ فى عهد توفيق باشا

دار الرصد

وأنشأ الرصدخانه (دار الرصد) بالعباسية وعهد برآستها الى اسماعيل بك (باشا) الفلكى العالم المشهور الذى تقدم الكلام عنه (ج ١ ص ٢٨٥)

مصلحة الاحصاء

وأنشئت مصلحة للاحصاء تولاها المسيو دى رينى بك، ثم عهد برآستها الى المهندس الايطالى المسيو اميتشى Amicci ولها احصاءات قيمة عن أحوال مصر الاقتصادية والاجتماعية

وقد اقترحت هذه المصلحة عمل إحصاء جديد للسكان فى أواخر عهد اسماعيل ، ولكنه لم ينفذ إلا فى أوائل عهد توفيق باشا وعرف بإحصاء ٤ مايو سنة ١٨٨٢

مصلحة المساحة

وأنشئت (مصلحة المساحة) فى أواخر عهد اسماعيل ، وهى من أهم أعمال العمران المرتبطة بالزراعة والملكية الزراعية ، وعهد بإدارتها الى السير كلفين والمسيو كليجور ، ثم أسندت إدارتها فى ابريل سنة ١٨٧٩ الى الجنرال استون باشا رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى

الاعمال الصحية

كانت المسائل الصحية موضع عناية اسماعيل ، وشاركه في هذه العناية نوابغ الاطباء في مصر وأعضاء مجلس شورى النواب، فقد وجهوا همهم جميعاً الى تحسين احوال البلاد الصحية، وكان للادارة الصحية فضل كبير في مقاومة الامراض، وكالفة الاوبئة، وخاصة وباء الكوليرا الذى حل بالبلاد سنة ١٨٦٥ وكان أشد ما أصيبت به البلاد من الاوبئة في ذلك العصر

وأنشئت مستشفيات عدة. وهالك بيان المستشفيات التى كانت موجودة بمصر والسودان في ذلك العهد (١)

عدد الاسرة	المستشفيات
١١٥٣	القاهرة — المستشفى الاميرى
١٥٠	» » الاوروبى (٢)
٣٥٠	الاسكندرية — المستشفى الاميرى
١٥٠	» » الاوروبى (٣)
٦٠	» » اليونانى (٤)
٨٠	» مستشفى الدياكونيس (٥)
٥٠	رشيد
٤٥	بور سعيد
٣٤	الاسماعيلية
٤٠	السويس : المستشفى الاميرى
٥٠	» : المستشفى الاوروبى
٢٥	القصر
٤٠	سواكن

(١) عن كتاب احصاء مصر سنة ١٨٧٣ ص ٢٣٤

(٢ و ٣ و ٤ و ٥) مستشفيات اوروية

عدد الاسرة	المستشفيات
٤١	مصوع
٥٠	دمهور
١٥	العطف
٣٠	طنطا
٢٥	المحلة الكبرى
٢٥	شبين الكوم
٥٥	الزقازيق
٥٠	المنصورة
٢٥	بنها
٢٥	الجيزة
٣٠	القناطر الخيرية
٥٠	بنى سويف
١٠	الفيوم
٣٠	اسيوط
٢٥	سوهاج
٢٥	قنا
٢٥	اسنا
١٥	دقنة
٣٨	كسلا
٢٢٠	بربر
٣٥	الايض (كردفان)
٦٠	سنار
٧٠	الخرطوم

عمران المدن

كان اسماعيل أثناء دراسته بباريس ميالا الى علوم الهندسة ، ومن هنا اتجهت
ميوه الى تنظيم المدن وتخطيطها وتجميلها ، وقد وجه جل عنايته في هذا الصدد الى
القاهرة والاسكندرية

في القاهرة

فن أعماله في القاهرة إزالة تلال الأتربة التي كانت تحيط بها ، والتي بدأ محمد
على وابراهيم في إزالتها ، وتخطيط شوارع وميادين جديدة ، كشوارع الفجالة الجديد ،
وشوارع كلوت بك ، وشوارع محمد علي ، وشوارع عبد العزيز ، وشوارع عابدين
وأنشأ أحياء بأكملها ، كحي الاسماعيليه ، والتوفيقية ، وعابدين ، وميدان
الاوربا ، ونظم جهات الجزيرة ، والجزيرة ، بعد أن أنشأ بهما قصوره العظيمة ، وأنشأ
حديقة النبات بالجزيرة

وكان لفتح الشوارع والميادين والأحياء الجديدة فضل كبير في توسيع المدينة
وتجميلها ، وتوفير الهواء النقي وتدير الوسائل الصحية للسكان ، وارتفاع قيمة الاراضى
والمباني وازدهار العمران

وأهم الأحياء التي أنشأها حي (الاسماعيليه) ، وقد سمي باسمه ، لأنه هو الأمر
بأنشائه ، وكانت جهاته من قبل أراضى خربة تحتوى على كثبان من الأتربة
وبرك للمياه ، وأراضى سباح ، نخططها وأنشأ فيها الشوارع والحارات على خطوط
مستقيمة ، وأغلبها متقاطع على زوايا قائمة ، ودكت شوارعها وحاراتها بالحجر (الدقشوم) ،
ونظمت على جوانبها الأرصفة ، ومدت في أرضها أنابيب المياه ، وأقيمت فيها
أعمدة المصابيح لانارتها بغاز الاستصباح ، فأصبحت كما يقول العلامة على باشا مبارك
« من أبهج اخطاط القاهرة واعمرها ، وسكنها الأمراء والأعيان » (١)

وبني مسرح الكوميدي ومسرح الاوبرا ، ونسق حديقة الأزبكية تنسيقاً جميلاً
وأنشأ كوبرى قصر النيل البديع ليصل الجزيرة بمصر ، وتم انشاؤه على يد
شركة فيف ليل Fives Lille الفرنسية سنة ١٨٧٢ وتكلف ١٠٨٦٠٠٠ جنيه ،
والكوبرى المسمى الكوبرى الانجليزى أو كوبرى البحر الأعشى لوصل الجزيرة
بالجزيرة ، وقامت بإنشائه شركة انجليزية وتكلف ٤٠٠٠٠ جنيه وتم انشاؤه أيضاً
سنة ١٨٧٢

وردم بركة الرطلى وأنشأ بها الشوارع المستقيمة
وأنشأ الطريق المعبّد بين القاهرة والأهرام ، ورصفه بالاحجار ، وكان انشاؤه
سنة ١٨٦٩ لمناسبة زيارة الامبراطورة أوجيني مصر لحضور حفلات افتتاح قناة السويس
ومدة أنابيب المياه فى أحياء المدينة لتوزيع مياه النيل العذبة فى البيوت بعد
ان كان يحملها السقاءون فى القرب
وعنى بتعميم الكنس والرش فى شوارع القاهرة ، وأدخل فيها نظام الانارة بغاز
الاستصباح ، فأكسب المدينة بالليل بهجة وجمالاً وبهاء ، وساعدت الأنوار على
حفظ الأمن ليلاً

وهو أول من شرع فى إقامة تماثيل العظماء فى الميادين العامة تخليداً لذكراهم ،
فأمر بصنع التماثيل الكبيرين اللذين يزينان أهم ميادين القاهرة والاسكندرية ،
الأول لمحمد على ، وقد نصب فى الاسكندرية ، والثانى لابراهيم باشا وقد نصب
فى القاهرة سنة ١٨٧٣

وعمر المسجد الحسيني ، وأصلح ميدان الرميّة ، الواقع بجانب القلعة ، ووسعه
وغرس به الأشجار وأوصله بشارع محمد على فصار من أفسح ميادين القاهرة
وأمر ببناء حمامات حلوان لما تبين من مزايا مياهها المعدنية الكبرى ، وعنى
بعمارة هذه المدينة وشيد بها قصراً فخماً وهو المعروف بقصر الوالدّة على النيل ، وخطط
طريقاً معبداً من النيل الى حلوان ، ورغب الى السراة سكنائها ، وأنشأ السكة الحديدية
التي تصلها بالقاهرة ، وبلغ عدد سكان العاصمة فى ذلك العهد ٣٥٠٠٠٠ نسمة

في الاسكندرية

تكامنا عن عمران الاسكندرية في عهد محمد علي (ج ٣ تاريخ الحركة القومية ص ٤٢٠ و ٥٥٦) ، وقد ازدادت عمراناً في عهد ابراهيم وعباس ، ثم في عهد سعيد الذي كان يحب الاقامة فيها ، ويؤثرها على عاصمة البلاد ، وقد جدد بها مسجد البوصيري بالميناء الشرقى ، وبلغ عدد سكانها في عهده نحو مائة الف من السكان وازداد عمرانها في عهد اسماعيل ، فاخطت فيها شوارع واحياء جديدة ، كشارع ابراهيم الممتد من مدرسة السبع بنات الى ترعة المحمودية ، وشارع الجرك ، وشارع المحمودية ، وفتح ستة شوارع أخرى ممتدة بين سكة باب شرقى والطريق الحربى الذى كان يحيط بالمدينة

وأُنيرت احيائها بغاز الاستصباح بواسطة شركة أجنبية ، وأنشئت بلديتها للاعتناء بتنظيم شوارعها وللقيام بأعمال النظافة والصحة والصيانة فيها ، وتم تبليط كثير من شوارع الاسكندرية وعملت المجارى تحت الارض لتصريف مياه الامطار وغيرها ، وعهد الخديوى الى احدى الشركات الاجنبية^(١) توصيل المياه العذبة من المحمودية الى المدينة وتوزيعها بواسطة وابور مياه الاسكندرية

وعمرت جهة الرمل في عهد عمراننا كبراء ، واتصلت بالمدينة بخط حديدى ، وانشأ بها الخديوى عدة قصور له ولذويه للاقامة بها فى الصيف ، واليه يرجع الفضل فى جعلها مصيف القطر المصرى ، وفتح شارعاً عظيماً يبتدىء من باب رشيد وينتهى الى حدود الملاحة بزمام (المنذرة) ماراً بالسراى الخديوية بالرمل طوله من باب شرقى الى السراى ٤٠٠ متر فى عرض ١٢ متراً ، ومن السراى الى الملاحة ٤٠٠٠ متر فى عرض ثمانية أمتار ، ومد طريقاً من الملاحة الى ترعة المحمودية

وانشأ حديقة التزهة على ترعة المحمودية ، وجعلها متنزهاً عاماً ، وبنى سراى

(١) تأسست هذه الشركة و أبرم العقد الأول معها فى عهد سعيد ثم تحرر العقد

النهائى فى عهد اسماعيل

الحقانية التي انشئت بها المحكمة المختلطة ، واصلح ميناء الاسكندرية كما بيناه في
الفصل السابع ، وبلغ عدد سكان المدينة في عهده ٢١٢٠٠٠ نسمة (١)

القصور

وانشأ عددا كبيرا من القصور ، منها سراى عابدين التي جعلها مقر الحكم وحلت
محل سراى القلعة التي بناها محمد علي باشا وسراى الجزيرة . وسراى الجزيرة .
وسراى بولاق الدكرور . وقصر القبة . وقصر حلوان . وسراى الاسماعيلية . وسراى
الزعفران بالعباسية . وسراى الرمل بالاسكندرية . وجدد القصر العالى . وقصر
النزهة بشبرا (المدرسة التوفيقية الآن) . وسراى المسافر خانة . وقصر النيل . وسراى
رأس التين بالاسكندرية

وانشأ عدة قصور أخرى في مختلف البنادر كالمنيا . والمنصورة . والروضة

الفصل الحادى عشر مأساة الديون

مسألة الديون هى الجانب المظلم من تاريخ اسماعيل ، لأنها المأساة التى انتهت بتصدع بناء الاستقلال ، وتدخل الدول فى شؤون البلاد المالية والسياسية ، فمن الواجب أن نوفى الكلام عنها فى شىء من الايضاح والبيان

بقيت مصر سليمة من آفة الاستدانة فى عهد محمد على و ابراهيم وعباس ، وبدأت حكومتها تمد يدها الى الاقتراض فى عهد سعيد باشا ، فاستدان سنة ١٨٦٢ قرضا مقداره ٨٠٠ر٢٤٢ر٣ جنيه انجليزى ، واستدان عدا ذلك مبالغ أخرى من الديون السائرة ، فبلغ الدين العام عند وفاته ١١ر١٦٠ر٠٠٠ جنيه كما تقدم بيانه (ج ١ ص ٧١)

أما الخديوى اسماعيل ، فكانت آفته الاسراف والاقتراض من البيوت المالية والمرابين الاجانب من غير حساب أو نظر فى العواقب ، حتى كبّل البلاد حكومة وشعباً بالقروض الفاحشة

وفى الجدول الآتى بيان الديون التى اقترضها أو اقترضتها الحكومة فى عهده

ديون مصر فى عهد اسماعيل

تاريخ القرض	قيمة القرض
سنة ١٨٦٤	٢٠٠ر٧٠٤ر٥ جنيه انجليزى
» ١٨٦٥	» ٣ر٣٨٧ر٣٠٠
» ١٨٦٦	» ٣ر٠٠٠ر٠٠٠
» ١٨٦٧	» ٢ر٠٨٠ر٠٠٠
» ١٨٦٨	» ١١ر٨٩٠ر٠٠٠
» ١٨٧٠	» ٧ر١٤٢ر٨٦٠

قيمة القرض	تاريخ القرض
٢٥٠٠٠٠ ر. ٢٥٠٠٠٠ جنيه انجليزي	الديون السائرة
» » ٣٢٠٠٠٠ ر. ٣٢٠٠٠٠	سنة ١٨٧٣
» » ٨٥٠٠٠ ر. ٨٥٠٠٠	سنة ١٨٧٨
يضاف الى ذلك المبالغ الآتية التي تلحق بالقروض وترد في سياقها وهي :	
١٣٥٠٠٠ ر. ١٣٥٠٠٠ جنيه انجليزي	المتحصل من المقابلة
» » ٣٣٣٧٠٠٠ ر. ٣٣٣٧٠٠٠	دين الرزنامة
» » ٤٠٠٠٠ ر. ٤٠٠٠٠	من أسهم مصر في قناة السويس
» » ٥٣٧٠٠٠ ر. ٥٣٧٠٠٠	ما أخذ من الاوقاف الخيرية
	وبيت المال
	مطلوبات من الحكومة لم
	تدخل في تسوية الدين العام
» » ٦٢٧٦٠٠٠ ر. ٦٢٧٦٠٠٠	سنة ١٨٧٦
١٢٦٣٥٤٣٦٠ ر. ١٢٦٣٥٤٣٦٠ جنيه انجليزي	المجموع

بيان هذه القروض

وهل كانت مصر في حاجة اليها ؟

ونريد الآن ان نتابع سلسلة القروض وتواريخها من عهد ولاية اسماعيل الحكم سنة ١٨٦٣ ، ونبحث ملابساتها وأسبابها ، وفيم انفتت ، لنعرف هل كانت البلاد في حاجة اليها ؟

(١)

قرض سنة ١٨٦٤

٢٠٠٤٧٠٥ جنيه

كان على البلاد من الدين العام عند وفاة سعيد باشا نحو احد عشر مليون جنيه كما أسلفنا ، وهو في الواقع مبلغ جسيم إذا قورن بميزانية مصر في ذلك العصر وقد ندد اسماعيل حينما تبوأ عرش مصر بإسراف سلفه سعيد ، واعتزم أن يسير طبقا لقواعد الاقتصاد والتدبير ، ونوه بذلك في خطبة القاها (١) بحضور وكلاء الدول ، أوضح فيها برنامجها الذي اعتزم اتباعه في الحكم ، فهي بمثابة (خطبة العرش) تفيض بالآمال الكبار والآمان الحسان

قال فيها « ان أساس الادارة هو النظام والاقتصاد في المالية ، وسأبذل كل جهدي في اتباع قواعد النظام والاقتصاد ، وقد عزمت أن أرتب لنفسى مخصصات محدودة ، لا أتجاوزها أبداً ، وسأعمل على ابطال السخرة التي اعتمدت عليها الحكومة في أعمالها وآمل أن تؤدي حرية التجارة الى نشر الرفاهية والرخاء بين جميع طبقات الشعب ، وسأعنى كل العناية بتوطيد دعائم العدالة »

تلك عهود الخديوى في خطبة العرش وأولها اتباع قواعد النظام والاقتصاد ولكن لم تكد تمضى عدة أشهر على هذه الدعة حتى أخذ ينقضها ، ففتح باب القروض متلاحقة بعضها اثر بعض ، واتخذها عادة تكاد تكون سنوية

ولم تكن حالة البلاد المالية مما يستدعى الاقتراض ، لان مصر تعد من أغنى بلاد العالم ، وتستطيع إذا هي وجدت ادارة حكيمة أن تسلك سبيل التقدم والعمران دون أن تحتاج الى القروض ، وعلاوة على ذلك فان ما نشأ عن الحرب الامريكية الاهلية من ارتفاع أسعار القطن في أوائل حكم اسماعيل ، قد جعل البلاد في حالة يسر ورخاء

واشتملت ميزانية سنة ١٨٦٤ على زيادة في الدخل على المخرج ، فلم يكن ثمة حاجة الى قرض جديد كما يقول مؤلف (تاريخ مصر المالى) الذى عاش فى ذلك العصر وألف فيه كتابه القيم

ولكن اسماعيل اقترض أول قروضه سنة ١٨٦٤ ، وتذرع لتسويغه بحاجة الحكومة الى المال لمقاومة الطاعون البقرى الذى انتاب البلاد فى ذلك العهد، ولسداد أقساط ديون سعيد باشا ، ويقول مؤلف (تاريخ مصر المالى) ص ١٨ ان مقاومة الطاعون البقرى كانت حجة واهية ، لان الفلاحين والملاك هم الذين احتملوا وحدهم الخسائر الناشئة عن هذا الطاعون ، ولم يرد بميزانية سنة ١٨٦٤ مما انفقته الحكومة فى هذا الصدد سوى ١٢٥٠٠٠ جنيه ، ولذلك أبدى دهشته من ان الحكومة تلجأ الى الاقتراض على ما فى ميزانية سنة ١٨٦٤ من زيادة الدخل على المخرج (١)

وقال ان السبب الحقيقى لقرض سنة ١٨٦٤ ان اسماعيل لم يحقق وعود الاقتصاد التى قطعها على نفسه ، بل سار سيرة بذخ وهوى واسراف ، واستكثر من شراء الاطيان والاملاك لنفسه ، والانفاق عليها ، فهذه الاسباب هى التى جعلته يعقد القرض الاول ، وما كان سداد ديون سعيد ، ولا الانفاق على مقاومة الطاعون البقرى ، إلا ذريعة شكلية لذر الرماد فى العيون

هذا ما يقوله مؤلف تاريخ مصر المالى ، وهو كاتب مشهود له بتحرى الحقائق والاعتدال فى الرأى ، وليس فى كلامه مبالغة لان المعروف عن اسماعيل باشا انه كان بطبعه ميالا الى الاستكثار من المال والعقار ، وظهرت عليه هذه الميول منذ ولايته الحكم ، فقد كان نظار أملاكه ومفتشوها يفتنون فى حمل الفلاحين على بيع أطيانهم أو التنازل عنها للخديوى ، حتى صار مالكا لخمس أطيان القطر المصرى

كتبت مدام (اولب ادوار) فى كتابها عن مصر تقول عن الخديوى اسماعيل : انه لم يكن يهتم الا بجمع الملايين ، وكان يقتنى الاطيان فى كل ناحية قدر ما يستطيع ، ويلجأ الى السخرة لزرعها واستصلاحها ، ويعقد القرض تلو القرض لآجال طويلة ،

تاركاً لمن يخلفه في الحكم أن يسدد ديونه ، حتى كأنه يقصد أن يعقد مهمة الحكم لمن يأتي من بعده (١)

كتب هذا الكلام في ديسمبر سنة ١٨٦٤ ، ولم يكن مضى عامان على اعتلاء اسماعيل العرش ، فهذا الوصف يعطيك صورة عن ميوله الاولى ، فهو قد بدأ يستدين في الوقت الذي لم تكن البلاد في حاجة ما الى الاستدانة ، واستدان ليقتنى الاطيان والعقار . استدان القرض الاول في ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٦٤ من بيت فروهلينج وجوشن Fruhling and Goschen الانجليزى ، وقيمته ٢٠٠ر ٧٠٤ر ٥ جنيه انجليزى بفائدة ٧ في المائة لمدة ١٥ سنة ، وبلغت الفائدة الحقيقية مع الاستهلاك ١٢.٠٪ ، وهى كما ترى فائدة فاحشة ، ولذلك لقي القرض اقبالا عظيماً من المكتتبين في سندات ، وقد رهنّت ضرائب الاطيان بمديريات الدقهلية والشرقية والبحيرة لسداد أقساطه

(٢)

قرض سنة ١٨٦٥

٣٠٠ر ٣٨٧ر ٣ جنيه

لم ينفق اسماعيل شيئاً يذكر من قرض سنة ١٨٦٤ على مرافق البلاد العامة بل أنفق معظمه على توسيع دائرة أطيانه وأملاكه ، واشترى في ذلك الحين قصر (ميركون) على ضفاف البوسفور ، ليتخذ مقرأ له عند ما ينزل الاستانة ، ولم يكن لولاية مصر قصور خاصة بهذه المدينة ينزلون بها من قبل ، ولكن اسماعيل رأى من استكمال مظاهر البذخ أن يكون له قصر نفخ لا يقل بهاءً ورواءً عن قصور السلاطين ، فابتاع ذلك القصر وأنفق المبالغ الطائلة في توسيعه وزخرفته وفى ذلك العهد بدأ ينشئ القصور الفخمة في مصر ، فشرع في اقامة سراى الجزيرة المشهورة ، وكان التصميم على أن تكون داراً أنيقة ، ثم اتسعت فصارت قصرًا نفخاً ، وتعددت المباني حولها ، وامتد الطرق الجميلة بين الجزيرة والجزيرة ، وانفتحت الاموال جزافاً في سبيل انشائها

(١) كشف الستار عن أسرار مصر لدام اولب ادرار ص ٤٩

فهذه النفقات الباهظة جعلت اسماعيل يفكر في قرض آخر ولمّا تمض ثمانية أشهر على القرض الاول

وليس من خير أن يبتنى ولى الامر ماشاء من القصور والسرايات ، ولكن اذا كانت مالية البلاد لا تسمح بنفقات تلك المباني ، ولا سبيل الى اقامتها الا من القروض ، فلا تسوغ الاستدانة لهذا الغرض ، لانه لا يجوز أن تقرض حكومة رشيدة قرضاً ما لا نفاق قيمته على مثل هذه الكماليات

وقد جدّ سبب آخر دعا اسماعيل الى عقد القرض الثانى، وهو الازمة المالية التى عقت هبوط أسعار القطن ، ذلك ان انتهاء الحرب الامريكية لإهلية فى أوائل سنة ١٨٦٥ فتح الاسواق أمام القطن الامريكى ، فراجعت أسعار القطن المصرى الى مستواها القديم، وقد حل الضيق بالاهالى من الفلاحين والملاك ، لأنهم اعتادوا أثناء ارتفاع أسعار القطن أن ينفقوا عن سعة ويستدينوا المال بفوائد فاحشة من المرابين^(١) على أمل سداذه من ثمن القطن فى الموسم المقبل (كما حدث سنة ١٩١٩ ، والتاريخ يعيد نفسه) ، فلما هبطت أسعار القطن وقعوا فى أزمة شديدة عرفت بازمة سنة ١٨٦٥ ، ولم يدروا كيف يوفون ديونهم ، فاعترم اسماعيل أن تتدخل الحكومة فى هذه الازمة ، فحصرت ديون الاهلين وسددتها عنهم للدائنين والمرابين على أن ترجع بها على المدينين مقسطة على سبع سنوات بفائدة ٧ ٪ ، وخصص لهذه العملية ١٤٠٠٠٠٠ ر. جنيه

والفكرة فى ذاتها فكرة حكيمة ، تدل على عطف اسماعيل على الشعب، ولكن اقترانها باستدانة قرض جديد من الخارج يفتقدها بهاءها ، ولا شك فى ان اسماعيل لو اتبع التدبير والاقتصاد ، لما كانت الحكومة فى حاجة الى هذا القرض الجديد ، ولا الذى سبقه ، فضلاً عن الديون السائرة التى لم يكن يعرف مقدارها ، وهى الديون

(١) ذكر . مؤلف تاريخ مصر المالى ص ٣٣ ان الفائدة كانت من ٣ إلى ٤ ٪ فى الشهر الواحد أى بواقع ٣٦ ٪ و ٤٨ ٪ فى السنة ، وهذا من أخش ما سمع عن الفوائد الربوية

التي كان الخديوي يقترضها بسندات على الخزانة كما سيجيء بيانه

اقترض اسماعيل قرض سنة ١٨٦٥ من بنك الانجلو، وقدره ٣٠٠ر٣٨٧ر٣ ج ولم يقبض منه سوى ٠٠٠ر٣٠٠ر٣ ج، وورهن في مقابله ٣٦٥٠٠٠ فدان من أملاكه ، ويسمى هذا الدين قرض (الدائرة السنية الاول)

(٣)

قرض سنة ١٨٦٦

٠٠٠ر٣٠٠ر٣ جنيه

هو القرض الذي استدانته اسماعيل من بنك او بنهايم في ٥ يناير سنة ١٨٦٦ ، وقدره ٠٠٠ر٣٠٠ر٣ ج ، وورهن في مقابله ايرادات السكك الحديدية (١) وقد جرت المفاوضات بشأن هذا القرض أثناء مفاوضات القرض السابق ، وهذا من أغرب ما سمع في معرض التبذير وقصر النظر ، وكان قرض او بنهايم هو الأسبق ، لكن المفاوضات بشأنه طالّت ، فلم يطق اسماعيل صبراً ، واستدان من بنك الانجلو القرض السابق ، ثم تمت المفاوضات الخاصة بقرض او بنهايم ، فأتم صفقته أيضاً

واستدان اسماعيل في تلك السنة أيضاً دينين آخرين من الديون السائرة ، ولم يكن في حاجة الى هذه القروض ، ولكنه أنفقها على بناء قصوره ، ودفع منها ثمن أملاك الأميرين مصطفى فاضل ومحمد عبد الحليم ، فقد كان ميالاً الى الاستكثار من الاملاك بكل الوسائل كما أسلفنا ، وامتدت أطماعه الى تجريد الأميرين المذكورين من أملاكهما بالقطر المصري ، وكان يحقد عليهما لمنافستهما إياه على العرش ، واشتد عداؤه لهما لمقاومتهم إياه في تغيير نظام التوارث ، وقد أسلفنا أن اسماعيل حصل على فرمان مايو سنة ١٨٦٦ الذي جعل وراثته العرش في بكر أبنائه (ج ١ ص ٧٩)

ومن قرض سنة ١٨٦٦ والديون السائرة أدى الرشوة التي بذلها للسلطان
ولحكام الاستانة للحصول على هذا الفرمان ، وقد بلغت هذه الرشوة ثلاثة ملايين
جنيه تقريبا ، ودفع ثمن أملاك الاميرين مصطفى فاضل ومحمد عبد الحليم ، فاشترى
أملاك الامير مصطفى فاضل في نوفمبر سنة ١٨٦٦ بثمن بلغ ٢٠٨٠٠٠٠٠ جنيه ،
مقسطا على خمس عشرة سنة ، وبلغت السمسرة في هذه الصفقة ٨٠ ألف جنيه
واشترى أملاك الأمير محمد عبد الحليم بثمن مقداره ١٢٠٠٠٠٠٠ جنيه تسلم
منه البائع ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه سندات على الدائرة السنوية بضمانة الحكومة ، وتعهد
بأداء القرض الذي استدانته الامير من قبل (١)

فترى مما تقدم أن هذه القروض ضاعت فيما لا ينفع البلاد ، لأن تغيير نظام
توارث العرش مسألة شخصية لاسماعيل ، وكذلك شراء أملاك أخيه وعمه ، فكان
اسماعيل اقترض هذه الديون لكي تتسع أملاكه ، وتحقيقا لاطماع شخصية ،
وارضاء لحزازات عائلية لاشان للبلاد فيها

(١) تاريخ مصر المالى ص ٤٤ ، والمعروف أن الحديوى اشترى أطيان الامير محمد
عبد الحليم وحقوقه وما يمتثل أن يؤول له بالارث وأن لا يرجع لاقطر المصري بمقتضى حجبتين ،
احداهما في ١٤ ابريل سنة ١٨٦٦ والثانية في ١١ يولييه سنة ١٨٧٠ ، وبمقتضى الحجة
الاخيرة تهدد الحديوى والخزاة المصرية بالتضامن أن يدفعه للامير كل سنة ٦٠٠٠٠
جنيه لمدة أربعين سنة متوالية ، بشرط أن يتسلم من خزانة مصر ثمانين سندا على
المالية ، قيمة كل سند ٣٠٠٠٠٠ جنيه ، وهى المسماة (بونات حليم باشا) ومجموع ذلك
٢٠٠٠٠٠٠ ٢٤٠٠٠ جنيه

(٤)

قرض سنة ١٨٦٧

٢٠٠٠ ر ٢٨٠٠٠ جنيه

اقترض اسماعيل سنة ١٨٦٧ قرضاً جديداً قيمته ٢٠٠٠ ر ٢٨٠٠٠ جنيه ، ولم يُعرف سبب ظاهر لهذا القرض ، واختلفت الآراء في تعليقه ، ولكن التعليل الصحيح أن الخديوى علاوة على القروض السابقة كان لا يفتأ يستدين ديونا سائرة من المراكبين الاجانب المقيمين في مصر ، ولم يكن لهذه الديون حساب ظاهر ولا حد معلوم ، وكل ما عرف عنها انها كانت ذات فوائد فاحشة جدا ، وكان العمل في ذلك الحين قائماً على قدم وساق لتجديد حديقة الازبكية ، وبناء دارالتمثيل ، ومضمار لسباق الخيل ، وبناء قصور عابدين والقبة والزعفران والجيزة والقصر العالى وسراى مصطفى باشا برمل الاسكندرية ، فكل هذه المباني كان يتفق عليها من الديون ثابتة كانت أو سائرة ، لان ميزانية الحكومة ماكانت تسمح باقامتها

وقد بلغت الديون السائرة الى ذلك الحين نحو عشرة ملايين جنيه ، وهو مبلغ باهظ يثقل كاهل الخزانة ، وفوائده تبتلع جزءاً كبيراً من الايراد ، فتذرع الخديوى الى عقد قرض سنة ١٨٦٧ برغبته في سداد فوائد هذه الديون التي لا يعرف لها أول ولا آخر ، وفي تحويل الديون السائرة جميعها الى دين ثابت ، على أن الديون وفوائدها بقيت كما كانت ، فلا سددت وفوائدها ، ولا تم تحويلها

ظهور اسماعيل باشا صديق (المفتش)

سنة ١٨٦٨

إذا تأملت في القروض السابقة ، وجدت أنها قروض كالية كانت البلاد في غنى عنها ، لأنها أنفقت في الجملة فيما لا يهم مصالح البلاد الحيوية ، ولكنك إذا قارنتها بالقروض اللاحقة لها تجدتها أقل منها مقداراً ، وأخف عبثاً

ذلك أنه حدث في سنة ١٨٦٨ حادث مالى كان له شأن كبير في زيادة القروض ،
وانحدار مالية البلاد الى الهاوية ، وهو إسناد وزارة المالية الى اسماعيل صديق باشا
المشهور (بالمفتش)

كان وزير المالية سنة ١٨٦٨ اسماعيل راغب باشا ، فعزله الخديوى بحجة عدم
خبرته في المسائل المالية ، وعين مكانه اسماعيل صديق باشا المعروف بالمفتش ، فكان
هذا الرجل في ذاته من الكوارث التى حلت بمصر في عهد اسماعيل
نشأ اسماعيل صديق نشأة بؤس وعوز ، ثم صار موظفا في الدائرة السنية ،
ولكنه نال عطف الخديوى لانه أخوه من الرضاة ، فما زال يرقى حتى نال رتبة
الباشوية ، وبلغ منصب مفتش عموم الاقاليم ، ومن هنا جاء لقبه (المفتش) الذى
لازمه وصار علما له ، فلما عزل الخديوى راغب باشا عين مكانه اسماعيل صديق ،
فتسلم خزائن مصر ، وظل يتصرف فيها نحو ثمانى سنوات طوال الى أن لقي مصرعه
في نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، وهذه السنوات المشئومة هى التى جرت الخراب المالى على
البلاد ، وهى أتعس فترة في تاريخ مصر المالى .

بقى المفتش متقلبا وزارة المالية طول هذه المدة ، اللهم إلا في فترة وجيزة تولاها
عمر باشا لطفى سنة ١٨٧٣ ، ثم عادت الى المفتش ثانية ، وظل طوال هذه السنين
حائزا لرضا الخديوى وعطفه ، وقد كسب هذا الرضا لا فتناؤه في جمع المال من القروض ،
أو من إرهاب الأهلىين بمختلف أنواع الضرائب ، فكان الخديوى يجد ما يطلبه من
المال كلما أراد ، وكان هو أيضا يقتطع نصيبه في الغنيمة ، فأثرى إثراء فاحشا ، وقد
مولاه في عيشة البذخ والاسراف والاستكثار من القصور والأماكن ، والجوارى والحظايا ،
والله يرجع السبب في استدامة الحكومة نحو ثمانين مليون جنيه ضاع معظمها سدى ،
أو ذهبت الى جيوب الأجانب ، وكان لنيله رضا الخديوى حائزا سلطة واسعة المدى
في إدارة شؤون الحكومة ، وصاحب الأمر والنهى بين الموظفين وغيرهم ، فكان
بلا مراء أقوى رجال الدولة نفوذا في مصر بعد الخديوى

وسترى في مايلي مبلغ تأثير اصطفاء الخديوى لمثل اسماعيل صديق في تضخم

الديون وتبديد الملايين من الجنيهات حتى وصلت البلاد الى حالة الافلاس

(٥)

قرض سنة ١٨٦٨

١١٨٩٠٠٠٠ ر جنيه

اشترك الخديوى فى المعرض العام الذى اقيم بباريس سنة ١٨٦٧ ، وظهر فيه بمظهر فخم يأخذ بالالباب ، فأنفق فى هذا السبيل وفى رحلته بباريس ملايين الجنيهات ، وغرضه من هذا الاسراف هو الظهور بمظهر العظمة واجتذاب ثقة البيوت المالية الاجنبية لتقرضه من جديد ، وضاع من قبل جانب من هذه الملايين فى الرشا والهدايا التى بنىها فى الاستانة ليحصل على لقب (خديوى) ، وقد نال فرمان الذى منحه هذا اللقب فى ٨ يونيه سنة ١٨٦٧ (ج ١ ص ٨٢)

فلهذه الاسباب خلت خزانة الحكومة من المال ، ولجأ الخديوى الى الاستدانة من جديد

واقترض فعلا سنة ١٨٦٨ قرضا جديدا قدره ١١٨٩٠٠٠٠ ر جنيه من بنك اوبنهايم (١)

وحقيقة هذا القرض ، أى صافى ما دخل منه خزانة الحكومة ٣٨٤٠٠٠ ر ٧ جنيه ، أى ان سعر القرض ٦١ فى المائة ، فحلت بالخزانة خسارة فادحة من شروط هذا القرض ، وخصص لسداد أقساطه السنوية إيرادات الجمارك وعوائد الكبارى وإيراد المصلح (الملح) ومصايد الاسماك ، وقدر دخل هذه الموارد بمليون جنيه فى السنة ، وكان من شروط هذا القرض ان يكف الخديوى عن الاستدانة مدة خمس سنوات أنفق اسماعيل نحو مليونين من هذا القرض فى الاستانة على حفلات وولائم ورشا للسلطان ورجال المايين

وانفق جزءا منه في إتمام بناء قصوره في عابدين والقبة والعباسية والجيزة وسراى مصطفى باشا بالاسكندرية ، وتأثيثها بفاخر الاثاث والرياش ، ومن هذا القرض أيضا أنفق النفقات الباهظة على حفلات افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ ، وقد بلغت مليوناً ونصف مليون جنيه تقريباً

فانظر كيف ان نفقات تلك الحفلات كانت من القرض ، فكان الخديوى في هذا الموقف شبيها ببعض الذوات والاعيان في الاستدانة للانفاق على اقامة الحفلات والولائم ، والظهور بمظهر الفخفة والبذخ ، أمام قوم ليس في قلوبهم ذرة من الاخلاص لمضيفهم ، فان ضيوف القناة ومعظمهم من ذوى الرؤوس المتوجة ، واصحاب النفوذ والسلطان المالى والسياسى فى أوروبا ، هم الذين استعبدوا مصر بعد انتهاء تلك الحفلات ، وهم الذين ضربوا عليها الوصاية المالية الشديدة الوطأة .

أحدثت نفقات حفلات القناة فراغا كبيرا فى الخزانة ، وتوبدأت مظاهر الضيق والارتباك تبدو على وزارة المالية ، لقرب المواعيد المضروبة لاداء أقساط الديون ، ولم يكن فى خزائنها ما يفي بذلك ، فاضطر الخديوى تفريجا للضائقة ، وكتما لاسرارها ، أن يستدين من أحد معارفه ٣٠٠.٠٠٠ جنيه ، وقبلت وزارة المالية ان تخصم البنوك سنداتهما بفائدة ١٤ فى المائة لمدة ثلاثة أشهر ، وبديهي أن قبول هذه الشروط القاسية دليل على ما وصلت اليه الحالة من الضيق والامعسار

وكان الدين السائر يزداد يوما بعد يوم ، بسبب حاجة الحكومة الى المال ، حتى بلغ ١٢ مليون جنيه فى أواخر عام ١٨٦٩ ، أى بعد انتهاء حفلات القناة ، وهو مبلغ فادح تنوء به ميزانية البلاد

فتأمل فيما جرت حفلات القناة على البلاد من فادح الاضرار ، ومع ان الخديوى كان قد وعد ان ينفق على هذه الحفلات من ماله الخاص ، اكباراً لشأنها ، فان البلاد وحدها هى التى احتملت نفقاتها

قال مؤلف (تاريخ مصر المالى) فى كتابه ص ٩٥ « إن بهر هذه الحفلات قد أنسى الناس الى وقت ما أخطار الحالة المالية ، ولكن لم تكد تنطفىء شعلة

الحماسة التي اثارتها ، حتى بدأ الناس يشعرون بان هذه الاخطار آخذة في ازدياد ، وان هذه الحفلات ذاتها لم تكن إلا سلسلة متصلة الحلقات من أعمال جنونية لا فائدة منها ، فان البلاد لم تنل أى فائدة . مقابل النفقات الفادحة التي بذلت فيها ، أما الخديوى اسماعيل فانه لم يظن الى الاخطار التي استهدفت لها البلاد ، ومن المؤلم أن حفلات القناة قد زادت غرورا وإمعانا في عدم التبصر ، فاستمر ينحدر في طريق الاسراف والاستدانة

الحصول على المال باستعمال الحيلة

لم تكد تنتهى حفلات القناة حتى أخذ معين المال ينضب في الخزانة ، وكان اسماعيل مقيدا بما اشترطه في القرض السابق ، وهو عدم الاقتراض لمدة خمس سنوات ، فضلا عن انه خرج من حفلات القناة وقد القى في دوع ضيوفه الأوروبيين . أن خزائن مصر تفيض بالمال ، وفي الواقع ان مظاهر هذه الحفلات وما انفق عليها من الملايين ، لا تدع مجالا للشك في ذلك ، فلم يجد من اللائق ولا من السائغ أن يمد يده الى البيوت المالية ويطلب قرضا جديداً

ولكنه كان في حاجة الى المال ، فابتكر له وزيره المفتش طريقة خطيرة اتبعها في صيف سنة ١٨٦٩ ، وهي انه باع الى التجار الافرنج مقادير كبيرة من بذرة القطن ، قربى على خمسمائة ألف أودب ، قبض ثمنها نقدا ، ووعد بتسليمها بعد خمسة أشهر ، أى بعد جنى محصول القطن الجديد

ولما انقضى الميعاد اتضح أن الحكومة باعت ما لديها من محصول القطن مرة ثانية وقبضت ثمنه ، وقد سويت هذه الفضيحة بان طلبت الحكومة من التجار أن يبيعوها بسعر ٧٨ قرشا ما اشتروه منها بسعر ٧١ قرشا ، واتفقوا على أن تدفع لهم القيمة بإفادات مالية تسرى عليها فوائد ١٢٪ سنويا أى أن ربحهم بلغ ١٠٪ سنويا وتكررت هذه العملية غير مرة في سنوات عدة ، فقد تبين للجنة التحقيق الاوروية سنة ١٨٧٨ أن الحكومة كانت تبيع للتجار الاجانب غلالا ليست في

حوزتها ولا ينتظر أن تحوزها ، وتتسلم الثمن فوراً ، فإذا جاء موعد تسليم الغلال اشترتها من ذات التاجر الذى باعتها اياها ، ودفعت ثمنها أوراقاً وسندات على الخزانة ، مع فوائد لا تقل عن ١٨ ٪ او ٢٠ فى المائة ، ولا تحتسب الفوائد على المبلغ الاصلى الذى أخذته من التاجر ، بل على المبلغ التالى المقدر عنا لغلاله ، ونأهيك بما يصيب الحكومة من جراء هذه العمليات من الخسائر الفادحة .

(٦)

قرض سنة ١٨٧٠

(دين الدائرة السنية)

١٨٦٠ ر ١٤٢ ر ٧ جنيه

كان اسماعيل مقيدا بعدم الاقتراض طبقا لشروط سلفة سنة ١٨٦٨ ، ومن جهة أخرى فقد لفتت القروض وضخامتها انظار الباب العالى ، فحاول وضع حد لها ، فحظر على الخديوى بمقتضى فرمان سنة ١٨٦٩ أن يقترض إلا بأذنه ، ولكن اسماعيل كان يريد الاقتراض بأية وسيلة ، فلم ير بداً من أن يعقد قرضاً لحسابه الخاص فاستدان فى ابريل سنة ١٨٧٠ من البنك الفرنساوى المصرى ١٨٦٠ ر ١٤٢ ر ٧ ج ، بفائدة ٧ ٪ بضمانة أطيانه الخاصة ، عدا الاطيان التى رهنها سابقاً ، ولذلك سعى هذا القرض قرض الدائرة السنية الثانى ، وصدر بواقع ٦٧ فى المائة ، بعد استبعاد السمسرة والعمولة والمنفعة (١) ، فكانت النتيجة انه لم يدخل منه الى خزائن الخديوى سوى ٥٠٠٠ ر ٥٠٠٠ جنيه ، ولكنه يسدد على القيمة الاسمية وهى ١٨٦٠ ر ١٤٢ ر ٧ جنيه فى عشرين سنة ، وبلغ العبء الذى احتملته الدائرة السنية سنوياً لاداء هذا الدين ١٨٦٠ ر ٦٦٨ جنيه أى ١٣ فى المائة تقريباً من رأس المال المدفوع وكانت حجة اسماعيل التى تذرع بها لعقد هذا القرض أنه احتاج اليه لإنشاء مصانع السكر ومد سكك الحديد الزراعية لاطيانه التى خصصها لزراعة القصب ،

وقد اشئت المصانع فعلا ، ولكنها استلزمت من النفقات أضعاف مائتة ، فضلا
عن أن أرباحها تقل عن فوائد الدين ، ومن جهة أخرى فليس من الحكمة اقتراض
دين جسيم بهذا المقدار لإنشاء مصانع في الوقت الذي تنوء فيه الخزانة بالقروض السابقة

(٧)

الديون السائرة

٢٥ مليون جنيه

الدين الثابت أو المنتظم هو القرض الذي يحصل الاكتتاب فيه بواسطة أحد
البنوك بفائدة مقررة ، ويسدد في مواعيد محددة بتأمين معين أو ضمانة معينة ،
وبشرط اتمام استهلاكه في مدة معينة

أما الدين السائر فهو الذي ينشأ عن الاستجارات والمعاملات المدنية ،
والمشتريات والتوصيات ، ويشمل نوعا آخر من الدين ، وهو ما يعرف بالافادات
أو البونلات (الاذن) المالية ، أو بونلات الرزنامة ، أو بونلات الدائرة السنوية ،
والبونلات عبارة عن كميالات تكتب بقيم مختلفة مسحوبة على الدواوين المتقدمة
تحت الاذن ، موقعا عليها من وزير المالية ، أو من يفوضه الوزير بالتوقيع ، وتستحق
الوفاء في الميعاد الموضح بها ، وكانت هذه البونلات تودع بالخزائن ، فيأخذ الراغبون
ويطلبون شرائها ، وبعد مساومتهم على سعر الفائدة والاتفاق معهم عليها يدفعون
صافي قيمتها للخزانة ويتسلمون الكمبيالات ، ويتجرون بها ، وعند حلول موعد الدفع
يقدمونها للخزانة يأخذون قيمتها ، ولم يكن للديون السائرة حساب معروف ، بل
كان الخديوى كلما احتاج الى المال استدان ما تصل اليه يده من المرابين الاجانب
المقيمين بمصر ، وقد اختلفت الآراء في تقديرها لانه لا سبيل لحصرها

فمؤلف (تاريخ مصر المالي) يقدرها سنة ١٨٧٤ بـ ٢٦ مليون جنيه ، وقدرها
بعضهم بـ ٢٨ مليون جنيه ، وجاء في (الوقائع المصرية) (١) أنها بلغت (سنة ١٨٧٣)
٢٥ مليون جنيه ، وهو الاحصاء الذي اعتمدناه

أما فوائد الديون السائرة ، فلم يكن لها حساب معلوم ، فالسيو جليون ديجلار يتول في رسائله^(١) إن الدائرة الخاصة وهي دائرة الخديوي اسماعيل كانت تقرض بفائدة ٢٠٪ و ٢٤٪ في السنة ، وإن الحالة المالية في السنة التي كتب فيها رسائله (عام ١٨٦٧) كانت سيئة لدرجة أن الموظفين لم يدفع لهم رواتبهم مدة ثمانية أشهر

الحالة المالية سنة ١٨٧٠

رأيت مما تقدم مبلغ ما بهظ كاهل الخزانة العامة من القروض المتتابعة التي عقدها اسماعيل ، ومقدار الارتباك الذي وقعت فيه الحكومة وأوصلها الى حالة سيئة من فقدان التوازن

على ان هذه الحالة ، لو عولجت بالحكمة وحسن التدبير ، لأمكن انقاذ البلاد من الكوارث المالية التي وقعت من بعد ، فلو وضع اسماعيل حداً لاسرافه واهوائه ، لساار بالبلاد في طريق مأمون ، وأمكنه مع الزمن إعادة التوازن الى مالية الحكومة ، ولكنه على العكس استمر في خطئه ، وتلت القروض قروض ، حتى فقدت البلاد استقامة لها المالي ويؤكد مؤلف (تاريخ مصر المالي) انه كان يمكن في سنة ١٨٧٥ تلافي الحالة اذا عدل اسماعيل عن خطئه وتنكب سبيل الاسراف الذي جعله يقرض في أقل من سبع سنوات مبالغ تربي على ثلاثة وثلاثين مليون جنيه ، على حين كانت البلاد في حالة رخاء وسلم لا تستدعي هذه القروض^(٢)

ولكن من عيوب اسماعيل انه كان من الناحية المالية لا ينظر في العواقب ، ولا يحفل إلا بيومه ، ومن هنا جاءت أخطاؤه التي أودت بعرشه وتصعد لها بناء الاستقلال ، ففي كل القروض التي استدناها لم يكن يبحث مطلقا كيف يؤديها ، بل كل ما يشغله أن يبحث كيف يقرض ، وكيف يحصل على المال ، ويدع ما عدا ذلك ، من غير بحث أو تفكير

ومما جعل اسماعيل يتماهى في الاسراف والاستدانة انه لم تكن في البلاد هيئات

(١) رسائل عن مصر ص ٦٦ (٢) تاريخ مصر المالي ص ١١٠

نيابية تراقب تصرفات الحكومة ، وتحاسبها على الاموال التي تبدها ، أما مجلس شورى النواب فكان يكتفى بالبيانات الملققة أو المبهمة التي يقدمها وزير المالية اسماعيل باشا صديق في كل انعقاد ، ولم يكن بالمجلس شعور بالمسئولية يدفع أعضائه الى الاعتراض على سياسة الحكومة المالية ، وما جرته من الخراب على البلاد ، وكذلك لم يوجد من بين بطانة اسماعيل من كان يعترض اعتراضا جديا على تلك السياسة ، أو يبصر الخديوى بعواقبها الوخيمة ، ولو وجدت حكومة مسئولة أمام هيئة نيابية صحيحة لما استمر الخديوى وحاشيته على هذه السياسة المحزنة

(٨)

قانون المقابلة

٣٠ اغسطس سنة ١٨٧١

في سنة ١٨٧٠ نشبت الحرب بين فرنسا والمانيا ، وهى الحرب المشهورة بالحرب السبعينية ، فاضطربت الاسواق فى أوروبا ، وقبضت البيوت المالية يدها عن الاقراض ، وكان الخديوى فى حاجة الى المال ، فعهد وزير ماليته الى زيادة الضرائب ، ولكن هذا المعين لم يف بطلباته ، فابتدع المفتش طريقة تعد بمنزلة قرض اجبارى بمجى من الاهالى ، أو ضريبة جديدة تفرض على أطيائهم ، وصدر بها القانون المشهور بلائحة المقابلة فى ٣٠ اغسطس سنة ١٨٧١ (١)

يقضى هذا القانون بانه اذا دفع ملاك الاطيان الضرائب المربوطة على أطيائهم لمدة ست سنوات مقدماً تعفى الحكومة أطيائهم على الدوام من نصف المربوط عليها (مادة ٣) ، ولكي يحصلوا على هذه الميزة يدفعون ضرائب السنوات الست دفعة واحدة أو على أقساط متتابعة ، لا تزيد مدتها عن ست سنوات ، علاوة على الضريبة السنوية ، وتحسب لهم فوائد عما يدفعونه مقدماً بواقع $\frac{1}{4}$ ٨ ٪ (مادة ٤)

(١) الوقائع المصرية العدد ٤٢٥ (٢٦ سبتمبر سنة ١٨٧١) والاعداد التالية،

وتجد نص القانون أيضا فى قاموس جلاذج ٣ ص ٦٢٥ (طبعة سنة ١٩٠٠)

وأساس هذا المشروع على حسابان اسماعيل صديق أن الدين العام يبلغ ضعف الضرائب العقارية عن ست سنوات ، فإذا دفع الأهالي الضرائب مضاعفة . عن هذه السنوات الست ، سدد الدين كله ، وفي مقابل ذلك تعفيهم الحكومة إلى الأبد من نصف الضريبة المربوطة على أطيانهم ، وتعهدت الحكومة في هذا القانون (مادة ٣ ومادة ٢٠) بأن من يدفعون المقابلة لا يزداد سعر الضريبة على أطيانهم في المستقبل ، ولا يجوز مطالبتهم بسلفة ولو مؤقتة ، وقضت المادة ٢٩ بأنه لا يجوز لناظر المالية بعد الحصول على المبالغ المطلوبة إصدار سندات على الخزانة أو استدانة ديون جديدة ، ولا تجوز المطالبة بـ ملف مؤقتة ولو تحت تأثير قوة قاهرة كشرق أو غرق إلا بعد التصديق على ذلك من مجلس النواب (مادة ٣٨) ، وحتمت المادة ٤٣ أن تخصص المبالغ المدفوعة من المقابلة لسداد ديون الحكومة

جعل هذا القانون دفع المقابلة اختيارياً ، ولكن الحكومة لجأت في تنفيذه إلى التوريط بالنسبة للباشوات وكبار الأعيان ، وإلى الضغط والاكراه والضرب بالكرباج بالنسبة لسائر الأهلين ، ولولا الاكراه لما ارتضى الناس المخاطرة بأموالهم ، لأنهم يعلمون مبلغ عهود الحكومة ، وخاصة في المسائل المالية ، فهم لم يدفعوا المقابلة إلا مكرهين ، فكانت ضريبة جديدة أو سلفة اجبارية زادتهم ارهاقاً وضيقاً وقد استطاعت الحكومة أن تجبي من هذه الضريبة خمسة ملايين من الجنيهات لغاية آخر سنة ١٨٧١ ، وبلغ مجموع ما جبته منها ثلثة عشر مليون جنيه ونصفاً لغاية سنة ١٨٧٧ . (١)

وغنى عن البيان أنه لم يدفع شيء من هذه الملايين في الدين العام ، ثابتاً كان أو سائراً ، بل ابتلعها هاوية الاسراف التي ابتلعت القروض الأخرى ، وعلاوة على ذلك فإن وزير المالية نقض عهده الذي أعلنه في الوقائع المصرية (٢) ووعد فيه بامتناع الحكومة عن اخراج بونات (سندات) على الخزانة ، فانه رغم هذا العهد

(١) تقرير وزير المالية المقدم في يناير سنة ١٨٨٠ تمهيداً لالغاء قانون المقابلة .

قاموس الإدارة والقضاء ج ٢ ص ٦٦٩

(٢) العدد ٤٢٨ (١٢ أكتوبر سنة ١٨٧١)

أصدر إفاذات مالية استدان بها عدة ملايين أخرى بلغت اثني عشر مليون جنيه ، كما يقدرها مؤلف (تاريخ مصر المالي) (١) ، ونقضت الحكومة عهدا أيضا فزادت الضرائب على ذات الاطيان التي دفعت المقابلة

وقد وقف العمل بقانون المقابلة مؤقتا بالرسوم الصادر بتوحيد الديون (٧ مايو سنة ١٨٧٦) ، ووعدت الحكومة ببرد المبالغ التي حصلت من أصحاب الاطيان أو تخفيض الضريبة عنهم تخفيضا يناسب قيمة هذه المبالغ ، على أن مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ أعاد العمل بالمقابلة ، واحتسبها ضمن إيرادات الحكومة ، وخصصها لاستهلاك الدين العام

كانت «المقابلة» طريقة معوجة في الاستدانة ، لانه معلوم أن معظم إيرادات الحكومة السنوية في بلاد زراعية كمصر تجبي من الضرائب على الاطيان ، فانقاص نصف المربوط من الضرائب الى الابد في مقابل سداد ضعف الضريبة مقدما عن ست سنوات يؤدي الى نضوب معين المال بعد انتهاء السنوات الست ، وهذا يقع للحكومة في الضيق المالي الشديد ، وليس من القواعد الاقتصادية الصحيحة تقييد الحكومة بعدم زيادة سعر الضريبة ، لان الضرائب تتبع الحالة المالية العامة ، فتزيد وتنقص بحسب تطور الاحوال ، هذا فضلا عن أن الحكمة التي تذرعت بها الحكومة لموضع قانون المقابلة وهي وفاء الدين الدائم لم تتحقق البتة ، ولم يسدد شيء من هذا الدين ، بل زاد عما كان عليه ، فكأن المقابلة كانت وسيلة لاقتناص الاموال من الاهلين وتبديدها

وقد ألغيت هذه الضريبة بمقتضى المرسوم الذي أصدره الخديوى توفيق باشا في ٦ يناير سنة ١٨٨٠ ، وقضى قانون التصفية الصادر في ١٧ يولييه سنة ١٨٨٠ بأن مادفع منها يخصم منه ما عساه يكون مطلوبا للحكومة من متأخرات الاموال أو الديون أو غيرها ، والباقي يرد الى أصحابه مقسطا على خمسين سنة ، وخصص لهذه الاقساط كل سنة ١٥٠٠ ر ١٥٠ جنيه

(٩)

القرض المشئوم سنة ١٨٧٣

٣٣٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه

انتظر اسماعيل بفارغ الصبر انتهاء السنوات الخمس التي حظفها على نفسه عقد قروض جديدة تنفيذاً لشروط سلفة سنة ١٨٦٨ ، وسعى جهده في الاستانة وبذل فيها الاموال الطائلة من الرشا والهدايا ليلغى فرمان سنة ١٨٦٩ ويحصل على فرمان الذي يبيح له الاقتراض من غير حاجة الى اذن الحكومة التركية ، فناله في سنة ١٨٧٢ (ج ١ ص ٨٦)

فلم تكد تنتهي هذه المدة ويشعر اسماعيل بفك اعتقاله من هذا القيد، حتى عقد قرضاً جديداً من بيت اوبنهايم المالى قدره ٣٣٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه ، وهو اكبر القروض من جهة القيمة ، وأسوأها من جهة الشروط ، وقد دعاه المليون «القرض الكبير» ، وهو حقيق بان يسمى «القرض المشئوم»

وكانت حجته في هذا القرض انه اعترم سداد الديون السائرة ، ولكنه في الواقع لم يخصص شيئاً منه لهذه الغاية ، وبقيت الديون السائرة كما كانت عقد هذا القرض بفائدة ٧ ٪ / وقيمة سندات ٨٤ ٪ في المائة ، وبلغ ما دخل الخزانة منه بعد استبعاد النفقات والخصم والسدس ٧٧٠٠٠٠٠٠٠٠ ر ٧٤٠٠٠٠٠٠٠ جنيه ، أى بنقص ٣٧ ٪ من قيمة الدين الاسمية ، فخرت الحكومة من أصل القرض نيفاً وأحد عشر مليون جنيه ، في حين انها التزمت بقسط سنوى لسداده يبلغ ٦٧١٠٠٠٠٠٠ ر ٢٢٦٥٠٠٠٠ جنيه ، ثم انها لم تقبض المبلغ نقداً ، بل تسلمت منه فقط احد عشر مليون جنيه ، والباقي وقدره تسعة ملايين جعلت سندات للخزانة المصرية (١)

ومن هذا يتبين أن قرضاً التي على عاتق البلاد عبئاً جسيماً مقداره اثنان وثلاثون

(١) مصر كما هي Egypt as it is للمستر ملك كون Mac Coan ص ١٣٦

مليون جنيه ، بلغ صافي ما تسلمته الحكومة منه نقداً أحد عشر مليون جنيه فقط ، وليس في تاريخ القروض ، في العالم قاطبة ، قرض يعقد بمثل هذه الشروط الجائرة ، بل هذه السرقة العلنية ، كما انه لا يمكن أن توجد حكومة عندها قليل من الشعور بالمسئولية تقبل التعاقد على مثل هذه الشروط

وقد رهن اسماعيل لسداد هذا الدين ما بقي من موارد الايراد التي لم تخصص كلها أو بعضها للقروض السابقة وهي

أولاً — ايرادات السكك الحديدية وقد قدرت بـ ٧٥٠ ألف جنيه في السنة

ثانياً — الضرائب الشخصية والضرائب غير المقررة وقدرها مليون جنيه

ثالثاً — عوائد الملح وقدرها ٢٠٠.٠٠٠ ر. جنيه

رابعاً — مليون جنيه من ضريبة المقابلة

خامساً — كل الموارد التي خصصت للقروض السابقة متى أصبحت حرة (١)

ومن تهكم الاقدار أن السنة التي عقد فيها اسماعيل هذا القرض المنحوس هي ذات السنة التي نال فيها فرمان سنة ١٨٧٢ الجامع الذي خوله أقصى ما حصل عليه من المزايا ، أو بعبارة أخرى ان اسماعيل قد بلغ أوج نفوذه الرسمي في علاقته مع تركيا في الوقت الذي أشرفت فيه البلاد على حالة من الافلاس أفقدتها استقلالها لمالي ثم السيامي

الشعور بسوء الحالة المالية سنة ١٨٧٤

تفاقت الديون ، وعجزت الموارد العامة عن اداء أقساطها المتراكمة ، وثقلت وطاتها على الخزانة ، واشتد شعور الخديوي بسوء الحالة سنة ١٨٧٤ ، وأدرك أن البدائين لا بد أن يرجعوا يوماً على أملاكه الخاصة من عقار وأطيان ، فبادر الى

(١) انظر تاريخ مصر المالي ص ١٤٣ . وتقرير لجنة « كيف » ص ٣٩٦ من كتاب

« مصر كما هي » للمستر ماك كون

التصرف فيها الى أولاده وزوجاته ، وشغلت المحاكم الشرعية مدى شهرين في تحرير حجج هذه التصرفات وتسجيلها ، ولم يبق باسمه خاصة سوى مصانع السكر التي كانت مرهونة على قرض سنة ١٨٧٠ ، ونحو مائة الف فدان .

(١٠)

دين الرزنامة

سنة ١٨٧٤

احتاج اسماعيل الى قرض آخر سنة ١٨٧٤ ، فابتدع له المفتش وسيلة جديدة يقترض بها من الاهالى ديناً سمي (دين الرزنامة)

كانت مصلحة « الرزنامة » تودع فيها رؤوس اموال للمستحقين مقابل دفع معاشات لهم ، فابتكر اسماعيل صديق فكرة جديدة ، وهي أن يستثمر الاهالى أموالهم في مصلحة الرزنامة ، بان يودعوا فيها المدخر من هذه الاموال على أن تستثمرها المصلحة في مشروعات صناعية وتجارية ، وتصدر الرزنامة سندات إيراد دائم بما لا يزيد عن خمسة ملايين من الجنيهات ، على أن تكون المائة فيها مائة ، ويكون ثمن هذه السندات متراوحاً بين جنيهين ونصف وخمسة جنيهات ، وتدفع المصلحة فوائد عنها بحساب ٩ ٪ .

وقد أوجس الاهلون شراً من هذه الطريقة في ابتزاز أموالهم ، لانهم عالمون بمصيرها ، ولكن الحكومة لجأت الى الطريقة التي اتبعتها في تحصيل المقابلة ، فبلغ ما ساهم فيه الاهالى من سندات هذا القرض الاجبارى ٣٣٧٠٠٠ ر ٣٣٧٠٠٠ جنيه ، لم يدخل الخزانة منها سوى ١٨٧٨٠٠٠ ر ١٨٧٨٠٠٠ جنيه ، ولم تدفع من فوائدها سوى جزء من فوائد السنة الاولى

(١١)

ما اخذ من بيت المال والاقواف الخيرية

ولم تكف هذه القروض طلبات الخديوى وبطاقته ، بل استولوا أيضاً على ما فى خزائن بيت المال والاقواف الخيرية من الاموال المودعة على ذمة الخيرات أو لحساب القصر والايتام

وبلغ ما أخذ من هذا الباب ٥٣٧٠٠٠ جنيه^(١)
واستمر اسماعيل صديق يستدين بواسطة المالية من المرابين الاجانب، فيزداد الدين السائر تضخماً

(١٢)

مطلوبات من الحكومة لم تدفع قيمتها لغاية سنة ١٨٧٨

٠٠٠ ر ٢٧٦ ر ٦ جنيه

هى ديون حصرتها لجنة التحقيق العليا حين فحصها ديون الحكومة سنة ١٨٧٨ ولم تدخل فى الدين العام الذى صارت تسويته فى نوفمبر سنة ١٧٨٦ ، وهى مطلوبات لتجار ومقاولين ودوائر ، أو رصيده حسابات جارية للبنوك ورواتب متأخرة للموظفين وأرباب المعاشات^(٢)

وقد حققت لجنة التحقيق هذه المطلوبات فبلغت ٠٠٠ ر ٢٧٦ ر ٦ جنيه^(٣) أضيفت إلى الدين السائر

(١) احصاء لجنة التحقيق العليا فى تقريرها المقدم الى الخديوى اسماعيل بتاريخ ١٩

اغسطس سنة ١٨٧٨ ص ٦٢ و ٦٧ (طبعة موديس)

(٢) بانغ المتأخر من رواتب الموظفين والمال ومن المعاشات ٨٦٠ ر ٧٧٣ ج .

« احصاء لجنة التحقيق العليا ص ٥٣ من التقرير المتقدم ذكره »

(٣) ص ٧٨ تقرير لجنة التحقيق

مقدار ما دخل مخزنة الحكومة من القروض

رأيت مما تقدم ان الفائدة الاسمية للقروض كانت تتراوح بين ٧ و ٦٪ ، ولكن فائدتها الحقيقية كانت تصل الى ١٢ و ١٨ و ٢٦ و ٢٧ في المائة ، وكان الخديوى كلما أعوزته المال يستدين بفوائد باهظة جالبة للخراب ، وزادت هذه الفوائد الربوية في أواخر سنة ١٨٧٥ وأوائل سنة ١٨٧٦ لاضطرار الحكومة الى أداء أقساط الديون المتراكمة وفوائدها ، فكانت تتحايل للحصول على المال بآية وسيلة ، ومنها الاستدانة بواسطة السندات على المخزنة بفوائد فاحشة بالغة ما بلغت ، فكانت سائرة في سبيل الخراب لا محالة .

ولم تكن قيمة القروض تصل كاملة الى المخزنة ، بل كان أصحاب البيوت المالية والمرابون يخصصون منها مبالغ طائلة لحساب السمسرة والمصاريف والفوائد ، وما الى ذلك ، ولم يكن اسماعيل يدقق أو يعارض في الحسابات التي يقدمها له المليون والسامسة

فالقرض المشتموم الذي عقد سنة ١٨٧٣ بلغ مقداره الاسمي ٣٢ مليون ج لم يدخل منه المخزنة سوى ٧٠٠٠ ر ٢٠٠ جنيه ، منها احد عشر مليوناً من الجنيهات نقداً ، والتسعة الملايين سندات

ولم يتسلم من القرض الذي عقده سنة ١٨٧٠ سوى خمسة ملايين فقط ، وكان أصله سبعة ملايين ، وقس على ذلك باقى القروض

أما الديون السائرة فلم يكن لها ضابط ولا حساب ، وكانت تبلغ ثلاثة أمثال قيمتها الحقيقية ، وفي بعض الاحوال أربعة أمثالها

وقد أحصى بعض المالىين مقدار ما تسلمه الخديوى من القروض فبلغ ٥٤ مليوناً من الجنيهات تقريباً في حين ان قيمتها الرسمية ٩٦ مليوناً

وقال المسيو جابريل شارم Gabriel Charmes أحد كتاب فرنسا السياسيين ومن محرري جريدة (الديبا) وقد عاصر اسماعيل ودرس حالة مصر في عهده « ان

اسماعيل باشا قد اقترض في الثمانية عشر عاماً التي تولى الحكم فيها نحو ثلاثة مليارات من الفرنكات (١٢٠ مليون جنيه تقريباً) ، ولكن الواقع ان نصف هذا المبلغ على الأقل بقي في يد المالكين وأصحاب البنوك والمضاربين من مختلف الأجناس ممن كانوا يحيطون به على الدوام^(١) وهذا هو الخراب بعينه

الخلاصة

يتضح مما تقدم بيانه أن القروض شغلت معظم سني حكم اسماعيل ، وان الاقتراض كان له عادة سنوية ، لم يكن يقوى على التخلص منها ، ويتبين أيضاً انه كان يقترض المال بشروط خاسرة ، وأن القروض التي شقدها لم تكن البلاد في حاجة اليها ، ومعظمها كان الغرض منه سداد الديون السائرة ، وهذه الديون لم تعرف لها حكمة ، ولم ينفق منها على الضروري من مصالح البلاد سوى النزر اليسير ، وأن ميزانية الحكومة لو حسن تدبيرها كانت تفي بنفقاتها المعتدلة ، وتفي بأعمال العمران دون حاجة الى الاستدانة وفي ذلك يقول المستر « كيف » الذي عهد اليه اسماعيل فخص بمالية مصر سنة ١٨٧٥ « ان المبالغ الحاصلة من ميزانية مصر عن المدة الواقعة بين سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٧٥ بلغت ٤٠٠ ر ٨٢١ ر ٩٤ جنيه ، وان مقدار المنصرف في هذه المدة على نفقات الحكومة وعلى الجزية المدفوعة لتركيا وعلى أعمال العمران بلغ ٩٦٦ ر ٩٧ ر ٢٤٠ جنيه ، ومعنى ذلك ان إيرادات الحكومة أقل بقليل مما اقتضته مصروفاتها وأعمال العمران التي قامت بها ، فالديون الجسيمة الحالية كانت بلا داع أوجب اقتراضها . فيما عدا ما اقترض لقناة السويس ، وكل المبالغ المقرضة والديون السائرة ضاعت في سبيل الفوائد الربوية والاستهلاك ، ما عدا المبلغ الذي أنفق على العمل الضخم السابق ذكره » (٢)

(١) مجلة العالمين Revue des Deux mondes عدد ١٥ أغسطس سنة ١٨٧٩

(٢) تقرير المستر كيف عن مالية مصر سنة ١٨٧٦ المنشور ذيل الكتاب (مصر

وقد استنفدت قوائد الديون معظم دخل الخزانة ، فقد كانت إيرادات الحكومة (سنة ١٨٧٧) ٩٥٨٩٠٠٠ ج . خصص منها لخدمة الأسهم نحو ستة ملايين من الجنيهات (١) ، أى أن مخصصات الديون ابتلعت معظم الميزانية ، وظهر في ميزانية تلك السنة عجز مقداره ١٣٨٢٠٠ ج . (٢) نشأ عن فداحة مخصصات الديون ولا يمكن أن تستقيم شؤون دولة تفقد توازنها المالى بهذه الحالة المخيفة

إسراف اسماعيل

إذا لم تكن حاجات البلاد هي التي دعت الى اقراض تلك الملايين فقيم كانت تنفق إذن ؟ ان الجواب لا يحتاج الى عناء كبير ، فان إسراف اسماعيل هو الباعث الأكبر على مأساة القروض

ان الجانب السيئ من شخصية اسماعيل هو إسرافه وانفاقه الأموال من غير حساب أو نظر في العواقب ، وهو بلا مرء مضرب الامثال في هذا الصدد ، فقد كان متلافاً للمال ، وظهر هذا العيب في حياته العامة ، وحياته الخاصة ، ظهر في بناء قصوره ، وتأثيثها ، وتجميلها ، كما ظهر في حياته الخاصة ، في حفلاته وأفراحه ، ومراقصه ، ورحلاته وسياحاته ، وأهوائه وملاذاته .

أمثلة من اسراف اسماعيل

بنى الخديوى اسماعيل نحو ثلاثين قصراً من القصور الفخمة ، فلم هذا العدد ومالية البلاد لا تسمح به ؟ وكان دائم الرغبة في التغيير والتبديل ، وكان بعض القصور التي يبنها لا يكاد يتم بناؤها وتأثيثها حتي يعرض عنها ويهبها لأحد أنجاله أو حاشيته

ذكر العلامة على باشا مبارك عن قصرى الجزيرة والجزيرة « انهما من أعظم

(١) و(٢) التقرير النهائى للجنة التحقيق العايش ٢٠٦ من الكتاب الأصفر (مجموعة

الوثائق الدبلوماسية الفرنسية) ١٨٧٨ - ٧٩

المباني الفخيمة التي لم يُبن مثلها، وتحتاج لوصف ما اشتملت عليه من المحلات والزينة والزخرفة والمفروشات ، وما في بساتينها من الاشجار والازهار والرياحين والأنهار والبرك والقناطر والجبلات الى مجلد كبير » ، (١) وذ كر عن أرض سراى الجزيرة ان مساحتها ستون فدانا ، وان ماصرف عليها على كثرتة قليل بالنسبة لما صرف على سراى الجزيرة ، وكانت هذه السراى فى منشئها قصراً صغيراً وحماما بناها سعيد باشا ، ثم اشتراها اسماعيل من ابنه طوسون مع ما يتبعها من الارض ومساحتها ثلاثون فدانا ، ثم هدم القصر وبناه من جديد ، وأضاف اليه أراضى أخرى ، وأحضر المهندسين والعمال من الافرنج لبناء القصر وملحقاته ، وأنشأ بستانه العظيم وبستان الاورمان ، وبلغت مساحة الأرض التي شغلها سراى الجزيرة وسراى الجزيرة وحدائقها ٤٦٥ فدان (خمس وستين واربعمئة فدان)

وذ كر (ص ٨٥) أن ما أنفق على إنشاء سراى الجزيرة بلغ ٣٧٤ر٣٩٣ر١ ج

وسراى عابدين ٥٦٥ر٥٧٠ جنيه

» ٨٩٨ر٦٩١ وسراى الجزيرة

» ٢٠١ر٢٨٦ وسراى الاسماعيليه (الصغيرة)

» ٢ر٣٣١ر٦٧٩ وباقي القصور

» ٤٧٢ر٣٩٩ من ذلك سراى الرمل

وبالرغم مما وصلت اليه حالة الحكومة المالية من الارتباك وتوقفها عن الدفع فى سنة ١٨٧٦ ، فان الخديوى استمر فى تلك السنة يكمل سراى الجزيرة الفخمة التي لم تتم إلا قبيل خلعها (٢)

وتكلف تجميل هذه القصور وتأثيثها مالا يحصى من الملايين ، فقد بلغت النقوش والرسوم فى قصور الجزيرة والجزيرة وعابدين مليونى جنيه ونيفا ، وبلغت تكاليف الستارة الواحدة ألف جنيه ، أما الطنافس والارائك والابسة والتحف

(١) الخطط التوفيقية ج ١ ص ٨٤

(٢) مصر وأوروبا . للقاضى المختلط فان بلمن Van Bemmelen ج ١ ص ١٥٥

والطراف والاوانى الفاخرة ، فلا يتصور العقل مبلغ ما تكافته من ملايين الجنيهات ومن أسباب اسراف اسماعيل ميله الى الملذات ، وهذه مسألة تعد مبدئيا من المسائل الشخصية ، التي لا يصح التعرض لها ، ولكن إذا تعدى أثرها الى حياة الدولة العامة كانت من المسائل التي لا حرج من الخوض فيها ، وقد تعرض لهذه الناحية الكتاب والمؤرخون حتى الذين كانوا من أصدقاء اسماعيل ، ويلوخ لنا أنها كانت من العيوب التي أخذت عليه وهو بعد أمير ، قبل أن يتولى العرش ، فقد ذكر المسيو فردينان دلسبس أنه رآه في عهد سعيد قبل أن تتول إليه ولاية العهد ، وكان عمره وقتئذ خمسا وعشرين سنة ، وقال عنه انه على جانب عظيم من الذكاء والخصافة والجاذبية ، وانه اذا لم ينهك في ملذاته بمقدار ما هو عليه الآن (سنة ١٨٥٤) فانه سيعرف قدر نفسه ويأتى منه النفع الكبير (١)

ومما يدعو إلى الأسف أن أمواله التي كانت تتدفق ذات اليمين وذات الشمال لم يكن ينال الوطنيين منها الا النزر اليسير ، بالنسبة لما ينال الاجانب الذين كانوا يحيطون به ويشملهم بثقته ورعايته ، قال المسيو جارييل شارم في هذا الصدد « كان اسماعيل يغترف المال من الخزانة العامة بكلتي يديه ، لا ليرضى أهواءه الشخصية فحسب ، بل ليسدّ نهم الطامعين الملتفين حوله ، فكم من الفرنسيين والايطاليين والانجليز كانوا تعساء في بلادهم ، ثم نالوا بعد أن هبطوا مصر الرخاء والنعيم ! لقد كان الخديوى مستعدا على الدوام أن يهبهم المرا كز والقصور والمنح (البقاشيش) ، أو يعهد اليهم بالتوصيات على التوريدات ، وما كان أشد دهشة السياح إذ يرون في القاهرة أو الاسكندرية جماعة من الأوروبيين ليس لهم من المزايا إلا مظهر الرجل الأنيق ، يقومون بهمة الموردين لنائب الملك (الخديوى) ، ويربحون من هذه التجارة أرباحا باهظة ، لا يتصورها العقل ، فليس ثمة وسيلة لجمع الثروة الطائلة أسهل من الحصول على عطاء تأثيث إحدى السرايات الخديوية ، أو توريد بعض

(١) ذكريات أربعين سنة ، للمسيو فردينان دلسبس ج ٢ ص ٥٨

الصور أو التحف والطرف ، وكم من أناس جاءوا من أوروبا مثقلين بالديون ، فما كادوا يستقرون في القاهرة ويأوون الى إحدى قاعات الانتظار في سراى عابدين ، حتى صاروا طفرة من أصحاب الملايين» (١)

وقد فحصت لجنة التحقيق الاوروبية سنة ١٨٧٨ أسباب تراكم الديون والعجز في ميزانية الحكومة ، فكتشفت عن تصرفات مدهشة تدل على أقصى أنواع الاسراف بالتبذير، فمن ذلك أن إحدى الاميرات من بيت اسماعيل بلغ المطلوب منها لخياط فرنسى ١٥٠ ألف جنيه ، وان مبالغ طائلة ضاعت في الاستانة دون أن تعرف أبواب انفاقها ، وأن الخديوى كان يشترك مع اسماعيل باشا صديق في مضاربات البورصة، وأن الحكومة ارادت يوما أن تؤدى بعض ماعليها من الدين لأحد البنوك المحلية، فاعطته سندات من الدين الموحد قيمتها ٢٣٠ ألف جنيه بحساب السند ٣١ ج. ، أو بعبارة أخرى لكي تسدد ديناً قدره ٧٢ ألف جنيه حملت البلاد ديناً مقداره ٢٣٠.٠٠٠ جنيه (٢)

وكان الاسراف قاعدة اسماعيل المتبعة، حتى في أعمال العمران ، فقد اتفق مع شركة جرنفلد الانجليزية على اصلاح ميناء الاسكندرية في مقابل ٢٠٠.٠٠٠ ر. ٢٠٠.٠٠٠ جنيه، في حين أن أعمال الاصلاح لم تتكلف سوى ٤٠.٠٠٠ ر. ١٠٠.٠٠٠ جنيه كما اعترف بذلك اللورد كرومر (٣)

(١) مجلة العالمين عدد ٥ اغسطس سنة ١٨٧٩ ص ٧٨١

(٢) مصر الحديثة Modern Egypt للورد كرومر ج ١ ص ٥١ و ٥٢ (من الاصل

الانجيزى)

(٣) في كتابه مصر الحديثة ج ١ ص ٥١ (من الاصل الانجيزى)

التدخل الاجنبى فى شؤون مصر المالية

لم يكن ممكناً أن يبقى استقلال البلاد سليماً مع بلوغ القروض الحد الذى شرحناه ، لأن هذه القروض هى أموال أجنبية ، دفعها ماليون ومرابون ينتمون الى دول أوروبية تطمح من قديم الزمن الى التدخل فى شؤون مصر ، وهذه الملايين من الجنيهاً المقترضة من شأنها أن تفقد البلاد استقلالها المالى ، كما يفقد الفرد استقلاله وكيانه الذاتى إذا ركبته الديون ، فيصبح أسير دائيته ، والقروض التى استدانها الخديوى صار لها من الفوائد ما يبتلع معظم ميزانية الحكومة ، وهذا وحده يعطيك فكرة عن فداحتها ، فلا عجب أن تكون النتيجة فتح أبواب التدخل الاجنبى فى شؤون مصر على مصراعيه ، وقد بدأ هذا التدخل مالياً ، ولكنه كان يطوى فى ثناياه عوامل التدخل السياسى ، فكان تدخلا مزدوجا

بيع أسهم مصر فى قناة السويس

(نوفمبر سنة ١٨٧٥)

أخذ هذا التدخل شكلاً خطيراً لافتاً للأنظار سنة ١٨٧٥ ، حين اشترت إنجلترا أسهم مصر فى قناة السويس

تكلّمنا بإيجاز عن هذه الصفقة الخاسرة (ج ١ ص ١٠٧) ، والآن نعود إليها فى شيء من التفصيل ، إذ يجب علينا ان نتعرف أصول الكوارث التى حلت بالبلاد ، ولا شك ان شراء الحكومة البريطانية أسهم مصر فى القناة كان كارثة على مصر ، اذ كانت أول خطوة خطتها إنجلترا نحو الاحتلال

كانت الحكومة فى سنة ١٨٧٥ على شفا الافلاس ، فقد ركبته الديون ، ورهن اسماعيل موارد الدولة مورداً بعد آخر فى سبيل القروض المتلاحقة ، وفوائدها الباهظة ،

كان عليه أن يؤدي في ديسمبر من تلك السنة مبالغ جسيمة قيمة بونات (سندات) على الخزانة تستحق في هذا الموعد ، فاما الوفاء ، وإما اعلان الافلاس ، وكان معين المال قد نصب بين يديه ، فبحث في خزائن الحكومة عن مورد من الموارد المالية لم يرهن بعد ، فرأى أن لمصر في أسهم تأسيس قناة السويس ١٧٦٠٢ ر ١٧٦٠٢ سهم لا تزال ملكا خاليا من الرهن ، وهي توازي $\frac{7}{11}$ من رأس مال الشركة ، أى أنها تكاد تبلغ نصف رأس المال ، ففكر في أن يقترض بضمانها عدة ملايين من الجنيهات ، كي يؤدي قيمة المبالغ المستحقة ، أو أن يبيعها اذا تعذر الاقتراض

بدأت هذه الفكرة تساور اسماعيل في أوائل نوفمبر سنة ١٨٧٥ ، وكان بباريس في ذلك الحين أحد الممالين الفرنسيين واسمه ادوارد درفيو Edouard Dervieu له اتصال بالحالة المالية في مصر ، ويعرف ارتباك الخديوى واضطراره الى المال ، فارسل الى أخ له في الاسكندرية يدعى المسيو اندريه درفيو André Dervieu وهو أيضا من رجال المال ، يطلب اليه ان يعرض على الخديوى بيع أسهم مصر في القناة ، وانه مستعد اذا قبل الخديوى البيع ان يجد المشتري لها في باريس ، فذهب اندريه درفيو الى القاهرة ، وهناك تلقى تلغرافا من أخيه بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٨٧٥ يبعث على الامل في نجاح الصفقة ، فقابل على اثره اسماعيل باشا صديق « المقتش » وزير المالية في ذلك العهد ، وصاحب الحظوة الكبرى عند الخديوى ، وعرض عليه الفكرة ، فلقيت منه قبولا ، إذ كان المقتش يبغي تدبير المال اللازم باية وسيلة ، ولو بتضحية تلك الذخيرة العظيمة ، لاداء المبالغ المستحقة في ديسمبر ، وبادر الى تقديم الرسول الفرنسى الى الخديوى ، فقص عليه نبأ مهمته ، فارتاح الخديوى الى الفكرة ، وقبل البيع مقابل ٩٢ مليون فرنك (١)

(١) انظر بحث المسيو شارل لساج Charles Lesage في (شراء أسهم قناة السويس) المنشور في مجلة باريس Revue de Paris بالعدد ٢٢ من السنة الثانية عشرة (١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥) ص ٣٢٥

وكانت الحكومة مدينة لشركة القناة في عدة ملايين من الفرنكات تعهدت بإدائها نفاذا للاتفاقات المبرمة بينهما من قبل ، ووفاء لهذه المبالغ كانت الحكومة قد نزلت للشركة عما يخص أسهمها من الربح لمدة خمس وعشرين سنة تفتى في سنة ١٨٩٤ ، وذلك خصا مما عليها للشركة ، وكان مفهوما بالطبع ان من يشتري هذه الاسهم يسرى عليه هذا الاتفاق ، فلا يأخذ ربحا عنها حتى سنة ١٨٩٤ ، فكان مما عرضه المسيو اندريه درفيو أن يدفع الخديوى للمشتريين فائدة سنوية مقدارها ١٢ ٪ عن مبلغ الثمن ، يعوض عليهم الحرمان من الربح من سنة ١٨٧٥ الى سنة ١٨٩٤ ، فرضى الخديوى أن تكون الفائدة ٨ ٪ بضمانة ايراد جمر ك بورسعيد ، وترك للمسيو درفيو خيار القبول لغاية ١٦ نوفمبر ، فأبرق درفيو الى أخيه بياريس بنتيجة المفاوضة الاولى ، فبادر هذا الى السعى الحثيث لدى جماعة من المالىين الفرنسيين لاعداد الثمن ، واتمام الصفقة قبل فوات الفرصة ، ولعدم اتفاق المالىين الفرنسيين طلب درفيو مد أجل الخيار ، فذهب الخديوى ثلاثة أيام أخرى ، تنتهى في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٧٥

تمت المفاوضة الاولى بين درفيو والخديوى فى طى الخفاء ، دون أن يعلم بها أحد من رجال المال والسياسة فى القاهرة ، وخفى نبؤها على قنصل انجلترا العام فى مصر ، الماجور جنرال ستانتون Stanton ، ولكن عين السياسة الانجليزية فى لندن وباريس ، كانت ساهرة ، ترقب كل كبيرة من الامور وصغيرها ، فبلغها نبأ المساعى التى يبذلها ادوار درفيو فى باريس ليجمع الثمن المطلوب ، فأبرق اللورد دربى Derby وزير خارجية انجلترا الى الماجور جنرال ستانتون الرسالة التلغرافية الآتية : « علمت حكومة جلالة الملكة أن نقابة من المالىين الفرنسيين عرضت على الخديوى شراء أسهمه فى قناة السويس ، وأن الصعوبات المالية التى تكتنف سمومه تجعل قبوله فى حيز الامكان ، فالمرجو أن تتحققوا من صحة هذا النبأ — دربى »

وصلت هذه الرسالة الى القاهرة صبيحة يوم الثلاثاء ١٦ نوفمبر ، فبادر القنصل البريطانى الى مقابلة نوبار باشا ، وكان وقتئذ وزيرا للخارجية ، وسأله عن الحقيقة ،

فأخبره بلواقع من الامر ، فأبدى القنصل دهشته من أن الحكومة المصرية لم تكشف حكومة إنجلترا بنياً هذه الصفقة ، وقال ان الخديوى يجب أن يعتقد ان تنازله عن أسهم مصر في قناة السويس لا يمكن أن تقابله إنجلترا بعدم الاكتراث ، وانه اذا كان الخديوى راغبا حقاً في بيع هذه الاسهم ، فمن المحقق ان إنجلترا ستعرض عليه أعلى ثمن ، فأجاب نوبار باشا ان الحكومة المصرية في حاجة ملحة الى مبلغ يتراوح بين ٧٥ و ١٠٠ مليون فرنك (اربعة ملايين من الجنيهات) ، ولكن ليس ثمة ما يضطرها الى بيع هذه الاسهم للحصول على هذا المبلغ ، ويكفى أن تقرضها البنوك قيمته بضمانة الاسهم المذكورة ، فطلب الجنرال ستانتون من نوبار باشا ومن اسماعيل باشا صديق وقف المفاوضة مع البيوت المالية الفرنسية ، الى أن يتلقى رأى وزارة الخارجية الانجليزية في مسألة القرض بضمانة الاسهم ، فوعده نوبار بوقف المفاوضة لمدة ثمان وأربعين ساعة ، وتنتهى يوم الخميس ١٨ نوفمبر ، وقابل القنصل الخديوى في اليوم نفسه ، وأفضى اليه بمحدثه مع نوبار ، فلم يخرج جواب الخديوى عن جواب وزيره ، غير أنه طلب الى القنصل شروط الحكومة الانجليزية ، ولما لم يكن لدى القنصل تعليمات من حكومته في هذا الشأن ، استعمل الخديوى الى أن ينتهى الموعد الذي حدده نوبار باشا

وفي اليوم التالى (الاربعاء ١٧ نوفمبر) قابل القنصل البريطانى نوبار ثانية فلم منه شدة اضطرار الحكومة الى الخمسة والسبعين أو مائة المليون من الفرنكات ، لتدفع السندات التى تستحق في ديسمبر ، ورأى منه ميلا إلى إيثار بيع الاسهم على رهنها ، وذلك أنه لم يكن ثمة أمل في أن تؤدي الحكومة ما تقتضيه ، وأن الاسهم في حالة الرهن مآلها حتما إلى الضياع ، فأبرق القنصل نبأ هذا التحول في رأى الى حكومته .

وفي الساعة الثامنة من مساء ١٨ نوفمبر وصلت القنصل الرسالة البرقية حاملة جواب الحكومة الانجليزية ، وفيها يطلب اللورد دوبي « ابلاغ الخديوى قبول حكومته شراء الـ ١٧٧٦٤٢ سهم بشروط معقولة » ، فذهب القنصل من فوره الى

الخديوى، وأبلغه النبأ، فشكر الخديوى الحكومة الانجليزية على ما عرضته، ولكنه اعتذر عن القبول، قائلاً أنه ينبغي تحويل الديون السائرة الى دين ثابت، وأنه فى حاجة الى تقديم هذه الاسهم ضماناً لهذا التحويل، على أنه اذا عدل عن رأيه وآثر البيع فانه يفضل الحكومة الانجليزية على سواها

هذا ما صرح به الخديوى القنصل البريطانى مساء ١٨ نوفمبر، على أنه فى بضعة الايام التالية لهذا الحديث، رجحت عنده كفة البيع على الرهن، فابرق القنصل البريطانى الى حكومته يوم ٢٣ نوفمبر، ينبئها بان الخديوى رضى بان يبيع ال ١٧٧ر٦٤٢ سهم مقابل مائة مايون فرنك (أربعة ملايين جنيه)، فجاءه الرد فى اليوم ذاته بطريق البرق بان الحكومة الانجليزية قبلت الثمن المطلوب، وأن بنك روتشلد بلندن تعهد باذائه للخديوى فوراً

وصل هذا الرد ليلاً، وتلقاه القنصل فى صبيحة اليوم التالى (٢٤ نوفمبر)، فذهب مبكراً الى سراى الخديوى، حيث قابل نوبار باشا واسماعيل باشا صديق ومهر دار الخديوى، وأنبأهم بفحوى الرسالة، فانعقد الاتفاق على البيع والشراء، وفى يوم ٢٥ نوفمبر تحرر عقد البيع، ووقع عليه كل من اسماعيل باشا صديق نائباً عن الحكومة المصرية والجنرال ستانتون نائباً عن الحكومة الانجليزية (١)

وتبين قبل ابرام العقد أن الاسهم لم تكن ١٧٧ر٦٤٢ سهم كما كان مفهوماً بل هى ١٧٦ر٦٠٢، أى أنها تنقص ١٠٤٠ سهم (أربعين ألف سهم)، فسوى حساب الثمن بعد استبعاد الاسهم الناقصة، فصار صافى الثمن ٣ر٩٧٦ر٥٨٢ جنيه انجليزياً، بعد أن كان أربعة ملايين، واتفق الطرفان على أن يدفع من الثمن ٢٥ مليون فرنك فى أول ديسمبر، والباقى خلال شهر ديسمبر ويناير الذى يليه، فى المواعيد التى تحددها الحكومة المصرية، باتفاقها مع بيت روتشلد بلندن، والتزمت الحكومة المصرية

(١) نشر نص العقد فى كتاب (قناة السويس) للمسيو فوزان بك Voisin Bey

بان تدفع للحكومة الانجليزية كل سنة ابتداء من عام ١٨٧٥ حتى سنة ١٨٩٤ فوائد ٥٪ عن قيمة الثمن، أي ٢٩ و ١٩٨ ج سنويا، مقابل حرمان الحكومة الانجليزية من أرباح الاسهم طوال هذه المدة، وعلى ذلك تمت الصفقة ولما تمض عشرة أيام على علم الحكومة الانجليزية برغبة الخديوى فى البيع، فى هذه المدة الوجيزة فحست الوزارة البريطانية أمر الصفقة وأجمعت رأيها فيها ورسمت خطتها وأعدت المال اللازم لاتمامها وفازت بها، على حين كانت المفاوضة بشأنها دائرة بين الخديوى والدوائر الفرنسية

واستعجلت الحكومة الانجليزية تنفيذ العقد، فاشتطت فيه أن لا يدفع الثمن الا بعد تسليم الاسهم، ولذلك بادر اسماعيل باشا صديق فى صبيحة ٢٦ نوفمبر، أى غداة توقيع العقد، بتسليم القنصلية البريطانية جميع الاسهم، مودعة فى سبعة صناديق كبيرة، وانتهت عملية التسليم فى ذلك اليوم، بان بصمت الاسهم باختام كل من اسماعيل صديق، والقنصلية البريطانية، ومحكمة القنصلية، واهتمت الحكومة البريطانية بأمر نقلها الى إنجلترا، فأصدرت وزارة البحرية أمرها فى أوائل ديسمبر الى الباخرة ملابار Malabar القادمة من الهند أن تعرج على الاسكندرية فى منتصف هذا الشهر، وإذ علم الجنرال ستانتون باجتياز الباخرة قناة السويس، استقل من القاهرة قطاراً خاصاً، سار به الى الاسكندرية وحمل معه الاسهم محفوظة بعناية تامة فى أربعة صناديق مصفحة بالزنك، ولما رست الباخرة فى ميناء الاسكندرية نقلوا اليها الصناديق، ثم أقلت رأساً الى بورتسموث، فبلغتها يوم ٣١ ديسمبر، وفى أول يناير سنة ١٨٧٦ جاء موظف من الخزانة البريطانية وتسلم الصناديق من قومندان الباخرة، وأودعت لاسهم فى اليوم نفسه بنك إنجلترا

كانت هذه الصفقة فوزاً عظيماً للسياسة الانجليزية، ويرجع هذا الفوز الى التللكو الذى بدا من المالىين الفرنسيين فى الشراء، فقد اختلفوا فى أن تكون الصفقة شراء أو قرضاً، وكان لا بد من تضامن عدة مالىين لتقديم مبلغ المائة المليون

من الفرنكات، فكان اختلافهم عقبة عطلت المفاوضات التي تولاهما السيد درفيو، وبلغ السيد فردينان دلسبس نبأ هذا التلكؤ، فطلب الى وزير الخارجية الفرنسية، الدوق دي كاز Decazes، أن يبذل نفوذه لاتمام الصفقة، وفي خلال المفاوضات انعقد الاتفاق بين درفيو والخديوى على أن يقترض هذا من نقابة المالىين الفرنسيين ٨٥ مليون فرنك بضمانة الاسهم بحيث تصبح ملكا للنقابة اذا لم يرد لها في ثلاثة أشهر، وهذا معناه البيع المستتر وراء الرهن، وتحرر بذلك العقد الابتدائي، ولم يكن باقيا لنفاذه الا قبول المالىين الفرنسيين، وكان في مقدور الدوق ديكاز أن يتدخل في الامر ويتعجل القبول قبل أن تفوز إنجلترا بالشراء ولكن العوامل السياسية ثبّطت عزيمته، ذلك أنه خشى إذا آلت الاسهم إلى فرنسا بأية طريقة ما، سواء بالبيع أو بالرهن، أن تؤدي إلى تكدير علاقات الود بين الدولتين، وكانت فرنسا وقتئذ في حاجة إلى صداقة إنجلترا، بعد أن خرجت مهزومة من الحرب السبعينية وصارت هدفًا لحرب جديدة تشنها عليها ألمانيا، وكانت هذه الدولة لا تفتأ تهددها وتتوعددها بالحرب، وتبنى الغارة عليها حتى تحول دون استعادة مركزها وتجديد قوتها، من أجل ذلك أحجمت وزارة الخارجية الفرنسية عن ابرام الصفقة لحساب المالىين الفرنسيين، وزاد في احجامها أنها في خلال المفاوضات استطلعت رأى وزارة خارجية إنجلترا فيما يكون لابرامها من الاثر في العلاقات الودية بين الدولتين، فجاءها الجواب بما يدل على معارضة إنجلترا في ايلولة الاسهم المصرية إلى أيدي المالىين الفرنسيين، فثبّط هذا الجواب عزيمة الدوق دي كاز، وجعله يرى أن لا يتم التعاقد عليها، وانتهزت إنجلترا هذه الفرصة لتبادر إلى الشراء، وكان لمهارة دسراييلي (لورد بيكنسفيلد) رئيس الوزارة الانجليزية، وعظيم كفاءته، وصلته بالبارون روتشيلد، فضل كبير في ابرام العقد، فانه لم يكده يتصل بعلمه سعى المالىين الفرنسيين في شراء الاسهم حتى يادر الى الاتفاق مع البارون روتشيلد، وكانت تربطها صداقة قديمة فضلا عن اتفاقها في الدين لان كليهما سراييلي، على أن يقدم

لحساب الحكومة الانجليزية ثمن الاسهم ، فقبل البارون عن طيب خاطر تقديم المال اللازم فوراً ، في الوقت الذي كان المليون الفرنسيون مختلفين في أن تكون الصفقة شراء أو ارتهاً ، وقد لجأ دسرايلى الى روتشيلد لان الفرصة عرضت في غيبة مجلس العموم ، ولم يكن في مقدور الحكومة فتح اعتماد بمبلغ الثمن دون موافقة المجلس ، وكان الوقت لا يسمح بالتأجيل أو انتظار عقد البرلمان ، فتغلب دسرايلى على هذه الصعوبة بالاتفاق مع البارون روتشيلد على أن يدفع هذا المبلغ عن الحكومة الانجليزية مقابل سمسة ٢ ٪ من الثمن علاوة على فائدة ٥ ٪ سنوياً تحسب له من يوم أدائه المبلغ الى الحكومة المصرية الى أن يقسله من الحكومة الانجليزية

أذاعت الصحف نبأ هذه الصفقة غداة إبرام عقدها ، فكان لها دوى كبير في الدوائر السياسية الدولية ، فقبولت في فرنسا بالالم والاستياء ، واعتبرت هزيمة للسياسة الفرنسية ، وقابلتها المانيا بالسرور لانها رأت فيها سبباً لفتور العلاقات الودية بين فرنسا وانجلترا ، واستاءت الروسية منها ، اذ رأت فيها خطوة جريئة من السياسة الانجليزية لتحقيق اطمائها في المسألة المصرية

ولما اجتمع البرلمان الانجليزي في فبراير سنة ١٨٧٦ أُلعت خطبة العرش الى شراء الاسهم ، فقبول العمل من المجلس بالابتهاج والاستحسان العام ، ووافق البرلمان على الاعتماد المطلوب وعلى عقد الاتفاق

أضاع اسماعيل بهذه الصفقة الخاسرة رأس مال عظيم القيمة في شركة القناة ، وجعل استقلال مصر هدفاً للخطر ، دون أن تنال فائدة من الثمن ، إذ ماذا تنفع أربعة ملايين في انقاذ الخزانة من الهاوية التي انحدرت فيها ؟ أضف إلى ذلك أن مصر خسرت خسارة مالية هائلة في بيع أسهمها ، فقد اشترتها انجلترا بثمن بخس أربعة ملايين من الجنيهات ، على حين أن ثمنها بلغ ٣٢ مليون جنيه سنة ١٩٠٥ ، ثم صعد الى ٧٢ مليون جنيه سنة ١٩٢٩ ، هذا فضلاً عما فقدته مصر من أرباح هذه الاسهم كما بيناه في موضعه (ج ١ ص ١٠٨)

وان المرء ليدعش كيف تصل الحالة بالخدوي اسماعيل الى أن التفريط في هذه الذخيرة القومية الكبيرة ، وأين ذهبت تلك الملايين التي جباها من الضرائب أو حصل عليها من القروض طوال هذه السنين؟ وهل يتفق هذا التصرف مع قوله حين بولي الحكم : « اني أريد أن تكون القناة ملكا لمصر لا أن تكون مصر ملكا للقناة » ؟ لا شك أن تلك الاسهم كانت رمزا حيا ومظهرا فعليا للملكية مصر للقناة ، فتفريطه فيها قضى على أمل مصر في أن تكون القناة على عهد ملكا لمصر . وقد كان لهذا العمل عواقب سياسية تفوق العواقب المالية ضررا ، فان انجلترا انما قصدت بهذه الصفقة أن تجعل لنفسها الكلمة العليا في شؤون القناة ، ومن ثم تمهد لنفسها سبيل التدخل في شؤون مصر ، بواسطة امتلاك القناة ، وقد صار لها فعلا صوت مسموع في التحدث عن القناة ومصيرها ، ومصير الارض التي تجتازها ، ولم يفت كتاب أوروبا وساستها أن يذمحو الخطر المائل في هذه الصفقة ، غداة عقدها ، فقد كتب المسيو شارل مازاد Mazade في مجلة العالمين الفرنسية بالعدد المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٨٧٥ يقول :

« ان هذا العمل سياسى محض ، وهنا وجه الخطر فيه ، فاذا لم يكن في ذاته احتلالا لمصر ، فانه الخطوة الأولى لهذا الاحتلال ، والآن وقد اصبح لانجلترا عميل يحتاج الى ان تعطيه مائة مليون فرنك لتسوية ديونه ، فهي لن تتركه وشأنه ، بل تراقب ماليته ، وتقرضه ، وتبذل له المال من جديد ، وستطلب منه طبعاً ضمانات وتأمينات أخرى ، وهكذا بعد أن كانت انجلترا تعارض في انشاء القناة تحولت سياستها الى العمل لامتلاكها » (١)

كتب هذا الكلام سنة ١٨٧٥ ، وقد حققت الأيام مع الاسف هذه النبوءة ،

(١) مجلة العالمين Revue des Denx Mondes عدد اول ديسمبر سنة ١٨٧٥

فان انجلترا أخذت تحقق اطماعها في التدخل في شؤون مصر ، حتى احتلت البلاد سنة ١٨٨٢ ، أى قبل أن تنقضى سبع سنوات على حيازة أسهمها في القناة ، فالعوامل المالية للاحتلال الانجليزى ترجع اذن الى قروض اسماعيل ، ومنها الاربعة الملايين من الجنيهات التى اشترت بها انجلترا أسهم مصر فى القناة ، فلا جرم أن كانت هذه الصفقة كارثة على البلاد

بعثة « كيف » CAVE الانجليزية

لفحص مالية مصر — ديسمبر سنة ١٨٧٥

لما ساءت حالة الخزانة ، ورأى اسماعيل أن البيوت المالية الاورو بية قد تزعزعت ثقتها فى كفاءة الحكومة المصرية ومقدرتها على الوفاء ، أراد أن يقدم لها بريهانا على أن مصر مازالت رغم الديون الباهظة قادرة على السداد ، فابتكر وسيلة ظن أنها تصل به الى هذه الغاية ، وذلك أنه عرض على انجلترا إيفاد موظف مالى كف يدرس حالة الحكومة المالية ، ويعاون وزير المالية المصرية على اصلاح الخلل الذى يعترف به فى هذه الوزارة

وكان تقدير اسماعيل أن هذه البعثة تحت تأثير ارشاده ونفوذه ، وما يحيطها به من الحفاوة والاكرام ، وما يلوح به أمامها من مظاهر البذخ والاسراف ، لا تلبث أن تقدم تقريراً بأن حالة الخزانة المصرية حسنة تسمح بالثقة بها ، فيرتكن على هذا التقرير ، لكى يقنع البيوت المالية الاورو بية باقراضه من جديد ، فالغاية كما ترى لم تكن متفقة مع مصلحة البلاد ، لانه على فرض أن هذه البعثة تنساق الى ارشاداته ، فان اقراضه من جديد لم يكن علاجاً ناجعاً لحالة البلاد المالية ، بل هو مضاعفة للداء الذى أصابها من القروض

وقد اتجه اسماعيل صوب انجلترا فى طلب هذه البعثة ، لان فرنسا كانت قد خرجت مضعضعة من الحرب السبعينية ، ومع أنها كانت قبلة أنظاره من قبل ، فان هزيمتها فى تلك الحرب جعلته يدير شراعه نحو انجلترا ، فطلب اليها إيفاد تلك البعثة

لبّت الحكومة الانجليزية نداء اسماعيل ، لأنها وجدت في طلبه فرصة جديدة للتدخل في شؤون مصر ، وأوفدت اليه بعثة مؤلفة من أربعة من موظفيها برئاسة المستر « استفن كيف » أحد الممالين المعدودين من الانجليز ، ومن هنا جاءت تسميتها « بعثة كيف » كانت هذه البعثة وما خولها اسماعيل من حق معاونة وزير المالية على إصلاح الخلل الذي أصاب وزارته ، مظهرًا من مظاهر التدخل الاجنبي في شؤون مصر الداخلية ، وقد وقع هذا التدخل بعد أن أبرم اسماعيل بيع الأسهم المصرية في القناة ، فكان تنازريتين قاصمتين ، أصابتا مصر في استقلالها المالي وكيانها القومي .

جاءت البعثة الى مصر في ديسمبر سنة ١٨٧٥ ، وفحصت حالة المالية المصرية ، ووضعت تقريرها ، ولم يجيء كما يروم اسماعيل ، فانها عنيت أولاً بمصالح الدائنين الانجليز خاصة ، والاروبيين عامة ، قدمت تقريراً أشارت فيه الى أن سوء الحالة المالية يرجع معظمه الى فداحة الشروط التي عقدت بها القروض المتوالية ، والى الاسراف في إنفاق مبالغ جسيمة في وجوه معنومة النفع ، وفي حملات حربية قليلة الجدوى ، أو التهمتها أطماع الافاقين السياسيين والماليين ، وأشارت باستعمال محصلات المقابلة لايفاء الديون القصيرة الأجل (التي اقترضت في سنوات ١٨٦٤ و ١٨٦٥ وسنة ١٨٦٧) وبتحويل جميع الديون الاخرى الى دين موحد قدره ٧٥٠٠٠٠٠٠ جنيه يسدد في مدة خمسين سنة بفائدة ٧ ٪ (١) .

وأشارت اللجنة في تقريرها الى سوء حالة المالية المصرية ، واقترحت كشرط ضروري لاصلاحها أن تخضع للمشورة الاوروبية ، بأن تنشئ الحكومة مصلحة للرقابة على ماليتها برئاسة شخص ذي ثقة أشارت تلميحاً بأن يكون انجليزياً ، واشترطت أن يحترم الخديوي قرارات هذه المصلحة ولا يعقد قرصاً الا بموافقتها

وهذا الاقتراح يدلك على أن انجلترا لم توفد بعثة (كيف) للسبب الذي يطلبه اسماعيل ، بل جعلت لها مهمة سياسية وهي تمهيد السبيل للتدخل الانجليزي

(١) تقرير لجنة « كيف » المنشور ذيل الكتاب (مصر كما هي) المستر ماك كون ص ٤٠٠

التنافس في النفوذ بين إنجلترا وفرنسا

لما جاءت بعثة (كيف) الى مصر ، لحظت فرنسا من إيفاد الحكومة الانجليزية إليها ، انها تريد الاستئثار بالنفوذ لدى اسماعيل ، ولم تكن إنجلترا ترمى الى النفوذ المالى فقط ، بل كانت تقصد الى ما هو أبعد من ذلك ، وهو التدخل السياسى ، فنشط التنافس بين النفوذ الانجليزى والنفوذ الفرنسى ، ووصل هذا التنافس الى حاشية اسماعيل وبلاطه ، وفريق كان ينقاد الى النفوذ الانجليزى ، وفريق آخر كان يميل الى النفوذ الفرنسى ، وهذا يدلك على مبلغ الضعف السيامى الذى تغفل فى كيان الحكومة بسبب الارتباك المالى ، ولا غرو فالمال هو عصب النفوذ السياسى

وقد اعترفت الحكومة الفرنسية ان تعارض مسعى الحكومة الانجليزية بمسمى مثله ، فأوفدت هى أيضا أحد موظفيها ، وهو المسيو فيليه Villet ليعاون اسماعيل على تنظيم مالىته ، وكانت ترمى بذلك الى أن لا تنفرد الحكومة الانجليزية بالتدخل فى شؤون مصر ، فسلم مشروعا أبدى اسماعيل ميله الى الأخذ به ، فاستاءت الحكومة الانجليزية من رجحان كفة النفوذ الفرنسى ، وعارضت عمل اسماعيل بضربة آلمته ، ذلك انها كانت على اتفاق معه أن لا تذيع تقرير لجنة (كيف) ، حتى لا يسوء مركزه المالى ، فلما رأت منه ميلا الى اتباع المشورة الفرنسية لوحت بأنها ستذشر التقرير ، فلما احتج اسماعيل على إذاعته ، أوعزت الى أحد نواب البرلمان البريطانى أن يسأل متى ينشر التقرير ؟ فكان جواب دسرايلى رئيس الوزارة أنه لا يعارض فى نشره ، وان الخديوى هو الذى يمانع فى ذلك ، فكان هذا الجواب أشد وطأة من نشر التقرير ، لانه ترك الاذهان تعتقد سوء حالة المالية المصرية ، وأدى ذلك الى نزول أسعار السندات المصرية نزولا هائلا

التوقف عن الدفع

ابريل سنة ١٨٧٦

سارت الضائقة المالية في طريقها ، وأعوز الخزانة المصرية المال اللازم لاداء أقساط الديون ، وأخيراً عجزت عن الوفاء ، فأصدر الخديوى مرسوما في ٦ ابريل سنة ١٨٧٦ بتأجيل دفع السندات والأقساط المستحقة على الحكومة في ابريل ومايو ثلاثة أشهر ، ولم يكن تحديد هذه الثلاثة الاشهر الا للمحافظة على الظواهر ، وكان الغرض هو التأجيل الى ما شاء الله ، وأعلن هذا المرسوم في بورصة الاسكندرية يوم ٨ ابريل ، فكان هذا إيذانا بالتوقف عن الدفع ، أو بعبارة أخرى بالافلاس ، ولما ذاع هذا المرسوم سرى السخط والذعر الى الاسواق المالية الاوروبية ، واستهدف اسماعيل لمطاعن الماليين والمرايين الاجانب ، وانقلبوا يتهمدون ويتوعدون ، بعد أن كانوا حتى الامس يداهنون ويتملقون ، وأخذوا يتحدثون بوجوب خلع الخديوى

انشاء صندوق الدين

(٢ مايو سنة ١٨٧٦)

بدء الوصاية الاجنبية على مصر

شعر الخديوى بارتباك الحالة المالية ، وما تتطوى عليه من الأخطار ، وما يحجر اليه سخط الماليين الاوروبيين من العواقب ، فأراد استرضاء الدائنين بوضع نظام يكفل لهم استيفاء ديونهم ، فطلب الى وكلاء الدائنين بمصر وضع النظام الذى يرتضونه ، فقدم وكلاء الماليين الفرنسيين مشروعاً بانشاء صندوق الدين وتوحيد الديون ، أما الماليون الانجليز فانهم لم يشتركوا في هذه المفاوضات ، انتظاراً للخطه التى ترسمها حكومتهم

استجاب اسماعيل لمطالب وكلاء الدائنين الفرنسيين ، واصدر مرسوماً فى

٢ مايو سنة ١٨٧٦ (١) بإنشاء صندوق الدين ، ومهمته ، أن يكون خزانة رعية للخزانة العامة تتولى تسلم المبالغ المخصصة للديون من المصالح المحلية ، وخصص له إيراد مديريات الغربية ، والمنوفية ، والبحيرة ، وأسيوط ، وعوايد الدخولية في القاهرة والأسكندرية ، وإيراد جمارك الاسكندرية والسويس وبورسعيد ورشيد ودمنياط والعريش ، وإيراد السكك الحديدية ، ورسوم الدخان ، وإيراد المصلح (ضريبة الملح) ، ومصايد المطرية (دقهلية) ، ورسوم الكبارى ، وعوائد الملاحة في النيل ، وإيراد كوبرى قصر النيل ، وإيراد أطيان الدائرة السنية ، أى أنه خصص لسداد الديون معظم موارد الخزانة المصرية

كان صندوق الدين أول هيئة رسمية أوروبية أنشئت لفرض التدخل الاجنبى فى شؤون مصر ، والسيطرة الأوروبية عليها ، وغل "سلطة" الحكومة المصرية فى شؤونها المالية والادارية ، وهو أداة اعتداء على استقلال مصر المالى والسياسى ، لانه بمثابة حكومة أجنبية ، داخل الحكومة ، لها سلطة واختصاصات واسعة المدى ، فقد نص المرسوم الصادر بإنشائه على أنه يختص بتسليم النقود المخصصة لوفاء الديون العمومية ، ويتولى ادارته مندوبون أجانب ، تندبهم الدول الدائنة ، ويعينهم الخديوى وفقا لهذا الانتداب ، وقضت المادة الثانية بأن الموظفين المنوط بهم تحصيل الإيرادات المتقدم ذكرها ، عليهم أن يوردوا ما يحصلونه الى صندوق الدين لا الى وزارة المالية ، ونصت المادة الثامنة على أن الحكومة ممنوعة من تعديل الضرائب التى خصصت إيراداتها لصندوق الدين تعديلا يفضى الى انقاص الوارد منها ، إلا بموافقة أغلبية أعضاء الصندوق ، وأن لا تعقد الحكومة أى قرض جديد ولا تصدر افادات مالية على الخزانة إلا لاسباب تقضى بها حاجة البلاد ، وبعد موافقة صندوق الدين ، على انه قد حفظ للحكومة الحق فى ان تقرض بالحساب الجارى مبلغا لا يزيد عن خمسين مليون فرنك ، للقيام بخدمة الخزانة ، ونص المرسوم على ان المحاكم المختلطة تختص

(١) نص المرسوم المنشور فى القاموس العام للإدارة والقضاء لقيليب جلاذ جزء ٢ ،

ص ١٤٤ (طبعة سنة ١٩٠٠)

بنظر كل الدعاوى التى يرى صندوق الدين إقامتها على الحكومة خدمة لمصالح أصحاب الديون

ولانزاع فى انه ، من جهة الحق والقانون ، لم يكن للدائنين الاجانب ان يطلبوا إنشاء هيئة مالية رسمية داخل الحكومة بهذه السلطة ، وبذلك الاختصاصات ، ولكن فكرة الطمع والاستعمار ، وغلبة القوى على الضعيف ، هى التى أملت مشروع صندوق الدين لاستغلال موارد البلاد ، وفرض الوصاية الأوروبية على مالياتها

مشروع توحيد الديون

مرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦

وفى ٧ مايو سنة ١٨٧٦ ، أصدر الخديوى مرسوما ثانيا^(١) بتحويل ديون الحكومة ودين الدائرة السنية والديون السائرة الى دين واحد، سمي (الدين الموحد) قدره ٠٠٠.٠٠٠ ر ٩١ جنيه انجليزى ، بفائدة سبعة فى المائة ، يسدد فى ٦٥ سنة ، والغرض من هذا المرسوم توحيد الديون وتأمين الدائنين على استيفاء ديونهم ، وقد ميز المرسوم بين مختلف الديون فيما يتعلق بالفائدة وطريقة الوفاء ، فقضى بأن قروض سنوات ١٨٦٢ و ١٨٦٨ و ١٨٧٠ و ١٨٧٣ ، أى القروض الطويلة الاجل ، تبقى قيمتها كما كانت ، فتستبدل بسنداتها سندات جديدة من الدين العمومى بحساب المائة مائة ، وان أصحاب قروض سنوات ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ (وهى القروض القصيرة الاجل) يعطون سندات جديدة بحسب لم بواقع مائة لكل خمسة وتسعين من قيمتها الاسمية ، وذلك مقابل اطالة أجل سدادها ، أما سندات الدين السائر فتستبدل بها سندات جديدة مع اضافة ٢٥ ٪ الى قيمتها ، أى بواقع مائة لكل ثمانين جنيها من قيمتها الاسمية ، وذلك مقابل اطالة أجل السداد

وخصص لسداد الدين الموحد وفوائده الموارد المبينة فى مرسوم صندوق الدين ،

(١) نعه فى قاموس جلاذ ج ٢ ص ١٣٣ (طبعة سنة ١٩٠٠)

وقدر مجموع الإيرادات الحاصلة من الموارد المذكورة بمبلغ ٢٥٦ر٧٥٤ر٦ من الجنيهاً
الإنجليزية سنوياً ، بما في ذلك المبلغ المقرر على الدائرة السنوية ومقداره ١١ر٤١٤ر٦٨٤ ج ،
وتقرر أيضاً وقف جباية المقابلة

إنشاء مجلس أعلى للمالية

ولكى يطمئن الدائنون على حسن إدارة وزارة المالية ، أصدر الخديوى فى ١١
مايو سنة ١٨٧٦ مرسوماً ثالثاً (١) بإنشاء مجلس أعلى للمالية ، مؤلف من عشرة أعضاء ،
خمسة منهم أجانب ، وخمسة وطنيون ، ومن رئيس يعينه الخديوى ، ويتألف هذا
المجلس من ثلاثة أقسام ، القسم الأول يختص بمراقبة خزائن الحكومة ، والثانى
بمراقبة الإيرادات والمصروفات (وهى غير المراقبة الثنائية التى سبقت الكلام عنها) ،
والثالث بتحقيق الحسابات ، ويبدأ المجلس رأيه فى ميزانية الحكومة السنوية التى
يضعها وزير المالية قبل نهاية كل سنة بثلاثة أشهر ، وعين السنيور شاو يا Scialoja
أحد أعضاء مجلس الشيوخ الإيطالى رئيساً لهذا المجلس

الرقابة الثنائية

١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦

إن إنشاء صندوق الدين ، وإنشاء مجلس أعلى مختلط للمالية ، وتوحيد الديون ،
كل هذه الوسائل ، على ما فى معظمها من اقتضات على سلطة الحكومة ، لم تقنع
الحكومة الإنجليزية ، ولم ترفيها الكفاية لضمان مصالح الدائنين ، فامتنعت عن
تعيين مندوب عنها فى صندوق الدين ، على حين رضيت فرنسا باختيار مندوب عنها
فيه وهو المسيودى بلنير De Blignerres ، واختارت النمسا فون كريمر Kremer ،
وايطاليا السنيور بارافلى Baravelli ، وجاشرت إنجلترا بأن من الواجب وضع
تسوية أخرى لكفالة مصالح الدائنين

والواقع ان هذا لم يكن غرضها الحقيقي ، بل كانت ترمى الى وضع نظام جديد يمكنها من التدخل الفعلى فى ادارة الحكومة المصرية ، ويجعل مصر أكثر خضوعاً للدول الاجنبية فى سياستها وتصرفاتها الداخلية ، ولكى تمهد الى وضع هذا النظام ، أوفدت الى فرنسا أحد أعضاء البرلمان الانجليزى وهو مستر جوشن (١) Goschen ، كى يتفق واياها على التعديلات التى يرى لزوم اجرائها فى تسوية ديون اسماعيل ، وعلى الخطة المشتركة لا كراه الخديوى على قبول هذه التعديلات ، وندبت الحكومة الفرنسية من ناحيتها المسيو جوبير Joubert مندوباً عن الدائنين الفرنسيين ليشترك مع المندوب الانجليزى فى عرض مطالب الدائنين على الخديوى

جاء جوشن ثم جوبير الى مصر فى اكتوبر سنة ١٨٧٦ (٢) ، وطلبوا الى اسماعيل باشا قبول التعديلات التى اتفقا عليها ، وأهمها فرض الرقابة الأوروبية على المالية ، المصرية ووضع السكك الحديدية وميناء الاسكندرية تحت ادارة لجنة مختلطة ، وتدخل قنصلا إنجلترا وفرنسا وهما المستر (اللورد) فيفيان Vivian والبارون دى ميشيل Des Michels بايعاز من دولتيهما للضغط على الخديوى واكراهه على الاذعان ، فتردد اسماعيل فى قبول هذه المطالب الجائرة ، وقامت فى البلاد حركة استياء شديدة من جورها ، ولكن الخديوى خشى على مركزه أن تزعزعه مقاومة الدولتين الانجليزية والفرنسية ، فترد أخيراً على ارادتهما ، وأصدر مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ الذى سيأتى بيانه

(١) كان جوشن وزيراً سابقاً فى الوزارة الانجليزية ، ثم عاد الى الوزارة سنة ١٨٨٧ وهو ابن المالى جوشن أحد أصحاب بنك فرهنج وجوشن بانجلترا وهو البنك الذى أقرض مصر قروضها الاولى

(٢) كما ورد فى كتاب «مصر كما هى» Egypt as it is للمستر ماك كون ص ١٤٠

مقتل اسماعيل باشا صديق (المقتش)

نوفمبر سنة ١٨٧٦

وفي خلال المفاوضة بصدد الرقابة الثنائية ، وقع حادث رهيب ، له اتصال وثيق بارتباك مصر المالي ، وهو قتل اسماعيل صديق باشا
كان جوشن مع ، مطالبته بالرقابة الثنائية ، يحتم إقصاء اسماعيل صديق عن وزارة مالية ، كشرط جوهرى لاصلاحها ، فقبل الخديوى مضطراً تضحية وزيره الذى كان موضع ثقته سنوات عديدة ، واستقال اسماعيل صديق من منصبه بناء على إلحاح جوشن ، واذعان الخديوى ، وعين الأمير حسين كامل (السلطان حسين) خلفاً له ولم يكتف جوشن بذلك ، بل اعترم مقاضاة اسماعيل صديق باشا أمام المحاكم المختلطة عن العجز الواقع فى الميزانية ، متهما إياه بتبديد هذا العجز اضراً بحق حملة الاسهم ، فاضطرب الخديوى من هذا التهديد ، وأدرك من حديثه مع وزيره الأمين ، انه لا يبقى على ولائه لمولاه ، فى سبيل الدفاع عن نفسه ، وأنه إذا قدم للمحاكمة فانه سيشرك الخديوى معه فى تبديد أموال الدولة ، بل ربما ألقى عبء المسؤولية على عاتقه ، ففكر اسماعيل فى التخلص منه ، ودبر مشروع محاكمته بتهمة التأمر على الخديوى ، واثارة الخواطر الدينية ضد مشروع جوشن وجوبير ، وقبل أن تبدأ المحاكمة اعترم أن يتخلص منه بلا جلبة ولا محاكمة ، وانفاذاً لهذا الغرض استدعاه الى سراى عابدين ، كعلامة على الثقة به ، وهدأ روعه ، وتلطف فى محادثته ، ثم اصطحبه الى سراى الجزيرة ، ، ظهراً أنه رضى عنه ، ولكن لم تكد العربية التى أقلتهاما تجتاز حدائق السراى ، وتقف أمام باب القصر ، حتى نزل الخديوى ، وبادر الى اصدار أمره بالقبض على صديق واعتقاله فى ناحية من القصر ، ومن تلك اللحظة اختفى نبؤه عن الجمهور ، إذ عهد الخديوى الى اتباعه بقتله فقتلوه ، وألقوا جثته فى النيل (نوفمبر سنة ١٨٧٦)

ولم يعلم الناس بائى الأمر بما حل بالمفتش ، واستمرت المحاكاة الصورية ماضية فى سبيلها ، وحكم المجلس الخصوصى بنفيه الى دنقله وسجنه بها ، فى حين انه لقي حتفه قبل ان تتم المحاكاة

ولعمري ان هذه الوسيلة فى التخلص من الرجل ليست مما تسيغه الشرائع ، ولا النظم والاخلاق ، فان اغتيال الناس غدرًا عمل لا يليق أن يصدر من النبلاء ، بله الملوك والأمراء .

ثم ماذا كان ينقم اسماعيل من المفتش ؟ انه لم يكن ينفذ إلا السياسة التى وضعها الخديوى ، أو كما يقول مؤلف (تاريخ مصر المالى) ، « يجب أن نعطي ما لقيصر لقيصر ، فاذا كان المفتش هو الاداة التى محضر وتنفذ ، فان الرأس الذى كان يبتكر وينظم هو الخديوى (١) »

ومها يكن من رأى فى مقتل المفتش ، فقد انتهت بهذه الخاتمة المفزعة حياة رجل فاقد الذمة والضمير ، تسلط على حكومة مصر ومصابرها ثمانى سنوات طوال ، جرت الخراب المالى على البلاد

اعتقد اسماعيل أنه بقتل المفتش قد حقق غرضين ، أولهما أن يتخلص من إذاعة أسرار اشتراكه وإياه فى تبديد أموال الدولة ، وثانيهما أن ينال عطف المندوبين الاوروبيين جوشن وجوير فى مطالبهما منه ، وقد حقق اسماعيل الغرض الأول ، فانه بقتل المفتش ، والقاء جثته فى قاع اليم ، قد غيبت معه أسرار التلاعب والعبث بأموال الخزانة العامة ، اما الغرض الثانى فلم يتحقق ، لأن اسماعيل صار تحت رحمة المندوبين الاوروبيين وتدخلهما المستمر فى شؤون الحكومة

وبعد قتل المفتش صدر مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ القاضى بفرض الرقابة الثنائية على المالية المصرية

مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦

وتسوية الدين العام

ان المرسوم الذى أصدره الخديوى فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ قد وضع النظام الذى قرره الدولتان الانجليزية والفرنسية لتسوية الدين العام ، (١) وهو (أولا) التعديلات التى ارتأى جوشن وجوير ادخالها على مشروع مايو سنة ١٨٧٦ (ثانيا) فرض الرقابة الاجنبية على المالية المصرية

أما التعديلات التى قررها مرسوم ١٨ نوفمبر فخلاصتها ما يأتى:

(١) إخراج ديون الدائرة السنوية وقدرها ٨٠٠٠٠٠٠٠ ر ٨ ج ، من الدين الموحد وعقد اتفاق خاص بشأنها (المادة الأولى)

(٢) إخراج قروض سنى ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ (القصيرة الأجل) من الدين الموحد، واستهلاكها بموجب أحكام العقود الخاصة بكل منها ، على أن تسدد بواقع ثمانين فى المائة من إيرادات المقابلة (مادة ٤) ، ومعنى ذلك أن توفى هذه الديون فى مواعييدها بعد ان كان مرسوم ٧ مايو يدمجها فى الدين الموحد ويطيل أجل سدادها ، وكان رصيد هذه الديون نحو ٢٩٣٠٠٠٠ ر ٤ ج .

(٣) تخفيض العلاوة المقررة لأصحاب الدين السائر من خمسة وعشرين الى عشرة فى المائة

(٤) مابقى من الدين المصرى جعل قسمين ، قسم سعى (الدين الممتاز) ومقداره ١٧٠٠٠٠٠٠ ر ١٧ جنيه انجليزى ، صدرت به سندات سميت سندات الدين الممتاز ، فائدها خمسة فى المائة ، وتسدد فى مدة خمس وستين سنة ، على أن يبدأ بأخذ المبالغ اللازمة لسداد فوائدها من الإيرادات المخصصة للدين العام ، وخاصة من إيرادات مصلحة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية ، وهذه السندات تعطى بالافضلية لحاملى سندات القروض المعقودة فى سنى ١٨٦٢ و ١٨٦٨ و ١٨٧٣ (الطويلة الأجل)

(مادة ٣) ، والقسم الباقي مسمى (الدين الموحد) ، وقد صار تخفيضه الى ٥٩٠٠٠٠٠٠٠ ر. جنية انجلىزى ، وابقاء الايرادات المبينة بالرسوم الصادر فى ٧ مايو سنة ١٨٧٦ مخصصة بخدمة هذا الدين ، وجعلت فائدة الاجالية ٧٪ .

(٥) اعادة العمل بقانون المقابلة (مادة ٢)

(٦) ابقاء صندوق الدين بصفة دائمة لغاية استهلاك الدين العام با كله (مادة ١٨)

واتماماً لهذه التسوية عقد فى ١٢ و ١٣ يوليه سنة ١٨٧٧ اتفاقان لتسوية ديون الدائرة السنوية والدائرة الخاصة

نظام الرقابة الشئائية

وقضى مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ بفرض الرقابة الاجنبية على المالية المصرية ، وان يتولاها رقيبان (مراقبان) بوظيفة « مفتشين عموميين » ^(١) ، أحدهما انجلىزى ، والآخر فرنسى ، فالأول لمراقبة الايرادات العامة للحكومة ، ويسمى مفتش الايرادات ، والثانى لمراقبة المصروفات ، ويسمى مفتش الحسابات والدين العمومى (مادة ٧ من المرسوم) ، وتختار الحكومتان الانجلىزية والفرنسية الرقبين المذكورين ووظيفة رقيب الايرادات كما تنص المادة ٨ هى تحصيل جميع ايرادات الحكومة ، وتوريدها للخزائن المخصصة لها ، وله السلطة على مأمورى التحصيل جميعهم ، ماعدا مأمورى تحصيل الرسوم القضائية فى المحاكم المختلطة ، وهو الذى يرشحهم لوظائفهم

(١) كلمة « مفتش » كانت تؤدى فى ذلك العصر معنى السلطة الواسعة ، كما يتبين ذلك من السلطة المخولة لمفتشى الاقاليم ، فانها اكبر من سلطة المديرين ، ومن هنا جاءت تسمية اسماعيل صديق بالمفتش ، وكان لمفتشى عموم الاقاليم سلطة تزيد أحياناً عن سلطة النظار (الوزراء) ، ولذلك كان يتولاها كبار الحكام والامراء الذين نالوا ثقة الخديوى ، ف. كلمة « مفتش عمومى » الواردة فى مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ تؤدى معنى السلطة المطلقة المخولة لارقبين الاوربيين

ويقفهم ، وله ان يعزل من يشاء منهم بعد تصديق (اللجنة المالية) ، وهي لجنة مؤلفة من وزير المالية ومن الرقيبين الاجنبيين ، أى أن الكلمة فيها لهذين العضوين أما رقيب المصروفات (أو مفتش الحسابات والدين العمومى) فوظيفته ملاحظة تنفيذ الفوائن واللوائح المتعلقة بالدين العام ، وتفتيش حسابات الخزانة ، وجميع صناديق الحكومة ، وليس لظار الدواوين (الوزراء) ورؤساء المصالح أن يأمرؤا بصرف الأذون والتحاويل الصادرة منهم إلا بعد التأشير عليها من الرقيب ، وله أن يعترض على صرف أى مبلغ يراه قد تجاوز المربوط فى الميزانية ويترتب عليه عدم القيام بالمصروفات الاخرى المقررة فى الميزانية

ويقوم رقيب المصروفات بوظيفة مستشار مالى بوزارة المالية (مادة ٩) ، ومن هنا جاء منصب المستشار المالى الذى انفرد به الانجليز بعد الاحتلال ، وللرقيبين الاشتراك فى تحضير ميزانية الحكومة السنوية (مادة ١٠)

وأنت تعرف معنى الاشتراك ، ومعنى الاستشارة فى هذا الصدد ، فهى كلمات تؤدى معنى السيطرة التامة

وتقضى المادة (١١) بان جميع الاتفاقات التى يترتب عليها انفاق مبلغ تزيد قيمته عن واحد من ١٢ من أصل المربوط السنوى فى الميزانية ، أو تستلزم انفاق مبالغ على جملة سنوات ، يجب الاقرار عليها من اللجنة المالية المتقدم ذكرها

ادارة صندوق الدين

وقضت المادة ٦ من مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ المتقدم ذكره ان الايرادات المخصصة لصندوق الدين يقتضى مرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦ ، تبقى مخصصة له ، ويبقى صندوق الدين هيئة دائمة الى أن يسدد كامل الدين العام (مادة ١٨) ، ولاعضائه أن يتسلموا الايرادات المخصصة لاستهلاك الدين ، ويرسلوها رأسا الى بنكى انجلترا وفرنسا ، ويكون تعيين أعضاء صندوق الدين بناء على طلب حكوماتهم ،

لجنة مختلطة لادارة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية

وأُسند المرسوم ادارة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية ، وهى التى رهنّت إيراداتها لوفاء فوائد الدين الممتاز ، الى لجنة مختلطة مؤلفة من خمسة مديرين ، منهم اثنان انجليزيان ، واثنان مصريان ، وواحد فرنسى ، ويكون أحد المديرين الانجليز رئيساً للجنة (مادة ٢٣) ، أى أن الغالبية والرياسة للعنصر الأوروبى ، ويتولى المديرون ادارة السكك الحديدية والميناء ، ولهم السلطة العليا على موظفيها ، وعليهم تسليم جميع إيراداتها الى صندوق الدين

وعملاً بهذا المرسوم عين الرقيبان الاوروبيان ، وهما المستر رومين Romaine رقيباً (مراقباً) انجليزياً على الإيرادات ، والبارون دى مالاريه De Malaret رقيباً فرنسياً على المصروفات ، وعين الماجور افلن بارنج Baring (اللورد كرومر) عضواً انجليزياً فى صندوق الدين ، والمسيودى بلنير عضواً فرنسياً ، وبقي المندوبان النمساوى والايطالى المعينان من قبل ، وهما فون كريمر Kremer ، والسنيور بارفالى Baravelli ، وعين الجنرال ماريوت Maraiott الانجليزى رئيساً لقومسيون (لجنة) السكك الحديدية وميناء الاسكندرية

يتبين مما تقدم أن نظام الرقابة الثنائية قد خول الرقيبين سلطة مطلقة فى ادارة الحكومة المالية ، وهو أشبه ما يكون بالحجر على الافراد ، فان قرارات الوصاية أو الحجر التى تصدر من المجالس الحسبية على فاقد الاهلية تغل سلطته عن التصرف فى أمواله ، وتنصب وصياً أو قياً عليه يتولى هذا التصرف ، وكذلك الرقابة الثنائية قد جعلت من الرقيبين الاوروبيين قواماً على الحكومة المصرية ، واقرنت هذه القوامة أو الوصاية بتلك الشروط الشديدة الوطأة فى أداء ديون الحكومة ، ووضع مصلحة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية فى يد ادارة مختلطة ، ولا شك أن هذا النظام انما هو من النظم الاستعمارية الجائرة ، التى ماتدل على جشع المالىين والسياسيين الانجليز والفرنسيين ، وسوء نيتهم نحو مصر ، فان توقف الحكومة عن الدفع

لم يكن يقتضى هذه الشروط القاسية المنهينة ، وتبئين لك قسوتها من أن عدة دول كانت فى ذلك الحين متوقفة عن الوفاء بديونها للمالين الاوروبيين ، ومع هذا لم تستهدف دولة منها الى مثل تلك الشروط الجائرة فى تسوية ديونها ، وهكذا المطامع الاستعمارية ، لا تعرف حقاً ولا انصافاً ، وقد اندفعت فرنسا الى وضع هذه القيود والاغلال متوهمةً أنها تخدم مصالحها المالية ، على أنها فى الواقع انما خدمت مقاصد انجلترا السياسية ، فان النظم الثنائية محكوم عليها دائماً بالاختفاق ، وما لها حتماً الى تغلب أحد الشريكين على الآخر ، إعتبر ذلك فيما صار اليه السودان على أثر اتفاقية سنة ١٨٩٩ الباطلة ، وكذلك حدث للرقابة الثنائية ، فقد استعجلت مع الزمن سيطرة انجليزية كما سيجىء بيانه ، وفى ذلك يقول الميسوفر يسنيه Freycinet الوزير الفرنسى المشهور ما خلاصته « اننا ارتكبنا فى هذا الصدد خطأين ، أولهما اننا جعلنا التدخل فى مسألة مصر مقصوراً على أنفسنا وعلى الانجليز ، والعمل المنشوى هو فى ذاته عمل متعب ، وخاصة اذا كان بين شريكين يختلفان فى الطباع والمناهج ووجهات النظر ، مثل فرنسا وانجلترا ، ولا بد فى مثل هذه الاتفاقات من ضحية ، وكان من الواجب علينا أن نشرك معنا الدول الأخرى ، وتتخذ فى هذه المسألة وسائل دولية ، على النحو الذى حدث فى انشاء صندوق الدين والمحاكم المختلطة ، أو كما حدث بعد ذلك فى قانون التصفية ، والخطأ الثانى أننا أسرفنا فى جعل سياستنا تابعة للمسألة المالية ، فانه وان كان يحسن بالحكومة أن تحمى مصالح رعاياها ، ولكن الحالة تختلف اذا كان أصحاب الديون لا يكتفون ما تنطوى عليه أعمالهم المالية من المغامرة ، ففي هذه الحالة لا يطلب من الحكومات أن تتدخل فى شؤون الدول الأخرى الى هذا الحد ، فنحن لم نحارب تركيا أو البرتغال أو البلاد الأخرى التى توقفت عن أداء أقساط ديونها ، فلماذا كنا قساةً نحو مصر ؟ مع انها كانت أقل اخلالاً بتعهداتها المالية من تلك الدول (١) »

(١) فريسنيه Freycinet - المسألة المصرية La Question d'Egypte ص ١٦٨

وقد بقي نظام الرقابة الثنائية معمولاً به الى أن تألفت الوزارة المختلطة برئاسة نوبار باشا، في اغسطس سنة ١٨٧٨ ، وفيها وزيران أجنبيان ، أحدهما انجليزي والآخر فرنسي ، فاستغنى مؤقتاً عن الرقيبين الاجنبيين ، ولما وقعت الأزمة السياسية التي انتهت بخلع اسماعيل ، أعيد العمل بنظام الرقابة الثنائية في أوائل عهد توفيق باشا ، وبعد الاحتلال الانجليزي ألغيت الرقابة في أوائل سنة ١٨٨٣ وحلت محلها سلطة المستشار المالي الانجليزي، وبذلك تحولت الرقابة الثنائية الى سيطرة انجليزية

أما إدارة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية فقد بقي الجنرال مريوت يتولاها الى أن توفي ، ثم صدر مرسوم في ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٧٩ في أوائل عهد توفيق باشا بتعديل تأليف اللجنة المختلطة الموكولة اليها تلك الإدارة بأن جعلت من ثلاثة مديرين أحدهما انجليزي وله الرئاسة ، والآخر فرنسي ، والثالث مصري ، ثم تسلم الانجليز إدارتها في عهد الاحتلال

لجنة التحقيق العليا الاوروبية

٢٧ يناير سنة ١٨٧٨

كانت مهمة الرقيبين الأجنيين مراعاة مصالح الدائنين الاجانب، وتدير المال اللازم لوفاء الاقساط المطلوبة لهم ، ولكن أحوال الحكومة المالية سارت من سيء الى أسوأ ، وازداد ارتباكها وعجزها ، وبالرغم مما أسرف فيه الرقيبان الأجنيبان من ابتزاز أموال الأهالي بطرق القهر والعسف ، فقد عزيا الى اسماعيل انه يقيم العقوبات في سبيل انتظام شؤون الحكومة المالية ، واتفق الرقيبان وأعضاء صندوق الدين على المطالبة بتأليف لجنة تحقيق اوروبية لفحص شؤون الحكومة المالية

لاجرم ان هذا الطلب وما ينطوي عليه من اعتداء فادح على استقلال مصر وتدخل في شؤونها الداخلية ، يدل على مبلغ استهانة الدائنين بكرامة الحكومة

المصرية ، ولكن الخديوى اسماعيل اضطر تحت ضغط الحكومات الأوروبية الى الاذعان لهذا الهوان ، وأصدر مرسوماً فى ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ بتأليف لجنة أوروبية عرفت بلجنة التحقيق العليا ، ومهمتها تحقيق العجز فى أبواب الإيرادات وأسبابه وأوجه النقص فى القوانين واللوائح الخاصة بالضرائب ، ووسائل إصلاحها ، وتحقيق موارد الميزانية عن سنة ١٨٧٨ ، وأذن المرسوم للجنة بالاتصال بجميع المصالح والدواوين وسماع من ترى لزوماً لسماحه لجمع البيانات التى تطلبها

وكان هذا المرسوم يقصر اختصاص اللجنة على تحقيق موارد الإيراد ، دون المنصرف ، فلم يرض الدائنون بذلك ، وتدخلت الدولتان الانجليزية والفرنسية ، وأصرتا على أن يتناول اختصاص اللجنة تحقيق حالة الإيراد والمنصرف معاً ، فأذعن اسماعيل الى طلباتهما ، وأصدر فى ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨ مرسوماً آخر بتعميم اختصاص اللجنة ، وجعله شاملاً حالة الحكومة المالية بجميع عناصرها ، أى أنه يشمل الإيرادات والمصروفات ، وفرض المرسوم على وزراء الحكومة وسائر موظفيها اعطاء اللجنة جميع البيانات التى تطلبها منهم وتقديمها اليها رأساً من غير إبطاء

تألفت اللجنة طبقاً لهذا المرسوم من المسيو فردينان دلسبس (فاتح قناة السويس) رئيساً ، والسير ريفرس ويلسن Rivers Wilson ورياض باشا وكيلين ، وأعضاء صندوق الدين وهم دى بلينيير . وبارافلى . وبارنج (كرومر) . وفون كريمر

وتم هذا التعيين تنفيذاً لما اقترحتة الدولتان الانجليزية والفرنسية ، وعين المسيو ليرون ديروول Liron D'Airoles مفتش المالية بفرنسا مسكراً تيراً للجنة ، والمسيو كولون Coulon المحامى المستشار لشركة قناة السويس كاتباً لمحاضر جلساتها .

وأخذت اللجنة تتولى مهمتها ، وتفحص كل نواحى الادارة المالية ، وتستدعى من تشاء من الموظفين المصريين ، وترسل مندوبيها الى الاقاليم لتحقيق ما ترى فحوصه ، وظهرت بمظهر الهيئة المسيطرة على الادارة المصرية

وكان شريف باشا الوزير المشهور يتولى وقتئذ وزارته الحقانية والخارجية ، ولم يكن راضياً عن تدخل الدول فى شؤون مصر بهذا الشكل المهين ، ولا عن اذعان

الخديوى لطلباتها الجائرة ، وأرادت اللجنة أن تبيّره على الاعتراف بسلطانها ، فأرسلت اليه تستدعيه أمامها لتسمع أقواله ، فعرض عليها أن يجيب على ما تسأله كتابةً ، ولكن اللجنة أصرت على حضوره ، فرفض بآباء أن يطاطبء الرأس أمامها ، وامتنع عن المثل بين يديها ، ووقعت أزمة بسبب إباءه انتهت باستقالته من الوزارة ، وكان ريفرس ويلسن صاحب النفوذ الأكبر في اللجنة ، وتولى رأسها الفعلية لكثرة تغيب المسيو فردينان دلسبس في باريس ، وبعد أن قطعت اللجنة المرحلة الأولى من أعمالها وضعت تقريراً مبدئياً ، يتضمن شرح الحالة المالية وعيوبها ، وما تقترحه لاصلاحها ، وأحصت في تقريرها الديون غير المسجلة التي لم تدخل ضمن تسوية سنة ١٨٧٦ ، وهي قيمة المطلوبات المتأخرة على الحكومة لتجار ومقاولين وغيرهم ، ورواتب متأخرة للموظفين وأرباب المعاشات ، فبلغ مقدار ذلك ٦٠٠٠٠٠٠ ٢٧٦ ر ج بخلاف الدين العام ، واعتبرته عجزاً في ميزانية الحكومة ، وأحصت العجز في ميزانية سنة ١٨٧٨ ومقداره ٢٠٠٠ ٥٨٦ ر جنيه ، وفي ميزانية سنة ١٨٧٩ ومقداره ٣٦٣ ١٨٣ ر ج ، فبلغ مجموع العجز ٢٦٣ ٢٤٣ ر ج اعتبر أن الخديوى مسئول عن قيمته ، وطلبت لسد هذا العجز أن ينزل عن أطيانه وأطيانه عائلته ، فعرض الخديوى أن ينزل عن أطيانه المعروفة بأطيانه الدائرة السنية والدائرة الخاصة ، وعن ٢٨٨ ٧٦٢ فدان من أطيانه عائلته ، ولكن تبين أن أطيانه الدائرة السنية والدائرة الخاصة مرهونة في ديونه السابقة ، فطلبت اللجنة أن يخصص لسداد العجز المتقدم ذكره أطيانا أخرى للعائلة الخديوية ، فقبل هذا الطلب ، ونزل بعض الأمراء والأميرات عن جزء من أملاكهم ، رهنّت فيما بعد ضمانا لقرض الدومين ، وطلبت اللجنة أن يحدث الخديوى تغييراً في نظام الحكم ، وينزل عن سلطته المطلقة ، إخلاء لمسئوليته في المستقبل عن العجز في ميزانية الدولة

« انه بهردى لم تعد في افريقية »

رفعت اللجنة تقريرها الى الخديوى ، ثم قابله السير ريفرس ويلسن يوم ٢٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، ليتلقى منه رأيه في الموقف السياسى والمالى بعد اطلاعه على

التقرير، ومع أن هذا التقرير يحتوي على بيانات وتهتم موجهة الى شخصه، فانه اضطر الى الاذعان، وقبل مطالب اللجنة، وأدلى بالبيان الآتي في حديثه للسير ويلسن :
« قرأت تقرير لجنة التحقيق، وهو مملوء بالبيانات التفصيلية، وأئن أعوزكم الوقت للتعلم في بعض المسائل، فهذا لا يقلل من جزيل شكرى لكم ولزملائكم الذين أسفت لسفرهم، وكنت أود أن أشكرهم بنفسى، فأرجو منكم أن تبلغوهم تشكراتى الجمة

» وفيما يتعلق بالنتائج والمقترحات التى انتهت اليها، فانى أقبلها، وطبيعى أن أفعل ذلك، فانى أنا الذى رغبت في هذا العمل لصالح بلادى، وعلى الآن أن أنفذ هذه المقترحات، وكن على يقين بانى عازم على ذلك عزمًا جديا، ان بلادى لم تعد فى أفريقية، بل نحن الآن قطعة من أوروبا، فطبيعى أن نطرح الأغلاط الماضية، وأن نسير على نظام يتفق وحالتنا الاجتماعية، وسنرى عن قريب تغييرات هامة تحدث بأسهل مما يظنون، وقوامها وضع الأمور فى نصابها، واحترام القانون، ومن الواجب أن لانكثر من الكلام، وأنا من جهتى قد اعتزمت أن أتوخى الحقائق العملية، وانى بادئ عملى بتكليف نوبار باشا أن يؤلفلى وزارة لكى أفتح العهد الجديد، وأظهر مبلغ ما أنا عازم على عمله

« وقد يبدو ان هذا التغيير ليس من الامور الهامة، ولكن سترون انه اذا حسن فهمه سينشأ منه الاستقلال الوزارى، وليس هذا بالامر الهين، فانه أساس نظام جديد فى الحكم، وهو خير ما أعطيه من التأكيدات والضمانات على مبلغ ما انتويته من العمل بمقترحاتكم، وأريد ان تعتقدوا انكم اذا كنتم قد واجهتم عملا شاقا متعبا فان مجهوداتكم لن تذهب عبثا، لان كل عمل ينتج ويؤتى ثمره فى تلك الارض الازلية التى تظلمها سماء مصر (١) »

(١) عن الكتاب الاصفر (مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية سنة ١٨٧٨ — ٧٩ ص ١١٥) عدا الفقرة الاخيرة فقد ذكرها المسبو جابريل شارم، ووردت أيضا فى جريدة (المونيتور اجبسيان) عدد ٢٤ اغسطس سنة ١٨٧٨

هذا ما أجاب به الخديوي على تقرير لجنة التحقيق الأوروبية
ففي هذا المعرض اذن قال اسماعيل كلمته المشهورة « ان بلادى لم تعد في افريقية
الخ » ، ومن تهكم الاقدار ان تصبح مصر على ما يقول اسماعيل قطعة من أوروبا ،
في الوقت الذي فقدت فيه استقلالها المالى وضربت أوروبا وصايتها القهرية عليها ،
ولعمري ليس مما يفخر به صاحب العرش ان يجعل بلاده جزءا من أوروبا على هذه
الطريقة المعكوسة

وهذا الجواب في ذاته يدلك على مبلغ ما أصاب استقلال مصر من الصدمع ، فان
تدخل لجنة تحقيق أوروبية في شؤون مصر المالية والسياسية ، واملاءها ارادتها
على ولى الأمر ، واضطرار ولى الأمر الى قبول تدخلها ، وشكرها على هذا التدخل ،
والعمل بمقترحاتها ، وقبول الرقابة الثنائية من قبل ، كل هذه الظواهر المحزنة ثم عن
الضعف الذى أصاب مصر في ذلك العهد ، وهذا الضعف نتيجة السياسة المالية التى
اتبعتها اسماعيل ، والديون الباهظة التى اقترضها ، والتى جعلته والبلاد تحت رحمة الدائنين

مراى السياسة الانجليزية

وتأليف الوزارة المختلطة

كان السير ريفرس ويلسن صاحب النفوذ الفعال فى لجنة التحقيق ، والموحى
بالفكرة الاساسية فى التقرير الذى انتهت اليه ، وهو الذى وجه اللجنة الى حيث يخدم المطامع
الاستعمارية الانجليزية ، إذ كانت وجهة النظر الانجليزية ان تزداد تدخلها فى شؤون
مصر ، بالاشتراك ظاهرا مع فرنسا ، على ان تزحزحها مع الزمن من الميدان ، وتستأثر
هى بالنفوذ والسلطان ، فاتفقت وفرنسا على النظام الذى يحل محل الرقابة الثنائية ،
وهو تأليف وزارة مختلطة برئاسة نوبار باشا ، يدخلها وزيران أوروبيان ، أحدهما
انجليزى لوزارة المالية ، والثانى فرنسى لوزارة الاشغال ، فكان ذلك بمثابة مضاعفة
للقابة الثنائية المضروبة على مصر من قبل ، وقد كان مؤتمر برلين منعقدا قبل
انفضاض لجنة التحقيق الأوروبية ، وكان منتظرا أن تطرح عليه المسألة المصرية ،
ويقرر مصيرها ، ولكن الدولتين الانجليزية والفرنسية اتفقتا على استبعاد المسألة

المصرية من المؤتمر ، وان يكون أمر تسويتها . وكولا اليهما دون سواهما ، وقد فازتا ببغيتهما ، إذ لم يعرض المؤتمر لهذه المسألة ، واتفقتا أيضا على أن يكون حظ كل منهما مساويا لحظ الاخرى في التسويات المالية والسياسية التي تتعلق بمصر ، وكان من مظاهر هذا الاتفاق تواطؤهما على اقتسام النفوذ في الوزارة المصرية على النحو المتقدم ، وأوعزتا الى الخديوى باختيار نوبار باشا لرئاسة الوزارة المختاطة ، لاطمئنانهما الى ميوله الأوروبية ، وخاصة الانجليزية ، كي يحقق ما اتفقت عليه الدولتان ، وينفذ مطالب لجنة التحقيق .

لم يخدم هذا الاتفاق في الواقع سوى المطامع الانجليزية ، لان انجلترا كانت تمهد السبيل لتنفرد هي بالنفوذ في الحكومة المصرية ، وقد بدت هذه النية على السير ريفرس ويلسن خلال اجتماع لجنة التحقيق ، وفي ذلك يقول البارون دى ميشيل Des Michels قنصل فرنسا العام في مصر « ان السير ريفرس ويلسن لم يكن يرى أن في مصر موظفين اكفاء سوى مواطنيه ، وان من الواجب مضاعفة عددهم ، ووضع الاهلين تحت حماية أجنبية (يقصد انجليزية) ، قال وفي خلال اجتماع لجنة التحقيق ذاعت اشاعة في القاهرة بانه بعد الانتهاء من عملها ستظهر في الافق فكرة تعيين وزير أجنبي ، وان هذا الوزير سيكون السير ريفرس ويلسن ذاته ، فهذه الاعراض وغيرها جعلتني قليل الثقة في مقاصد حلفائنا ، فان المسألة موضع النظر ليست في الواقع مصالح الدائنين وتسوية الشؤون المالية ، بل صارت تتناول مصير مصر بأكملها ، من أجل ذلك يبدو المستقبل أمامي في صورة تدعو حقا الى أشد القلق » (١)

وكان البارون دى ميشيل يرى أنه بعد الغاء الرقابة الثنائية يجب أن يحل محلها نظام أوروبى مشترك ، قال في هذا الصدد « ان الرقابة الثنائية كان يمكن أن تؤدى الى اتفاق سعيد ، ولكن مادام الضعف قد وصل بنا الى ترك الانحلال يتطرق اليها ، وكل الدلائل تدل على أن الانجليز عادوا الى مطامعهم الذاتية واستشارهم بالمنافع ،

فقد حان الوقت لنطرح هذا الضعف جانباً ، وننظر الى الامور نظراً أعلى ، فنعرض على ممثلي الدول المجتمعين الآن في مؤتمر برلين جعل مسألة مصر مسألة دولية « (١) ولكن الحكومة الفرنسية لم تستمع الى هذه النصيحة ، إذ كان يتولى وزارة خارجيتها في ذلك الحين سياسى ضعيف الرأى مشهور بميوله الانجليزية ، وهو المسيو وادنجتون Waddington ، فقاد السياسة الفرنسية الى حيث خدمت الاطماع البريطانية ، واتفقت الدولتان على أن يكون اكل منهما وزيراً فى الوزارة المصرية ، واتفقتا على تعيين الوزيرين ، وهما السير ريفرس ويلسن رئيس لجنة التحقيق الانجليزى وزيراً للمالية ، والمسيودى بلينيير De Blignières العضو الفرنسى بصندوق الدين وبلجنة التحقيق وزيراً للاشغال ، مع بيان اختصاص كل منها ، حتى يعرف كل وزير حدوده فى الغنيمة ، وهذا من أغرب ما سمع فى تاريخ النهب الاستعمارى

انشاء مجلس النظار

أصدر اسماعيل فى ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ أمره المشهور بانشاء مجلس النظار وتحويله مسئولية الحكم ، وعهد الى نوبار باشا فى ذات الامر تأليف الوزارة على هذه القاعدة ، ولما كان هذا الامر هو أساس نظام الحكم فى مصر من ذلك الحين ، فقد رأينا أن نثبته هنا لما له من الشأن الكبير فى تطور هذا النظام قال الخديوى مخاطباً نوبار باشا (٢)

« وزيرى العزيز

« انى أطلت الفكرة وأمنت النظر فى التغيرات التى حصلت فى أحوالنا الداخلية والخارجية الناشئة عن تقلبات الاحوال الاخيرة ، وأردت فى وقت مباشرتك لمأورية تشكيل هيئة النظارة الجديدة التى فوضت أمرها اليكم أن أؤكد لكم

(١) المرجع السابق ص ١٧٩

(٢) كتب أصل الامر بالفرنسية ، وهو منشور فى جريدة (المونيتور اجبسيان)

عدد ٣٠ اغسطس سنة ١٨٧٨ ، ثم ترجم الى العربية ضمن وثائق الحكومة ، وقد أبقينا

الترجمة كما هى لأنها من الوثائق الرسمية

ما توجه قصدى اليه ، وثبت عزمى عليه ، من إصلاح الادارة وتنظيمها على قواعد مماثلة للقواعد المرعية فى إدارات ممالك أوروبا ، وأريد عوضا عن الانفراد بالأمر المتخذ الآن قاعدة فى الحكومة المصرية سلطة يكون لها إدارة عامة على المصالح تعادلها قوة موازنة من مجلس النظار . بمعنى أنى أروم القيام بالأمر من الآن فصاعداً باستعانة مجلس النظار والمشاركة معه ، وعلى هذا الترتيب أرى أن اجراء الاصلاحات التى نهت عليها يستلزم أن يكون أعضاء مجلس النظار بعضهم لبعض كفيلا ، فان ذلك أمر لازم لا بد منه

« يجب على مجلس النظار أن يتفاوض فى جميع الامور المهمة المتعلقة بالقطر ، ويرجح رأى أغلبية أعضائه على رأى الأقل عدداً فيكون حينئذ صدور قراراته على حسب الأغلبية ، وبتصديق عليها أقرر الرأى الذى تكون عليه الاغلبية ، »
« يتعين على كل ناظر من النظار أن يجرى قرارات المجلس المصدق عليها منافى الادارة المنوطة به ،

« تعيين المديرين والمحافظين ومأمورى الضبطيات يكون بالمداولة بين الناظر التابعين هم لأدارته وبين رئيس المجلس ، وما يستقر عليه الرأى يعرض علينا بواسطة رئيس المجلس لأجل تصديقنا عليه .

« الناظر الذى يكون المأمورون وأرباب الوظائف السالف ذكرهم تحت إدارته مباشرة له الحق فى توقيفهم عند الاقتضاء عن إجراء وظائفهم ، وذلك بعد اتفاقه مع رئيس هيئة النظار ، وأما انفصالهم عن وظائفهم فلا يكون إلا بعد اتفاق الناظر التابعين له مع رئيس المجلس والتصديق عليه منا

« للنظار أن ينتخبوا المأمورين ذوى المناصب العالية اللازمين لادارتهم وأن يعرضوا ذلك علينا للتصديق عليه منا ، وأما الوظائف الصغيرة فيكون تعيين المستخدمين اللازمين لها بخطاب أو قرار من ناظر الديوان

« أعمال كل ناظر تجري فى الأمور التى تكون من خصائصه لا غير ، وأرباب الوظائف والمستخدمون فى كل فرع من فروع الادارة لا يتلقون إلا وأمر إلا من

رئيس المصلحة التي هم مستخدمون بها وتابعون لها ، ولا يجب عليهم طاعة أمر غيره
« ينعقد مجلس النظر تحت رياستكم ، لأني فوضت هذا التنظيم الجديد تحت
عهدكم وجعلت مسؤوليته عليكم

« وإني أرى تشكيل هيئة نظارة حائزة لهذه الخصوصيات ليس مخالفاً لعوائدنا
وأخلاقنا ، ولا لأرائنا وأفكارنا ، بل موافقاً لأحكام الشريعة الغراء ، وبتعميم ترتيب
محاكم الحقانية تكون فيها الكفاءة لحاجات هيئتنا الاجتماعية والمساعدة على تميم
مقاصدنا الحقيقية ونياتنا الخيرية

« وإني معتمد عليك في إجراء الاصلاحات التي صممت عليها ، مؤملاً أن
تكفل للبلاد جميع التأمينات التي لها الحق في انتظارها والحصول عليها من حكومتنا »
« ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ اسماعيل »

وأهم ما في هذا الأمر (١) ان مجلس النظر هو هيئة مستقلة عن ولي الأمر ،
تشاركه في الحكم وتمتثل مسؤوليته (٢) ان أعضاء مجلس النظر متضامنون في
المسؤولية (٣) ان قراراته بالأغلبية (٤) رئاسة مجلس النظر من حقوق رئيس
المجلس ، فلا يرأسه الخديوى

وقد بقي هذا الأمر دستور الحكومة من ذلك العهد ، ولكن الخديوى توفيق
باشا ألغى مجلس النظر مؤقتاً بعد استقالة وزارة شريف باشا الثانية وذلك بمقتضى
الأمر الصادر في ١٨ اغسطس سنة ١٨٧٩ (٣٠ شعبان سنة ١٢٩٦) ، وعين نظاراً
منفصلين تحت رأسته هو ، ثم أعاد هيئة المجلس بتكليفه رياض باشا تأليف الوزارة
في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ، وحفظ لنفسه في كتابه الى رياض باشا حق حضور جلسات
مجلس النظر وتولى رأسته عند الاقتضاء ، ومن ذلك الحين جرت العادة بأن تعقد
جلسات المجلس تارة برأسة ولي الأمر وطوراً برأسة رئيس النظر (الوزراء)

وزارة نوبار باشا الأولى

شكل نوبار باشا الوزارة التي عهد اليه تأليفها على النحو الآتى (بعد التعديل
الذي دخل عليها)

نوبار باشا رئيساً لمجلس النظار (الوزراء) وناظراً (وزيراً) للخارجية والحقانية .
رياض باشا للداخلية . راتب باشا للحربية . السير ريفرس ويلسن للمالية . المسيو .
دى بلينيير للأشغال . على باشا مبارك للمعارف والاوقاف
وعرض نوبار على شريف باشا أن يشترك في الوزارة متولياً الحربية فلم يقبل ،
ولعله رأى أن تأليف وزارة يدخلها عضوان أجنيبيان مهزلة لا يليق أن يشترك فيها ،
وحسناً فعل .

تولى الوزيران الاوربيان كما ترى أهم الوزارات ، وكان أحدهما يمثل
الحكومة والمصالح الانجليزية ، والثاني يمثل الحكومة والمصالح الفرنسية
وصار حكم البلاد فعلاً في يد الوزيرين الاوروبيين ، لأنهما باشا ورياض .
باشا الى جانبها ، ووقف العمل مؤقتاً بنظام الرقابة الثنائية ، لأن في تعيين الوزيرين
الاوروبيين ما يغني عنهما وزيادة ، واتفق الخديوى والحكومتان الانجليزية والفرنسية
على أن تعاد الرقابة الثنائية حتماً إذا فصل أحد الوزيرين الاجنبيين من منصبه
من غير موافقة حكومته .

(١٣)

قرض جديد (سلفة الدومين)

كان من أول أعمال الوزارة «الاوروبية» أنها عقدت قرضاً جديداً من بنك روتشلد
الانجليزي مقداره ٨٥٠٠.٠٠٠ من الجنيهات ، وهو الذي عرف بقرض الدومين ، أو
دين روتشلد ، ورهنت في مقابله الاملاك التي نزل عنها بعض أفراد الأسرة الخديوية
ومقدارها ٢٥٧٢٩ فدان ، (١) وعهد بإدارتها الى لجنة دولية تسمى قومسيون
الاملاك الميرية (الدومين) مؤلفة من ثلاثة أعضاء ، عضو مصري واثنان أجنيبيان
أحدهما انجليزي والآخر فرنسي .

وقد خسرت البلاد في هذا القرض خسارة فادحة لا تقل عن خسائرها في

(١) المادة ٣ من المرسوم الصادر في ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٧٨

قروض اسماعيل السابقة ، فانه وان كانت قيمته الاسمية ٨٥٠٠٠٠٠ ر من الجنيهات الانجليزية ، لكن قيمته الحقيقية لم تزد عن ٦٢٠٥٠٠٠ ج ، لان أسهمه صدرت بسعر ٧٣ ٪. فخرت مصر ٢٩٥٠٠٠ ر جنيه من هذا الباب وحده ، وبلغ صافي القرض بعد خصم السمسرة والمصاريف ٩٩٢٥٠٠ ر من الجنيهات ، وهذا يدل على أن الادارة الأوروبية لم تكن تعنى بمصلحة مصر ، بل بالمصالح المالية الاجنبية ، وقد وصف القاضي الهولاندى فان يعلن هذا القرض بأنه اختلاس بكل معانى الكلمة (١) دفعت الوزارة من هذا القرض بعض أقساط الديون ، ولم تعبأ بما دون ذلك من مصالح البلاد ، ومطالب الاهلين ، فلم تسدد ما كان متأخرا للموظفين من الرواتب ، ولم تخصص شيئا لمرافق البلاد العامة ثم عمدت بحجة الاقتصاد الى انقاص عدد الجيش واحالة ٢٥٠٠ من ضباط الجيش على الاستيداع ، فكان هذا العمل من أسباب هياج الضباط وثورتهم على الحكومة ، كما سنفصل ذلك فى الفصل الآتى

ختام النزاع بين الخديوى والدائنين

استقال نوبار باشا من رئاسة الوزارة على أثر ثورة الضباط ، ولم يعين اسماعيل خلفا له ، وأبدى ميله الى أن يتولى بنفسه رئاسة مجلس الوزراء وبعد مفاوضات لم تدم طويلا أعلن اسماعيل مضطرا ان الاتفاق تم على أن لا يرأس الخديوى مجلس الوزراء ولا يحضر مداولاته ، وأن يتولى الامير محمد توفيق باشا رئاسة المجلس ، ويكون للوزيرين الاوروبيين حق (الفيتو) أى المعارضة فى كل مالا يوافقان عليه ، وكل أمر لا يقرانه لا ينفذ ، فقلد الخديوى ابنه توفيق باشا رئاسة الوزارة فى ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ ، ولم تدم وزارته طويلا ثم استقالت إجابة لمطالب الاحرار ، وأخلت الطريق لوزارة شريف باشا المعروفة بالوزارة الوطنية ، وفى عهدها اشتدت أزمة الخلاف بين الخديوى والدول وانتهت الازمة بنخلع اسماعيل كما تراه مفصلا فى الفصل الثالث عشر

(١) مصر وأوروبا للقاضى المختلط فان يعلن ج ١ ص ١٨٥

الفصل الثانى عشر

الحركة الوطنية والحياة النيابية

لم يكن فى مصر هيئة نيابية تمثل الشعب وتشارك فى مظاهر الحكم حين ولى اسماعيل الأمر سنة ١٨٦٣ ، وكانت البلاد محرومة مثل هذه الهيئة منذ إبطال « مجلس المشورة » الذى أسسه محمد على سنة ١٨٢٩ وكان بمثابة أول هيئة نيابية ظهرت فى عهد الأسرة المحمدية العلوية ، وقد تكلمنا عن هذا المجلس بالجزء الثالث من تاريخ الحركة القومية ص ٥٧١ ، وانتهينا الى أنه لم يكن طويل العمر ، ولم يظهر له أثر فى معظم عهد محمد على

انشاء مجلس شورى النواب

ثم انقضى عهد عباس وسعيد دون أن يجتمع مجلس المشورة أو مجلس يشبهه ، فلما تولى اسماعيل الحكم فكر فى انشاء مجلس شورى على نظام جديد دعاه (مجلس شورى النواب)

ان فكرة انشاء هذا المجلس فى ذاتها فكرة سديدة صائبة ، تدل على ميل اسماعيل الى تقدم الشعب وتعويده الاشتراك فى الشؤون العامة ، وتلك ميزة يمتاز بها عصره من عهد سعيد وعباس

نظام المجلس

انشئ هذا المجلس سنة ١٨٦٦ ، ووضع الخديوى اسماعيل نظامه فى لائحتين عرفت الأولى باللائحة الاساسية ، وهى مؤلفة من ثمانى عشرة مادة مشتملة على بيان سلطته ، وطريقة انتخابه ، وموعد اجتماعه ، ومهميت الثانية اللائحة النظامية (نظامنامه) ، وتشبه أن تكون لائحة داخلية للمجلس مؤلفة من ٦١ مادة

ومن أحكام اللائحتين نستطيع أن نتبين نظام المجلس ومدى سلطته ، وانه موجزون هنا القواعد التي استخلصناها من مجموع هاتين اللائحتين

(أولا) ان المجلس لم تكن له سلطة قطعية فى أى أمر من الأمور ، وهو وان كان يصدر قرارات فيما يعرض عليه من الشؤون إلا ان هذه القرارات لا تعدو أن تكون « رغبات » ترفع الى انلديوى ، وله فيها القول الفصل ، ولم تحدد اللائحة الأساسية ولا اللائحة النظامية المسائل التى يبدى رأيه فيها ، بل عبر عنها بأنها المسائل « التى تراها الحكومة من خصائصه » ، وأشير فى بعض المواد الى أنها المسائل المتعلقة « بالمنافع الداخلية » ويبدى رأيه أيضاً فى المقترحات التى يتقدم بها الاعضاء

(ثانياً) يتألف المجلس من عدد لا يزيد عن ٧٥ عضواً ، ينتخبون لمدة ثلاث سنوات ، ويتولى انتخابهم عمد البلاد ومشايخها فى المديريات ، جماعة الأعيان فى القاهرة ، والاسكندرية ، ودمياط ، وكان عدد نواب كل مديرية بحسب التعداد ، فينتخب واحد أو اثنان عن كل قسم من أقسام المديرية بحسب كبر القسم وصغره ، وينتخب ثلاثة نواب عن القاهرة ، واثنان عن الاسكندرية ، وواحد عن دمياط

(ثالثاً) يشترط فيمن يفتخب عضواً أن يكون مصرياً ، ومن المتصفين « بالرشد والكمال » ، ولا تقل سنه عن خمس وعشرين سنة ، وأن لا يكون ممن صدرت ضدهم أحكام جنائية بالليمان أو من المحكوم عليهم بالافلاس ، أو الطرد من وظائف الحكومة بحكم ، واشترط فى العضو العلم بالقراءة والكتابة فى الانتخاب السابع ، أى بعدمضي ثمانى عشرة سنة على تأسيس هذا النظام ، لان مدة كل مجلس ثلاث سنوات ، ومعنى ذلك ان النواب كانوا يعفون من هذا الشرط فى الانتخابات السنة الأولى ولوحظ فى هذا التمييز أن هذه المدة تكفى لانتشار التعليم فى البلاد ، بحيث يشترط فى الاعضاء بعد انقضاءها أن تكون لهم دراية بالقراءة والكتابة ، واشترط فى الناخبين أن يكون لهم إلمام بالقراءة والكتابة فى الانتخاب الحادى عشر ، أى بعد انقضاء ثلاثين سنة على الانتخاب الأول

(رابعاً) يحصل انتخاب نواب كل مديرية فى عاصمتها ، وكل ناخب ينتخب

العضو النائب عن قسمه ، ويناط فرز أوراق الانتخاب بلجنة مؤلفة من المدير والوكيل وناظر قلم الدعاوى (١) وقاضى المديرية

(خامساً) يجتمع المجلس شهرين فى كل سنة ، من ١٥ كيهك لغاية ١٥ أمشير (أى من منتصف ديسمبر الى منتصف فبراير) ، أما المجلس الاول فيجتمع من ١٠ هاتور الى ١٠ طوبه (نوفمبر ، يناير) ، ويكون اجتماعه فى القاهرة ، وجلساته سرية ، وللخديوى جمع المجلس أو تأخيرها أو إطالة مدة اجتماعه أو تبديل أعضائه (حله) واجراء انتخابات جديدة (مادة ١٦ و ١٧ من اللائحة الاساسية)

(سادساً) تعيين رئيس مجلس شورى النواب ووكيله بنوط بالخديوى دون أن يكون للمجلس رأى أو ترشيح فى هذا التعيين (مادة ٣ من اللائحة النظامية)

(سابعاً) يفتتح الخديوى المجلس بمقالة (خطبة العرش) ويقدم المجلس جوابه عنها بكتاب لا يقطع فيه بشىء من الامور التى يقتضى نظرها المجلس (مادة ٤ و ٥ من اللائحة النظامية)

(ثامناً) ينتخب المجلس من بين أعضائه لجاناً تسمى (أقلاماً) ، ومن أعمالها فحص صحة نيابة الاعضاء ، وتعرض قراراتها على هيئة المجلس ، ومن يقرر المجلس صحة انتخابهم تعرض اسمائهم على الخديوى ليعطى كل واحد منهم « البيرولى » أى الامر باعتماد عضويته

(تاسعاً) للمجلس توقيع عقوبات على من يتخلف من الاعضاء بدون عذر عن حضور الجلسات (مادة ١٢ من اللائحة النظامية)

(عاشراً) يتمتع الاعضاء أثناء انعقاد المجلس بشىء من الحصانة النيابية ، فلا ترفع عليهم دعوى (- نائية) فى أثناء الانعقاد الا إذا ارتكب أحدهم جريمة القتل (مادة ٥٣ من اللائحة النظامية)

(حادى عشر) ادارة نظام الجلسات منوطة برئيس المجلس ، ولا يجوز للعضو

(١) يحبه أن يكون كرئيس النيابة اليوم

أن يتكلم الا اذا طلب الكلام وأذن له الرئيس بذلك ، ولا يتكلم الا وهو في موضعه ، وتصدر القرارات بطريقة أخذ الآراء علانية وبالأغلبية وعلى المجلس احترام رأى الاقلية ، والاصغاء لاقوالها وملاحظاتها (مادة ٣٥ من اللائحة النظامية ، وهذه القاعدة من أهم أركان النظام النيابي)
(ثانى عشر) أعضاء المجلس يحضرون الى المجلس بملابس « الحشمة الالقية » وجلسهم فيه يكون « بهيئة الادب » (مادة ٤٠) ، ولا يجوز لاي عضو نشر مناقشات المجلس أو طبعها الا باذن من الرئيس ، والا كان عرضة للجزاء الذى يوقعه به المجلس (مادة ٥٤)

هذه هي القواعد الجوهرية التى على اساسها أنشئ مجلس شورى النواب ، وخلاصتها أنه مجلس استشارى ينتخب أعضاؤه بواسطة عمد البلاد ومشايخها لمدة ثلاث سنوات ، ويجتمع شهرين فى كل سنة ، وجلساته سرية ، وليس له رأى نافذ فيما يعرض عليه من الشؤون

ولا ريب فى أن المجلس النيابى الذى يقوم على هذه القواعد لا يمكن أن يؤثر تأثيراً عملياً فى سياسة الحكومة ، مالم يتطور نظامه مع الزمن ، ويكتسب حقوقاً ومزايا جديدة ، ولو جعل اسماعيل باشا للمجلس سلطة قطعية فى شؤون الحكم ، وخاصة فى مسألة الضرائب والقروض ، لبعث فيه روحاً من الحياة والنهضة ، ولأمكن أن تنال مصر على يده مزايا عظيمة ، فان تصرفات الحكومة المالية كانت فى حاجة الى رقابة فعلية تتولاها هيئة نيابية ، ولو وجدت هذه الرقابة لوضعت حداً للقروض الجسيمة التى تلاحقت فى عصر اسماعيل وأفضت الى التدخل الاجنبى فى شؤون مصر

الحياة السياسية فى عصر اسماعيل

ان الحياة النيابية فى كل أمة تتبع أولاً النظام الذى تسير عليه ، ثم تتأثر من الحياة السياسية فى عصرها ، وقد بينا القواعد الاساسية لنظام مجلس شورى النواب ، فلنبحث الآن ، عن مبلغ تأثيره من الحياة السياسية فى عصره

كان عهد اسماعيل في الجملة عصر تقدم ونهضة ، ولكنه من ناحية نظام الحكم يبد من عصور الحكم المطلق ؛ فقد كان من أخص صفات الخديوي اسماعيل ميله الى الافراد بالحكم ، والاستئثار بالامر والنهي ، ويدل منطق الحوادث ، على انه حين أنشأ مجلس شورى النواب لم يعتزم التخلي عن سلطته المطلقة ، بل أراد أن يجعل منه هيئة استشارية تزيد من رونق الحكم وبهائه

ثم ان تأسيس هذا المجلس من غير أن تسبقه حركة مطالبة من الامة جعله يأخذ شكل المنحة ، ومن هنا نشأت ساطته ضئيلة ، ونفوذه يكاد يكون شكلياً ، ومن جهة أخرى فنظام الانتخاب كان له أثر بالغ في تكوين المجلس ، ذلك أن حصر حق الانتخاب في العمد والمشايخ أسفر عن انتخاب معظم النواب من العمد وأعيان البلاد ، حتى صار جديراً بان يسمى « مجلس الاعيان »

فهذه الطبقة من الامة هي التي كانت ممثلة فيه تمثيلاً واسماً ، أما طبقة التجار والصناع فلم يكن لهم ممثلون إلا التزديد الذي لا يؤثر في طابع المجلس ، وكذلك خلا من الطبقات المتعلمة التي تخرجت من المدارس والبعثات العلمية منذ عهد محمد علي ، فمؤلاً لم يكونوا ممثلين فيه ، لان نظام الانتخاب في ذاته لا يجعل لهم حظاً في عضوية المجلس ، أضف الى ذلك أن هذه الطبقة كانت الى ذلك العصر منصرفة الى مناصب الحكومة ، ولم تتجه الى الحياة الحرة ، ولم تألفها بعد ، فكانت بحكم هذه الظروف جزءاً من الأداة الحكومية ، وبذلك حرم المجلس تلك العناصر الحرة المثقفة التي ترسل الى الهيئات النيابية نورا من الحياة والحرية والاستقلال في الرأي ، وتبعث فيها روحاً من الشعور بالواجب ، والشجاعة الادبية ، والتطلع الى المثل الاعلى

ولم تكن في البلاد حين تأسيس المجلس صحافة تنبه الافكار ، وترشد النواب الى واجباتهم ، وتبصرهم بحقائق الأمور ، وتنفش مداوولاتهم ، وتستثير اهتمام الكافة بمباحثهم ، ولائمة جمعيات سياسية تبث افكارها ومبادئها القويمة في نفوس النواب ، ويتألف منها ومن الصحافة رأى عام يراقب المجلس ويوجهه الى الوجهة التي ينشدها

ومن ناحية أخرى لم تكن في البلاد ضمانات نظامية أو قانونية أو قضائية أو فعلية تحمي حرية الآراء وتكفلها ، كل هذه الظروف كان لها أثرها في تضيق حياة المجلس وتحديد مواقفه وخططه وأعماله

الانتخابات الاولى للمجلس

يهمنا أن نذكر هنا أسماء الاعضاء الذين أسفرت عنهم الانتخابات الاولى ، لأن منهم تألف أول مجلس نيابي في عهد اسماعيل ، وجدير بنا أن نتعرف أسلافنا في الحياة النيابية (١) ، ونتبين مبلغ ما أدوا من واجبات النيابة وتكاليفها

أعضاء مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦

نواب القاهرة

موسى بك العقاد . الحاج يوسف عبد الفتاح . السيد محمود العطار

نواب الاسكندرية

الشيخ مصطفى جمعي . السيد عبد الرزاق الشوربجي

نواب روضة البحرين (الغربية والمنوفية)

(الغربية) اترجي بك أبو العز . علي كامل عمدة القصرية . الحاج شتا يوسف

عمدة أبي مندور . محمد حمودة عمدة برما . سيد احمد رمضان عمدة قسطنطين . عبد

الحمد زهرة عمدة حباتوت . علي ابو سالم دنيا عمدة مسهلة . سليمان الملواني عمدة ميت

حبيش القبيلية . احمد الشريف عمدة ابيار

(المنوفية) الحاج علي الجزار عمدة شبين الكوم . محمد افندي شعير عمدة كفر

(١) راجع أعضاء (مجلس الشورى) في عهد محمد علي بالجزء الثالث من « تاريخ

الحركة القومية » ص ٥٧٣ ، وأعضاء الهيئات التمثيلية التي تألفت على التعاقب في عهد

الجملة الفرنسية بالجزء الاول ص ٩٦ والجزء الثاني ص ١٦ و ١٨ و ٢٢٠

عشما . موسى افندى الجندى عمدة منوف . احمد ابو حسين عمدة كفر ربيع .
حماد ابو عامر عمدة جنزور . علي ابو عماره عمدة مليج . محمد الانبائي عمدة جزى
نواب البحيرة

الشيخ محمد الصيرفي عمدة قليشان ، حسنين حمزة عمدة البريجات ، احمد دبوس
عمدة نكله العنب . الحاج علي عمار عمدة يبيان . الشيخ محمد الوكيل عمدة سمخراط
نواب الشرقية والقلوبية

الحاج نصر منصور الشواربي من قليوب . الامام الشافعي أبو شنب عمدة
الخانكة . علي حسن حجاج عمدة الرملية . محمد الشواربي (قليوب) . احمد افندى
أباظه (منيا القمح) . الشيخ محمد جمال الدين عمدة الجديدة . محمد عبد الله عمدة
الصنافين . المعلم سليمان سيدهم عمدة بندف . بركات الديب عمدة القرين . محمد
افندى عفيفي عمدة الزوامل . عبد الله عياد عمدة كفر عياد

نواب الدقهلية

هلال بك . سيد احمد افندى نافع عمدة دنديط . محمد بك سفيد (نوسا البحر) .
اسماعيل افندى حسن عمدة تمي الامديد ، الشيخ محرم علي عمدة السفبلاوين .
الشيخ العدل احمد عمدة جزيرة القباب

نواب الجيزة

عامر افندى الزمر عمدة ناهيه . ابراهيم احمد المنشاوي عمدة زاوية دهشور .
عبد الباقي عزوز عمدة الرق (الركة)

نواب بني سويف والفيوم

حزبن الجاحد عمدة العجميين . علي سيد احمد عمدة الزرني . زايد هندی عمدة
جزيرة بيا . محمد حسن كساب عمدة النويره . جرجس برسوم عمدة بني سلامة

نواب المنيا وبنی مزار

ابراهيم افندى الشرعي عمدة سمالوط . اسماعيل احمد عمدة بني احمد . احمد

على عمدة الزاوية . احمد حبيب عمدة الفنت . ميخائيل اثناسيوس عمدة اشروبة .
حسن افندى شعراوى عمدة المطاهرة

نواب أسيوط

سليمان افندى عبد العال (ساحل سليم) . عثمان غزالى عمدة بنى رزاح .
يوسف محمد عمر عمدة الشيخ تى . رميح شحاته عمدة القوصية . عمر حمد عمدة
الشغبة . عبد العال موسى عمدة دروه

نواب جرجا

محمد حمادى عمدة بلصفوره . حميد أبو ستيت من أولاد عليوه . عبد الرحمن .
حمد الله عمدة الجبيرات . عثمان أبو ليله من الكتكاته . عطيه مهران من ناحية
نزه . احمد سلطان عمدة بندار

نواب قنا واسنا

عمر افندى أبو يحيى عمدة أبو مناع . محمد سحلى عمدة فرشوط . على ابراهيم
عمدة حجازه . احمد افندى عبد الصادق من أسوان . احمد على اسماعيل عمدة السليمية
نائب دمياط

على بك خفاجى

افتتاح المجلس وخطبة العرش

٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٦

كان افتتاح المجلس يوم الاحد ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٦ (١٧ رجب سنة ١٢٨٣)،
اذ اجتمع الاعضاء بمكان انعقاده (بالقلعة) برئاسة اسماعيل راغب باشا الذى عين
رئيساً للمجلس فى دور انعقاده الاول ، وحضر الخديوى حفلة الافتتاح ، يصحبه من
أركان حكومته شريف باشا (الوزير المشهور) وزير الداخلية ، وحافظ باشا وزير
المالية ، وعبد الله باشا عزت رئيس مجلس الأحكام ، واسماعيل باشا صديق مفتش

الأقاليم ، ورياض باشا المهردار (حامل الختم) ، وأحمد خيرى بك كاتب الخديوى
وتليت خطبة العرش التى كانت تسمى مقالة الافتتاح ، وهذا نصها :

« من المعلوم أن جدى المرحوم حين تولى مصر وجدها خالية عن آثار العمار ،
ووجد أهلها مساوئ الأمن والراحة ، فصرف المجهود العالي لتأمين الأهالى وتمدين
البلاد بإيجاد الأسباب والوسائل اللازمة الى ذلك ، حتى وفقه الله تعالى لما أراد
من تأسيس عمارة الأقطار المصرية ، وكان والدى عوناً له ونصيراً فى حياته ،
فلما آلت اليه الحكومة المصرية اقتضى أثر أبيه فى اتمام تلك المساعي الجليلة ، بكمال
الجهد والاجتهاد ، فلو ساعده عمره لأكملها على أحسن نظام ، ثم انقلبت أحوال مصر
بعدها ، الى أن قدر الله تعالى تسليم زمام ادارة حكومتها الى يدي ، ومن حين
تسلمته لهذا الآن رأيت دوام سعي واجتهادى فى اكمال ما شرعاه من المقاصد الخيرية ،
بتكثير أسباب العمارة والمدنية ، أعانى الله على ذلك ، وكثيراً ما كان يخطر ببالي
إيجاد مجلس شورى النواب ، لأنه من القضايا المسلمة التى لا ينكر نفعها ومزاياها أن
يكون الامر شورى بين الراعى والرعية ، كما هو مرعى فى أكثر الجهات ، ويكفيها
كون الشارع حث عليه بقوله تعالى « وشاورهم فى الامر » وبقوله تعالى « وأمرهم
شورى بينهم » ، فلذا استنسبت افتتاح ذلك المجلس بمصر ، تتذاكر فيه المنافع
الداخلية ، وتبدي به الآراء السديدة ، وتكون اعضاؤه متركبة من منتخبى الاهالى ،
ينعقد بمصر فى كل سنة مدة شهرين ، وهو هذا المجلس المقدر بعناية المولى فتحه فى هذا
اليوم المبارك على يدنا ، الذى أنتم فيه أعضاء منتخبون من طرف الأهالى ، وأنى
أشكر الله على ما وفقنى لهذا الامر المبرور ، ووافق من فطانتكم بمحصول النتيجة الحسنة
من حسن المداولة فى المنافع الداخلية الوطنية ، وفقنا الله تعالى لما فيه منفعة للجمهور ،
وعلى الله الاعتماد فى كل الأمور » (١)

وتعد هذه الخطبة من الوثائق الهامة فى تاريخ الحياة النيابية بمصر ، وهى فى

(١) عن المضبطة الاصلية لجلسة افتتاح مجلس شورى النواب المحفوظة بدار النيابة

مجموعها سديدة المعاني ، وجيزة العبارة ، وأهم ما فيها أنها قررت قاعدة الشورى في نظام الحكم ، واستندت في تقريرها الى القرآن الكريم ، مما يجعلها قاعدة لا محيص عنها ، ويثبتها في نفوس الشعب ، وفيها تمجيد لنظام الشورى وإشادة بمزاياه ومنافعه ، وإعلان بأن الغاية من الحكم هي منفعة الجمهور ، فورود هذه المبادئ الهامة في النطق الخديوى هو خير دعاية لها وإعلان عنها

لجنة الرد على خطبة العرش

وافق يوم افتتاح المجلس عيد ميلاد الخديوى اسماعيل ، فأعلن الرئيس أن هذا يوم عيد يجب عدم الاشتغال فيه ، فوافق الأعضاء على ذلك ، ثم انتخبوا من بينهم لجنة تتولى تقديم الجواب على خطبة العرش ، فتألفت من عشرة أعضاء . وهم اترى بك أبو العز . هلال بك . محمد افندى عفيفى . محمد افندى شعير . الشيخ محمد الصيرفى . سليمان افندى عبد العال . ابراهيم الشريعى . عمر افندى ابويحيى . حسن افندى شعراوى . الشيخ على سيد احمد

وفي اليوم التالى (٢٦ نوفمبر) ذهب رئيس المجلس ومعه أعضاء اللجنة الى السراى الخديوية بملابسهم الرسمية وقدموا الى الخديوى جواب المجلس على الخطبة

الجواب على خطبة العرش

والجواب طويل ، صيغ فى قالب تمجيد وتقديس للذات الخديوية ، يكاد يقرب من العبودية ، مما لا يتفق والروح النيابية الصحيحة ، ويتضمن خلاصة لتاريخ مصر ، وما كان لها من المجد والسؤدد فى سالف العصور ، وما آلت اليه من الاضمحلال والتقهر ، الى أن تولى زمامها محمد على باشا ، قهض بها وأعاد مجدها القديم ، ونوه بفضل ابراهيم باشا لمؤازرة أبيه فى أعماله الجليلة ، وما أعقب عصرهما من وقوف نهضة التقدم ، الى أن تولى الخديوى اسماعيل الحكم ، فاستأنف العمل لتنهضتها ، وأفاض الجواب فى ذكر ما نرا اسماعيل ، ثم أظهر ابتهاج المجلس لما ناله الخديوى من تعديل نظام وراثته العرش

واليك نص الجواب، نثبته هنا على طوله ، لأنه يعطينا صورة من الروح التي تسود المجلس ، ومن أسلوب الكتابة في ذلك العصر، وما تحويه من العبارات المملة والسجع المتكلف والتلق البالغ لولى الأمر . قال الاعضاء

« بعد ما تشرفنا بالاصغاء للمقالة الجليلة . الجامعة جوامع الكام الجميلة . نبادر الى الاعتراف بما حوته بغاية الانشراح . وكمال الارتياح . ونقول ان مما قطفناه من زواهر الاخبار التاريخية . وعرفناه من سواف آثار الديار المصرية . أنها كانت في الاعصار الحالية . رافلة في حلل المفاخر الحالية . وأن بقية الاقطار كانت تستمد من نبل معارفها الوافر . معترفة بأنها مغترفة في الاصل من نيل عوارفها الزاخر . لكن لتداول أيدي من لم يحسن تدبير ملكها من الملوك السالفين . تناوبتها نوائب الزمن . وتناولتها ايدي الحن . حيناً بعد حين . فاندurst معالمها الباهرة . وانطمست آثار مفاخرها الزاهرة . واعميت بها أيدي الدهور . وتكاثرت فيها الحروب والشرور . حتى رجعت القهقري . وأصبح غيرها من الممالك في أنواع التمدن متقدما وملكها متأخراً . وقاضى أهلها من الذلة والمسكنة ماصاروا به في غاية الحقارة والمهانة . الى أن أراد الله تعالى أن يعيد شبابها بعد الهرم . ويجدد ما كان من بنيان محاسنها قد انهدم . وينقذ أهلها من هذه المهالك . وينظمها في سلك أحاسن الممالك . فشرفها بمجد العزيز جنتم كان محمد على باشا . فأعاد لها من العمارية ومحاسن الآثار الاصلية ما كان تلاشي . وافرغ قلبه وقالبه في اصلاح حالها . واعمل سديد رأيه وشديد عزمه في اعادة جمالها وكاملها . حتى أزاح عنها تلك الوخامة . وألبسها حلل الشهامة والفخامة . واحكم معالم الاحكام . واقام بها دعائم العدل بين الانام . ودون فيها دواوين المعارف المتسقة . وجمع بها أصناف المآثر المفترقة . وجدد فيها القوانين العسكرية . وانشأ دوارس المدارس العلمية والحكمية . حتى ظهرت بعد الخلفاء . وأزهرت افنانها بزهور الصفا . وعاد اليها من البهاء والبهجة ما كانت فقدته في سالف الايام . وانتظمت مصالحها الاهلية والملكية بحسن تدبيره أحسن نظام . مع ما فازت به من غرائب الصنائع الفائقة . وعجائب الآثار الرائقة . مما

شاهد لنا جميعا . وتبوأنا به بيتا من العز رفيعا . فضلا عما اورثها من الغنى الاتم .
والفخار الاعم . من الاستحكامات الملكية . وإحكام العمليات الوطنية . العائدة
بمعظم النفع على عموم الرعية . حتى بذلك حسدت مصرنا الامصار . وصرنا بحمد
الله متقدمين في درجات العمار . وقد كان والد العزيز الاكرم عوننا لوالده وهو الجد الامجد
في حال حياته ممضيا الطرق الموصلة الى التقدم والعمار بسديد آرائه وشديد عزماته .
ولما آلت اليه الحكومة سلك سبيل ابيه . وبنى على تأسيساته الباهرة مما حسن
مساعيه . واخذ يذشىء ما يكمل به رونق الوطن . ويمجد من العمارية والآثار
الجليلة ما يبقى على ممر الزمن ، من انشاء المجالس الحقانية ، وتكثير الرجال الحربية ،
والاستحكامات الملكية ، وغير ذلك مما عقدته نيته ، وأضرته طويته ، فحسدتنا
الايام عليه ، فلم نتمتع بعز حكومته الا قليلا حتى نقله الله اليه ، ثم تولى على الاقطار
المصرية وولايتها من لم يراعوا تلك المآثر العظيمة حق رعايتها ، ففترت همه مصر
السابقة ، وضعفت حركة تقدمها الفاتكة ، الى أن نفحننا النفحات الالهية ، وأدعفتنا
العناية الربانية ، بالحضرة الاسماعيلية ، وأعطى القوس بارئها ، لطفاً من الله بهذه
الديار ومن فيها ، وتولاها العزيز ابن العزيز ، ذلك الجناب الانعم ، والداورى الاكرم ،
فقام في تنظيم أمورها على ساق وقدم ، وشمر عن ساعد الجهد والاجتهاد في تجديد ما انهدم
واحياء ما انعدم ، وأخذ يداوى تلك العلل ، ويسد ما تخلل بعد أبيه من الخلل ،
وسعى في مقاصد أبيه وجده ، باذلا في موجبات التقدم والتمدن الوطنى غاية جهده ،
شاغلا باله بأقصى أنواع العمارية ، مديراً فكره فيما يستدعى لهذه الاقطار كمال الرفاهية ،
فأبدى من ذلك ما لم يكن في الحساب ، وزادها من البهجة وأسباب الثروة ما لم تره
في سالف الاحقاب ، ورتب ما كفا أحسن ترتيب ، ونظم عقده في سلك غريب ،
بأسلوب عجيب ، ومن تمام عناية رب العالمين أن ألهم سلطانتنا الاعظم ، ولا غرو
لان الملوك من الملهمين ، حصر ورائة الحكومة على التأييد في نسل اسماعيل بأن
يتولاها أكبر أولاده بعد عمره المديد ، فيالها من فكرة جليلة رائقة ، أسست في
هذه الديار ، من دواعى العمار الاسباب الفاتكة ، واستلزمت تحسينا لحوالها ، وتأميناً

لخالها واستقبالها ، أطال الله عمر سلطاننا المهاب (الصواب المهيّب) ، وذلك دعاء ان شاء الله .- استجاب ، ثم ازدادت الهم الاسماعيلية ، بصرف أفكاره الخيرية العلية ، فيما يعلى قدر هذا الوطن ، ويرقى انتظام حاله على أسنى سنن ، ومن كمال همته السنية ، وتتمام رأفته ورحمته بالرعية ، وشغفه بدوام راحتهم ، وتتمام رفاهيتهم ، اقتضت ارادته العلية ، انشاء مجلس شورى أهلية وطنية ، لما يعلمه من ان جمع الآراء فى أمور العالمين ، والمداولة فى مصالح الرعية ، مع عقلاء الوطنيين ، من مقتضيات حسن النظام ، وموجبات كمال الالتئام ، وتتمام راحة الأتنام ، وفوض انتخاب أعضاء ذلك المجلس لعموم الاهالى حتى يكون ما يحكمون فيه من الامور بواقع مألوفهم ، وعرض جميع ذلك الى حضرة الوالى ، تبرؤاً من غوائل المغدورية ، وتوفيراً لدواعى العدالة العمومية ، فكنا نحن المنتخبين من سائر الجهات ، المصادفين بموسم مولد الحضرة الخديوية أسر الأوقات (١) ، واذا كان انشاء هذا المجلس الانيق من أجل المساعى الحميدة ، وأنتم نعمة اسداها ولى النعم عبيده ، فمن الواجب الالهم التشكر لتلك الحضرة العلية ، والتباهى بتلك المنقبة البهية ، ورفع أكفنا أثناء الليل وإطراف النهار بالدعوات ، فى اجل الاوقات ، وسائر الحالات ، ان يخذ عز قطرنا هذا بدوام سعود افندينا الانغم ، وولى عهده حضرة محمدتوفيق باشا الاعز الاكرم ، وكذا بقية الانجال الفخام ، ولا يحرم جميعنا من حسن انظارهم ، ونفائس محاسن افكارهم ، بجاء خاتم الرسل الكرام ، عليه افضل الصلاة واتم السلام (٢) »

لجان المجلس

اجتمع الاعضاء يوم الثلاثاء ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٦٦ فى مكان انعقاد المجلس (بالقلمة) ، واشتغلوا بانتخاب لجانه ، وكانت تسمى (الاقلام) ، وعددها خمسة طبقاً لما تقضى به المادة ٨ من اللامحة النظامية ، فوزع الاعضاء أنفسهم على اللجان الخمس

(١) افتتح المجلس يوم عيد ميلاد الخديوى اسماعيل

(٢) عن المضبطة الاصلية لمجلس شورى النواب ، وهى تختلف قليلا عن الصيغة

المنشورة بمجموعة الجواب

وتألفت كل لجنة من خمسة عشر عضواً ، أى أن اللجان (أو الاقلام) اشتملت على جميع أعضاء المجلس ، ونذكر هنا بيان اللجان وأسماء رؤسائها
لجنة المدائن (العواصم) ورئيسها موسى بك العقاد
لجنة روضة البحرين (الغربية والمنوفية) ورئيسها اترى بك أبو العز ، ثم سميت
لجنة الغربية فى الدور الثانى
لجنة الشرقية ، ورئيسها هلال بك ، وتشمل أعضاء من نواب الشرقية
والدقهلية

لجنة المنيا ، ورئيسها ابراهيم فندى الشريعى
لجنة أسيوط ، ورئيسها سليمان أفندى عبد العال
والمهمة الاولى لهذه اللجان (الاقلام) تحقيق صحة نيابة الاعضاء ، فنظرت
كل لجنة فى تحقيق نيابة أعضاء اللجنة الاخرى ، وقد قامت اللجان بهذه المهمة ،
فكانت النتيجة اقرار صحة نيابة جميع الاعضاء ، وأرسلت النتيجة بكتاب من
رئيس المجلس الى مهردار الخديوى اىكى تعرض على الاعتاب الخديوية لاعطاء
تذكرة الاعتماد (البيرولى) للاعضاء

وللاقلام مهمة ثانية ، وهى انتخاب لجان أخرى من بين أعضائها تسمى
(قوميونات) لبحث المسائل التى يحيلها عليها المجلس كلما رأى لزوماً لذلك ،
وطريقة تأليفها أن ينتخب كل قلم من الاقلام الخمسة عضواً واحداً من أعضائه ،
فتؤلف اللجنة من خمسة أعضاء

اعتماد عضوية النواب

واليك نص امر الاعتماد (البيرولى) الذى أصدره الخديوى للنواب بعد
تحقيق صحة نيابتهم

« قدوة الوجود المعتمدين ، والاعيان المنتخبين » فلان من بلدة كذا بقسم
كذا بمديرية كذا « زيد اقباله ، ودام كماله ، قد علم آل الوطن العزيز ، وفهم أهل

الفطن والتميز ، دوام شغف فؤادنا ، واشتغال أفكارنا بما فيه معمورية بلادنا هذه
وسعة منفعة ديارنا ، وما يقدم أهلها في مدارج التمدن ، ويصعد بهم في مارج التمكن ،
وقد علمت ان ترتيب مجلس الشورى الوطنية ، مما يعود على ديارنا هذه بمزيد المزية ،
كما جرت في سائر المدن المتمدنة ، وشوهد بين جميع الملل المتمكنة ، فان تلاحق
الأفكار ، وتصادق الآراء والانظار ، يستنتج ثمرات الالباب من أغصانها ، ويستخرج
محسنات الصواب من أفنانها ، وقد رأيت في أهل وطننا المبارك بحمد الله تعالى
وتبارك . من مزيد الاهلية والاستعداد . ما يكون عوناً على حصول هذا المراد .
فلذا رسمت بترتيب المجلس المذكور وانشائه . وأصدرت لأئمة مخصوصة في كيفية
انتخاب أعضائه . بحيث يكونون من وجوه أهل وطننا . لينوبوا عن سائر أهالي
مدائننا وبلداننا . وقد كل أمر الانتخاب الآن . ممن يصلح لهذا الشأن . وأنت
ممن انتخبوا لهذا الخصوص . وصدق عليهم في قرار القومسيون الخصوص . وعرض
ذلك بواسطة سعادة رئيس المجلس الينا . فقبل بقبوله واستحسنه لدينا . فأصدرت
هذا اليك اعلاما بأنك ممن حاز شرف الامتياز بالعضوية . في ذلك المجلس مجلس
شورى النواب الوطنية . وذلك لمدة ثلاث سنين شمسية . حسبما تقرر في اللائحة
الانتخابية . وكلكم أصحاب روية وأهلية . وأرباب فطنة جليلة . وكمال معرفة
بالمصالح الداخلية والمنافع المحلية . فأمل في سمو أفكاركم . وعلو انظاركم . ان يكون
في اجتماعكم هذا ما يزيد اوطننا به فلاحا وتمدينا . وتجارى غيرها من الممالك المعمورة .
والمدائن المشهورة إصلاحا وتحسينا . فتعاونوا في النظر الصائب . وتبينوا الفكر
الثاقب . وخذوا فيما يتعلق بهذا المجلس من المصالح الداخلية . والمواد التي ترى
الحكومة أنها من خصائص هذه الشورى الوطنية . وأدوا وظائف هذه الجمعية على
وفق حدودها . وابدوا من شرائف الآراء البهية خير موجودها . وتبصروا لما فيه
اعتلاء اقدارنا باقطارنا . واجتلاء اوطاننا باوطارنا . ومزيد الرفاهية لاهاليها
وساكنيها على وفق المطلوب . وانتظام جال الزراعة والتجارة والصناعة فيها على

احسن اسلوب . نسأل الله دوام التوفيق و بلوغ الآمال . وحسن الحال والمآل .
فهو مولى الخير ومولى الكمال » فى رجب سنة ١٢٨٣

محاضر الجلسات

لم تكن جلسة الافتتاح معدودة ضمن جلسات المجلس، وإنما بدأت الجلسات بعد تأليف الاقلام، ومحاضر الجلسات كان يكتبها كاتب المجلس، ويوقع رئيس المجلس على محضر كل جلسة، أما القرارات فيوقع عليها رئيس المجلس وجميع الاعضاء

طريقة المداولة فى المجلس

كان للمجلس أن يتداول فيما تعرضه عليه الحكومة من الشؤون ويبدى رأيه فيها، وله أن يتداول فى الاقتراحات التى يقدمها أحد الاعضاء، فاذا تقدم عضو بأى اقتراح، يعرضه رئيس المجلس على الهيئة لتبحث أولا فى هل تنظر فيه أم لا، فاذا استقر رأيها على المداولة فيه ترسل صورته الى المجلس الخصوصى (مجلس الوزراء) ليحاط به علما، ثم يطرح على بساط البحث، ويتداول الاعضاء فيه، ويحيلونه فى الغالب على لجنة تنتخبها الاقلام، فاذا أتمت اللجنة بحثه قدمت عنه تقريرا يطبع ويوزع على الاعضاء، ثم يتداولون فيه، واذا استقر رأى المجلس على قرار فى موضوعه يرسل القرار الى المعية السنية لعرضه على الخديوى ويقرر فيه ما يراه، واذا استدعت المناقشة حضور بعض كبار الموظفين لتوضيح وجهة نظر الحكومة يحضر الوزير (الناظر) المختص أو الموظف الفنى، فيدلى بالايضاحات المطلوبة، ويكون حضور النظار أو كبار الموظفين بناء على طلب المجلس أو برأى الحكومة

ونذكر ممن حضروا فى الدور الاول من الوزراء وكبار الموظفين، شريف باشا وزير الداخلية. ومحمد حافظ باشا وزير المالية، ومحمد مظهر باشا وكيل وزارة الاشغال، ومحمد ثاقب باشا مفتش هندسة الوجه القبلى، وسلامة بك (باشا) ابراهيم مفتش هندسة الوجه

البحرى ، وعلى بك مبارك (باشا) وكان وقتئذ رئيس هندسة المعية السنية ، واسماعيل صديق باشا مفتش عموم الاقاليم ، وكان أكثرهم حضوراً

وقد شغلت مقترحات الاعضاء معظم جلسات الدور الأول ، فكان عمل المجلس قاصراً على المداولة فيها ، وانا موجزون هنا أهم هذه المقترحات كما استخلصناها من مضابط المجلس (١)

(١) أول المقترحات التى تقدم بها الاعضاء اقتراح من هلال بك أحد نواب الدقهلية فى بحث مسألة السخرة ووضع نظام يخفف من وطأتها ، فتداول الاعضاء عدة جلسات فى هذه المسألة ، ثم أحييت على لجنة (قومسيون) سميت لجنة (العماليات) مؤلفة من خمسة أعضاء ، وهم محمد بك سعيد ، وحسن افندى شعراوى ، ويوسف محمد ، والسيد احمد الشريف ، والشيخ محمد الصيرفى

وقد بحثت اللجنة هذه المسألة واشترك معها فى البحث اسماعيل باشا صديق ، وسلامة بك ابراهيم ، وثاقب باشا ، وعلى بك مبارك ، وكان إيفاد هؤلاء المهندسين من طرف الحكومة لارتباط مسألة السخرة بمشروعات الري والهندسة ، فقدمت اللجنة تقريراً مطولاً بخلاصته تنظم السخرة على أساس اعتبارها من المنافع العامة ،

(١) راجعنا هذه المضابط فى «الوقائع المصرية» التى كانت تنشرها فى حينها ، ولكن لاحظنا فقدان بعض سنوات بأكملها من مجموعة الوقائع المصرية الموجودة فى دار الكتب ، أو بالدفترخانة المصرية بالقاهرة ، وفقدان أعداد كثيرة من السنوات المحفوظة ، فاستكملنا هذا النقص بالرجوع الى المضابط الاصلية المحفوظة كاملة فى مكتبة البرلمان ، ومجدد بنا فى هذا المقام أن ننوه بالجهود المحمودة التى بذلها الاستاذ محمد خايل صبحى رئيس قلم مكتب مجلس النواب فى جمع هذه المضابط وتبويبها وتنسيقها بعد ان كانت مشتتة فى مختلف المصالح والدواوين ، وما بذله من للبحث والتنقيب لجمع صور رؤساء مجلس شورى النواب والهيئات النيابية القديمة والحديثة ، فأدى بهذه الجهود خدمة للتاريخ يستحق من أجلها جزيل الشكر والثناء

وأنها مفروضة على من تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٥٠ سنة من أهل البلاد التي تستفيد من أعمال السخرة ، وجعلها مبنية على قاعدة المساواة بين الأهلين (والمساواة في الظلم عدل) ، فوافق المجلس على تقرير اللجنة ، وطلب عمل احصاء للانفس تطبيقاً لهذه القاعدة حتى يؤخذ الانفار للسخرة بالدور

واستتبع بحث السخرة إثارة مسألة أخرى أوعزت بها الحكومة وكان المجلس في غنى عنها ، وهي وضع ضريبة على المواشى ، وحثتها في ذلك أن أعمال المنافع العامة التي تنفذ بواسطة السخرة تقتضى مهات وأدوات يجب شراءها بالثمن ، ولما كانت المواشى الموجودة بالأقاليم مخصصة لأعمال الزراعة ، فوجب أن يفرض عليها مقدار معلوم من الضريبة ، بما يوفى ثمن هذه المهات ، وعلى ذلك وافق المجلس على فرض هذه الضريبة ، ومقدارها عشرون قرشاً في السنة على كل رأس من مواشى الزراعة كالأبقار والجاموس والثيران والخيول والبغال ، أما الجمال ففرض على كل رأس منها ثلاثون قرشاً ، وعلى كل رأس من الحمير عشرة قروش ، واستثنيت من هذه الضريبة مواشى المدن والبنادر

(٢) اقترح ابراهيم افندى الشريعى رئيس لجنة الميزانية ، النظر في مسألة تقسيط الاموال الاميرية ، وتحديد مواعيد لدفعها ، تسهيلاً لسدادها ، وأحيلت هذه المسألة على لجنة مؤلفة من خمسة اعضاء ، وهم محمد افندى شعير ، ونصر الشواربى ، وميخائيل اثناسيوس ، ومحمد عفيفى ، وحמיד أبوستيت ، ورأت اللجنة وجوب تحديد مواعيد للسداد في اوقات جنى المحاصيل توفيراً لراحة الأهالى في دفع الاموال ، وقد حضر حافظ باشا وزير المالية الى المجلس بعد ان قدمت اللجنة تقريرها في هذا الموضوع ، وأوضح وجهة نظر الحكومة ، وهي ان رأى اللجنة في محله ، ولكن الحكومة لا يمكنها تعديل مواعيد الضرائب لأنها مرتبطة بدفع فوائد ديونها في المواعيد المحددة لسداد الاموال ، واستحسن تأجيل النظر في هذه المسألة الى السنة المقبلة ، اذ ينظر المجلس في مسألة الديون ومسألة التقسيط معاً ، فأقر المجلس ذلك

(٣) اقترح اترجي بك ابو العز أحد نواب الغربية ، تعميم المدارس (الابتدائية) بإنشاء مدرسة في كل مديرية ، فأقر أعضاء المجلس الاقتراح وحيدوه ، وظهر منهم الميل الشديد الى تعميم التعليم بين طبقات الامة كافة ، وأحالوا المشروع على لجنة مؤلفة من عمر افندى ابو يحيى ، ومحمد حموده ، وعلى سيد احمد ، والسيد محمود العطار واحمد افندى أباطه ، وانتهت اللجنة في تقريرها الى وجوب انشاء مدرسة في كل مديرية وكل محافظة ، وأن يكون التعليم فيها مجانا ، وحضر شريف باشا ووافق باسم الحكومة على تقرير اللجنة ، غير انه طلب تأجيل انشاء المدارس في السويس والقصر والعريش حتى يتم انشاء المدارس في المديريات والمحافظات الاخرى ، فوافق المجلس على ذلك ، وأفضى شريف باشا في بيانه بالجهود التي تبذلها الحكومة في سبيل نشر التعليم ، وأنهى الى المجلس ان الخديوى وقف على المدارس جميع الاطيان التي يتألف منها تفتيش الوادى ، فقابل المجلس هذا البيان بالشكر والدعاء للخديوى

(٤) اقترح سليمان افندى عبد العال من نواب اسيوط النظر في وضع نظام لسندات التعامل بين الناس ، وأحيلت هذه المسألة على اللجنة المؤلفة لبحث مسألة التقسيط ، وحضر اسماعيل صديق باشا حين المناقشة فيها ، وأنهى الى المجلس ان الحكومة مشغلة بسن قانون عن الرهون والمعاملات ، وان المنوط بوضع مشروع القانون المذكور هو رئيس المجلس (اسماعيل راغب باشا) فاكتفى المجلس بذلك

(٥) اقترح ميخائيل افندى اثناسيوس من نواب المنيا الغاء نظام العهد (جمع عهدة) ، وخلاصة هذا النظام أن الحكومة في عهد محمد على باشا كانت تعهد الى بعض الاعيان والمأمورين ورجال الجهادية جباية ضرائب بلاد بأكلها ممن كان أهلها غير قادرين على زراعة جميع زمامها أو متأخرين في سداد مالها ، فكان المتعهدون يتكفلون بسداد الضريبة من مالهم الخاص اذا لم يجبوها من الاهلين ، وقد أدى هذا النظام الى إرهاب الفلاحين ، لان المتعهدين كانوا يسخرونهم لمصالحهم الخاصة ، فألغته الحكومة سنة ١٨٥٠ اذ أصدرت أمرها باسترجاع البلاد من المتعهدين

ثم عاد العمل به في أوائل عهد اسماعيل ، فضج الناس من مساوئه ، فلا غرو ان
قوبل اقتراح ميخائيل افندى اثناسيوس بالاستحسان

وقال الحاج يوسف عبد الفتاح ، ما خلاصته ، ان الاصل في اعطاء البلاد عمدة
هو مساعدة الاهالى على سداد الاموال لعدم اقتدارهم على زراعة اطيابهم وسداد
اموالها ، ولكن المتعهدين كانوا يقتصبون ما يزيد عن المال من محصولات الاهالى
وأخذ بعضهم لعهدتهم اراضى لاتزرع لمجرد الرغبة في تسخير الفلاحين للعمل في
مزارعهم الخاصة ، وطلب فك العهد جميعها لان الاهالى في مقدورهم سداد ما عليهم
من الاموال رأساً للحكومة دون وساطة المتعهدين

وحبذ الاعضاء فك العهد واعادة الاطيان الى اصحابها ، ثم قرروا احالة المسألة على
لجنة انتخبت لهذا الغرض ، مؤلفة من الشيخ العدل احمد ، واحمد على ، والحاج
شتا يوسف ، واحمد عبد الصادق ، ومحمد الوكيل

وانتهت المناقشة في الموضوع بان قرر المجلس بجلسته ١٦ شعبان سنة ١٢٨٣ فك
العهد جميعها ابتداء من سنة ١٢٨٤ هـ ووافقت الحكومة على هذا القرار ونفذته

(٦) اقترح محمد افندى حمادى من نواب جرجا ، وضع نظام لضبط عملية
تحصيل الاموال في المديرية لمنع العبث في قيد المتحصلات ، وذكر ان الاهالى
في الوجه القبلى يدفعون المال ليد (الشاهد) ويقيّد ما يدفعونه في ورق عادة ويبقى
المتحصل عند (الشاهد) لآخر الشهر حتى يحضر الصراف ، وانه لطول المدة وعدم
القيد بالدفاتر المعتمدة يحصل « خلطة ومغشوشية في الايراد »

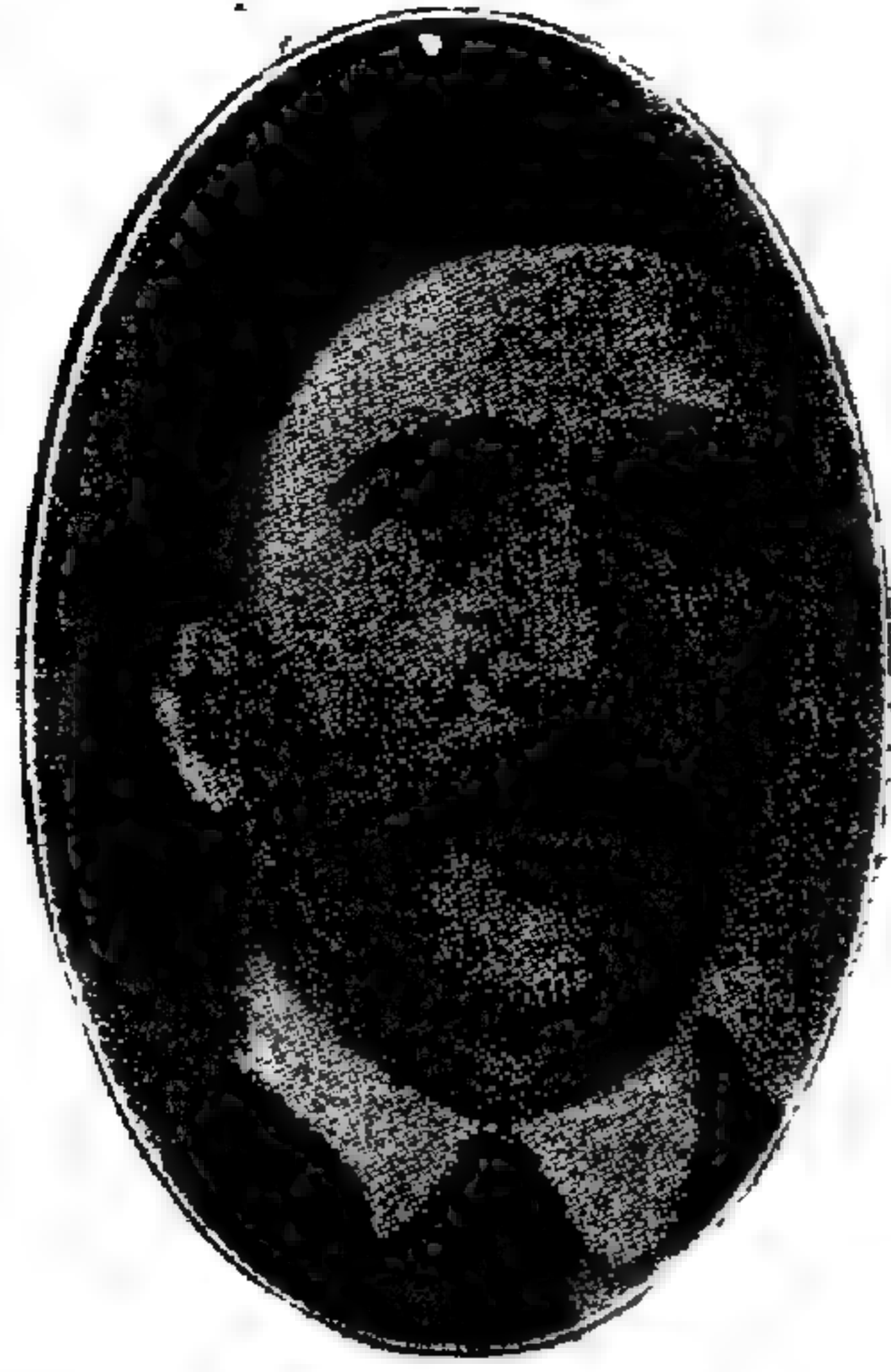
وأحيلت هذه المسألة على لجنة « التقسيط » وقدمت عنها تقريراً طلبت فيه
ضبط عملية التحصيل ، واتباع طريقة يعرف منها كل ممول مقدار مادفعه على وجه
التحقيق ، حتى تحفظ حقوق الاهلين ، ويمنع عبث الصيارفة ، فوافق اسماعيل
باشا صديق علي ما رآته اللجنة ، ووعد بوضع الطريقة المطلوبة

(٧) اقترح سليمان افندى الملوانى من نواب الغربية ، منع مجازاة العمد بالضرب ،
وقال الشيخ محمد الشواربى بمنع الضرب عن العمد وغيرهم من الافراد ، وأن يرفع

من القانون النص الذي يبيح الضرب للحكام ، وتناقش الاعضاء طويلا في هذه المادة ، ثم صرح رئيس المجلس بان القانون الذي تجرى الحكومة وضعه وتنقيحه منصوص فيه على منع الضرب ، فاكتمل المجلس بذلك

(٨) اقترح هلال بك ، النظر في الاطيان الناشئة عن زيادة المساحة من صالحة وبور ، وادخالها للمال الى اصحاب الاطيان المتداخلة فيها او الملحقه بها وأحيلت هذه المسألة على لجنة العهد ، وقدمت تقريرها وحصلت المناقشة فيه بحضور اسماعيل باشا صديق ، وخلاصة ما قرره المجلس فيها بجلسته ٢٥ شعبان سنة ١٢٨٣ اضافة اطيان الجزائر بشمن يساوى قيمة ايجارها عن ثلاث سنوات ، ويربط عليها مال المثل ، أما اطيان الحيطان فتعطى أيضا بالثمن بواقع ايجار ثلاث سنوات ، ويربط عليها مال الحوض ، والاطيان البور التي يرغب الاهلون استصلاحها تعطى لهم من غير ثمن على أن يدفعوا مالها بعد مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات ، أما اطيان الاخراس والمستبحرة والمالحة فتعطى لمن يستصلحها من غير ثمن على أن يدفع الضريبة الماثلة عنها بعد مدة لا تتجاوز ست سنوات ، وأطيان البرارى تعطى لمن يرغبها من غير ثمن وتعفى مدة عشر سنوات من الضرائب ثم تربط عليها ضريبة عشورية من درجة الدون لمدة خمس سنوات ، ثم تربط عليها ضريبة المثل بعد انقضاء هذه المدة ، وقد وافقت الحكومة على هذا القرار على أن لا يطبق على اطيان الضواحي والبنادر وأطرافها ، لانها تعد من الاراضى القابلة للبناء ، وزاد الخديوى مدة الاعفاء من الضريبة بالنسبة لاطيان البرارى فجعلها خمس عشرة سنة بدلا من عشر

(٩) اقترح الشيخ محرم على من نواب الدقهلية فتح قنطرة البوهية وازالة ما بها من السدود لتجرى المياه في ترعة البوهية ولا تحرم بلاد مركز السنبلوين من الرى (١٠) اقترح الشيخ العدل احمد من نواب الدقهلية . اعادة فم البحر الصغير على النيل بدلا من فمه الذى كان على ترعة المنصورية لسهولة وصول مياه الرى الى البلاد الواقعة عليه



اسماعيل راغب باشا

رئيس مجلس شورى النواب فى دور انعقاده الاول

(من ٢٥ نوفمبر ١٨٦٦ الى ٢٤ يناير ١٨٧٦)

(١١) واقترح على بك خفاجى نائب دمياط توصيل مياه ترعة الشرقاوية الى البلاد الكائنة بشطوط دمياط ، وقال الشيخ العدل احمد ان هذه الترعة واصله فى ذلك الحين (سنة ١٨٦٧) الى القنطرة البيضاء المجاورة لبلاد الشطوط ، وارتأى مدها لنهاية الشطوط حتى لا تحرم مياه الري

(١٢) واقترح كل من حميد ابوستيت . و محمد سحلى من نواب قنا ، إصلاح الري بحوض سمهود الواقع على حدود مديرية قنا وعمل مصرف للحوض المذكور وأحيلت هذه الاقتراحات الاربعة على لجنة العمليات ، وبحثت فيها بحضور اسماعيل باشا صديق وكبار المهندسين السابق ذكرهم ، ولمناسبة بحث هذه المقترحات فى لجنة العمليات قدم أعضاء اللجنة مقترحات أخرى خاصة بأعمال الري والهندسة ببلادهم ، فبحثتها اللجنة على ضوء ملاحظات المهندسين ، واتخذت فيها جميعا من القرارات ما يكفل توفير الري وراحة الاهلين ، وصدق المجلس على قراراتها فى هذا الصدد

انتهاء الدور (١)

وفي جلسة الاربعاء ٢٤ يناير سنة ١٨٦٧ (١٥ رمضان سنة ١٢٨٣) أعلن رئيس المجلس ختام الدور ، وألقى خطبة وجيزة أعرب فيها عن التشكر للخدوي على منشآته العظيمة « الموجبة لازدياد عمران الوطن » وعلى الاخص انشاء هذا المجلس ، وشكر الاعضاء على سديد أفكارهم التي أبدوها في المسائل التي عرضوا لبحثها كأثناء المدارس والعمليات (السخرة) وتقييط الاموال وفك العهد لإصلاح الاطيان واجراءات صيارف القرى ، وسندات المعاملات ، وألمع الى ما ذكره مندوبو الحكومة الذين حضروا الجلسات من أن أفكار المجلس في هذه المسائل حلت محل القبول لدى الخديوي « ولي النعم » ورجال حكومته ، وأعرب عن أمله في ان تنال البلاد مزيد التقدم بما يبديه الاعضاء في السنين المقبلة من سديد الآراء ، وختم خطبته بالدعاء للذات الخديوية ، وانصرف المجلس على ذلك

وكان يبدو على مقترحات الاعضاء ومداولاتهم حسن القصد ، والرغبة الصادقة في خدمة المصالح العامة ، واصلاح حالة البلاد من الوجهة الاقتصادية ، وتحسين حالة الاهلين الاجتماعية ، كما يبدو عليهم الاتزان في الآراء ، وسلامة المنطق ، والخبرة بالمسائل المحلية التي تباحثوا فيها ، وكان يعوزهم الى حد ما - الاستقلال في الرأي ، والاضطلاع بالمسائل العلمية والمالية

أما الحكومة فكانت تعني بتتبع مباحثات المجلس وتوفد رجالها في بعض الجلسات ، للاتصال بالاعضاء في مباحثهم ، واطلاعهم على وجهة نظرها ، وكان حضورهم يحكم صلة التفاهم بين الاعضاء والحكومة ، واكثر رجال الحكومة عملا في هذا الصدد اسماعيل باشا صديق مفتش عموم الاقاليم وقتئذ ، وصاحب الخطوة الكبرى عند الخديوي اسماعيل

(١) كلمة (دور) كانت تستعمل للتعبير عن الهيئة النيابية بسنواتها الثلاث ، ولكن رأينا اتباعا للمصطلحات الحديثة أن نعصر كلمة (دور) على الانعقاد السنوي

ولم يتناول الاعضاء في مباحثهم بالدور الاول إلا الاصلاحات المحلية، أما المسألة المالية التي كانت تشغل الافكار في ذلك الحين فانهم لم يفرضوا لها، كما لم يطلبوا اطلاعهم على ميزانية الحكومة ليتباحثوا فيها، ولم يبدأ تطلعهم الى البحث فيها إلا في دور الانعقاد الثاني كما سيحيى بيانه

وصفة القول اننا اذا لاحظنا نظام المجلس الاساسى وملابسات العصر الذى اجتمع فيه، نجد ان أعماله ومباحثه تدل على مستوى برلمانى لا بأس به من أعضاء أول هيئة نيابية ظهرت في عهد اسماعيل

رواية لا أصل لها

ولا يسعنا أن نختم هذا المبحث قبل أن نشير الى رواية يرددها بعض المؤلفين عن موقف المعارضة بمجلس شورى النواب في أول ادوار انعقاده، فقد زعموا أن شريف باشا، وكان إذ ذاك وزيراً للداخلية، أفهم النواب أن المجالس النيابية تنقسم دائماً إلى حزبين، أحدهما يؤيد الحكومة، والآخر يعارضها، وأنه يجدر بهم أن يؤلفوا من بينهم ذينك الحزبين، وأن أعضاء حزب الحكومة يجلسون في مقاعد اليمين، ونواب المعارضة يجلسون في مقاعد اليسار، فاستنكر النواب أن يكون من بينهم من يعارض الحكومة، وجلسوا جميعاً في مقاعد اليمين، فافهمهم شريف باشا أنه لا بد أن يجلس بعضهم في مقاعد اليسار، فلم يكن من الاعضاء إلا أن تحولوا اليها جميعاً.

وظاهر على هذه الرواية مسحة الهزل والخيال، فهي ولا شك من مخترعات بعض الكتاب الاوروبيين الذين يطيب لهم أن يتدعوا أمثال هذه الحكاية، وقد بحثنا كثيراً فلم نجد لها سنداً من أقوال شاهد عيان، ولا جاء ذكرها ولو تلميحاً في مضابط المجلس، على أن الرواية في ذاتها لا يسفها المنطق، فان نظام المجلس وحدوده واختصاصه وملابساته، كل ذلك لا يدع مجالاً لتأليف حزب للحكومة وحزب للمعارضة، فالاحزاب الموالية والمعارضة انما توجد حيث يكون للمجلس حق الاقتراع على الثقة بالوزارة، ولم يكن لمجلس شورى النواب هذا الحق أصلاً، هذا

من جهة ، ومن جهة أخرى فقد شهد أحد الكتاب الفرنسيين وهو المسيو جليون دنجلار Gellion Danglar حوادث مصر من سنة ١٨٦٥ إلى سنة ١٨٧٥ ، وله عن مشاهداته فيها « رسائل » تكلم فيها عن مجلس شورى النواب ، فلم يذكر هذه الحكاية ولا أشار إليها ، ولو كان لها ظل من الواقع لما فاته أن يذكرها ، وهذا يقطع ببطلانها ، وكل ما ذكره المسيو دنجلار عن موقف المعارضة في المجلس أنه ظهر من بين أعضائه نائبان معارضان أبديا رأيهما بما يخالف وجهة نظر الحكومة ، قال فكان جزاؤهما الطرد من المجلس بأمر الخديوى باعتبار أنهما عضوان مشاغبان للحكومة وأنهما خطر على الأمن العام (١)

فهذه الرواية يسيغها العقل ويؤيدها المنطق ، فان نزعة الحكومة الاستبدادية تأبى أن يقف نائب في ذلك العصر موقف المعارضة ، فلا غرابة أن تبادر الحكومة الى طرد النائبين المعارضين من المجلس ، وكنا نود أن نعرف من هما هذان النائبان الجريئان اللذان ظهرا بهذا المظهر المشرف في أدوار الانعقاد الأولى لمجلس شورى النواب ، ولكننا لم نظفر بهذه الأمنية ، ولم نتبين نواب المعارضة إلا في أدوار انعقاده الأخيرة كما سيجىء بيانه

دور الانعقاد الثانى

١٦ مارس سنة ١٨٦٨ — ٢٣ مايو سنة ١٨٦٨

افتتح الخديوى اجتماع المجلس يوم الاثنين ١٦ مارس سنة ١٨٦٨ (٢٢ ذى القعدة سنة ١٢٨٤) في مكانه المعتاد (بالقلعة) ، وكان يصحبه شريف باشا رئيس مجلس الاحكام ، وشاهين باشا وزير الحربية ، واسماعيل باشا صديق مقتش عموم الاقاليم ، وذو الفقار باشا وزير الامور الخارجية ، وأحمد رشيد باشا محافظ القاهرة ،

(١) رسائل عن مصر الحديثة للمسيو جليون دنجلار. الرسالة السابعة المؤرخة يونيه

سنة ١٨٦٨ ص ١٤٢ Letters sur l'Egypte Contemporaine

وحسين باشا أمين بيت المال ، وراتب باشا فاخر ديوان الاوقاف ، وحسن راسم باشا ، وطلعت باشا كاتب الديوان الخديوى ، وأحمد خيرى بك المهردار ، واجتمع الاعضاء برئاسة عبد الله باشا عزت الذى عين رئيساً للمجلس فى هذا الدور



عبد الله باشا عزت

رئيس مجلس شورى النواب فى الادوار الآتية

(١) ١٦ مارس سنة ١٨٦٨ — ٢٣ مايو سنة ١٨٦٨

(٢) ٢٨ يناير سنة ١٨٦٩ — ٢٢ مارس سنة ١٨٦٩

(٣) أول فبراير سنة ١٨٧٠ — ٣١ مارس سنة ١٨٧٠

(٤) ١٧ أغسطس سنة ١٨٧٦ — ١٠ أغسطس سنة ١٨٧٦

(٥) ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٧٦ — ١٦ مايو سنة ١٨٧٧

وقد تأخر المجلس عن مواعده المحدد فى اللائحة الاساسية وهو شهر كيهك (ديسمبر) ، وأشار الخديوى عند افتتاح الدور إلى أسفه لهذا التأخير الناشئ عن مرضه ، ثم عهد إلى خيرى بك بتلاوة خطبة العرش (مقالة الافتتاح) فتلاها وهى خطبة طويلة أشار فيها إلى المسائل التى قررها المجلس فى العام الماضى ، وما أنفذته الحكومة منها ، وما لم تنفذه وبيان الاسباب ، فذكر مما نفذ لإنشاء

مدرستى بنها وأسيوط «والباقي تحت الاجراء» ، وفك العهد ، وإضافة الاطيان الزائدة في المساحة ، وضم الاراضي القليلة للزراعة إلى من يرغبها من الأهلىين ، وإنفاذ معظم المقترحات الخاصة بالرى

وذ كر أن ترتيب الانفار للسخرة بالدور طبقا لقرار المجلس متوقف على أتمام تعداد الإنفس ، وأن مسألة سندات المعاملة موقوفة على إصدار قانون الرهون الذى كان موضع البحث والمذاكرة ، وقال عن مسألة تعديل أقساط الاموال الاميرية ، ان اجراء هذا التعديل لا يخلو من صعوبة «والحكومة لا تقصر عن اجرائه حسب الامكان» ووعد بإطلاع أعضاء المجلس على الاسباب التى أخرت تنفيذه ، وطلب المذاكرة فى هذا الموضوع لتقريره على «صورة مستحسنة»

وأشار إلى مشاريع الاصلاح التى اعتزمت الحكومة اجراءها وقررت عرضها على المجلس للمداولة فيها ، كتحسين الاحوال الصحية ، والعناية بزراعة القطن ، وتحسين باقى الزراعات ، وأتمام الرياحات الكبيرة التى تؤدى «إلى تكثير المياه فى الغربية والمنوفية والبحيرة وبسببها تزداد عمارية بلاد كثيرة» فلاسراع الى أتمامها من أهم الامور

وختم الخطبة بقوله «والواجب علينا الاجتهاد فى تدارك الاسباب الموصلة إلى عمارية الوطن ، والله المرشد الى أقوم طريق ، ومنه العناية والتوفيق» وبعد انتهاء جلسة الافتتاح استأنف المجلس اجتماعه ، وانتخب لجنة الرد على خطاب العرش ، فتألفت من عشرة أعضاء وهم

الشيخ مصطفى جيمى ، الشيخ محمد الصيرفى ، ابراهيم افندى الشريعى ، الشيخ على سيد احمد ، محمد افندى شعير ، السيد احمد الشريف ، سليمان افندى عبدالعال عمر افندى ابويحيى ، هلال بك ، محمد بك سعيد

وقدمت اللجنة إلى الخديوى جواب المجلس ، مشتملا على العبارات المألوفة فى تقديم فروض التشكر للذات الخديوية ، مع التنوية بمشاريع الاصلاح التى جاءت فى خطبة العرش ، وأبتهجت لما أدت به الخديوى من اطلاع الاعضاء على

أحوال المالية للوقوف على الاسباب التي أخرت تعديل أقساط الاموال
الاميرية .

لجان المجلس

بقيت لجان (أقلام) المجلس المنتخبة من الدور الماضي كما هي من غير انتخاب جديد .

تغييرات في الاعضاء

توفى من الاعضاء موسى بك العقاد من نواب القاهرة ، وانتخب بدله السيد
محمود عبد المعطى ، ومحمد حمادى من نواب جرجا ، وانتخب بدله همام حمادى من
المنشاة ، ومحمد الوكيل من نواب البحيرة ، وانتخب بدله الشيخ ابراهيم الوكيل عمدة
سمخراط .

ولما كان موسى بك العقاد رئيساً للجنة المدائن فى الدور السابق فقد انتخب
لرأسها الحاج يوسف عبد الفتاح من نواب القاهرة

قرارات المجلس

أصدر المجلس قرارات فى عدة مسائل تتعلق بالمنافع العامة والمحلية ، ومن أهم
قراراته : انشاء مجلس زراعى فى كل مديرية يسمى (مجلس تنظيم الزراعة) ينتخب
أعضاؤه بمعرفة العمدة بنسبة عضوين عن كل مركز للنظر فى الشؤون الزراعية وتحسينها
وتقدمها ، وانشاء حقول للتجارب الزراعية يعهد إلى علماء النبات بإجراء تجارب
الزراعات الحديثة فيها ، وإجراء تعداد السكان لتنظيم السخرة على قاعدة المساواة ،
وجواز دفع البديل النقدي للاعفاء من الخدمة العسكرية وأن تكون قيمة البديل
بالنسبة للمقترعين الجدد ثمانين جنيهاً ، وقرر أيضاً إتمام الرباحات الكبرى وما
تستتبعه من منشآت الري ، ووردم البرك والمستنقعات ، وتعميم لقاح الجدري وزيادة
عدد أطباء الصحة فى الأقاليم ، وانشاء المستشفيات ، وتعديل الضرائب وقد قرر فيها
اعتماد درجات ترتيب الضرائب التى تعمل فى كل مديرية بمعرفة مندوبى الحكومة
ومن يرافقهم من العمدة والاعيان ، ونفذت فعلاً

ومن حضر من الوزراء وكبار موظفي الحكومة جلسات هذا الدور : شريف باشا وعلى باشا مبارك وقد صار وزيراً للمعارف والاشغال، واسماعيل باشا صديق، ومصطفى بهجت باشا المهندس الكبير مفتش هندسة الوجه القبلى، وسلامة بك (باشا) مفتش هندسة الوجه البحرى، والدكتور كلوتشى بك، والدكتور محمد على البقلى بك، والتقى كل منهما بياناً هاماً فى الاصلاحات الصحية

المناقشة فى المسألة المالية

عين اسماعيل باشا صديق فى خلال هذا الدور وزيراً للمالية، مع بقائه مفتشاً لعموم الاقاليم، فعظمت سلطته، إذ انتهى اليه زمام الشؤون المالية وشغلت المسألة المالية أفكار الناس فى ذلك الحين لتلاحق قروض الخديوى اسماعيل منذ ولايته العرش، فقد تولى الحكم سنة ١٨٦٣ وعلى الحكومة من الديون التى اقترضها سعيد باشا نحو احد عشر مليوناً من الجنيهات، فبدلاً من أن يبذل جهده لوفاء هذا الدين استدان فى سنوات ١٨٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ من الديون الثابتة نيفاً وأربعة عشر مليون جنيه، ومن الديون السائرة نحو عشرة ملايين جنيه وتحركت نفوس النواب لاستطلاع حقيقة الحالة المالية التى كانت أسرارها محجوبة عن الانظار، وانقضى دور الانعقاد الاول دون أن يعرضوا لهذه المسألة على أهميتها، ثم أثاروا بحثها فى الدور الثانى، والفوا لجنة من ثلاثة أعضاء لدرسها وتقديم بيان عنها للمجلس، وتوجه الاعضاء إلى وزارة المالية واطلعوا على بعض دفاترها، ثم عادوا إلى المجلس، وأفضوا اليه بيانات غير صحيحة عن ديون الحكومة تلقوها من اسماعيل باشا صديق الذى كان معروفاً عنه أن كل ما يذكركه من الارقام عن مالية الحكومة مبنى على الكذب والتضليل

وذكروا أن الباقى من ديون الحكومة نحو سبعة ملايين جنيه، وهو رقم خيالى دون الحقيقة بكثير، لان الديون بلغت فى ذلك العام نيفاً وأربعة وثلاثين مليون جنيه، وقالوا ان الحكومة تفكر أيضاً فى عقد قرض جديد

ميزانية سنة ١٨٦٨ — ١٨٦٩

وقدم اسماعيل باشا صديق ميزانية ١٨٦٨ — ١٨٦٩ وخلاصتها كما يأتي
بالجنيهاً .

الايادات ٧٢٩٠٠٠٠ جنيه

المصروفات ٤٧٠٦٠٠٠ جنيه

الزيادة المزعومة في الايرادات ٢٥٨٤٠٠٠ »

وهذه الارقام لا حقيقة لها ، وتخالف الواقع من كل الوجوه ، فان مصروفات تلك السنة زادت عن ايراداتها بنحو عشرة ملايين جنيه ، استدانتها الحكومة بقروضها المتلاحقة وديونها السائرة ، ولم يقم في المجلس من يناقش الحكومة ويسألها عن سبب الضيق المالى الذى تشعر به ويستدعى عقد سلفة جديدة إذا كانت الايرادات تزيد عن المصروفات بالمقدار الذى يظهر فى الميزانية

وألف المجلس لجنة أخرى من خمسة أعضاء ينضم اليهم أعضاء اللجنة الاولى ، للبحث عن الوسائل الكفيلة بمعالجة الحالة المالية ، فقدمت اللجنة تقريراً تدل القرائن والملايسات على أنه موعز به من الحكومة ، وخلاصته أنها ترى زيادة الضرائب على الاطيان بمقدار السدس ، وعقد قرض داخلى

وحضر اسماعيل صديق بجلسته ٢٧ محرم سنة ١٢٨٥ ، وأفضى ببيان خلاصته أنه مع ما يزعمه من زيادة الايرادات عن المصروفات فان الحاجة تدعو إلى زيادة الضرائب ، وعقد قرض داخلى بخمسة ملايين من الجنيهاً ، لاداء الباقي من ديون الحكومة ، فوافق المجلس على وجهة نظره ، وانتهت المناقشة فى المسألة المالية بنتيجتين سيئتين .

(الاولى) زيادة الضرائب على الاطيان بمقدار سدس المربوط من الاموال لمدة أربع سنوات (وبعد انتهائها تقررت بصفة دائمة)

(الثانية) عقد قرض جديد زاد من عبء القروض ، ولم يخص شيئاً منه

لسداد الديون السابقة ، بل ابتلعت سياسة الاسراف التي كان يتبعها الخديوى وينفذها اسماعيل صديق

ولم يعقد القرض الجديد فى داخل البلاد ، بل اقترضته الحكومة فى الخارج من بيت أوبنهايم المالى ، ولعلها أرادت بذلك أن تسكتم حقيقة وشروطه عن الانظار ، ولم يكن مقداره خمسة ملايين ، كما وعد بذلك اسماعيل باشا صديق ، بل كان مبلغاً ضخماً بلغ ١١٨٩٠.٠٠٠ من الجنيهات ، وهو المعروف بقرض سنة ١٨٦٨ ، وهذا التصرف يدل على مبلغ استهانة الحكومة بقرارات مجلس شورى النواب ، وانفرادها بالتصرف فى المسائل المالية التى تعتبر الرقابة عليها من أخص حقوق الهيئات النيابية .

وكان ختام الدور الثانى جلسة ٢٣ مايو سنة ١٨٦٨

دور الانعقاد الثالث

٢٨ يناير سنة ١٨٦٩ — ٢٢ مارس سنة ١٨٦٩

عين الخديوى لرأسه المجلس فى هذا الدور عبد الله باشا عزت الذى تولى الرئاسة فى الدور السابق ، وافتتح اجتماعه يوم الخميس ٢٨ يناير سنة ١٨٦٩ (١٥ شوال سنة ١٢٨٥) بالقلعة ، يصحبه شريف باشا وزير الداخلية ، وشاهين باشا وزير الحربية ، واسماعيل باشا صديق وزير المالية ، ومحمد حافظ باشا رئيس مجلس الاحكام ، وذو الفقار باشا وزير الامور الخارجية ، وحسن باشا راسم مفتش عموم الاقاليم ، وطلعت باشا كاتب الديوان الخديوى ، واحمد خيرى بك حامل الختم

خطبة العرش وأهميتها

وتليت خطبة الافتتاح ، وهى أطول خطب الخديوى اسماعيل فى مجلس شورى النواب ، وأغزرها مادة ، لما جمعت من البيانات عن أعماله منذ ولايته العرش إلى سنة ١٨٦٩ ، ولأهمية هذه الخطبة نلخصها هنا تلخيصاً وافياً

ابتدأ الخديوي خطابه « بالسلام على أهل المجلس »، وأعرب عن سروره لاجتماعهم بقصد المذاكرة فيما يعود على الوطن بالنفع العظيم، وذكر الشؤون المالية فأبدى سروره لحسن سيرها... من غير مضايقة للحكومة أو مشقة لأهالي، مع نقص النيل في ذلك العام، وذكر ما بذلته الحكومة من الجهود والوسائل لملافاة هذا النقص، وتوفير أسباب الري، وأن هذه الوسائل أثمرت في الوجه البحري، ولكنها لم تأت بكل ما تبتغيه الحكومة في الوجه القبلي، وحرمت بعض الجهات ماء الري لعلو أراضيها، فأعفيت من الضريبة، ووزعت الحكومة الغلال على أهلها ساعدتهم في مؤونتهم، وأعطتهم تقاوى الزراعة، وأعف عنهم من أعمال السخرة، وأجلت ميعاد جباية الاموال من كافة الاهلين، « وبهذه الوسائل لم يحصل لهم أدنى مشقة، ولا قيل بأن أحداً من أهالي القطر حصل له ضيق ولا فاقة بهذا الداعي، بل الجميع في غاية الراحة والمحتاج منهم متحصل على قوته »، ثم ذكر أن الحكومة اعترفت تأليف لجنة من كبار المهندسين لاتخاذ الوسائل الفعالة لتوفير أسباب الري في السنة التي ينقص فيها النيل مثل هذا العام

وتسكاهم عن المالية، فقال انه بفضل « حسن تدابير الحكومة » وتصرفاتها، وما اقتصدته من المصروفات، وما اقترضته من السلفة الاخيرة « قد توازنت ادارة المالية »، وسددت مقداراً جسيماً من الديون « التي كانت باقية من عهد المرحوم عمنا سعيد باشا وقدرها ٢٢ مليون جنيه (كذا)، وصار الباقي الآن من الديون ١٧ مليون جنيه تقريباً (كذا) بما في ذلك القرض الجديد »

اعمال العمران في عهد اسماعيل

وذكر الاعمال التي أنفقت عليها الحكومة من هذه القروض، فقال انها دفعت لشركة قناة السويس ثمانية ملايين جنيه، وأعرب عن أمله في أن ماتكبد اهالي من المشقة في تشغيلهم في حفر القناة، وما دفع للشركة من التعويضات لاتضيع عمرة، فان القناة ستفتح الملاحة في شهر اكتوبر سنة ١٨٦٩، وللحكومة نصف أسهم

الشركة تقريبا ، ولها عدا ذلك ١٥ ٪ من أرباحها ، وسيكون ذلك بابا ليراد جديد مستمر ، ثم ذكر ما أنفقته الحكومة على أعمال العمران ، كالسكك الحديدية ، فقال ان ما أنشئ منها في عهده بلغ ٨٥٠ (خمس مائة) ميل ، وأنشئ كوبرى ترعة الوادى ، وثلاثة كبار جسيمة بخطوط الوجه القبلى ، ومائة قنطرة ، أربعون منها بالوجه البحرى ، وستون بالوجه القبلى ، وأشار الى ما صرف على اصلاح ميناء السويس ، وكوبريين آخرين على ترعة المحمودية بقرب محطة السكة الحديدية ، وكوبرى ثالث شرعت الحكومة فى انشائه على رباح المنوفية

وعدد ما أنشأه من أعمال الري فبلغت ٢٠٧ قنطرة و ٤ ترعة ومصرفاً ، وكوبريا واحداً ، و ٥ هويسات و ٣٠ بابا للهويسات ، واربعة أرصفة من الحجر ، و ٢٥ من البدالات والسحارات وما اليها

الجيش والبحرية

وتكلم عن الجيش وما أنفقته فى اصلاحه ، فقال انه لما تولى العرش لم يكن موجودا سوى ٣ آلاف من جنود البر (كذا) وستائة من جنود البحر ، وعدد قليل من السفن الحربية لا يزيد عن ثلاث أو أربع قطع « مع عدم الانتظام على العموم فى الامور العسكرية ، ونقص المهمات الحربية » بحيث لم يكن ممكنا تسليح خمسة عشر الفا أو عشرين الفا من الجنود ، وذكر ما أجراه من التنظيمات المستجدة ، وما جدد من المهمات الحربية وأنشأ من الورش والمصانع لتشغيل الملابس والمهمات العسكرية ، والسفن الحربية وسفن النقل التى اشتراها أو أنشأها ، وبلغ عددها ٢٢ قطعة ، وذكر شراء عدد كبير من البنادق الحديثة الطراز ، وعاد الى ذكر الديون فقال انها صرفت على الاعمال والمشروعات العامة العائدة على الوطن بالنفع العظيم ، وألمع إلى فكرة بيع السكك الحديدية التى عرضت على الحكومة ، قال ولو باعها لسدت أغلب ديونها « وبهذا يظهر أن قيمة السكة الحديدية على حدتها توازى ديون الحكومة » ثم قال :

« واحد المولى وأشكره سبحانه وتعالى ، على أنه من منذ ما أخذت زمام

هذه الحكومة يبدى ، وأنا صارف نيتى وأفكارى فى اجراء ما يكون فيه المنفعة والفائدة لهذا الوطن بكمال العمران وازدياد رفاهية الاهالى وتوسيع دائرة الزراعة والتجارة »

مقاصد اسماعيل

وذكر أنه يوم تقلده الحكم أبدى فى خطبته لقناصل الدول مقاصده التى جعلها برنامجا وهى (١) رفع السخرة عن الاهالى (٢) توسيع دائرة الزراعة والتجارة (٣) نشر التعليم العمومى (٤) ترتيب مخصصات سنوية لمصروفاته الخاصة (٥) ترتيب المحاكم ، واستعرض ما بذله فى آتمام هذه المقاصد الخمسة

فقال عن رفع السخرة ان الحكومة تكلفت صرف مبالغ جسيمة فى هذا الصدد « انما قد تم أمرها بانضمام حسن هممكم وصائب آرائكم ، وجرت العمليات على أتم نظام » (يشير إلى تنظيم السخرة)

وقال عن توسيع دائرة الزراعة والتجارة ، إن ما تم من الاعمال العظيمة كمد السكك الحديدية واقامة المباني والقناطر وغيرها قد أدى إلى تحسين الزراعة وتكثيرها واستصلاح مقدار جسيم من الاراضى ، « وبلغ ما صار اصلاحه وزراعته فى عهد حكومتنا لغاية هذه السنة (١٨٦٩) ٤٥٨ و ٣٢٧ فدان »

السودان فى خطبة العرش

وذكر أعمال العمران فى السودان فقال « وأما الاقاليم السودانية بالمثل لم أترك أمرها ، بل بذلت غاية جهدى فى اصلاح أحوالها وترقى أسباب الزراعة والتجارة بها ، كما أنه جارى العمل الآن فى امتداد خطوط التلغراف إلى مدينة الخرطوم التى هى مركز تلك الاقاليم والى سواكن حتى قارب الانتهاء ، وبالمثل صارت المباشرة فى عمل خط تلغرافى أيضاً من سواكن إلى مصوع ، وعند نهو وإتمام ذلك سيصير تفرع جملة خطوط بحسب اللزوم ، لان كامل الأدوات والمهمات اللازمة لذلك موجودة وجاهزة للعمل ، وبواسطة ما صار إجراؤه هناك من التنظيمات والاجراءات النافعة حسبما اقتضاه الموقع لله الحمد قد بدا ظهور الثمرة المقصودة ، وتزايد إيراد الحكومة

هناك أضعاف ما كان، فبعد ما كانت نظارة المالية تمد هذه الأقاليم بمبلغ ثلاثين ألف كيس (١٥٠٠٠٠٠ جنيه) صارت هي الآن ترسل لخزينة المالية سنوياً مبلغاً قدره ١٥٠٠٠٠ كيس (٧٥٠٠٠٠ جنيه) بخلاف مصاريفها المأسكية والعسكرية «

التعليم

وقال عن « مادة التعليم التي هي أساس التمدن » انه من وقت تأسيس مدرستي المبتديان والتجهيزية بمصر وظهور نمراتهما تعددت المدارس التي أنشأها وأحصاها في الخطبة كما يأتي

المدارس التابعة لديوان المدارس (وزارة المعارف) — ١٢ مدرسة بالقاهرة: مدرسة المبتديان، المدرسة التجهيزية، المهندسخانة والأبنية، الإدارة، والألسن (الحقوق)، المساحة والمحاسبة، العمليات (الفنون والصنائع)، مدرسة الرسم بالاسكندرية: المدرسة الابتدائية، المدرسة التجهيزية، المدرسة البحرية بالأقاليم: مدرسة طنطا، مدرسة اسيوط

المدارس التابعة لديوان الجهادية (وزارة الحربية) — ١٠ مدارس مدرسة الطوبجية، مدرسة السوارى (الفرسان)، مدرسة البيادة (المشاة)، مدرسة أركان حرب، الطب البيطرى، مدرسة قلفاوات الشيش، المحاسبة، الزراعة، الجبمخانية، العمليات.

ثم ذكر تنظيم المسكاتب الأهلية

وقال عن المقصد الرابع. إنه رتب لنفسه مخصصات معلومة في الميزانية منذ عدة سنين (١)

(١) مقدارها ٦٠.٠٠٠ كيس أى ٣٠٠.٠٠٠ جنيه، و١٤٥.٢٢٢ كيس أى ٧٢٥.١١٠ ج للعائلة الخديوية كما ورد في الميزانيات السنوية، ثم خففت مخصصات الخديوي والعائلة الخديوية في ميزانية سنة ١٨٧٨ الى ٢٦٦.٠٠٠ جنيه، منها ١٠٠.٠٠٠ للخديوي وذلك بسبب العجز الذى نشأ عن الارتباك المالى وفداحة غوائد الديون (ملحق نمرة ٦ لتقرير الاول لاجنة التحقيق العليا ص ١٤٣)

وتسكلم عن المقصد الرابع فطلع إلى مفاوضات الحكومة مع الدول الأوروبية من أجل إنشاء المحاكم المختلطة ومواقفة الدول على استحسان إنشائها وقرب انعقاد لجنة دولية لوضع نظم هذه المحاكم

وختم خطبته بتصميمه النية على اتباع هذا المنهج ، وبأن الحكومة قد نفذت آراء المجلس في العام الماضي والذي قبله ، وأعرب عن أمله في أن يتذاكر المجلس هذه الدورة فيما يؤدي إلى توسيع دائرة العمران والتقدم والثروة « والمستول من المولى الكريم ، توفيق جمعنا إلى ما فيه الخير والاصلاح العيم »

الجواب على خطبة العرش

انتخب المجلس لجنة للرد على خطبة العرش مؤلفة من عشرة أعضاء وهم :
احمد افندى على . الشيخ على سيد أحمد . سليمان افندى عبد العال . عمر افندى
أبويحيى . أتربى بك أبو العز . السيد احمد الشريف . محمد بك سعيد . الشيخ محمد
الشواربي ، السيد محمود العطار ، الشيخ مصطفى جميعي
وقدموا جواب المجلس إلى الخديوي ، وهو جواب طويل ، استهلوه بقولهم على
لسان المجلس

« الشرف كل الشرف ملحزنناه ، والفخر كل الفخر ما حظيناه فوق ما أملناه ،
لما ترادف علينا من النعم الجليلة ، والمثلن الجزيلة ، بتكرار افتتاح هذا المجلس
في ظل الساحة الخديوية ، والمؤسس على موجبات رفاهية الاهالي والعمارية ،
ونهنىء انفسنا بمحاسن التهاني المنيفة ، ونهيج ارواحنا لتشرفنا بالاصغاء الى
المقالة الشريفة »

وبهذا الاسلوب كتب الجواب ، وكله ثناء بالغ ، ومديح واطراء للذات
الخديوية ، وترديد لما جاء في خطبة العرش من البيانات والاقوال

تغييرات الاعضاء

استعفى محمد افندى شعير ، وانتخب بدله على افندى شعير ، وعين الشيخ محمد

الصيرفي (بك) وكيل مديرية المنوفية ، وهلال بك وكيل مديرية الغربية ، واحمد افندى اباظه وكيل مديرية البحيرة ، ومحمد افندى عفيفي وكيل مديرية الشرقية ، وابراهيم افندى الشريعى وكيل مديرية الجيزة ، ولم ينتخب اعضاء بدلهم وانتخب محمد بك سعيدي رئيسا للجنة الشرقية بدلا من هلال بك ، واحمد افندى على رئيسا لقلم المتيا بدلا من ابراهيم افندى الشريعى

المسائل التى تباحث فيها المجلس

تناولت مباحثات المجلس فى هذا الدور مقترحات الاعضاء فى المنافع العامة المحلية ، ومما قرره ان يكون تنصيب مشايخ البلاد وعددهم برغبة الاهالى ، وتكليف المديرين التحرى عن سلوكهم ، وان لا يعزل احد منهم إلا اذا ثبت عليه ارتكاب جنحة

وقرر ترغيب الاهالى فى تحرير حجج بملكيتهم بالمحاكم حتى تستقر الملكية والتصرفات العقارية ، والتصريح لكل مالك باثبات ملكيته امام القضاء سواء اكان بطريق التعاقد ام التوارث ، وان تحرر له الحجة بذلك فى المحكمة ومما قرره تنظيم المباني بالمدن والقرى ورسم خرائط عن مباني كل بندر بمعرفة مهندس التنظيم ، وقرر فتح الشوارع فى البنادر والقرى ، واصلاح الطرق الزراعية ، وشق الترع والعناية بتطهيرها ، وتوفير وسائل الري

وقرر منع فرز الحصى فى الاطيان الموروثة ، وكان الفرز حقا مخولا لكل وارث طبقا للمادة الثانية من لأئحة الاطيان المعروفة بالأئحة السعيدية الصادرة سنة ١٢٧٤ هـ (١٨٥٨ م) ، وقرر المجلس جعل التكليف على أكبر أولاد المتوفى ، وخوله حق ادارة الملك المشترك وتقسيم صافي الربح على الورثة ، وبنى المجلس قراره على وجوب « استمرار فتح البيوت ذوى العائلات » ، وبناء على هذا القرار النفى النص على الفرز الوارد فى الأئحة السعيدية

وقرر أيضا تشكيل مجالس زراعة تسمى (مجالس تفتيش الزراعة) مؤلفة من موظفين فنيين للنظر فى شؤون الاراضى والزراعات ، واجراء ما يؤدى إلى

توسيع نطاق الزراعة ، وأن يكون بالوجه البحرى بمجلسان ، وبالوجه القبلى ثلاثة مجالس ، وذلك عدا (مجالس تنظيم الزراعة) التى قرر المجلس انشاءها فى الدور السابق ، ثم قرر المجلس استعجال الحكومة فى انشائها وانشاء حقول التجارب

الميزانية

واحضر وزير المالية (اسماعيل باشا صديق) ميزانية سنة ١٨٦٩ - ١٨٧٠
بجلسة ٢٨ ذى القعدة سنة ١٢٨٥ وخلاصتها كما يأتى :

جنيه

٧٣٣٥٠٠٠ ر مجموع الايرادات

المصروفات وأقساط الديون

جنيه

٣١٧٥٠٠٠ ر المصروفات

٢٥١٥٠٠٠ ر أقساط الديون

٥٦٩٠٠٠٠ ر ج مجموع المصروفات

٥٦٩٠٠٠٠ ر

١٦٤٥٠٠٠ ر ج الزيادة المزعومة فى الايرادات

ومن هذه الارقام يتبين أن أقساط الديون زادت عن نصف مجموع المصروفات وهذا يدل على جسامه القروض لغاية سنة ١٨٦٩ ، وقد تضاعفت بعد ذلك كما تقدم بيانه فى الفصل الحادى عشر ، ولم تجر مناقشة ذات بال فى الميزانية ، واعتمدت كما هى وختم الدور يوم الاثنين ٢٢ مارس سنة ١٨٦٩ بخطبة وجيزة لرئيس المجلس شكر فيها الاعضاء على ما أبدوه « من صائب الآراء » ، وأعلن ختام المجلس وانصرف الاعضاء

الهيئة النيابية الثانية

انتخابات سنة ١٨٧٠

انتهت عضوية مجلس شورى النواب الاول بانقضاء ثلاث سنوات على انتخابه ،
وأجريت الانتخابات للهيئة النيابية الثانية في أوائل سنة ١٨٧٠ ، وتولى الانتخاب
عمد البلاد ومشايخها طبقاً للأئحة النظامية
وهالك أسماء النواب الذين أسفرت عنهم الانتخابات الجديدة (١)

نواب القاهرة

السيد حسن موسى العقاد . السيد امين الدنف . السيد يوسف العقبى .

نواب الاسكندرية

الشيخ مصطفى خليل جميعى . السيد ابراهيم على جميعى

نواب الغربية

ابو النجاشي (من مسهلة) . سعد الجزار (من دماط) . الشيخ سليمان العبد
عمدة شبرا الخيمة . السيد عيسوى الشريف (ابيار) . محمد ابو حمد عمدة حليس .
احمد الديب عمدة كفر الديب . عمارة العشرى عمدة ميت بدر حلاوه . سيد احمد
القاضى عمدة مطوبس . ابراهيم عامر عمدة تطاي

نواب البحيرة

الشيخ حسين امين عمدة شابور . الشيخ على مهنا عمدة كفر - الامون . الشيخ
احمد على محمود عمدة الرحمانية . الشيخ عبد الله ناصر عمدة محلة بشر . الشيخ محمد
الانصارى عمدة ادفينا

نواب الشرقية

الشيخ شحاته شاش عمدة بنى هلال . الشيخ حسن زايد عمدة كفر الشر

(١) الوقائع المصرية العدد ٣٤٤ (٧ فبراير سنة ١٨٧٠) بعد التصحيح الذي رجعه

فيه الى دفتر قيد أسماء الاعضاء المحفوظ ضمن الوثائق الاصلية لمجلس شورى النواب

القبلى . الشيخ حسن غيث عمدة كفر شلشون . حسن عامر عمدة العزيزية .
المعلم موسى خليل عمدة كفر الدير . الشيخ محمد الفرماوى عمدة الزوامل . محمد ايوب
سليمان عمدة كفر ايوب سليمان . الشيخ محمد صالح الحوت عمدة الصالحية
نواب الدقهلية

يوسف رزق عمدة كفر يوسف رزق . الشيخ حسنين سويلم عمدة صهرجت
الصفري . محمد الاتربى عمدة اخطاب . الامام العشماوى عمدة الطرحة . احمد ابوسعده
عمدة بدواى . الشيخ حسنين حسن عمدة طوخ الاقلام
نواب القليوبية

الحاج سالم الشواربى عمدة قليوب . بيومى عابد عمدة كفر عابده الحاج قاسم
منصور عمدة كفر شبين . محمود زغالول عمدة ميت كنانه
نواب المنوفية

على افندى شعير عمدة كفر عشا . السيد الفقى عمدة كشيش . شاهين احمد
الجنزورى عمدة بلشط . رضوان ابراهيم بلال عمدة طوخ دلـكه : الشيخ احمد
عبد الغفار عمدة تلا . على محمود عمدة المصيلحة

نواب مديرية اسنا
منصور حماده عمدة نجار اسوان . عبد الرحمن خالد عمدة المطاعنة
نواب مديرية قنا

خليفه ابراهيم عمدة ابو مناع بحرى . احمد افندى حسن عمدة حجازة . احمد
خلف الله عمدة هو

نواب مديرية جرجا
احمد حسين عمدة البلينا . حميد حمد عمدة وئينه . ضيف الله حسن عمدة
شندويل . عبد الرحمن هام عمدة اولاد اسماعيل . الشيخ عبد الرحمن السيد عمدة
ام دومه . السيد رفاعه عنبر (طمطا)

نواب اسيوط

حسّين النجدي عمدة المشايعة . حسن ابراهيم من بنى رزاح ابنوب . منى
يوسف عمر عمدة الشيخ تى . المعلم فرج ابراهيم عمدة ديرمواس . الشيخ محفوظ
رشوان عمدة الحواتكة . محمد جابر عمدة صنبو

نواب مديرية المنيا وبنى مزار

عبد الله مصطفى عمدة الفشن . حسن افندى عبد الرازق عمدة ابو جرج .
بدينى افندى الشريعى عمدة صمالوط . حنا افندى يوسف عمدة نزلة الفلاحين .
اسماعيل افندى سليمان عمدة ماقوسه . خليفة مرزوق عمدة بنى احمد

نواب بنى سويف

محمد ابو المكارم عمدة طنسا بنى مالو . حنفى العريف عمدة بوش . ابو زيد
عبد الله الوكيل عمدة الميمون

نواب الفيوم

على اليمانى عمدة مطر طارس . محمد الدهشان عمدة اهريت الغربية

نواب الجيزة

حسنين افندى الزمر عمدة طناش . مراد افندى السعدى عمدة المحرقه . سالم
افندى حماد عمدة حلوان

نائب دمياط

على بك خفاجى

دور الانعقاد الاول

سنة ١٨٧٠

افتتح الخديوى اسماعيل المجلس الجديد بالقلعة فى الحفلة المعتادة يوم الثلاثاء
اول فبراير سنة ١٨٧٠ (غاية شوال سنة ١٢٨٦) يصحبه شريف باشا وزير الداخلية
وشاهين باشا وزير الحربية ، واسماعيل باشا صديق وزير المالية ومفتش عموم الاقاليم ،

ونوبار باشا وزير الخارجية ، وعلى مبارك باشا وزير المعارف والاشغال والسكك الحديدية ، واحمد خيرى بك مهردار الخديوى

وكان رئيس المجلس فى هذا الدور عبد الله باشا عزت رئيسه فى الدورين السابقين .

وقرئت خطبة العرش ، وكانت وجيزة العبارة ، على عكس خطبة الدور الماضى والذى سبقه ، واقتصرت على الاشارة إلى مرور العام المنصرم « بكل خير وبركة » وان المزروعات بالجهات كافة فى غاية الخصوبة ، أما شئون الحكومة فى خلال العام فلم يشر اليها الخديوى ، وأحال بيانها على الوزراء بقوله « وأما إدارة الحكومة فى ظرف هذه السنة فما تريدون معرفته من اجراءاتها كالجارى بكل عام فلكم أن تسألوا عنه من حضرات النظر » وأعرب عن أمله فى أن تسفر مداولات المجلس فى هذا العام عن المنافع الجليلة التى عادت من مداولات المجلس فى الاعوام الماضية وغير خاف أنه فى أوائل سنة ١٨٧٠ حين افتتح الخديوى جلسات المجلس الجديد كان الضيق المالى قد ظهرت بوادره فى دوائر الحكومة ، وأخذ الناس يتشوفون إلى مسمع خطبة العرش لعلمهم يرون فيها بارقة أمل فى تحسن الحالة المالية ، وخاصة فيما له مساس بتلاحق القروض ، وتضخم الديون السائرة ، ولكن الخطبة جاءت خلواً من الاشارة الى الدين العام ثابتاً كان أو سائراً

وجاء الجواب على خطبة العرش خلواً أيضاً من الاشارة إلى هذه المسائل الهامة ، وعلى طول عبارات الجواب فانه اقتصر على صوغ قلائد المديح والتعليق للخديوى وقدم هذا الجواب الى الخديوى لجنة من رئيس المجلس ومن عشرة أعضاء منتخبين ، وهم بدنى افندى الشريعى . حسن افندى عبد الرازق . على افندى شعير . الشيخ عيسوى الشريف . على بك خفاجى . الشيخ مصطفى جمعى . الشيخ عبد الرحمن السيد . الشيخ محفوظ رشوان . الشيخ احمد ابوسعده . الشيخ شحاته شاش .

لجان المجلس

و'تتخب المجلس لجانه الخمس لتحقيق صحة نيابة الاعضاء ، ونذكر هنا بيان هذه اللجان واسماء رؤسائها

لجنة المدائن (العواصم) وتشمل نواب القاهرة والاسكندرية ودمياط والبحيرة وبعض نواب القليوبية والشرقية والجيزة ، ورئيسها السيد يوسف العقبي
لجنة الغربية ورئيسها على افندى شعير وتضم نواب الغربية والمنوفية
لجنة الشرقية ورئيسها الشيخ محمد الفرماوى . وتتألف من نواب عن الشرقية والدقهلية والقليوبية

لجنة اسيوط ورئيسها الشيخ . عبد الرحمن السيد ، وتتألف من نواب عن اسيوط وجرجا وقنا واسنا

لجنة المنيا ورئيسها بدينى افندى الشريعى ، وتضم نوابا من المنيا واسيوط وجرجا وبني سويف .

ونظرت اللجان فى صحة نيابة الاعضاء فاقرت نيابتهم جميعا

تغييرات فى الاعضاء

وانتخب الشيخ على جعفر عمدة صنافير بدلا من الحاج سالم الشواربى الذى عين مأمورا لضواحي مصر والشيخ ، محمد حجازى عمدة قرمله (شرقية) بدل الشيخ محمد صالح الحوت .

أعمال المجلس

واقترنت مباحثات الاعضاء على ابداء رغبات ، أهمها يتعلق بالشؤون الزراعية كطلب تحسين وسائل الري والصرف ، والبحث فى مسألة الرياحات ، وانشاء الجسور وتقويتها ، وتطهير الترع وما الى ذلك ، وبعض الشؤون القضائية ، كزيادة عدد المحاكم (المجالس المحلية) وقد قرر المجلس فيها إنشاء مجلس محلي أى محكمة ابتدائية فى كل مديرية بعد أن كان لكل مديرتين أو ثلاثة مجلس واحد ، وقرر إنشاء

بلسين استئنافين (بدل مجلس واحد) في الوجه القبلي، أحدهما في جرجا ويختص
لفصل في القضايا المستأنفة من اسيوط وجرجا وقنا واسنا ، والاخر في المنيا ويختص
قضايا المنيا وبنى سويف والفيوم ، وقد نفذت الحكومة هذا القرار

الميزانية

وقدم اسماعيل باشا صديق الميزانية ، وهى أرقام اجمالية لا يمكن تعرف الحقيقة منها ذلك انها قاصرة على ذكر أبواب الايراد العمومى والأبواب الاجمالية للمنصرف ، وليس فيها بيان تفصيلى لاقساط الديون ، ولا ثمة ذكر الديون السائرة التى كانت آخذة كل يوم فى ازدياد

وهذه خلاصة الميزانية

—

 $\gamma, \beta, \gamma, \dots$

الامارات

المصروفات وأقساط الديون

—

٠٠٠ر٤٠٠ج المصروفات

٢٠٠٥٨٤٢ ج أقساط الديون

٥٨٨٥٠٠٠ ج مجموع المصر وفات وأقساط الديون

١٤٦٢ ر ج زيادة الإيرادات عن المصروفات

ولم يسأل أحد من الاعضاء لمناسبة نظر الميزانية عن الابواب التي صرف فيها
القرض الاخير الذي عقد سنة ١٨٦٨ ومقداره ١١٨٩٠٠٠٠ جنيهه ، وفيه كانت
زيادة الديون السائرة التي بلغت ١٢ مليون جنيه في اواخر سنة ١٨٦٩ ، ومقدار
ما أنفق على حفلات افتتاح قناة السويس ، وغير ذلك من أبواب السفه
والاسراف ، واقتصرت المناقشة في الميزانية على ملاحظات قافية ، وانتهى الدور في
٣١ مارس سنة ١٨٧٠ (٢٩ ذى الحجة سنة ١٢٨٦)

دور الاعتقاد الثاني

سنة ١٨٧١

عين السيد ابو بكر راتب باشا رئيسا للمجلس في هذا الدور ، وتأخر انعقاده عن مواعده المعتاد ، فان اللائحة الاساسية تقضى باجتماعه في كل سنة من ١٥ كيهك لغاية ١٥ امشير ، أى من منتصف ديسمبر الى منتصف فبراير ، ولكن هذا الدور ابتداء يوم ٤ بؤونه أى ١٠ يونيه سنة ١٨٧١ ، في شدة الصيف ، فكأنه قد تأخر عن مواعده نحو ستة أشهر ، وكان الخديوى مصطفى فى الاسكندرية ، فجاء إلى مصر خصيصا لافتتاح المجلس

ولا ندرى سببا لهذا التأخير ، وهل كان من عمد وعدم اكتمال ، أم لارتباك أحوال الحكومة المالية واشتغال اسماعيل صديق بتدبير المال اللازم لمطالبها ، ولعله يكون لسبب منها أولها مجتمعة

افتتح الخديوى المجلس بالقلعة فى الحفلة المعتادة ، يصحبه اسماعيل باشا صديق وزير المالية ، وقاسم رسمى باشا وزير الحربية ، وعبد الله عزت باشا رئيس مجلس الاحكام ، ومصطفى رياض باشا خازن دار الخديوى ، واحمد خيرى باشا المهردار ، ومحمد زكى باشا التشرىفات

وتليت خطبة الافتتاح ، وكانت وجيزة العبارة ، اقتصرت على التحيات الطيبة والتمنيات الحسنة ، قال فيها « بعد التحيات اللائقة لحضراتكم ، أنهى انه بتضاعف مسراتى كلما تكرر اجتماع حضراتكم ، لما يحصل فيه من المنافع العديدة على الوطن وازدياد الثروة وارفاهية ، وأعد ذلك منة عظيمة وتوفيقا من الله تعالى ، ومأمولى فى هذا العام أيضا بفضل الله تعالى ، انه بما تبدونه بالمجلس من آرائكم الصائبة ، والاهتمام من الحكومة فى إجراء مقتضاه ، يفتح زيادة الثمرة وحسن المزية لتكثير العمارية والتقدم ، ونرجو من كرم المولى سبحانه وتعالى دوام التعطف علينا بما يزداد بموطننا عمارا وتقدما ، وأن يوفقنا لما فيه الخير والاصلاح انه هو المعين »

ولم تشر الخطبة الى شيء من أحوال الحكومة المالية أو السياسية فى السنة

الماضية ، ولا إلى ما انتزمت عمله في السنة المقبلة ، مع أن البلاد كانت تنحدر في ذلك الحين إلى هاوية الضيق المالى ، والحكومة مشغولة بتحضير قانون المقابلة المشهور الذى أُلجأوا إلى إصداره نضوب معين المال فى خزائنها

تغيير بعض الاعضاء

حدث تغيير فى بعض الاعضاء بسبب الوفاة أو تعيين بعض النواب فى وظائف

الحكومة

فانتخب الشيخ محمود السيد عمدة فاو (قنا) بدل الشيخ خليفة ابراهيم . وعلى افندى الزعفرانى بدل اسماعيل افندى سليمان (المنيا) ، والشيخ مبروك الديب عمدة تبوك (بحيرة) بدل عبد الله ناصر ، والشيخ نصير شريف عمدة كفر بولن (بحيرة) بدل الشيخ حسين امين ، والحاج على عمران عمدة سرسموس (منوفية) بدل على افندى شعير ، والشيخ حسين بكير عمدة سندود (قليوبية) بدل الحاج قاسم منصور ، والحاج سالم صوار عمدة محلة أبو على القنطرة (غربية) بدل عمارة العشرى ، والشيخ احمد ابو حمر عمدة كفر المنشى بدل محمد ابو حمد (غربية) والشيخ على الشامى عمدة دهمشا (شرقية) بدل الشيخ شحاته شاش ، والسيد احمد السرسى عمدة ادشاي (منوفية) بدل رضوان افندى بلال وانتخب السيد عيسوى الشريف رئيسا للجنة الغربية بدلا من على افندى شعير

لجنة الرد على خطاب العرش

انتخب المجلس لجنة لتقديم الرد على خطاب العرش مؤلفة من عشرة أعضاء وهم : حسن افندى عبد الرازق . الشيخ محمد ابو المكارم . الشيخ سليمان العبد . الشيخ احمد ابو حمر . الشيخ حسنين سويلم . الشيخ محمد الاتربى . السيد مصطفى جمعى السيد امين الدنف . منى افندى يوسف . الشيخ عبد الرحمن خالد وقدّموا الرد الى الخديوى ، وهو لا يخرج عن المألوف من أجوبة السنين الماضية ، وما ذكره فى الجواب ان النيل قد زاد زيادة غير عادية فى هذا العام (١٨٧١) ،

ولكن بفضل تدابير الحكومة لم يقع منه ضرر، كما ان محصول القطن رغم ما أصابه من التلف بلغ مايونى قنطار، بما يزيد كثير عن محصول السنة الماضية، ورغم نزول أسعاره فلم يصل النزول الى درجة ضارة، ونوهوا بمساعي الحكومة فى نشر التعليم وانشائها ديوانا للمكاتب الاهلية لاصلاح حالتها وترقيتها

ابحاث المجلس

اقتصر عمل المجلس على بعض أسئلة ورغبات تتعلق بشؤون الزراعة وما اليها، وترتيب المحاكم، وبعض ايضاحات ابداءها الوزراء ردأعلى الاسئلة التى قرر المجلس قبولها

ومما قرره فى هذا الدور الغاء ضريبة الفردة مقابل رسوم وعوائد أخرى وقرر أيضا الغاء ضريبة المواشى، وذلك ان وزارة المالية كانت قد قررت فى يناير سنة ١٨٧١ زيادة عشرة فى المائة على مربوط المال للقيام بنفقات الرى، فوجد المجلس مندوحة الالغاء ضريبة المواشى التى وضعت فى الاصل للقيام بهذه النفقات، وقد وافقت الحكومة على هذا القرار

ونظر المجلس فى تعديل النظام القضائى، وذلك ان احكام الاخطاط ونظام الاقسام كانوا يفصلون فى القضايا فوق اختصاصاتهم الادارية، مما ادى الى شكوى الالاهين من تعطيل الفصل فى الدعاوى، فاقترح أحد الاعضاء زيادة عدد المحاكم، وقرر المجلس مخابرة الحكومة لوضع نظام جديد لترتيب المحاكم، تسهيلا للتقاضى، فاجابت الحكومة طلبه وقدمت اليه مشروع لأئحة جديدة لهذا الغرض وضعها المجلس الخصوصى (مجلس الوزراء) بحضور اربعة من أعضاء مجلس شورى النواب، وأحيلت اللائحة على المجلس فصدق عايبها، وهى تقضى بان ينشأ فى كل بلد مجلسان، أحدهما يسمى مجلس (مشيخة البلد)، ويختص بامور الادارة، والثانى (مجلس دعاوى البلد) للفصل فى الدعاوى الصغيرة، وانشاء محكمة مركزية بكل مركز تسمى (مجلس الدعاوى المركزية)، وتستأنف أحكامها أمام (المجلس المحلى) أى المحكمة

الابتدائية بالمديرية ، وهذه (المجالس) هي المعروفة بالمجالس . الملغاة ، وقد بقيت قائمة الى أن تقرر النظام القضائي الحالي

الميزانية

وطلب بعض الاعضاء ميزانية هذا العام ، فقدمت ، وألفت لجنة لبحثها كانت برئاسة (اللجنة المالية) بالمجلس ، مؤلفة من بديني افندي الشريعي والسيد عيسوي الشريف والشيخ محمد الفرماوي ، وأبدت ملاحظات عن الميزانية . وقرئ تقرير « اللجنة المالية » وحصلت ، مناقشات عديدة الجدوى انتهت باعتماد الميزانية كما هي وهاك خلاصتها

جنيه

الإيرادات	٧٢٩٠٠٠٠
المصروفات	٦٤١٥٠٠٠
زيادة الإيرادات	٨٧٥٠٠٠

وانتهى دور الانعقاد في جلسة ٦ اغسطس سنة ١٨٧١ (١٩ جمادى الاولى سنة ١٢٨٨) ، ثم صدر قانون المقابلة في ٣٠ اغسطس أي بعد ان انقض المجلس ورجع النواب الى بلادهم ، فكأنه اجتمع ثم انقض دون أن يحاط علما بهذا التشريع الخطير ، أو يتسنى له النظر فيه ، وهذا يدل على مبلغ ما كان عليه المجلس وقتئذ من الضعف وهوان الشأن

سنة ١٨٧٢

ولم ينعقد المجلس أصلا سنة ١٨٧٢

الدور الثالث

سنة ١٨٧٣

افتتح الخديوى دور انعقاد المجلس فى ٢٦ يناير سنة ١٨٧٣ (٢٧ ذى القعدة سنة ١٢٨٩) ، يصحبه شريف باشا وزير الحقانية ، واسماعيل باشا صديق (وزير الداخلية) ، وقاسم رسمى باشا وزير الحربية ، وعمر باشا لطفى (وزير المالية) ، وعبدالله باشا عزت رئيس مجلس الاحكام ، ورياض باشا مستشار رئاسة المجلس الخصوصى (مجلس الوزراء) ، واحمد خيرى باشا المهردار ، واجتمع الاعضاء برئاسة السيد أنى بكر راتب باشا الذى عين رئيسا للمجلس فى هذا الدور كما كان فى الدور الماضى وتليت خطبة العرش ، وهى أطول من خطب السنتين الماضيتين ، وقد اشار فيها الخديوى الى اعتزام الحكومة اصلاح القناطر الخيرية من الخلل الذى طرأ عليها ، وما تبذله من المهمة فى انجاز رياح البحيرة ، وانشاء سكة حديد السودان التى تربط السودان بمصر ، وقدر لا تمامها ثلاث سنوات أو أربع ، وذكر عن محصول القطن انه رغم التحريق واصابته بالدودة فانه لا يقل عن محصول العام الماضى وانتخب المجلس لجنة للرد على خطبة المرش مؤلفة من عشرة أعضاء وهم : السيد امين الدنف . على بك خفاجى . الشيخ احمد ابو حمر . الحاج على عمران . الحاج حسنين سويلم . الشيخ على الشامى . بدىنى افندى الشريعى . حسن افندى عبد الرازق . مهنى افندى عمر . الشيخ احمد ابو حسين . وقدموا جواب المجلس متضمناً الثناء المستطاب على المكارم الخديوية والاشادة بأعمال العمران التى اشارت اليها خطبة العرش

تغيير فى الاعضاء

انتخب الشيخ مصطفى غنيم عمدة جزى بدل السيد الفقى الذى عين . أمور ضبط بمركز منوف ، والشيخ سليمان عامر عمدة جتوزر بدل الشيخ احمد عبد الغفار الذى عين . أمور ضبط مركز مليج ، والحاج ابراهيم حسن عمدة الباجور بدل

الشيخ على محمود الذى عين رئيس مجلس الشورى بمركز اشمون ، ومحمد افندى
 حسنين النجدي بدل أبيه الشيخ حسنين لوفاته (امسيوط) ، والسيد عبد الرازق
 الشوربجى بدل الشيخ مصطفى خليل جميعى لوفاته ، والسيد سليمان الغربى بدل
 السيد ابراهيم على جميعى لوفاته ، والسيد محمد الشوربجى بدل السيد يوسف العقبى
 الذى عين بقومسيون المقابلة (مضر) ، والشيخ يوسف ابوشنب عمدة الخانكة
 بدل محمود زغلول الذى عين وكيل قسم الخانكة ، شرف الدين عياد عمدة منية السبرج
 بدل بيومى عابد الذى عين وكيل قسم (مركز) بنها ، ومحمد افندى بغدادى أباطه
 عمدة كفر أباطه بدل محمد افندى حجازى ، و- طيه عبد الله عمدة البقاشين بدل
 حسن افندى عامر ، واحمد نصر بدل عبد الرحمن خالد (اسنا)
 وانتخب السيد احمد الدنف من نواب القاهرة رئيسا للجنة المدائن بدل السيد
 يوسف العقبى .

مباحث الاعضاء

تداول الاعضاء البحث والنظر فى مقترحاتهم الخاصة بمسائل الري والزراعة
 وما اليها .

ومن المسائل الهامة التى عرضت فى هذا الدور مشروع سكة حديد السودان ،
 التى كان الخديوى اسماعيل يعنى بإنشائها ، وأشار اليها فى خطبة العرش ، فأرسلت
 الحكومة الى المجلس صورة تقرير وضعه المستر فولر المهندس الانجليزى الذى عهد
 اليه الخديوى منذ سنة ١٨٧١ ، بحث المشروع ، فتلى التقرير فى جلسة ٢٣ المحرم
 سنة ١٢٩٠ ، واكتفى المجلس بالاستماع اليه دون احواله على لجنة أو ابداء ملاحظات
 هامة عنه ، واقترح حسن افندى عبد الرازق اطلاع المجلس فى العام المقبل (١٨٧٤)
 على ما تراهى للحكومة انفاذه من المشروع ، وان تبادر الى العمل من غير انتظار
 انعقاد المجلس لما لهذا المشروع من الاهمية والنفع العام ، واقترح مهنى افندى عمر
 اتمام الخط الحديدى من الروضة حيث كانت تنتهى السكة الحديدية فى ذلك العهد
 الى وادى حلفا لما يعود منه على البلاد من المنافع ، فاستقر رأى المجلس على ذلك .

المسألة المالية .

لم يرد في خطبة العرش ولا في الرد عليها ذكر للحالة المالية السيئة التي وصلت اليها الحكومة بسبب طغيان سيل القروض وتضخم الديون السائرة ، على أن سوء الحالة المالية كان يستدعى امعان النظر فيها لتدارك الخطر الذي يتهدد البلاد ومعلوم أن هذا الدور كان أول اجتماع للمجلس بعد صدور قانون المقابلة الشهير ، وهذا القانون يقضى بدفع ضرائب ست سنوات مقدما علاوة على الضريبة السنوية في مقابل اعفاء أصحاب الاطيان من نصف المربوط عليهم على الدوام ، والغرض منه كما زعمت الحكومة سداد ديونها من متحصلات المقابلة وقد حصلت الحكومة لغاية اجتماع المجلس نحو سبعة ملايين جنيه دون أن تخصص شيئا منها في استهلاك الدين العام ، بل ابتلعه هاوية الاسراف التي ابتلعت معظم القروض

وقدمت الحكومة ميزانية سنة ٧٣ — ١٨٧٤ ، وليس فيها ذكر للسبعة الملايين جنيه في باب الايرادات ، وانما ذكر فقط عجز الضرائب المترتب على اعفاء الممولين الذين أدوا هذا المبلغ من نصف المربوط عليهم ، فكان هذا مدعاة للتساؤل أين ذهبت السبعة الملايين المذكورة ؟ ولكن أحدا من النواب لم يسأل هذا السؤال ، ولم يتحرك المجلس رغم اجتماعه سبعا وثلاثين جلسة للبحث عن الابواب التي ضاعت فيها هذه الملايين .

وأغرب من ذلك أن وزير الداخلية (وكان وقتئذ اسماعيل صديق) أدلى في جلسة ١٨ المحرم ببيان عن الحالة المالية ، ذكر فيه الديون السائرة (وهي غير القروض الثابتة) ، فقال انها بلغت ٢٥ مليون جنيه ، وهذا يدل على تضخم الدين السائر بشكل مخيف ، فانه الى سنة صدور قانون المقابلة (سنة ١٨٧١) ، كان يبلغ اثني عشر مليون جنيه ، فكأن هذا القانون الذي كان المراد منه استهلاك قروض الحكومة كان وسيلة لا بتراز ضرائب جديدة من الاهلين دون أن يخص شيء منها لاستهلاك القروض ، بل زادت الديون السائرة نيفا وثلاثة عشر مليون جنيه !

وجاء في هذا البيان كلام طويل قوامه الكذب ، والارقام الخيالية ، لتسويغ القروض ، وأهم ما ذكره ان صادرات البلاد في السنوات العشر التي ابتدأت بولاية الخديوي اسماعيل زادت قيمتها عن السنوات العشر التي سبقتها بنحو ٩٦ مليون جنيه ، وهذا يدل على تقدم أعمال العمران ، وذكر ان مجموع الصادرات زادت عن الواردات في عهد اسماعيل نيفا وسبعين مليون جنيه ، وزعم المفتش أن ثمة عشرين مليون جنيه دفعت من هذا المبلغ الجسيم في أقساط القروض الخارجية ، والباقي نحو خمسين مليون جنيه موجودة نقدا في البلاد ، وأبدى أسفه من بقاء هذه الملايين معطلة بدون فوائد « يعود نفعها على القطر »

وغنى عن البيان ان ما يزعمه من أن ثمة خمسين مليون جنيه موجودة في خزائن الاهلين « بلا منفعة » هو اقراء وتضليل ، والبرهان القاطع على ذلك أن الحكومة لم تحصل ما حصلت من المقابلة الا بوسائل الاكراه والضغط ، وقد بلغ الضيق بالاهلين الى اضطرارهم للاستدانة من المرايين الاجانب لسداد ما يطلب منهم ويلوح لنا أن المفتش لم يدل بهذه الارقام المكذوبة الا ليبرر وسائل الضغط التي تدرعت بها الحكومة لاستصفاء أموال دافعي الضرائب اعتماداً على الخمسين مليون جنيه المزعومة

وعرضت الميزانية على المجلس بجلسة ٧ المحرم وخلاصتها كما يأتي:

جنيه	
٦٩٦٢٣١٥	الارادات.
٦٣١٣٦٦٠	المصروفات
٦٤٨٦٥٥	زيادة الارادات عن المصروفات

ولا شك في مخالفة هذه الارقام للواقع ، فليس ثمة وفر في الميزانية ، بل فيها عجز هائل يعد بالملايين ، استنفدته الحكومة من الديون السائرة وقد انتخب المجلس لجنة من ثلاثة أعضاء وهم : بدني افندي الشريعي ، وحسن افندي عبد الرازق ، والشيخ محمد الفرماوي ، للتوجه الى وزارة المالية ومراجعة

بعض أقلام الميزانية ، على ما هو وارد في حساباتها ، ولم تستغرق المراجعة وقتنا ، واكتفت اللجنة بتقديم تقرير وجيز العبارة يتضمن انها راجعت في وزارة المالية بعض أقلام الميزانية على حسابات الديوان ، فوجدت « قرين الصحة » ، ولم تزد على ذلك شيئا .

ونظر تقريرها بجلسة ١١ المحرم ، ولم تحصل مناقشة ما في الموضوع ، واقتصرت الجلسة على اقتراح أبداه الشيخ احمد ابو حمر « باعتماد الميزانية المذكورة وعرضها على الاعتبار السنوية حسب المعتاد ، فاستقر رأى المجلس على ذلك » ولا يخفى أن الحكومة كانت في ذلك الحين تفكر في عقد السلفة الجسيمة المعروفة بالقرض المشئوم (قرض يوليو سنة ١٨٧٣) الذي جر الخراب على البلاد ومقداره ٣٢ مليون جنيه ، ومع خطورة هذه العملية الجسيمة لم تعرض الحكومة أمرها على المجلس اطلاقا ، ولم تشر اليها لاصراحة أو ضمنا وانفض المجلس يوم ٢٤ مارس سنة ١٨٧٣ (٢٥ المحرم سنة ١٢٩٠)

ايقاف الحياة النيابية سنتين

انقضت سنتا ١٨٧٤ و ١٨٧٥ دون أن يدعى مجلس شورى النواب للاجتماع أو تجرى انتخابات جديدة بعد انقضاء مدة الهيئة النيابية الثانية ، وهذا يعطيك صورة واضحة من نزعة الخديوى الاستبدادية التي جعلته ينتقص الحقوق المتواضعة التي ارتضاها هو للمجلس ، ولا ندرى العلة في تعطيل الحياة النيابية طول هذه المدة ، ولا نجد لذلك تعليلا (من وجهة نظر الحكومة) الا الارتباك المسالى الذي وقعت فيه ، على أن هذا الارتباك كان أدعى الى عقد المجلس للتشاور مع النواب في الوسائل الكفيلة بانقاذ البلاد من هذا الارتباك ، ولكن الحكومة في تصرفاتها المالية والسياسية كانت تأبى أن تشرك نواب الأمة في آرائها وقراراتها ، بل تضمن عليهم بالاطلاع على حقائق الحالة المالية .

ويبدو لنا غريبا ان نواب البلاد وأعيانها وذوى رأى فيها يكتفون عن

تعطيل الحياة النيابية سنتين متواليتين، دون أن يتحركوا للمطالبة بعقد المجلس احتراماً لأحكام اللائحة الأساسية، وخاصة لما وقع في هذه المدة من تتابع الأحداث المالية بعد فض الدورة النيابية الأخيرة (مارس سنة ١٨٧٣)

ففي (يوليو سنة ١٨٧٣) عقدت الحكومة القرض الأكبر المشؤم كما تقدم البيان، ثم ابتدعت القرض الداخلي المعروف بدين الروزنامة سنة ١٨٧٤ وجبت منه أكثر من ثلاثة ملايين من الجنيهات، ثم استدان عدة ملايين أخرى من الديون السائرة، وفي سنة ١٨٧٥ باعت أسهم مضر في القناة إلى الحكومة الإنجليزية مقابل ثمن بخس أربعة ملايين جنيه، وتحت تأثير العجز المستمر في الخزانة، استدعت البعثة الإنجليزية المعروفة ببعثة «كيف» لفحص شؤون الحكومة المالية، ثم توقفت عن دفع أقساط الديون في إبريل سنة ١٨٧٦، فوقع التدخل الأجنبي الذي كان من نتائجه الأولى إنشاء صندوق الدين في ٢ مايو سنة ١٨٧٦

فهذه الأحداث الجسام كانت تقتضي عقد المجلس للنظر في تداركها وتستدعي من النواب مطالبة الحكومة بعقده، ولكن شيئاً من ذلك لم يحصل

أدوار النهضة والمعارضة

١٨٧٦ — ١٨٧٩

دخلت الحياة النيابية منذ سنة ١٨٧٦ عصرًا جديدًا يمتاز بظهور روح النهضة والمعارضة في نفوس النواب، وبدأت هذه الروح في مناقشتهم وأعمالهم ومواقفهم وأخذت مظاهر الحياة والنشاط ترسم في أفق المجلس بعد أن كان يخيم عليه في الأدوار السابقة شيء من الخمول والجود ويمجد بنا قبل أن نستعرض أدوار المجلس في هذا العصر الجديد أن نذكر العوامل التي أدت إلى هذا التطور

إن النكبات والكوارث التي حلت بالبلاد من جراء سياسة الحكومة المالية قد حركت خواطر الناس ، واثارت مافى نفوسهم من القلق والتذمر فالتدخل الاجنبى فى شؤون البلاد ، وخضوع الحكومة لمطالب الدول ، وقبولها الوصاية الاجنبية على شؤونها المالية ، وتعيين الهيئات واللجان الاوروبية لتنظيم هذه الوصاية ، واشتداد الحكومة فى ارهاق الفلاحين بمختلف أنواع الضرائب الجائرة ، كل ذلك جعل الناس يتبرمون بهذه الحالة السيئة ، ويبحثون عن الوسائل المؤدية للخلاص منها ، لانها حالة لم يعد فى طاقة النفوس احتمالها ، مهما أوتيت من الصبر وخفض الجناح ، ومن هنا نشأت نهضة عامة ، فى أفكار الخاصة ، قوامها التطلع الى اصلاح الحال ، وانقاذ البلاد من الكوارث التى نزلت بها ، لتتبوأ مكانها بين الامم الحرة المستقلة .

وساعد على تهيئة الافكار لهذه النهضة انتشار التعليم فى الطبقة الممتازة من المجتمع ، وظهور الصحافة ، وإبارتها أفكار القراء بما تنشره من المقالات الوطنية وأخبار الامم وشؤونها السياسية والاجتماعية ، فالطبقة المثقفة قد استنارت بصائرهما ، وشعرت بسوء الحالة التى وصلت اليها البلاد ، فاستثار هذا الشعور عواطفها الوطنية ، تلك العواطف الكامنة فى الأمة ، تظهرها الحوادث والمناسبات ، وتوقظها المحن والشدائد

وصف القاضي الهولاندى فان بلمن الذى تولى القضاء فى المحاكم المختلطة على عهد اسماعيل هذا الشعور بقوله : « بخطيء الذين يظنون أن المصريين المثقفين لا يهتمون إلا بمصالحهم الشخصية ومصالح عائلاتهم ، فانهم على العكس يكرهون الحكم التركى والحكم الاوروبى على السواء ، ويريدون حكومة وطنية بكل معانى الكلمة وهم يحبون مصر الحديثة ومصر التاريخية ، ويهتمون بمصير الشعب ، ويتألمون لمصائبه التى لانهاية لها (١) »

وقال المستر ماك كون يصف الشعور السائد بين الأمة فى عهد اسماعيل (سنة ١٨٧٦) :

(١) مصر وأوروبا للقاضي المختلط فان بلمن VanBemmelen ج ١ ص ٢٦

« ان شعور الولاء السياسى نحو الباب العالى قد تلاشى بسبب احساس المصريين بفداحة الجزية التى تؤدى لتركيا دون مقابل، وأصبح شعار الامة المصرية « مصر للمصريين »، ولا يشك فى ذلك أحد ممن عرف حقائق الامور فى مصر، ولو ان الخديوى اسماعيل أراد أن يملن الاستقلال التام للقى التعضيد والتأييد من جميع طبقات الأمة، على أن الشعور الدينى نحو الخلافة لم يفقد شيئاً من قوته، بحيث اذا شعر المصريون بخطر يستهدف له الاسلام او دولة الخلافة، فانهم يتعاونون مع الترك، ومثلهم فى ذلك كمثل الارلنديين فى شعورهم نحو البابا» (١)

وظهر فى الميدان عامل له أثر كبير فى نهضة الافكار، وهو مجيء السيد جمال الدين الافغانى الى مصر منذ سنة ١٨٧١، فقد كانت يحمل أينما سار علم الحرية والاستقلال، ويفيض على من يتصلون به من نوره، وينفخ فى نفوسهم من روحه ومبادئه وتعاليمه، وقوامها الاستقلال فى الفكر، والجهر بالرأى، واستنكار الظلم، وإباء الضيم، والتعلق بالحرية

وجاء اعلان الدستور العثمانى لأول مرة فى تركيا سنة ١٨٧٦ عاملاً آخر من عوامل النهضة، وهو وان لم يمتد به العمر، لكنه كان حادثاً هاماً نبه الافكار الى حقوق الشعوب وواجب رعايتها

ثم جاءت الحرب بين تركيا والصرب سنة ١٨٧٦، ثم بين الترك والروس سنة ١٨٧٧، فاسترعت أنظار المصريين ونبهتهم الى تتبع اخبارها والتساؤل عن أسبابها وعواملها، وأخذت الصحف المصرية تطالع قراءها بما يتشوفون اليه من هذه الشؤون، وما تستتبعه من التحدث عن مطامع أوروبا فى الشرق وواجب المصريين خاصة والشرقيين عامة الى الحذر من مطامع المستعمرين، فانبجست الافكار والعزائم الى الأخذ بأسباب الرقى والتقدم، والذود عن الاستقلال، وظهر مع الزمن صدى هذه العوامل فى مجتمعات الاحرار وتطور الافكار فى مجلس شورى النواب



جمال الدين الافغانى

باعت نهضة الشرق

١٨٣٨ — ١٨٩٧

ان الأُم الشرقية جمعاء مدينة بنهضتها السياسية والفكرية الى الزعيم الكبير ،
والفيلسوف الشهير ، السيد جمال الدين الافغانى

ظل الشرق قرونا عديدة رازحا تحت نير الجود الفكرى ، والتأخر العلمى ،
والاستعباد السياسى ، وبقى فى سبات عميق ، الى أن قبض الله له الحكيم الافغانى
« جمال الدين » ، فنفخ فيه روح اليقظة والحياة ، وأهاب بالنفوس أن تنهض

وتتحرك ، وبالعقول أن تستيقظ ، وبالأُم والجماعات أن تتطلع الى الحرية، فكانت رسالته الى الشرق مبعث نهضته الحديثة

واذا أردنا أن نتبين في كلمة عامة فضل جمال الدين، ومدى الرسالة التي أداها، فلنذكر أنه كان في حياته مصلحاً دينياً ، وفيلسوفاً حكيماً ، وزعيماً سياسياً ، فجمع بين الزعامات الروحية ، والفكرية ، والسياسية ، واضطلع بها معاً، فأدى من الناحية الدينية مهمة الإصلاح والتجديد التي أدى مثلها مارتان لوثير للمسيحية ، وأهاب بالأُم الاسلامية أن تفهم الاسلام على حقيقته ، وترجع به الى مبادئه الصحيحة ، وفطرته الاولى ، وتطهره من الأوهام والخرافات التي أفضت الى تأخر المسلمين

ومن الناحية الفكرية ، أدى المهمة التي قام بها في أوروبا فلاسفة الفكر ، أمثال جان جاك روسو ومونتسكيو وغيرها ، فعمل على ازالة البصائر ، وتوجيه الافكار الى البحث عن الحقائق ، وتحرير العقول من قيود الجود والتقليد

ومن الوجهة السياسية ، استنهض الهمم ، واستثار في النفوس روح العزة والكرامة والتطلع الى الحرية ، وغرس بزور الحركات الوطنية في مختلف البلاد الشرقية ، وقام بمثل العمل الذي اضطلع به زعماء النهضة السياسية في الغرب ، كواشنطن ، وجاريلدى ، ومازيني ، وكوشوت وغيرهم

فالذي يجمع بين هذه المهام الجليلة ، ويضطلع بها معاً ، في عهد اشتد فيه ظلام الجهالة ، وتفرقت الكلمة، وعزَّ النصير ، وتشعبت الأهواء ، يجب ان يتسامى في قوة النفس والفكر والوجدان ، الى مراتب العبقريّة ، ويقيننا أن الأُم الشرقية لم تقدر حتى الآن حكيم الشرق حق قدره ، ولا أدت له حقه من الوفاء والتكريم ، وسيظهر فضله على مر السنين

وإذ كانت النهضة الفكرية والسياسية على عهد اسماعيل يرجع جانب كبير من ظهورها الى السيد جمال الدين ، رأينا واجبا علينا أن نترجم له في سياق الحديث ، وقد جعلنا معظم اعتمادنا في « وقائع » الترجمة على ما كتبه تلميذه الاكبر الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده

منشؤه

ولد المترجم سنة ١٨٣٨ (١٢٥٤ هجرية) في «أسعد آباد» إحدى القرى التابعة لخططة (كنر) من أعمال (كابل) عاصمة الافغان ، ووالده السيد صفدر من سادات (كنر) الحسينية ، ويتصل نسبه بالسيد على الترمذى الحديث المشهور ، ويرتقى الى سيدنا الحسين بن على بن أبى طالب ، كرم الله وجهه ، ومن هنا جاء التعريف عنه بالسيد جمال الدين الحسينى الافغانى

ولاسرته منزلة عالية فى بلاد الافغان ، لنسبها الشريف ، ول مقامها الاجتماعى والسياسى ، إذ كانت لها الامارة والسيادة على جزء من البلاد الافغانية ، تستقل بالحكم فيه ، الى أن نزع الامارة منها «دوست محمد خان» امير الافغان وقتئذ ، وامر بنقل أبى السيد جمال الدين وبعض أعمامه الى مدينة كابل ، وانتقل المترجم بانتقال أبيه اليها ، وهو بعد فى الثامنة من عمره ، فعنى أبوه بتربيته وتعليمه ، على ما جرت به عادة الأمراء والعلماء فى بلاده

وكانت مخايل الذكاء ، وقوة الفطرة ، وتوقد القريحة تبدو عليه منذ صباه ، فتعلم اللغة العربية ، والافغانية ، وتلقى علوم الدين ، والتاريخ ، والمنطق ، والفلسفة ، والرياضيات ، فاستوفى حفظه من هذه العلوم ، على أيدي أساتذة من أهل تلك البلاد ، على الطريقة المألوفة فى الكتب الاسلامية المشهورة ، واستكمل الغاية من دروسه وهو بعد فى الثامنة عشرة من عمره ، ثم سافر الى الهند ، وأقام بها سنة وبضعة أشهر يدرس العلوم الحديثة على الطريقة الاوروبية ، فنضج فكره ، واتسعت مداركه ، وكان بطبعه ميالا الى الرحلات ، واستطلاع أحوال الامم والجماعات ، فعرض له وهو فى الهند ان يؤدى فريضة الحج ، فاغتنم هذه الفرصة وقضى سنة ينتقل فى البلاد ، ويتعرف أحوالها ، وعادات أهلها ، حتى وافى مكة المكرمة ، سنة ١٢٧٣ هـ (١٨٥٧ م) ، وأدى الفريضة

بدء حياته العملية

ثم عاد الى بلاد الافغان ، وانتظم في خدمة الحكومة على عهد الامير (دوست محمد خان) المتقدم ذكره ، وكان أول عمل له مراقبته إياه في حملة حربية جردها لفتح (هراة) ، إحدى مدن الافغان ، وليس يخفى ان النشأة الحربية تعود صاحبها الشجاعة ، واقتحام المخاطر ، ومن هنا تبدو صفة من الصفات العالية ، التي امتاز بها جمال الدين ، وهي الشجاعة ، فان من يخوض غمار القتال في بدء حياته تألف نفسه الجرأة والاقدام ، وخاصة اذا كان بفطرته شجاعا

ففي نشأة المترجم الأولى ، وفي الدور الاول من حياته ، تستطيع أن تتعرف أخلاقه ، والعناصر التي تكونت منها شخصيته ، فقد نشأ كما رأيت من بيت مجيد ، ازدان بشرف النسب ، واعتز بالامارة ، والسيادة ، والحكم ، زماما ، وتربى في مهاد العز ، في كنف أبيه ورعايته ، فكان للوراثة والنشأة الأولى ، أثرهما فيما طبع عليه من عزة النفس ، التي كانت من أخص صفاته ، ولازمته طول حياته ، وكان للحرب التي خاضها أثرها أيضا فيما اكتسبه من الاخلاق الحربية فالوراثة ، والنشأة ، والتربية ، والمرحلة الأولى في الحياة العملية ، ترسم لنا جانبا من شخصية جمال الدين الافغانى .

سار المترجم إذن في جيش « دوست محمد خان » لفتح « هراة » ، ولازمه مدة الحصار ، الى أن توفي الامير ، وفتحت المدينة بعد حصار طويل ، وتقلد الامارة من بعده ولى عهده (شير على خان) سنة ١٨٦٤ (١٢٨٠ هـ)

ثم وقع الخلف بين الامير الجديد واخوته ، إذ أراد ان يكيد لهم ويعتقلهم ، فانضم السيد جمال الدين الى « محمد اعظم » أحد الاخوة الثلاثة ، لما توسمه فيه من الخير ، واستعرت نار الحرب الداخلية ، فكانت الغلبة لمحمد أعظم ، وانتهت اليه امارة الافغان ، فعظمت منزلة المترجم عنده ، وأحله محل الوزير الأول ، وكاد بحسن تدبيره يستتب الامر للأمر ، ولكن الحرب الداخلية ، ما لبثت ان تجددت ، إذ

كان (شير على) لا يفتأ يسعى لاسترجاع سلطته ، وكان الانجليز يعضدونه بأموالهم ودسائسهم ، فايدوه وناصروه ، ليجعلوه من أوليائهم وعنائهم ، وأغدق (شير على) الاموال على الرؤساء الذين كانوا يناصرون الامير محمد أعظم ، « فبيعت امانات ونقضت عهود ، وجددت خيانات » كما يقول الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده ، وانتهت الحرب بهزيمة محمد اعظم ، وغلبة شير على ، وخلص له الملك

بقى السيد جمال الدين في كابل لم يمسه الامير بسوء ، « احتراماً لعشيرته وخوف انتقاض العامة عليه حمية لآل البيت النبوي » ، وهنا أيضاً تبدل مكانة المترجم ، ومنزلته بين قومه ، وهو بعد في المرحلة الاولى من حياته العامة ، ويتجلى استعداداه للاضطلاع بعظام المهام ، والتطلع الى جلائل الاعمال ، فهو يناصر أميراً يتوسم فيه الخير ، ويعمل على تثبيتته في الامارة ، ويشيد دولة يكون له فيها مقام الوزير الاول ، ثم لا تلبث أعاصير السياسة والدسائس الانجليزية أن تعصف بالعرش الذي أقامه ، فيدال من أميره ، ويغلب على أمره ، ويلوذ بإيران لكي لا يقع في قبضة عدوه ، ثم يموت بها ، أما المترجم فيبقى في عاصمة الامارة ، ولا يهاب بطش الامير المنتصر ، ولا يتملقه أو يسعى الى نيل رضاه ، ولا ينقلب على عقبيه ، كما يفعل الكثيرون من طلاب المنافع ، بل بقي عظيماً في محنته ، ثابتاً في هزيمته ، وتلك لعمري ظواهر عظيمة النفس ، ورباطة الجأش ، وقوة الجنان

وهذه المرحلة كان لها أثرها في الاتجاه السياسي للسيد جمال الدين ، فقد رأيت ما بذلته السياسة الانجليزية لتفريق الكلمة ، ودس الدسائس في بلاد الافغان ، ولشعال نار الفتن الداخلية بها ، واصطناعها الاولياء من بين امرائها ، ولا مراعى ان هذه الاحداث قد كشفت للمترجم عن مطامع الانجليز ، وأساليبهم في الدس والتفريق ، وغرست في فؤاده روح العداء للسياسة البريطانية خاصة ، والمطامع الاستعمارية الاوروبية عامة ، وقد لازمه هذا الكره طول حياته ، وكان له مبدأ راسخاً يصدر عنه في أعماله وآرائه وحركاته السياسية

رحيله الى الهند

لم ينفك الامير (شير على) يدبر المكاييد للسيد جمال الدين ، ويحتال للغدر به ، فرأى السيد أن يفارق بلاد الافغان ، ليجد جوا صالحا للعمل ، فاستأذنه في الحج ، فأذن له ، فسار الى الهند سنة ١٨٦٩ م (١٢٨٥ هـ) ، وكانت شهرته قد سبقته الى تلك الديار ، لما عرف عنه من العلم والحكمة ، وما ناله من المنزلة العالية بين قومه ، ولم يكن يخفى على الحكومة الانجليزية عداؤه لسياستها ، وما يحدثه مجيئه الى الهند من اثاره روح الهياج في النفوس ، وخاصة لان الهند كانت لا تزال تضطرم بالفتن على الرغم من اخماد ثورة سنة ١٨٥٧ ، فلما وصل الى التخوم الهندية تلقته الحكومة بالحفاوة والاكرام ، ولكنها لم تسمح له بطول الاقامة في بلادها ، وجاء أهل العلم والفضل يهرعون اليه ، يقتبسون من نور علمه وحكمته ، ويستمعون الى أحاديثه وما فيها من عذاء العقل والروح ، والحث على الانفة وعزة النفس ، فنقمت الحكومة منه اتصاله بهم ، ولم تأذن له بالاجتماع بالعلماء وغيرهم من مريديه وقصاده ، الا على عين من رجالها ، فلم يقدّر هناك طويلا ، ثم أنزلته الحكومة احدى سفنها فأقلته الى السويس .

مجيئه مصر لأول مرة

جاء مصر لأول مرة أوائل سنة ١٨٧٠ م (أواخر سنة ١٢٨٦ هـ) ، ولم يكن يقصد طول الاقامة بها ، لانه انما جاء ووجهته الحجاز ، فما ان سمع الناس بتقديمه حتى اتجهت اليه أنظار النابهين من أهل العلم ، وتردد هو على الازهر ، واتصل به كثير من الطلبة ، فأكسوا فيه روحا تفيض معرفة وحكمة ، فأقبلوا عليه يتلقون بعض العلوم الرياضية ، والفلسفية ، والكلامية ، وقرأ لهم شرح (الاظهار) في البيت الذي نزل به بخان الخليلي ، وأقام بمصر أربعين يوما ، ثم تحول عزمه عن الحجاز ، وسافر الى الاستانة .

سفره الى الاستانة

ثم رحيله عنها

وصل السيد جمال الدين الى الاستانة ، فلقى من حكومة السلطان عبد العزيز حفاوة واکراماً ، إذ عرف له الصدر الاعظم « على باشا » مكانته ، وكان هذا الصدر من سياسة الترك الافذاذ ، العارفين باقدار الرجال ، فأقبل على السيد بحفه بالاحترام والرعاية ، ونزل من الامراء والوزراء والعلماء منزلة عالية ، وتناقلوا الثناء عليه ، ورغبت الحكومة أن تستفيد من علمه وفضله ، فلم تمض ستة أشهر حتى جعلته عضواً في مجلس المعارف ، فاضطلع بواجبه ، وأشار باصلاح مناهج التعليم ، ولكن آراءه لم تلق تأييداً من زملائه ، واستهدف لشيخ الاسلام حسن فهمي افندى ، اذ رأى في تلك الآراء ما يمس شيئاً من رزقه ، فأضر له السوء ، وأرصد له العنت ، حتى كان رمضان سنة ١٢٨٧ هـ ، (ديسمبر سنة ١٨٧٠ م) ، فرغب اليه مدير دار الفنون أن يلقي فيها خطاباً للبحث على الصناعات ، فاعتذر بادئ بدء بضعفه في اللغة التركية ، فألح عليه ، فأنشأ خطاباً طويلاً كتبه قبل القائه ، وعرضه على نخبة من أصحاب المناصب المالية ، فأقروه واستحسنوه .

والقى السيد خطابه بدار الفنون ، في جمع حشد من ذوى العلم والمكانة ، فنال استحسانهم ، ولكن شيخ الاسلام اتخذ من بعض آرائه مغمراً للنيل منه بغير حق ، ورميه بالزيغ في عقيدته ، واغتنمها فرصة للايقاع به ، وألب عليه الوعاظ في المساجد ، وأوعز اليهم أن يذكروا كلامه محفوفاً بالتنديد والتنديد ، فغضب السيد لمكيدة شيخ الاسلام ، وطلب محاكمته ، ولكن الحكومة انحازت الى شيخها ، وأصدرت أمراً الى المترجم بالرحيل عن الاستانة بضعة أشهر ، حتى تسكن الخواطر ، ويهدأ الاضطراب ، ثم يعود اليها ان شاء ، ففارقها مهضوماً حقه ، ورغب اليه بعض مريديه أن يتحول الى الديار المصرية ، فعمل برأيهم وقصد اليها

عودته الى مصر واقامته بها

جاء السيد جمال الدين الى مصر في أول المحرم سنة ١٢٨٨ هـ (مارس سنة ١٨٧١ م) ، لا على نية الإقامة بها ، بل على قصد مشاهدة مناظرها ، واستطلاع أحوالها ، ولكن (رياض باشا) وزير اسماعيل في ذلك الحين رغب اليه البقاء في مصر ، وأجرت عليه الحكومة راتبا مقداره الف قرش كل شهر ، نزلا أكرمته به ، لا في مقابل عمل ، واهتدى الى المترجم كثير من طلبة العلم ، يستورون زنده ، ويقتبسون الحكمة من بحر علمه ، فقرأ لهم الكتب العالية في فنون الكلام ، والحكمة النظرية ، من طبيعية وعقلية ، وعلوم الفلك ، والتصوف ، وأصول الفقه ، بأسلوب طريف ، وطريقة مبتكرة ، وكانت مدرسته بيته ، ولم يذهب يوما الى الأزهر مدرسا ، وإنما ذهب اليه زائرا ، وأغلب ما يزوره يوم الجمعة ، وكان أسلوبه في التدريس مخاطبة العقل ، وفتح أذهان تلاميذه ومريديه الى البحث والتفكير ، وبث روح الحكمة والفلسفة في نفوسهم ، وتوجيه أذهانهم الى الادب ، والانشاء ، والخطابة ، وكتابة المقالات الادبية ، والاجتماعية ، والسياسية ، فظهرت على يده نهضة في العلوم والأفكار أنتجت أطيب الثمرات

هنا موضع للتساؤل ، عما حمل الخديوى اسماعيل الى استمالة الحكيم الافغانى للإقامة في مصر ، واكرام مثواه ، فبدى هذا العمل غريبا ، لأن جمال الدين ماضيا سياسيا ، ومجموعة أخلاق ومبادئ ، لا ترغب فيه الملوك المستبدين ، ولم يكن السيد من أهل الملق والدهان ، فينال عطفهم ورعايتهم ، ويجرون عليه الارزاق بلا مقابل ، ولكن الامر لا يعسر فهمه اذا عرفنا أن في اسماعيل جانبا ممدوحا من صفاته الحسنة ، وهو حبه للعلم ، ورغبته في نشره ورعايته ، وكانت شخصية جمال الدين العلمية ، وشهرته في الفلسفة ، أقوى ظهورا ، وخاصة في ذلك الحين ، من شخصيته السياسية ، فلا غرو أن يكرم فيه اسماعيل العالم المحقق ، الذى يفيض على مصر من بحر علمه وفضله . وفى الحق ان اسماعيل لم يكن يقصر في اغتنام الفرصة لتنشيط النهضة العلمية ورعاية

العلماء والادباء، فترغيبه جمال الدين في البقاء بمصر يشبه أن يكون فتنحا علمياً،
كتأسيس معهد من معاهد العلم العالية التي أنشئت على يده

أما آراء الحكيم السياسية، وكرهيته للاستبداد، ونزعته الحرة، فلم يكن مثل اسماعيل
يخشأها أو يحسب لها حساباً كبيراً، لأنه في ذلك الحين (سنة ١٨٧١) كان قد بلغ أوج سلطته
ومجده، فكان يحكم البلاد حكماً مطلقاً، يأمر وينهى، ويتصرف في أقدار البلاد
ومصائر أهلها، دون رقيب أو حسيب، وكان مجلس شورى النواب آلة مطواعة في
في يده، والصحافة في بدء عهدا تكييل له عبارات المديح، وتصوغ له عقود الثناء،
ولم يكن سلطانه قد استهدف بعد للتدخل الاجنبي، لان هذا التدخل لم يقع إلا في
سنة ١٨٧٥، كما رأيت في سياق الحديث، فليس ثمة ما يخشى منه اسماعيل، على سلطته
المطلقة، من الناحية الداخلية أو الخارجية، حين رغب الى حكيم الشرق الإقامة
والتدريس في مصر، وقد بدأت النهضة التي ظهرت على يد السيد، علمية، أدبية،
ولم تتطور إلى الناحية السياسية إلا حوالي سنة ١٨٧٦، على أنها في تطورها السياسي
لم تتجه ضد اسماعيل بالذات، بل اتجهت في الجملة ضد التدخل الاجنبي

وثمة اعتبار آخر، لا يفوتنا الالماع اليه، ذلك أن جمال الدين قد بارح الاستانة،
إذ لم يجد فيها جوا صالحا لانهاضة العلمية، والفكرية، وقصد إلى مصر وقد سبقته اليها
أنباؤه، ومالقيه في « دار الخلافة » من العنت والاضطهاد، وكان اسماعيل ينافس
حكومة الاستانة في المسكانة والنفوذ السياسي، وينظر اليها بعين الزرارية، ولا يرضى
لمصر أن تكون تابعة لتركيا، ولا أن يكون هو تابعا للسلطان العثماني، وليس خافيا
ما كان يبذله من المساعي للانفصال عن تركيا في ذلك الحين، وظهوره بمظهر العاهل
المستقل، في معرض باريس العام سنة ١٨٦٧، وفي اغفاله دعوة السلطان إلى حضور
حفلات القناة سنة ١٨٦٩، وعزوه على اعلان استقلال مصر التام في تلك الحفلات،
لولا العقبات السياسية التي اعترضته، ولا يعزب عن الذهن ما كان بين الخديوى
والسلطان من مظاهر الفتور والجفاء التي كادت تقطع الروابط بينهما، وأخصها فرمان
نوفمبر سنة ١٨٦٩ الذي أصدره السلطان منتقاصا سلطة الخديوى كما تقدم بيانا (ج ١ ص ٨٤)

ففي هذا الجو هبط جمال الدين مصر مبعدا من الاستانة، فلم يفت ذكاء اسماعيل أن يغتنم الفرصة ليحصى العلم في شخص الفيلسوف الافغانى، ولا يخفى ما لهذا العمل من حسن الأثر وجميل الاحدوثة، إذ يرى الناس فيه أن مصر تؤوى العلماء والحكماء، حين تضيق عنهم « دار الخلافة »، وأن عاهل مصر العظيم، أحق من السلطان العثمانى بالثناء والتقدير لانه يفسح للعلم رحابة، ويوطئ له فى وادى النيل أكنافه

وقد يكون لرياض باشا يد فى اكرام وفادة المترجم، ولكن إذا علمنا أن وزراء اسماعيل لم يكونوا يصدرون الا عن رأيه وأمره، أدركنا أن رياض باشا لم يكن الرجل الذى ينفرد بهذا الصنيع، نحو المترجم، ومهما يكن من واقع الامرفان لرياض فضل المشاركة فى عمل كان له الأثر البالغ فى نهضة مصر العلمية والفكرية والسياسية

أثره العلمى والادبى

أقام المترجم فى مصر، وأخذ يبث تعاليمه فى نفوس تلاميذه، فظهرت على يده بيئة استضاءت بأنوار العلم والعرفان، وارتوت من ينابيع الادب والحكمة، وتحررت عقولها من قيود الجود والاهام، وبفضل خطافن الكتابة والخطابة فى مصر خطوات واسعة، ولم تقتصر حلقات دروسه ومجالسه على طلبة العلم، بل كان يؤمها كثير من العلماء والموظفين والاعيان وغيرهم، وهو فى كل أحاديثه « لا يسأم، كما يقول عنه الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده، من الكلام فما ينير العقل، أو يطهر العقيدة أو يذهب بالنفس الى معالى الامور أو يستلفت الفكر الى النظر فى الشؤون العامة مما يمس مصلحة البلاد وسكانها، وكان طلبة العلم ينتقلون بما يكتبونه من تلك المعارف الى بلادهم أيام البطالة، والزائرون يذهبون بما ينالونه الى احيائهم، فاستيقظت مشاعر وتنبت عقول، وخف حجاب الغفلة فى أطراف متعددة من البلاد خصوصا فى القاهرة »

وقال الاستاذ الامام في موطن آخر يصف تطور الكتابة على يد المترجم « كان
ار باب القلم في الديار المصرية القادرون على الاجادة في المواضيع المختلفة منحصرين
في عدد قليل، وما كنا نعرف منهم الا عبدالله باشا فكري، وخيري باشا، ومحمد باشا سيد
احمد على ضعف فيه، ومصطفى باشا وهي على اختصاص فيه، ومن عدا هؤلاء فاما ساجعون
في المراسلات الخاصة، واما مصنفون في بعض الفنون العربية أو الفقهية، وماشا كلها،
ومن عشر سنوات ترى كتبة في القطر المصري، لا يشق غبارهم ولا يوطأ مضارهم،
وأغلبهم أحداث في السن، شيوخ في الصناعة، وما منهم الا من أخذ عنه أو عن أحد
تلاميذه، أو قل المتصلين به » انتهى كلام الامام

فروح جمال الدين كان لها الاثر البالغ في نهضة العلوم والآداب في مصر، ولا يفوتنا
القول بان البيئة التي نهض بها كانت مستعدة للرقى، صالحة لغرس بزور هذه النهضة،
وظهور ثمارها، أو بعبارة أخرى، ان مصر بما فيها من الازهر، والمعاهد العلمية
الحديثة، والتقدم العلمي الذي ابتداء منذ عهد محمد علي، كانت على استعداد لتقبل دعوة
الحكيم الأفغانى، ولولا هذا الاستعداد، اقضى على هذه الدعوة في مهدها، ولا خفق هو في مصر
كما خفق في الاسنانية، حيث وجد أبواب العمل موصدة أمامه، وهذا يبين لنا جانباً من
مكانة مصر، وسبقها الاقطار الشرقية في التقدم العلمي والفكري، والسيلسي، ويزيد هذه
الحقيقة وضوحاً، انك اذا استعرضت حياة جمال الدين العامة وما تركه من الاثر
في مختلف الاقطار الشرقية التي بث فيها دعوته، وجدت أثره في مصر أقوى وأعظم
منه في أى بلد من البلدان الاخرى، وفي هذا ما يدل على مبلغ استعداد مصر للنهضة
والتقدم، اذا تهيأت لها أسباب العمل، ووجدت القادة الحكماء

أثره الاخلاقي والسياسي

جاء المترجم مصر يحمل بين جنبيه روحاً كبيرة، ونفساً قوية، تزينها صفات
واخلاق عالية، أنبتتها الوراثة والتربية الاولى، وهذبها الحسنة والمعرفة، ومحضتها الحياة
الحربية التي خاض غمارها في بلاد الافغان، والتجارب التي مارسها، والشدائد التي
عاناها، جاء وفيه من الشمم والاباء ماصدقه عن أن يطأطأ الرأس أو يقيم على الضيم

وفيه من الثبات ومضاء العزيمة ما جعله يتغلب على العقبات التي اعترضته في أدوار حياته ، فقد رأيت كيف بقى على ولائه للامير محمد أعظم، رغم ما أصابه من الهزيمة ولم يخضع لخصمه (شير على) ، ورحل الى الهند، فلم تطق السياسة الاستعمارية بقاءه فيها واقصته عنها ، وذهب الى الاستانة ، فلم يعرف الملق والدهان ، وجهر بالحق ، واستهدف لعداوة شيخ الاسلام ، فلم يتراجع ولم ينكص على عقبيه ، وانتهى الخلاف باقصائه عن الاستانة

فهذه الاخلاق التي جاء بها جمال الدين كانت بلا مرأى أقوى مما عرف عن المجتمع المصري، في ذلك العهد، من خفض الجناح، والصبر على الضيم، والخضوع للحكام، وليس يخفى ما للشخصيات الكبيرة من سلطان أدبى على النفوس ، وما يؤثر فيها من طريق القدوة، فالسيد جمال الدين بما اتصف به من الاخلاق العالية، أخذ يثبت في النفوس روح العزة والشهامة ، ويحارب روح الذلة والاستكانة، فكان بنفسيته ودروسه واحاديثه ، ومناهجه في الحياة ، مدرسة أخلاقية ، رفعت من مستوى النفوس في مصر ، وكانت على الزمن من العوامل الفعالة للتحويل الذي بدا على الامة، وانتقالها من حالة الخضوع والاستكانة الى التطلع للحرية والتبرم بنظام الحكم القديم ومساوئه، والسخط على تدخل الدول في شؤون البلاد

أسرفت حكومة اسماعيل في القروض، وبدأت عواقب هذا الاسراف تظهر للعيان . رغم ما بذلته الحكومة لاختفائها بمختلف الوسائل، وأخذت النفوس تتطلع إلى إصلاح نظام الحكم بعد إذ أحست مرارة الاستبداد وهالتها فداحة القروض التي كبلت البلاد بقيود تدخل الدول

ويمكننا أن نحدد أواخر سنة ١٨٧٥، وأوائل سنة ١٨٧٦ كبداً للتدخل الاوروبى، إذ حدث من مظاهره وقتئذ شراء انجلترا أسهم مصر في القناة ثم قدوم بعثة المتهرب « كيف » الانجليزية لفحص مالية مصر ثم توقف الحكومة عن أداء أقساط ديونها، وما أعقب ذلك من إنشاء صندوق الدين في مايو سنة ١٨٧٦

فهذا التدخل كان من الاسباب الجوهرية التي حفزت النفوس الى التبرم بنظام الحكم، والتخلص من مساوئها، لان سياسة الحكومة هي التي أفضت الى تدخل الدول في شؤون مصر وامتثالها كرامة البلاد وأمتثالها

ومن هنا جاءت النهضة الوطنية والسياسية، ووجدت مبادئ حكم الشرق وتعاليمه سبيلا الى النفوس، فكانت من العوامل الهامة في ظهور هذه النهضة التي شغلت السنوات الاخيرة من عهد اسماعيل وكانت من أعظم ادوار الحركة القومية

كان من مظاهر هذه النهضة نشاط الصحف السياسية، واقبال الناس عليها، وتحدثهم في شؤون البلاد العامة، وتبرمهم بحالتها السياسية والمالية، ثم ظهور روح المعارضة واليقظة في مجلس الشورى، على يد نواب نفخ فيهم جمال الدين من روحه، وعلى رأسهم عبد السلام بك المويلحي (باشا)، الذي يعد من تلاميذه الافذاذ، وانك لتلمس الصلة الروحية بينهما، من الكلمات والعبارات الرائعة التي كان المويلحي يجهر بها في جلسات مجلس شورى النواب، مما سنذكره في موضعه، فان هذه العبارات هي قبس من روح الحكم الافغانى

وقد جاء ذكر النائب المويلحي ضمن تلاميذ جمال الدين ومريديه على لسان سليم بك العنحورى أحد أدباء سوريه حين زار مصر ووصف مكانة السيد بتوله :

« وفي خلال سنة ١٨٧٨ زاد مركزه خطرا وسما مقامه ، لانه تدخل في السياسات وتولى رئاسة جمعية (الماسون) العربية وصار له أصدقاء وأولياء من أصحاب المناصب العالية ، مثل محمود باشا البارودى الذى نفي أخيرا مع عرابى إلى جزيرة سيلان ، وعبد السلام بك المويلحي النائب المصرى فى دار الندوة ، وأخيه ابراهيم (المويلحي) كاتب الضابطة ، وكثير سواد الذين يخدمون أفكاره ، ويعلنون بين الناس مناره ، من أرباب الاقلام ، مثل الشيخ محمد عبده ، و ابراهيم اللقانى ، وعلى بك مظهر ، والشاعر الزرقانى ، وأبى الوفاء القونى فى مصر ، وسليم النقاش وأديب اسحق وعبد الله نديم فى الاسكندرية »

جمال الدين والثورة العراقية

لم يكن جمال الدين الافغانى مناصراً لاسماعيل ، بل كان ينقم منه استبداده واسرافه ، وتمكينه الدول الاستعمارية من مرافق البلاد وحقوقها ، وكان يتوسم الخير في توفيق ، إذ رآه وهو ولي للعهد ميالاً الى الشورى ، ينتقد سياسة أبيه واسرافه ، وقد اجتمعوا في محفل الماسونية ، وتعاهدوا على اقامة دعائم الشورى

ولكن توفيق لم يف بعهده بعد أن تولى الحكم ، فقد بدا عليه الانحراف عن الشورى ، واستمع لوشايات رسل الاستعمار الأوروبى ، وفي مقدمتهم قنصل إنجلترا العام في مصر ، اذ كانوا ينقمون من السيد روح الثورة والدعوة الى الحرية والدستور ، فغيروا عليه قلب الخديوى ، وأوعزوا اليه باخراجه من القطر المصرى ، فأصدر أمره بنفيه ، وكان ذلك بقرار من مجلس النظار منعقداً برئاسة الخديوى ، وكان فيه غاية في القسوة والظدر ، اذ قبض عليه ليلة الأحد سادس رمضان سنة ١٢٩٦ — ٢٤ اغسطس سنة ١٨٧٩ ، وهو ذاعب الى بيته ، هو وخادمه الأمين (ابو تراب) ، وحجز في الضبطية ، ولم يمكن حتى من أخذ ثيابه ، وحمل في الصباح في عربة مقفلة الى محطة السكة الحديدية ، ومنها نقل تحت المراقبة الشديدة الى السويس ، وانزل منها الى باخرة (١) أقلته الى الهند ، وسارت به الى بمباي ، ولم تتورع الحكومة عن نشر بلاغ رسمى من ادارة المطبوعات بتاريخ ٨ رمضان سنة ١٢٩٦ (٢٦ اغسطس سنة ١٨٧٩) ذكرت فيه نفي السيد بعبارات جارحة (٢) ملؤها الكذب والافتراء ، مما لا يجدر بحكومة تشعر بشيء من الكرامة والحياء أن تسف اليه ، فهي قد نسبت اليه السعى في الأرض بالفساد ، ويعلم الله انه لم يكن يسعى الا الى يقظة الامة ، وتحريرها من رقة النذل

(١) كان نقله الى الباخرة في حبيجة الثلاثاء ٨ رمضان سنة ١٢٩٦ - ٢٦

اغسطس سنة ١٨٧٩ (راجع الأهرام عدد ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٩)

(٢) تجد لمن هذا البلاغ الطويل في « الوقائع المصرية » عدد ٣١ اغسطس

سنة ١٢٨٩ ، وفي « الأهرام » عدد ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٩

والعبودية ، وذكرت عنه انه « رئيس جمعية سرية من الشبان ذوى الطيش مجتمعة على فساد الدين والدنيا » . وحذرت الناس من الاتصال بهذه الجمعية ، ومن المؤلم حقاً أن يتقرر النفي ويصدر مثل هذا البلاغ من حكومة يرأسها الخديوى توفيق باشا وهو على ما نعلم من سابق تقديره للسيد ، ومن وزرائها محمود باشا سامى البارودى ناظر الأوقاف وقتئذ ، وقد كان من أصدق مرديه وأنصاره ، فتأمل كيف يتنكر الانصار والاصدقاء لاستاذهم ، والى أى حد يضيع الوفاء بين الناس ! ، ولا ندرى كيف أساغ البارودى نفي السيد جمال الدين واشترك فى احتمال تبعته ، وإذا لم يكن موافقاً على هذا العمل المنكر فلم لم يستقل من الوزارة احتجاجاً واستنكاراً ؟ لاشك أن موقف البارودى فى هذه الحادثة لا يمكن تسويغه أو الدفاع عنه بأى حال

نفي جمال الدين من مصر ، على أن روحه ومبادئه وتعاليمه تركت أثرها فى المجتمع المصرى ، وبقيت النفوس نائرة تتطلع الى اصلاح نظام الحكم ، وإقامته على دعائم الحرية والشورى ، فجمال الدين هو من الوجهة الروحية والفكرية أبو الثورة العرابية ، وكثير من أقطابها هم من تلاميذه أو مرديه ، والثورة فى ذاتها هى استمرار للحركة السياسية التى كان لجمال الدين الفضل الكبير فى ظهورها على عهد اسماعيل ، ولوبقى فى مصر حين نشوب الثورة لكان جائزاً أن يمدحها بأرائه الحكيمة ، وتجاربه الرشيدة ، فلا يغلب عليها الخطل والشطط ، ولكن شامت الاقدار ، والدسائس الانجليزية ، أن ينفي السيد من مصر ، وهى أحوج ما تكون الى الانتفاع بحكمته وصدق نظره فى الامور

أقام المترجم بحيدر اباد الدكن ، وهناك كتب رسالته فى الرد على الدهريين والزمته الحكومة البريطانية بالبقاء فى الهند حتى انقضى أمر الثورة العرابية

عمله فى أوروبا - جريدة العروة الوثقى

أنهت الثورة العرابية ، واحتل الانجليز مصر ، فسمحوا للسيد بالذهاب الى أى بلد ، فاختار الشخوص الى أوروبا ، فقصده اليها سنة ١٨٨٣ ، وأول مدينة نوردها مدينة لندن ، أقام بها أياماً ممدودات ، ثم انتقل الى باريس ، وكان تلميذه الأكبر

الشيخ محمد عبده منفيًا في بيروت عقب اتحاد الثورة ، فاستدعاه الى باريس ، فوافاه اليها ، وهناك أصدر جريدة (العروة الوثقى) ، وقد سميت باسم الجمعية التي أنشأتها ، وهي جمعية تألفت لدعوة الامم الاسلامية الى الاتحاد والتضامن والاخذ بأسباب الحياة والنهضة ومجاهدة الاستعمار ، وتحرير مصر والسودان من الاحتلال ، وكانت تضم جماعة من أقطاب العالم الاسلامي وكبرائه ، وهي التي عهدت الى السيد باصدار تلك الجريدة لتكون لسان حالها

واشتركا معا في تحريرها ، وكانت مقالاتها جامعة بين روح جمال الدين ، وقلم الاستاذ الامام ، فجاءت آيات بينات في سمو المعاني ، وقوة الروح ، وبلاغة العبارة ، وهي أشبه ما تكون بالخطب النارية . تستثير الشجاعة في نفوس قارئها ، وتداني في روحها وقوة تأثيرها أسلوب الامام علي كرم الله وجهه في خطبه الحماسية المنشورة في نهج البلاغة ، ولا غرو فالسيد جمال الدين هو قبس من نور العترة الحسينية العلوية ، فكان روح الامام علي تمثلت فيه ، وتجلت أثرها فيما يكتبه أو يعليه

اتخذت العروة الوثقى شعارها ايفاظ الامم الاسلامية ، والمدافعة عن حقوق الشرقيين كافة ، ودعوتهم الى مقاومة الاستعمار الأوروبي ، والجهاد في سبيل الحرية والاستقلال

وقد ذاع شأنها في العالم الاسلامي ، وأقبل عليها الناس في مختلف الاقطار ، ولكن الحكومة الانجليزية أفلتت دونها أبواب مصر والهند ، وشددت في مطاردتها واضطهاد من يقرؤها ، وبلغ بها السعي في مصادرتها أن أوعدت الى الحكومة المصرية بتفريم كل من توجد عنده العروة الوثقى خمسة جنهات مصرية الي خمسة وعشرين جنهيا ، وقامت الموانع دون استمرارها ، فلم يتجاوز ما نشر منها ثمانية عشر عددا

قضى جمال الدين في باريس ثلاث سنوات ، كان لا يفتأ خلالها ينشر المباحث والمقالات الهامة في مقاومة اعتداء الدول الأوروبية على الامم الاسلامية ، ويراسل تلاميذه ومريديه في مصر .

جمال الدين ووينان

وجرت له أبحاث مع الفيلسوف ارنت رينان Renan في العلم والاسلام ،
وأكبر فيه رينان عبقرية ، وشعة علمه وقوة حجته ، وقال عنه « كنت أتمثل أمامي
عندما كنت أخاطبه ابن سينا ، أو ابن رشد ، أو واحداً من أساطين الحكمة
الشرقيين »

عمله في فارس ثم نفيه منها

ثم أخذ ينتقل بين باريس ولندن الى أوائل فبراير سنة ١٨٨٦ (جهدى الاولى
سنة ١٣٠٣) وفيه ذهب الى بلاد فارس ثم الى روسيا

ولما كان معرض باريس العام سنة ١٨٨٩ رجع جمال الدين اليها ، وفي عودته
منها التقى بالشاه في مونيخ عاصمة بافاريا ، فدعاه الى صحبته اذ كان يرغب في
الاتقاء بعلمه وتجليه ، فلجأ الى دعوة ، وسار معه الى فارس ، وأقام في طهران ،
فجده علماء فارس وأمرأؤها وأعيانها بالرعاية والاحلال

واستعان به الشاه على اصلاح أحوال الملكية وسن لها القوانين الكفيلة
باصلاح شؤونها ، ولكنه استهدف لسط أصحاب النفوذ في الحكومة ، وخاصة
الصدر الاعظم ، فوشوا به عند الشاه وأسر اليه الصدر الاعظم أن هذه القوانين
تؤول الى انتزاع السلطة من يده ، فأثرت الوشائيات في نفس الشاه ، وبدأ يتكبر
للسيد ، فاستأذنه في السير الى المقام المعروف (بشاه عبد العظيم) على بعد عشرين
كيلومترا من طهران ، فخذلوه ، فوافاه به جم غفير من العلماء والوجهاء من أنصاره ،
في دعوة اصلاح ، فزدادت مكانته في البلاد ، وتغوف الشاه عاقبة ذلك على
سلطانه ، فاعتزم الاساءة اليه ، ووجه الى (شاه عبد العظيم) خمسين فارس قبضوا
عليه ، وكان مريضا ، فانتزعه من فراشه ، واعتقلوه ، وساقه خمسون منهم الى
حدود المملكة العثمانية متفيا ، فقتل بالبصرة ، فظلم ذلك على مريدويه واشتهت
ثورة السخط على الشاه

دعوة جمال الدين ضد الشاه

أقام السيد بالبصرة زمنا حتى أبل من مرضه ، ثم أرسل كتابا الى كبير المجتهدين في فارس ميرزا محمد حسن الشيرازي ، عدد فيه مساوي الشاه ، وخص بالذكر تخويله احدى الشركات الانجليزية حق احتكار التبناك في بلاد فارس ، وما يفضي اليه من استئثار الاجانب بأهم حاصلات البلاد ، وكان هذا النداء من أعظم الاسباب التي جعلت كبير المجتهدين يفتي بحرمة استعمال التبناك الى أن يبطل الامتياز ، فاتبعت الامة هذه الفتوى ، وأمسكت عن تدخينه ، واضطر الشاه خوف انتقاض الامة الى الفائه ، ودفع للشركة الانجليزية تعويضا ، فخلصت فارس من التدخل الاجنبي

شخصه الى أوروبا

مكث جمال الدين بالبصرة ريثما عادت اليه صحته ، ثم شخص الى لندن ، فتلقيه الانجائز بالاكرام ، ودعوه الى مجتمعاتهم السياسية والعلمية ، وحمل على الشاه وسياسته حملات صادقة في مجلة سماها (ضياء الخافقين) ، ودعا الامة الفارسية الى خلعه ، وقويت دعوة الحرية في ايران ، واشتد السخط على الشاه ناصر الدين الى أن قتل سنة ١٨٩٦ بيد فارسي أهوج ، وقيل ان للسيد دخلا في التحريض على قتله ، وتولى بعده مظفر الدين ، واستمرت دعوة الحرية التي غرسها جمال الدين في ايران تنمو وترعرع حتى آلت الى اعلان الدستور الفارسي سنة ١٩٠٦

ذهابها الى الاستانة واقامته بها

... وفيما هو بلندن ورد عليه كتاب من المايين المايوني بواسطة رستم باشا سفير تركيا يدعوته الى الاستانة ، فاجاب اولاً ، ثم ورد عليه كتاب آخر بذكرار دعوته فلبى الطلب ، وذهب الى الاستانة سنة ١٨٩٢ ، وكثرت هذه هي المرة الثانية لوروده هذه المدينة ، والمرة الاولى كانت في عهد السلطان عبد العزيز كما

تقدم بيانه ، وقد يبدو غريباً ، إن السلطان عبد الحميد الذي كان نصيراً للاستبداد وخصماً
للحرية ، يدعو الى جواره أكبر زعيم للحرية في الشرق ، وأغلب الظن أنه أراد
أن يخدم سياسته في الجامعة الإسلامية باستضافته فيل سوف الاسلام ، لكي يظهر
للعالم الإسلامي أنه يرفع العلم والعلماء من الام الإسلامية كافة ، وقد لبى جمال الدين
دعوته ، آملاً أن يرشده الى اصلاح الدولة العثمانية ، لان مقصده السياسي هو انهاض
دولة إسلامية أيا كانت الى مصاف الدول العزيرة القوية ، فسار الى الاستانة لتحقيق
هذا المقصد ، وحقه عبد الحميد بالرعاية والاحكام ، وأنزله منزلاً كريماً في قصر بحبي
(نشان طاش) ، من أنعم أحياء الاستانة ، وأجرى عليه راتباً وافراً ، قيل انه خمس
وسبعون ليرة عثمانية في الشهر ، ومضت مدة وجمال الدين له عند السلطان منزلة
عالية ، ثم مالبث أن تنكر له ، وأساء به الظن ، اذ كان من أخص صفات عبد الحميد
اساءة الظن بالناس كافة ، وخاصة بمن يتصلون به ، والاستماع الى الوشائات والدسائس ،
وكان الشيخ أبو الهدى الصيادي الذي نال الخطوة الكبرى عند مولاه يكره أن
يظفر أحد بثقته فوشى بالسيد عند السلطان وأوغر عليه صدره فأحيط السيد
بالجواسيس يمحسون عليه غدواته وروحاته ويرقبون حركاته وسكناته

ذكر الأمير شبيب ارسلان في هذا الصدد في كتاب «حاضر العالم الإسلامي» (١)
ان السيد كان وعبد الله نديم الكاتب والخطيب المصري المشهور في منزله
(الكاغدخانة) ، فصادف الخديوي عباس حلمي وسلم بعضهم على بعض وتحدثوا
نحو ربع ساعة تحت شجرة هناك ، فقيل ان الشيخ أبا الهدى قدم تقريراً
للسلطان بأن جمال الدين وعبد الله نديم تواعدا مع الخديوي على الاجتماع في
(الكاغدخانة) ، وهناك عند الاجتماع بإيفاء تحت الشجرة ، ويقول الأمير شبيب
ان السلطان بحسب قول جمال الدين لم يحفل بهذه الوشاية (٢) ، ولكننا نميل الى

(١) تأليف المستر ستودارد الامريكي وتعليق الاستاذ عجاج نويهض وفيه

تصحيح وتعليقات قيمة للإمير شبيب ارسلان

(٢) حاضر العالم الإسلامي ج ١ ص ٢٠٣

الاعتقاد أنها تركت أثرا في نفسه ، وغيرت قلبه على السيد ، وذكر أن الذي أدى الى وحشة السلطان منه استمراره في مجالسه على القديح في شاه المعجم ناصر الدين ، مما حمل سفير ايران على الشكوى منه الى السلطان ، فاستدعاه ، وطلب اليه الكف عن مهاجمة الشاه ، فقبل ، ولكن حدث أن قتل الشاه سنة ١٨٩٦ ، فاشتدت الريبة في جمال الدين ، واتجهت اليه شبهة التحريض على قتله ، فأمر السلطان بتشديد الرقابة عليه ، ومنع أي أحد من الاختلاط به الا بإرادة سلطانية ، فأصبح السيد محبوسا في قصره

مرضه ووفاته

تواترت الروايات بأن جمال الدين مات شبه مقتول ، وتدل الملاحظات والقرائن على ترجيح هذه الرواية ، فان اتهامه بالتحريض على قتل الشاه ، وتغير السلطان عليه ، وحبسه في قصره ، ووشايات أبي الهدى الصيادي ، مما يقرب الى الذهن فكرة التخلص منه بأية وسيلة ، وهذا الى أن الغدر والاغتيال كانا من الأمور المألوفة في الاستانة

وأصدق الروايات وأحقها بالثقة ، فيما نعتقد ، ما ذكره الامير شكيب ارسلان في كتاب (حاضر العالم الاسلامي) ، قال ما خلاصته انه لما اشتد التضييق على السيد جمال الدين أرسل الى مستشار السفارة الانجليزية يطلب منه إيصاله الى باخرة يخرج بها من الاستانة ، فجاءه المستشار وتعهد له بذلك ، فلما بلغ السلطان الخبر أرسل اليه أحد حجابيه يستعطفه أن لا يمس كرامته الى هذا الحد ، ولا يلتمس حماية أجنبية ، فثارت في نفسه الحمية والأنفة ، وأخير مستشار السفارة بأنه عدل عن السفر ، ومما كان فليكن ، ولكن الرقابة عليه بقيت كما كانت ، وبعد أشهر من هذه الحادثة ظهر في فمه مرض السرطان ، فصدرت الارادة السلطانية بإجراء عملية جراحية يتولاها الدكتور قبور زاده اسكندر باشا كبير جراحي القصر السلطاني ، فأجرى له العملية الجراحية ، فلم تنجح ، وما لبث الا أياما قلائل حتى فاضت روحه ، ومن هنا تقول الناس في قصة هذا السرطان ، وهذه العملية الجراحية

لقرب عهد المرض بتغير السلطان على السيد ، وما كان معروف من وسوس
بعهد الحميد ، فقبل ان للعملية الجراحية لم تعمل على الوجه اللازم لها عمداً ، وقيل لم
تلتحق بالتطهيرات الواجبة فنا ، بحيث انتهت بموت المريض . (١)

وذكر الأمير شكيب أن المستشرق المعروف الكونت (لاون استروروج)
حدثه ان المترجم كان صديقه ، فدعاه اليه بعد إجراء العملية الجراحية ، وقال له
ان السلطان أبي أن يتولى العملية الا جراحه الخاص ، وانه هو رأى حال المريض
ازدادت شدة بعد العملية ، ورجا منه أن يرسل اليه جراحا فرنسيا مستقلا الفمكر ،
طاهر النعمة ، لينظر في عقب العملية ، فأرسل اليه الدكتور (لاردى) ، فوجد أن
العملية لم تجر على وجهها الصحيح ، ولم تقبها التطهيرات اللازمة ، وأن المريض قد أشفى
بسبب ذلك ، وعاد الى استروروج ، وأنبأه بهذا الامر الحزن ، ولم تمض أيام حتى
فارق جمال الدين الحياة .

وذكر واحد ممن كانوا في خدمة عبد الحميد ، بعد أن روى له الأمير هذه
القصة ، ان قبور زاده اسكندر باشا كان أطهر وأشرف من أن يرتكب مثل تلك
الجريمة ، وحقيقة الواقعة انه كان بالاستشارة طبيب أسنان عراقي اسمه (جارج) ،
يتردد كثيراً على جمال الدين ، ويعالج أسنانه ، وكانت نظارة الضابطة (ادارة
الامن العام) قد استألت (جارج) هذا بالمال ، وجعلته جاسوسا على السيد ، وصار
له عدوا في ثياب صديق ، وقال صاحب هذه الرواية انه أراد مرة أن يمنع الطبيب
المذكور من الاختلاط بجمال الدين ، فأشار اليه ناظر الضابطة اشارة خفية . بأن
يتحرك ، وفهم من الاشارة انه يذهب الى السيد ، ويعالج أسنانه ، بعلم من النظارة ،
والسيد لا يعلم بشيء من ذلك ، ويطمئن الى (جارج) ويثق به ، ولم تمض عدة
أشهر على حادثة الشاه حتى ظهر السرطان في فك السيد من الداخل ، وأجريت له
عملية جراحية ، فلم تنجح ، وجارح هذا ملازم للمريض ، وبعد موته كلفوا يروونه
دائماً حزينا كئيبا ، يبدو على وجهه الوجوم والحزنى ، مما جعلهم يشتبهون أن

يكون له يد في افساد الجرح بعد العملية ، أو في توليد المرض نفسه من قبل بوسيلة من الوسائل ، ولما عاتق السيد بدا التدم على الطبيب الاثيم ، وشعر بوجز الضمير يؤنبه على خيانتة هذا الرجل العظيم

وكانت وفاته صبيحة الثلاثاء ٩ مارس سنة ١٨٩٧ ، وما ان بلغ الحكومة العثمانية نعيه حتى أمرت بضبط أوراقه وكل ما كان باقيا عنده ، وأمرت بدفنه من غير رعاية أو احتفال في مقبرة المشايخ بالقرب من نشان طاش ، فدفن كما يدفن أقل الناس شأنًا في تركيا ، ولا يزال قبره هناك

صفاته وأخلاقه

وصفه تلميذه الاكبر الاستاذ الشيخ محمد عبده بقوله : « انه يمثل لناظره عربياً محضاً ، من أهالي الحرمين ، فكأنما قد حفظت له صورة آبائه الأولين ، من سكنة الحجاز ، ربة في طوله ، وسط في بنيته ، قمحي في لونه ، عصبي دموي في مزاجه ، عظيم الرأس ، في اعتدال ، عريض الجبهة ، في تناسب ، واسع العينين ، عظيم الاحداق ، ضخم الوجنيات ، رحب الصدر ، جليل في النظر ، هش بش عند اللقاء ، قد وفاه الله من كمال خلقه ، ما ينطبق على كمال خلقه ، أما أخلاقه فسلامة القلب سائدة في صفاته ، وله حلم عظيم ، يسع ما شاء الله أن يسع ، الى أن يدنو منه أحد ليمس شرفه أو دينه فينقلب الحلم الى غضب ، تنقض منه الشهب ، فينبأ هو حلم أو اب ، اذا هو أسد وقلب ، وهو كريم ، يبذل ما بيده ، قوى الاعتماد على الله ، لا يبالي ما تأتي به بصروف الدهر ، عظيم الامانة ، سهل لمن لاينه ، صعب على من خاشنه ، طموح الى مقصده السياسي ، اذا لاحت له بركة منه تعجل السير للوصول اليه ، وكثيراً ما كان التعجل حلة الحرمان ، وهو قليل الحرص على الدنيا ، بعيد عن الغرور يمزخرفها ، ولوع بعظام الامور ، عزوف عن صغارها ، شجاع ، مقدم ، لا يهاب الموت ، كأنه لا يعرفه ، الا أنه حديد المزاج ، وكثيراً ما هدمت الحمة ما رفعتة الفطنة . »

وذكر عنه الامير شكيب أرسلان انه كان يقطع نفسه عن الشهوات ، ولا يرى من اللذات الا اللذة العقلية العالية ، وأن السلطان عبد الحميد حاول أن يعلق قلبه بالمال والبنين ، ويشغله بزينه الدنيا ، وراوده على الزواج ، فأبى وأعرض ، وكان ينظر الى المال نظره الى التراب ، فلا يسخره ، ولا يتناول منه الا ما هو ضروري للحياة ، وحاول السلطان أن يعطيه رتبة علمية كرتبة قاضي عسكر مثلاً ، فأبى أن يقبل الرتبة وأن يلبس كسوتها المزركشة بالقصب ، وكذلك رفض قبول وسامهما كان عالياً

وقال عنه (أديب اسحق) انه أسمر اللون ، ربة ممتلىء ، قوى البنية ، جذاب النظر ، نافذ الالط ، خفيف العارضين ، مسترسل الشعر ، بحبة وسراويل سوداء تنطبق على الكاحلين ، وعمامة صغيرة بيضاء على رى علماء الاستاذة ، عزب ، عفيف النفس ، قانت ، كثير القيام ، لا ينام الا الغلس الى الضحى ، ولا يأكل غير ثمرة واحدة في اليوم ، على أنه يكثّر من شرب الشاي والتدخين ، قوى العارضة ، طويل الحجة ، واسع المحفوظ ، نبه يكاد يكشف حجب الضمائر ، ويهتك أستار الستائر ، ولكنه على فضله ، لا يسلم من حدة المزاج

علو نفسه

ويلوح لنا أن أبرز صفة في جمال الدين علو النفس ، واعلمها الصفحة الجامعة التي تصدر عنها صفاته الاخرى وأخلاقه ، وقد احتفظ بها في أشد الاوقات حرجاء ، ولازمته عند اشتداد المحن ، وتعاضم الخطوب ، مما دل على أنها غريزة طبعت عليها نفسه العالية ، وحسبك دليلاً على ذلك ما كان من موقفه حين نفي من مصر في أوائل عهد الخديوى توفيق باشا ، فقد أنزل الى البحر في السويس خالى الجيب ، فجاءه قنصل ايران في ذلك الثغر ، ومعه نفر من تجار العجم ، وقدموا له مقداراً من المال على سبيل الهدية أو القرض الحسن ، فأبى أن يأخذ منه شيئاً ، وقال لهم : احفظوا المال فأنتم اليه أحوج ، ان الليث لا يعلم فريسته حيثما ذهب ،

وهذه الكلمة وحدها تصور لنا شخصية جمال الدين وعظمته النفسية ، وتصلح
أن تكون عنوانا لتاريخه المجيد

عقيدته

تدل رسالته في (الرد على الدهريين) على أنه مؤمن صادق بالإيمان ، يدعم
العقيدة الإسلامية على أسس المنطق والحكمة العقلية ، فهو فيلسوف من فلاسفة
الإسلام الأعلام

قال الاستاذ الامام عن مذهبه وعقيدته « أما مذهب الرجل فحنيفي حنفي ،
وهو وان لم يكن في عقيدته مقلداً ، لكنه لم يفارق السنة الصحيحة مع ميل الى مذهب
السادة الصوفية رضى الله عنهم ، وله مشاورة شديدة على اداء الفرائض في مذهبه ،
وعرف بذلك بين معاصريه في مصر أيام اقامته بها ، ولا يفتي من الاعمال الا ما يحل
في مذهب ائمه ، فهو أشد من رأيت في المحافظة على أصول مذهبه وفروعه ، أما
حميته الدينية فهي مما لا يساويه فيها أحد ، يكاد يلتهب غيرة على الدين وأهله »

علمه

وقال عن علمه : أما منزلته من العلم وغزارة المعارف فليس يحدها قلبي . لا بنوع
من الإشارة اليها ، لهذا الرجل سلطة على دقائق المعاني وتحديداتها وإبرازها في صورها
اللائقة بها ، كأن كل معنى قد خلق له ، وله قوة في حل ما يعضل منها ، كأنه سلطان
شديد البطش ، فنظرة منه تفكك عقدها ، كل موضوع يلقي اليه ، يدخل للبحث
فيه كأنه صنع يديه ، فيأتي على أطرافه ، ويحيط بجميع أكنافه ، ويكشف ستر
الغموض عنه ، فيظهر المستور منه ، وإذا تكلم في الفنون حكم فيها حكم الواضعين
لها ، ثم له في باب الشرعيات قدرة على الاختراع ، كأن ذهنه عالم الصنع والابداع ،
وله لسان في الجدل ، وحنق في صناعة الحججة ، لا يلجئه فيها أحد ، إلا ان يكون
في الناس من لا تعرفه ، وكذاك شاهداً على ذلك أنه ما خاصم أحداً الا خصمه ،

ولا جلالة علم إلا ألزمه ، وقد اعترف له الاوروبيون بفعلك بعد ما أقر له الشرقيون ،
وبالجملة فاني لو قلت ان ما آتاه الله من قوة الذهن ، وسعة العقل ، وفوق البصيرة ،
هو أقصى ما قدر لغير الانبياء ، لكانت غير مبالغ ، ذلك فضل الله ، يؤتيه من
يشاء والله ذو الفضل العظيم .

وقل أديب اسحق عن ذكائه : ومن عجائب ذكائه انه تعلم اللغة الفرنسية أو
بعضها حتى صار يقدر على الترجمة منها ، ويحفظ من مفرداتها شيئاً كثيراً ، في أقل
من ثلاثة شهور بلا أستاذ إلا من علمه حروف هجائها في يومين ، وكان يقتبع حركة
المعارف الأوروبية والمكتشفات المصرية ، ويلم بما وضع أهل العلم وما اخترعوه
جديداً حتى كأنه قرأ العلم في بعض مدارس أوروبا العالية .

مجلسه

كان حين اقامته بمصر يلقي الدروس في داره ، فكانت محط رجال العلماء
والأدباء وأذكاء الطلبة ، يقضى النهار في بيته ، فاذا جن الليل خرج يتوكأ على
عصاه الى قهوة اعتاد أن يجلس فيها امّ حديقة الازبكية (قهوة متاتيا) ، ويأخذ
مكانه في الصدر ، وحوله تلاميذه ومريدوه ، وفيهم الشاعر ، والاديب ، والعالم
للغوى ، والطبيب والجغرافي ، والتاريخي ، والمهندس ، وغيرهم من هفوة أهل الفكر
والعلم ، والوجاهة ، فيفيض على محدثيه من بحر علمه « فيتسابقون - كما يقول سليم
عنحوري - الى التمام أدق المسائل عليه ، وبسط أحوال الاحاجي لديه ، فيعمل
عقد أشكالها فرداً فرداً ، ويفتح اخلاق طلابها ورموزها واحداً واحداً ، لسان
عربي مبين ، لا يتلثم ، ولا يتردد ، بل يتدفق كالسيل من قريحة لا تعرف السكالك ،
فيدهش السامعين ، ويضع السائلين ، ويسم المعتبرين ، ولا يبرح هذا شأنه حتى
يشغل رأس الليل شيئاً ، فيقبل الى داره ، بعد أن يتقدم صاحب المقهى كلما يترتب
عليه في فمة الداخلين في جهاد ذلك الجمع الأثيق .

مقصود السيامي

قال الاستاذ الامام عن مقصود السيامي « ا » كان يسمى لانه يفتخر بالحق في الدول الاسلامية من ضعفها ، وتنبيهها للقيام على شؤونها ، حتى تلحق بالدول القوية فيعود للاسلام شأنه ، وللهين الخفيف مجده ، ويدخل في هذا تنكيس دولة بريطانيا في الاقطار الشرقية ، وتقليص ظلها عن رؤوس الطوائف الاسلامية ، وله في عداوة الانجليز شؤون يطول بيانها » انتهى كلام الاستاذ الامام

نقول وقد دل تاريخ السيد على انه بذل حياته كلها لبعث روح النهضة والحرية في أم الشرق قاطبة ، فهو أول زعيم للحرية في الشرق ، وأول باعث لنهضته الحديثة ، ولئن لم يشاهد ثمار دعوته وجهوده ، فحسبه انه غارس البزرة الأولى للحركات القومية التي ظهرت في الشرق منذ نيف وخمسين سنة الى اليوم ، والى ماشاء الله ، واذا هو لم يشهد نجاح دعوته قبل موته ، فليس مرجع ذلك اليه ، لأنه قد أدنى رسالته على أتم ما يؤديه الزعماء المخلصون ، ولكن عاكسته الأقدار واعتضت سبيله عقبات جمة ، بعضها من مكاييد الدول الاستعمارية ، وخاصة الدولة الانجليزية ، وبعضها من خذلان ملوك الشرق وأمرائه لدعوته واضطهادهم اياه

فقد رأيت ما أصابه من الخديوى توفيق باشا حين ولى الحكم ، اذ نقض عهده معه ، ونفاه من مصر ، وكذلك فعل معه شاه المعجم ناصر الدين شاه ، فقد استدعاه لينتفع من علمه وحكمته ، وما لبث ان تنكر له وجبسه ثم نفاه ، وعرفت ما أصابه في الاستانة على عهد السلطان عبد الحميد ، مما لاحتاجة الى تكراره ، وحسبك أن تذكر أنه كان سجيناً في قصره ، ومحاطاً بالعيون والجواسيس ، حتى لاقى منيته في ظروف تدعو للاعتقاد أنه مات شبه مقتول

فملوك الشرق وأمراؤه كانوا ذلت حرباً على جمال الدين ، وكانوا من حيث يشعرون أو لا يشعرون عوناً لدعاة الا تعار في احباط جهوده ومساعدته ، فليس عجيباً أن لا يشهد السيد نجاح دعوته في الاصلاح والحرية ، وقيد لقي أيضاً خذلاناً من أكثر الطبقات ، فكأنه كان يرسل دعوته في صحراء متفرة ، ليس فيها صميم ولا بحبيبه

ولا مرأى في أنه قد تقدم الشرق وسبقه إلى الحياة نيفا ومائة عام ، فلم يلبث الشرق نداه في حياته ، ولم تظهر ثمار دعوته إلا بعد مائة ، وهذا يزيد فضلا وقدره ، لأنه قام بدعوته في وقت عز فيه النصير ، وقل المستجيب إلى دعوة الحرية والحق ، وقد شعر السيد ، وخائبة في أواخر أيامه ، بمرارة اليأس والألم مما لقيه من صنوف الإضطهاد ، ونقض العهود والمواثيق ، ولم يكن حقيقاً بالألم حين يعرض في ذاكرته مبلغ ما بذله لأمة الشرق من الاخلاص والتعاني في خدمتها ، ثم ما أصابه من كبرائها وأمرائها من التنكّر والجحود ، وما لقيه من مختلف طبقاتها من الإعراض والخذلان

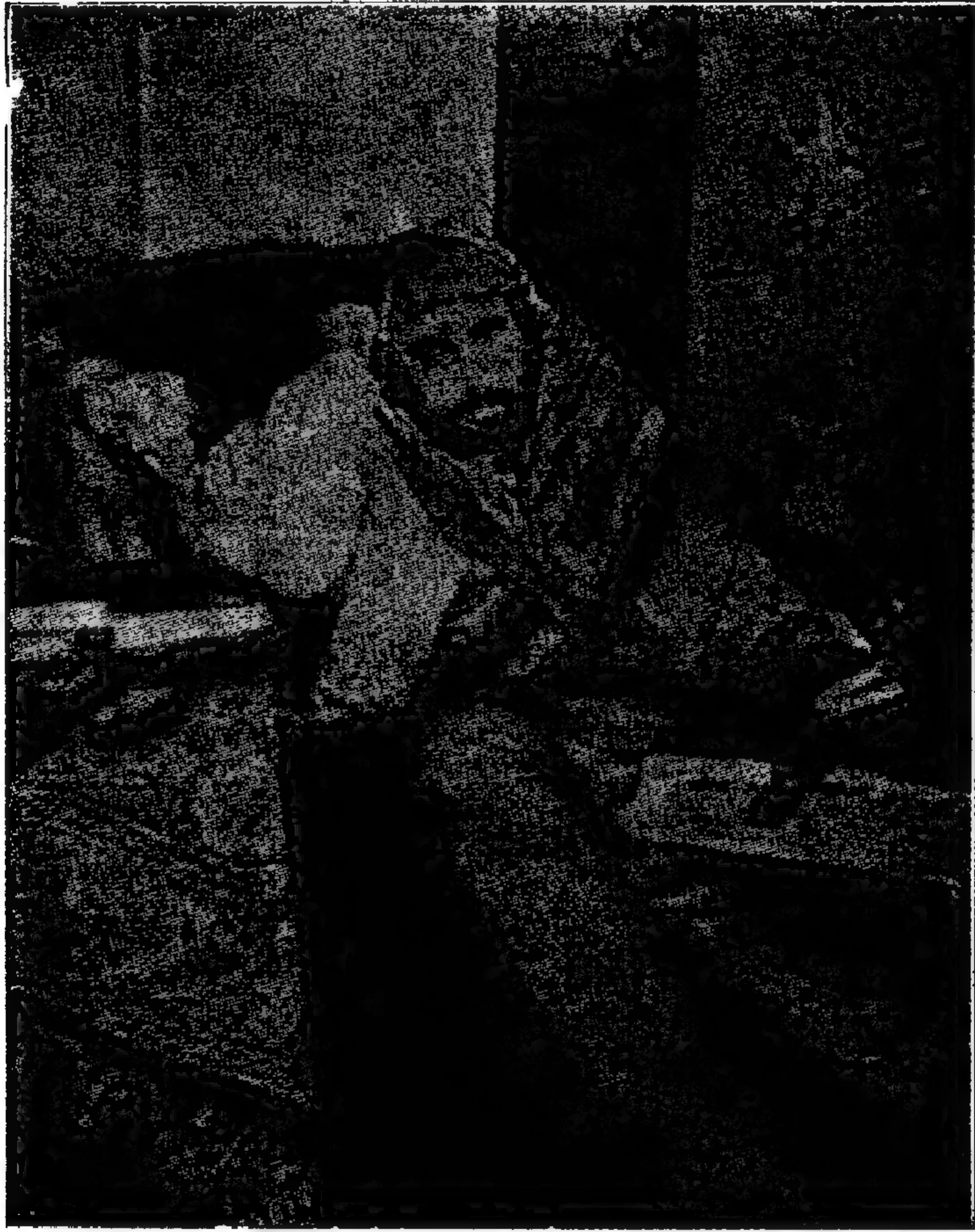
ذكر عنه الأمير شكيب أرسلان في ترجمته (١) : أنه أقام بالاستانة سنة ١٨٩٢ ، وكان من شدة ما يجد من الألم لحال الاسلام تخطر له خواطر نادرة في هذا الموضوع ، فقال له مرة « قد فسدت أخلاق المسلمين إلى حد أن لا أمل بأن يصلحوا إلا بأن ينشئوا خلقاً جديداً ، وجيلاً مستأنفاً ، فخبذا لو لم يبق منهم إلا كل من هو دون الثانية عشرة من العمر ، فعند ذلك يتلقون تربية جديدة تسير بهم في طريق السلامة » وقال له مرة أخرى « لم يبق في الاسلام أخلاق ، فمذا محمود سامي (باشا البارودي الشاعر الكبير ، رئيس النظار أثناء الحوادث العراقية) عاهدني ثم فكث معي ، وهو أفضل من عرفت من المسلمين (٢) » وقال له أيضاً « ان المسلمين قد سقطت همهم ، ونامت عزائمهم ، وماتت خواطرهم ، وقام شيء واحد فيهم ، وهو شهواتهم »

يمثل هذه الخواطر كان يعبر السيد عن ألمه من سوء حالة الامم الشرقية ، وهذا الألم يدلك على مبلغ الشعور الذي تملك له ، وأنه كان يشتغل غيرة على الشرق

(١) حاضر العالم الاسلامي ج ١ ص ٢٠٥

(٢) الإشارة هنا فيما نعتقد إلى ما كان من تقي السيد جمال الدين من مصر فقد تقي بقرار من مجلس النظار وكان محمود باشا سامي البارودي ناظر الاوقاف في ذلك الحين واشترك في هذا القرار

والاسلام ، ويحزن إذ يرى دعوته لم تلق مجيبا ولا نصيرا ، وانك لترى صورة الألم والحزن مرتسمة على محياه في مرضه الأخير ، وظل هذا الحزن يلازمه حتى فارق الحياة ، وها قد مضت خمس وثلاثون سنة على وفاته ، ولما ينهض واحد من المسلمين في مشارق الارض ومغاربها يبحث عن قبره ويشيد له ضريحاً يليق بذكرى الرجل العظيم الذي أفتى عمره في بعث الأمم الاسلامية وانهاضها ، وبث روح الحياة



السيد جمال الدين الافغانى

في مرضه الأخير

والحرية فيها ، الى أن قبض الله رجلا من سراة الامريكان (المستر كراين) ، فأقام فأخذ يبحث ويحقق حتى اهتدى الى قبر جمال الدين بالاستانة سنة ١٩٢٦ ، فأقام

- ١٧٦ -

عليه شاهداً نخباً من الرخام ، نقش عليه اسم السيد ، وأدى بهذا الصنيع واجباً
كل من يجدر بسراة المسلمين وعظماهم أن يؤدوه
وهذا المظهر المستمر من فكران الجميل يكشف لك عن ناحية من أسباب التأخر
السياسي والاجتماعي في أم الشرق قاطبة ، فان الامم لا تسلك سبيل النهضة الصحيحة
الا اذا عرفت أقدار الرجال الذين أفنوا حياتهم في سبيل مجدها وعظمتها

رجع ما انقطع عود الى الحياة النيابية

الهيئة النيابية الثالثة

ابتدأت أدوار المعارضة بانتخاب أعضاء الهيئة النيابية الثالثة ، وهم الذين شغلوا مراكز النيابة من سنة ١٨٧٦ الى أوائل عهد توفيق باشا وهالك أسماؤهم : —

نواب القاهرة

محمود بك المطار ، عبد السلام بك المويلحي ، يوسف العقبي

نواب الاسكندرية

سليمان الغربي ، عبد الرزاق الشوربجي

نواب الغربية

عثمان الهرميل عمدة محلة مرحوم ، عبد الرحمن عرفه عمدة برج مغيزل ، محمد حماد عمدة كفور بلشاي ، محمود سالم عمدة كفر سالم ، أحمد سالم عمدة دهنوره ، مصطفى هرجه شيخ أبو صير ، الحاج محمد سليم عمدة شبرا قاص ، ابراهيم الشاذلي عمدة شبرا تنا ، عمر خضر عمدة ابو تور

نواب المنوفية

الحاج علي عمران عمدة سرمحموس ، مصطفى غنيم الانباني عمدة جزى ، ابراهيم حسن عمدة الباجور ، سليمان حسين عامر عمدة جنزور ، أحمد السرسني عمدة ادشاي ، علي عياد عمدة السدود

نواب البحيرة

ابراهيم الديب عمدة صفت الغنب ، ابو زيد الحناوي عمدة كفر عوانه ، عبد الله المنيأوي عمدة ديروط ، ابراهيم الجيار عمدة خربتا ، ابراهيم دربك عمدة عزبة دربك

نواب الدقهلية

عبد جوده عمدة محلة أنجاق ، محمد عبد عمدة كفر ابو ناصر ، متولى افندى
شريف عمدة ديرب ، يوسف رزق عمدة كفر يوسف رزق ، عبد الوهاب الشيخ
عمدة دقادوس ، شلي حسين عمدة سلبكا

نواب الشرقية

ايوب ايوب عمدة الصوه ، حسن عبد الله عمدة فرسيس ، محمد جيرة الله عمدة شبرا
العنب ، محمد رجب كساب عمدة غيته ، سيد احمد رضوان عمدة ميت العز ، جاد يوسف
عمدة شفيط الحرابوه ، على عامر عمدة العزيزية ، على خليل عمدة السعديين

نواب القليوبية

عبد العزيز مطر ، سليمان منصور (كفر شبين) ، مصطفى علام (سنديس) ،
عبد الفتاح زغلول (ميت كتانه)

نواب الجيزة

رزق عكاشه عمدة المنيا والشرقا ، حسين عطا الله عمدة برتشت ، فضل الزهر
عمدة ناهيا

نواب بنى سويف

محمد راضى عمدة انفسط ، على كساب عمدة نزلة كساب ، مصطفى محمد عز الدين
عمدة طنسا بنى مالو

نواب الفيوم

احمد جاد الله عمدة السيليين ، احمد الدهشان عمدة اهريت

نواب المنيا وبنى مزاد

بدينى الشريعى عمدة سمالوط ، عبد الغنى خالد (السبرية) ، على افندى حسن ،
محمد محمد ابوطالب عمدة برطباط ، خليل عبد الرحيم عمدة الفشن ، حنا يوسف عمدة
نزلة الفلاحين

نواب أسيوط

عطيه عبدالعال عمدة العقال البحرية ، محمد عبدالوهاب عمدة اسهامية ، عبدالرحمن
وافي عمدة بني عدى ، ميخائيل فرج عمدة ديرمواس ، محمد فرج عمدة نزلة فرج محمود ،
عمر احمد عمدة مسرع

نواب جرجا

ابراهيم حسن ابوليله عمدة الريانية ، عثمان احمد همام عمدة اولاد اسماعيل ، محمد
حساب عمدة داود وميت سهيل ، تيم حبارير عمدة المحامدة ، صديق عبد المنعم عمدة
بتجا ، عبد الشهيد بطرس (البلينا)

نواب قنا

محمود عبد الله عمدة دشنة ، طايح سلامه عمدة القبلى قامولا ، سليم سعيد عمدة
العركة والدهشة

نواب اسنا

احمد عبد الصادق (اسوان) ، محمد سلطان (اسنا)

نائب دمياط

الحاج سيد اللوزى

اجتماع مجلس شورى النواب بطنطا

فى دور غير عادى (اغسطس سنة ١٨٧٦)

دعت الحكومة اعضاء المجلس الى الاجتماع لدور «فوق العادة» بطنطا ، واختارت
هذه المدينة لمناسبة قيام المولد الاحمدى بها ، والغرض من الاجتماع هو البحث فى
مسألة ابطال المقابلة أو اقرارها ، وذلك أن مرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦ قضى بإيقاف
تنفيذ هذا القانون ، ولكن الحكومة رأت تخفيفا لضائتها المالية أن يعود العمل به
حتى تنجى متحصلات المقابلة ، وكان الاعيان الذين دفعوا أقساط المقابلة ، ومنهم
النواب ، يهمهم أن يجرى العمل به حتى يستمر اعفاؤهم من نصف الضرائب

لمربوطة على أطباتهم ، فدعت الحكومة المجلس الى الاجتماع للبحث في هذه المسألة ،
وذكرت موضوع الاجتماع في امر الدعوة

اجتمع الاعضاء في طنطا برئاسة عبد الله باشا عزت يوم الاثنين ١٧ رجب
سنة ١٢٩٣ (٧ اغسطس سنة ١٨٧٦) ، ولم يحضر الخديوى افتتاح المجلس ، ولا
تليت فيه خطبة عرش ، واقتصرت الجلسة الأولى على النظر في مسألة المقابلة ،
فجند الاعضاء بقاءها

وثمة ظاهرة بدت في هذا الاجتماع ، وهى روح جديدة يصح أن نسميها طبقا
لمصطلحات البرلمانية روح « المعارضة » ، ومظاهرها حب الاستقصاء والتحرى عن
شؤون الحكومة والرغبة الصادقة في بحثها بعناية تختلف كثيرا عن تهاون المجلس
في الأدوار السابقة

ظهرت هذه الروح إذ وقف الشيخ عثمان الهرميل أحد نواب الغربية ،
وأبدى موافقته على إعادة العمل بقانون المقابلة ، ولكنه طلب في صراحة محدودة أن
توضح الحكومة الطريقة التى كان في نيتهما اتباعها لرد المبالغ التى حصلتها من المقابلة
فما لو بطل العمل بالقانون ، وقال ان مجموع ما حصلته بلغ (الى ذلك الحين) اثنى
عشر مليوناً أو ثلاثة عشر مليون جنيه ، ومع جسامه هذا المبلغ ووجود ديون
أخرى على الحكومة لم تبين كيف يمكنها رد مبالغ المقابلة الى أصحابها « وبما أن
المجلس لم ينظر ميزانية الحكومة فى السنة الماضية ، مع أن له الحق فى الاطلاع عليها
ليعرف كيفية الإيراد والمنصرف ، ويعلم أيضا كيفية الاستقراض وحصر الدين
واستهلاكه فى ٦٥ سنة (طبقا لمرسوم توحيد الديون) فان وافق المجلس يصير طلب
هذه البيانات أيضا لتنظر بالمجلس »

فهذه روح طيبة ، تدل على ان فكرة الرقابة على تصرفات الحكومة قد سرت الى
نفوس الاعضاء ، لأن الهرميل لم يدل بهذا البيان الا مستأنسا بتأييد زملائه ،
ومترجما عن ميولهم وشعورهم ، وقد وافق المجلس فعلا على وجهة نظره وقرر تأليف
لجنة من ثلاثة أعضاء وهم : بدينى افندى الشريعى ، وعلى افندى عامر ، وعبد الشهيد

افندى بطرس ، ومهمتهم التوجه الى وزارة المالية للاطلاع على البيانات التى طلبها الشيخ عثمان الهرميل

وانتقلت اللجنة الى وزارة المالية بالقاهرة ، وفحصت البيانات ، واستحضرت الكشوف المطلوبة ، ومما جاء فى بيانها ان جملة المتحصل من المقابلة بلغ ثلاثة عشر مليون جنيه وكسورا ، وانتهت فى تقريرها الى اقتراح اعادة العمل بقانون المقابلة ، لأنه يتعذر على الحكومة رد مبالغ المقابلة مع سداد ديونها

ونظر تقريرها بجلسة الخميس ٢٠ رجب سنة ١٢٩٣ — ١٠ اغسطس سنة ١٨٧٦ ، فقرر المجلس ابقاء المقابلة لمعاونة الحكومة على سداد ديونها ، وهو قرار لاغبار عليه ، لانه بمثابة « توضيح » مالية تتحملها البلاد لانقاذ الحكومة من ارتباكها المالى ومساعدتها على سداد ديونها ، والأهم فى الاوقات العصيبة تنهض لمعاونة حكوماتها ماليا ومعنويا ، مهما يكن من أخطائها الماضية ، لان ساعة الخطر تتطلب أن تتضافر الايدى وتتعاون الامة والحكومة على انقاذ البلاد مما يحيق بها من المكار ، وانتهى فى تلك الجلسة دور الانعقاد غير الاعتيادى بطنطا ، بعد أن دام اجتماعه جلستين اثنتين

دور الانعقاد الاول معه الهيئة النيابية الثالثة

نوفمبر سنة ١٨٧٦ — مايو سنة ١٨٧٧

افتتح الخديوى اجتماع المجلس يوم الخميس ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٧٦ يصحبه الامير محمد توفيق باشا وزير الداخلية ، والامير حسين كامل باشا (السلطان حسين فيما بعد) وزير المالية ، والامير حسن باشا وزير الحربية ، وشريف باشا وزير الحقانية والخارجية ، وخيرى باشا المهردار ، واجتمع الاعضاء برئاسة عبد الله باشا عزت ، وتليت خطبة العرش وفيها أعرب الخديوى عن سروره من اجتماع المجلس « لبعض مسائل مهمة » وذكر (أولا) أن المرسوم الصادر بتوحيد الديون المؤرخ ٧ مايو سنة ١٨٧٦ طرأت عليه أسباب دعت الى تعديله ، وان « أفكار الجميع مخالفة لما

هو منصوص به من جهة إبطال المقابلة « وأشار الى اجتماع النواب بطنطا ، وما استقر عليه رأيهم من ضرورة إبقاء المقابلة ، وذكر حضور المستر جوشن والمسيو جوبير من دوى الدائنين والاتفاق معهما على تسوية الديون بالطريقة التى ستعرض على المجلس ، (مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦) ، وان هذه التسوية مبنية على قرار النواب فى شأن المقابلة المبين به وجهان : « أحدهما إبقاء المقابلة ، والآخر بيان ما هو محقق لكم من ابلاغ الايراد بعد انتهاء مدة المقابلة الى ثمانية ملايين ونصف مليون جنيه تقريباً ، ولأجل امكان موازنة مالية الحكومة ألزمت الضرورة جعل الايراد فى مدة المقابلة ثابتاً سنوياً ، ولهذا ما أمكن خصم الامتياز سنوياً كما كان جارياً ، بل انتهى الامر فيه على أنه لا يخصم فى المدة المذكورة نظير انتفاع اربابه بالمائة خمسة فى كل سنة ، وبانتهاء مدة المقابلة بالطبع يجرى خصم ذلك الامتياز بتمامه ، وهذا هو بناء على أفكاركم وتصميمكم بابقاء المقابلة على أى وجه أمكن ، فالذى أمكن هو الذى تقدم الايضاح عنه بانضمام أفكاركم (وثانياً) النظر فى أعمال المنفعة العامة (العمليات) الخاصة بالوجه البحرى مما تعرضه وزارة الاشغال على المجلس »

والشئ الجديد فى هذه الخطبة أن الخديوى جعل للمجلس حقاً ثابتاً فى الاشتراك فى ادارة شؤون الحكومة وتصريفها ، وذلك باعلانه ان إبقاء المقابلة مبنى على قرار مجلس شورى النواب فى اجتماعه بطنطا ، ويعد هذا التصريح فى ذاته مكسباً للمجلس ، ولا يخفى أن التسوية التى أشار اليها الخديوى تتضمن أيضاً فرض الرقابة الثنائية الاجنبية على مالية الحكومة ، وهذه لم يذكرها اسماعيل باشا فى خطبته ، ولم يشرك المجلس فى احتمال تبعاتها ، وحسنًا فعل

تغييرات فى الاعضاء

انتخب احمد افندى اسماعيل عمدة السنبلالوين عضواً بالمجلس بدلا من متولى افندى شريف الذى عين وكيلا لضبطية دكرنس ، وخليفة افندى مرزوق عمدة بنى احمد بدلا من على حسن من نواب المنيا

لجان المجلس

بدأ المجلس عمله بانتخاب لجانه لتحقيق صحة نيابة الاعضاء ، وهذا بيان
اللجان (الاقلام) وأسماء رؤسائها
(لجنة المدائن) ، ورئيسها محمود بك العطار - (لجنة الغربية) ، ورئيسها الشيخ عثمان
الهرميل ، وتشمل نواب الغربية والمنوفية
(لجنة الشرقية) ورئيسها الشيخ ايوب ايوب ، وتشمل نوابا من الشرقية والدقهلية
والقليوبية . (لجنة أسيوط) برئاسة احمد افندي عبد الصادق - (لجنة المنيا) برئاسة بديني
افندي الشريعي

وقد فحصت اللجان نيابة الاعضاء فأقرت صحة نيابتهم أجمعين

الجواب على خطاب العرش

انتخب المجلس لجنة من عشرة أعضاء لتقديم الجواب على خطاب العرش ، وهؤلاء
الاعضاء هم : محمود بك العطار . عبد السلام بك المويلحي . الشيخ عثمان الهرميل
الشيخ سليمان حسين . الشيخ ايوب ايوب . يوسف افندي رزق . الشيخ عثمان
احمد همام . الشيخ عطيه عبد المتعال . بديني افندي الشريعي . علي افندي
كساب .

وقد وضعت جواب المجلس على خطبة العرش ، مكتوبا بأسلوب جديد ، وروح
جديدة ، تختلفان عن عبارات التملق البالغ التي وردت في الاجوبة السابقة ،
وتضاءلت فيه أساليب العبودية ، مما يدل على تطور روح المجلس واستشعار النواب
بكرامتهم وحقوقهم ، ويمتاز الجواب أيضا بإيجاز عباراته ، وارتقاء أسلوبه بالنسبة لأسلوب
الاجوبة السابقة ، وهذا ينبىء بتطور الافكار وتقدم لغة الكتابة والانشاء

وانا مقتبسون هنا بعض فقرات من هذا الجواب للتدليل على مبلغ هذا التطور ،
بدأ الاعضاء رسالتهم بشكر الخديوى على تشريفه المجلس بافتتاحه ، وقالوا عن خطبة
العرش « انتاشنفنا الأسماع بالأصغاء الى المقالة العلية ، التي أضاءت شمس معانيها ،
فأوجدت لنا السبيل الى التدبر لما أودع فيها من المقاصد الخيرية الصادرة عن سيد

أفكاره السنية ، المتجهة على ممر الاوقات لما يعود على البلاد وسا كنيها بالراحة والمنفعة ، ولا غرو في صدور ذلك من نفس كريمة جبلت على حب الوطن ، وجلبت اليه كل فائدة جلية ، أمرها مستحسن ، ولا يخفى على كل ذى عقل ولب ما أشير عنه بالمقالة الخديوية من جهة الديون ، فانه من المسائل العظمى العائدة على الحكومة والاهالى بالخيرات الكثيرة ، والثرات الجمة ، لانه مع انتظام الديون وتسويتها تحت روابط معلومة تنتظم مالية وادارة الحكومة ، ويقع ذلك ترقى حركة التجارة ، وكثرة التعامل بالاخت والعطاء بين العموم »

ولم يفت اللجنة ان تشير في جوابها الى الحق الذى ناله المجلس من الاشراف على أعمال الحكومة ، فقالت فى أسلوب حصيف « وبجسبا أشير بالمقالة السكرية سيطلب من نظارتى المالية والاشغال ما يختص بكل منهما من هذه المسائل » وختمت جوابها بقولها « نسأل المولى الكريم ان يوفقنا لما فيه النجاح والاصلاح لوطننا العزيز ، كما نبتهل اليه سبحانه وتعالى ببقاء سعادة الخديوى الاكرم متمتعا بأتجاله الكرام ، بحياه سيد النبیین ، وخاتم المرسلين »

فالحق ان هذا الجواب يعد من خير ما قدمه المجلس رداً على خطب العرش ، ولو قارنت بينه وبين جواب المجلس فى أول دور انعقاده (نوفمبر سنة ١٨٦٦ ص ١٠١) لوجدت التقدم ظاهرا فى الروح والطابع والاسلوب والافكار ، وقد بدا على مناقشات الاعضاء حب البحث والاستقصاء والاستقلال فى الرأى والتطلع الى مراقبة تصرفات الحكومة ، مما دل على ان روحا جديدة من المعارضة سرت الى المجلس

النواب البارزون

وبرز فى ميدان النقاش أعضاء اكفاء برهنوا على حصافة فى الرأى ، وقوة فى المنطق ، وسداد فى المقصد ، نذكر منهم على سبيل المثال (لا على سبيل الحصر) ، محمود بك العطار ، وعبد السلام بك المويلحى (باشا) ، ومحمد افندى راضى ، والشيخ عثمان الهرميل ، والشيخ محمود سالم ، وبدينى افندى الشريعى ، والشيخ ابراهيم الجيار ، وغيرهم

وقدمت وزارة المالية للمجلس بيانات تفصيلية عن الديون وأنواعها واقساطها، والابرادات والمصروفات وأبوابها، وتولى تقديم هذه البيانات حافظ بك رمضان من كبار موظفي وزارة المالية في جلسات متعاقبة، وكان يتولى الاجابة بأسهاب على كل ما يطلبه المجلس من الايضاحات

وبحث المجلس في مسائل عدة تتعلق بمشروعات المنفعة العامة، كالرياحات، والقناطر والترع، وملاحة مريوط وغير ذلك

وانتهى الدور يوم الخميس (١٥ فبراير سنة ١٨٧٧ - غاية صفر سنة ١٢٩٤) ثم استأنف اجتماعه في ١٦ ربيع الثاني بناء على طلب الحكومة لمناسبة نشوب الحرب بين تركيا والروسيا، وطلب الخديوى النظر في المال اللازم لتجهيز الحملة المصرية التي اعترم ارسالها في هذه الحرب

ولا شك ان جمع المجلس لهذا السبب وإن كان الغرض منه تدبير المال الذى تطلبه الحكومة، لكنه يدل على الحق الذى ناله النواب فى الرجوع اليهم كما احتاجت السلطة التنفيذية الى موارد مالية جديدة، وقد بما لم تكن ترجع اليهم فى مثل هذا الشأن ولا فى غيره، بل كانت تفرض مائشاء من الضرائب، دون ان ترجع اليهم، او تشركهم فى الامر، وهذا بلا مراة مكسب كبير من الوجهة القومية والدستورية

وانتهت المناقشة بقرار المجلس زيادة الضرائب على اختلاف انواعها عشرة فى المائة، وختم الدور يوم ١٦ مايو سنة ١٨٧٧ (٣ جمادى الاولى سنة ١٢٩٤)

الدور التالى

مارس - يونيه سنة ١٨٧٨

افتتح الخديوى اجتماع المجلس يوم الخميس ٢٨ مارس سنة ١٨٧٨ يصحبه الأمير محمد توفيق باشا وزير الداخلية، والأمير حسين كامل باشا وزير المالية، ومصطفى رياض باشا وزير الزراعة والتجارة، وشاهين باشا مفتش الوجه البحرى،

واحمد خيرى باشا المهر دار ، واجتمع الاعضاء برئاسة قاسم باشا رسمى وتليت خطبة العرش ، وتتضمن الاشارة الى ما عانت به البلاد من نقص النيل (عام ١٨٧٧) نقصاً لم يقع مثله من عدة سنين ، وما أصاب الاراضى من الشراقى . وخاصة أطيان الوجه القبلى ، فان معظمها لم يزرع لحرمانها مياه الري ، وألمع الى انتهاء الحرب البلقانية ، قال « والمأمول حضور العساكر المصريين لهذا الطرف . وتقر أعيننا برؤية أولادنا جميعاً (١) » ، وشكر المجلس على ما قرره فى الاجتماع الماضى من تقرير الاعانة العسكرية ، ووعد بتقديم حساب عن الاوجه التى صرفت فيها هذه الاعانة ، وأشار الى تأليف لجنة التحقيق الأوروبية ، وهى التى تولت فحص الحالة المالية بعد ما تبين من عجز الإيرادات

وانتخب المجلس لجنة لتقديم الجواب على هذه الخطبة ، وأعضاؤها هم : محمود بك العطار . عبد السلام بك المويلحى . الشيخ عثمان الهرمىل . الحاج ابراهيم حسن ايوب . يوسف رزق . بدينى الشريعى . عبد الشهيد بطرس . أحمد افندى عبد الصادق . الشيخ محمد سلطان .

وقدمت اللجنة جواب المجلس على خطبة العرش ، وهو بالاسلوب الذى كتب به جواب الدور السابق ، وفيه ترديد لما أشار اليه الخديوى فى خطبة العرش وإعراب عن الامل فى تسوية المشكلة المالية القائمة بين مصر والدائنين

وتوفى قاسم باشا رسمى رئيس المجلس أثناء انعقاد الدور ، فعين الخديوى . للرأسه جعفر مظهر باشا حاكم دار السودان السابق وهو من خيرة رجال الدولة فى ذلك العصر كما تقدم بيانه (ج ١ ص ١٦٠)

وانتخب فى خلال الدور الشيخ محمد عبد البر عمدة شنشور بدل الشيخ على عياد (منوفية) ، والشيخ خضر حشيش عمدة كفر ابو حشيش بدل عبد الفتاح

(١) كان الامير حسن ثالث انجال اسماعيل من قواد الحملة المصرية فى هذه الحرب ، واشارة الخديوى فى خطبته الى قرب عودة الجنود المصريين ، والتعبير عنهم (بأولادنا جميعاً) وفيهم نجله تونسية لطيفة واسلوب ديمقراطى جميل



جعفر مظهر باشا

رئيس مجلس شورى النواب

من ٢٤ ابريل سنة ١٨٧٨

الى ٢٧ يونيه سنة ١٨٧٨

قاسم رسمي باشا

رئيس مجلس شورى النواب

من ٢٧ مارس سنة ١٨٧٨

الى ٢١ ابريل سنة ١٨٧٨

زغلول (قليوبية) لاستعفائه، وعبد الرحيم عبد الله من بنى حرب بدل عثمان همام (جرجا)

قرارات المجلس

بحث المجلس فى الاضرار والخسائر الجسيمة التى أصابت الاطيان بسبب الشراقى الداشى عن نقص النيل سنة ١٨٧٧ ، فقرر ان تؤلف لجنة فى كل مديرية لتدارك هذه الحالة على قاعدة امداد الحكومة للاهالى الذين شرفت أطيانهم بالتقاوى والبزور ، وتسليفهم ما يحتاجون اليه من المال لشراء المواشى اللازمة لزراعة أراضيهم وازدادة ثمن التقاوى وقيمة السلف على مطلوبات الحكومة من المال ونظر فى أطيان « المتسحبين » وهم المزارعون الذين تخلوا عن أطيانهم لعجزهم عن أداء الضرائب ، ولاحظ ازدياد عددهم مما يندر البلاد بالخطر ، فقرر اعطاء أطيان « المتسحب » الى أهله وذوى قرباه الذين تؤول اليهم ملكيتها فيما لومات ، وان تُكلف باسمائهم مؤقتا لمدة ثلاث سنوات بصفتهم وكلاء الغائب ، فاذا حضر قبل انتهاء هذه المدة تعاد له أطيانه، وان لم يرجع تعتبر ملكا باتا لمن زرعوها من

أقارب به ، والمتسحبون الذين ليس لهم ورثة تعطى أطيانهم بالايجار لمن يطلبها ، وتسلم المديرية قيمة الايجار وتستوفى منه المال وتودع مافاض منه في خزانها حتى تنتهى السنوات الثلاث ، فاذا حضر صاحب الارض قبل انتهاء هذه المدة يعطى له مافاض من الايجار وتسلم له أرضه ، وان لم يحضر يضاف الفائض الى الحكومة ، وتعطى الارض بلا مقابل للخالين من الاطيان من أهل الناحية

وقرر المجلس وجوب مضاعفة منشآت الري والهندسة لكي تجدد الاراضى كفايتها من الماء فى حالة ما اذا نقص النيل كقصائه فى العام الماضى ، واستدعى على باشا مبارك ، وكان وقتئذ مستشار وزارة الاشغال ، وتباحث واياه فيما يجب القيام به من أعمال الري فى مختلف المديريات لزيادة المياه وعمل الاحتياطات الكفيلة لتلافى ضرر الشراقى فى حالة نقص النيل

وقدمت الحكومة للمجلس كشفا تفصيلية بما صرف بمعرفة وزارة الحربية من أموال الاعانة العسكرية

ولما كانت عليه حالة المالية من الارتباك وانهماك الحكومة بتقديم البيانات التى طلبتها لجنة التحقيق الاوروبية لم تضع ميزانية السنة الجديدة انتظارا لما تصل اليه لجنة التحقيق من النتائج ، وانتهى الدور يوم ٢٧ يونيه سنة ١٨٧٨ (٢٦ جمادى الآخر سنة ١٢٩٥) دون ان تعرض عليه الميزانية

الدور الثالث

آخر أدوار الانعقاد فى عهد اسماعيل

يناير سنة ١٨٧٩ — يوليه سنة ١٨٧٩

بلغ التدخل الأوروبى فى شؤون مصر المالية أقصى مداه بعد انفضاض الدورة النيابية السابقة ، اذ قدمت لجنة التحقيق الدولية تقريرها الاول ، ومما فرضته الدولتان الانجليزية والفرنسية من المطالب ضرورة تأليف وزارة يكون فيها عضوان أجنيان يمثلان المصالح الاوروبية ويرقبانها ، ونزل اسماعيل على ارادة

الدولتين ، وعهد الى نوبار باشا تأليف الوزارة على هذا الاساس ، فدخلها وزيران
أوروبيان ، أحدهما انجليزى وهو المستر ريفرس ويلسن وزيراً للمالية ، وثانيهما
فرنسى وهو المسيودى بلنير وزيراً للاشغال

تولت الوزارة شؤون الحكم فى اغسطس سنة ١٨٧٨ ، وواجهت مجلس شورى
النواب فى دور انعقاده الثالث

دعى المجلس الى الاجتماع ، فاستبشرت الصحف الوطنية خيراً ، وأعربت عن
آمال كبار فى أن يستوفى النواب حقوقهم حتى تلم البلاد ما هو البرلمان ، « وتذكر
كنهم حساً ومعنى وتجنّى با كورة ثماره » (١) وعلقت أملها بقيام النواب واجباتهم
وتقديرهم حاجات البلاد ومطالبها ، قالت جريدة (التجارة) فى هذا الصدد
« ولم لا ؟ وان من أعضائه لرجالاً لا تأخذهم فى الحق لومة لائم ، مع العلم بواجباتهم ،
وحقوق الأئمة ، وما ألم بهامن الآلام ، وبودهم لو اقتدوا الاصلاح بدمئهم ، وتناقل
الثقات خبراً آخر وهو انه سيسمح لمراسلى الجرائد بحضور جلسات هذا المجلس
(لم يتحقق هذا الخبر) لاستماع المفاوضة فيه ونقلها الى الصحف ، فبشروا أهل مصر
بمصر جديد ، يغنى به طارف المجد عن التليد » (٢)

اجتمع المجلس برئاسة احمد رشيد باشا ، وحضر الخديوى افتتاحه يوم الخميس ٢
يناير سنة ١٨٧٩ (٩ المحرم سنة ١٢٩٦) ، يصحبه الامير محمد توفيق باشا ولى عهده
والامير حسن باشا ثالث أنجاله ، ونوبار باشا رئيس مجلس الوزراء (النظار) ،
ووزير الحفانية والخارجية ، والسير ريفرس ويلسن وزير المالية ، ومحمد راتب باشا
وزير الحربية ، ومصطفى رياض باشا وزير الداخلية ، وعلى مبارك باشا وزير المعارف
والاوقاف ، والمسيودى بلنير وزير الاشغال ، واحمد خيرى باشا المهردار
وتليت خطبة العرش ، وهى أوجز خطب اسماعيل عبارة ، وآخرها فى مجلس
شورى النواب ، قال فيها

(١) جريدة التجارة (لاديب اشحق) عدد ١٥٣ (٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٨)

(٢) جريدة (التجارة) العدد السابق

« أبدى لكم ممنونيتي من اجتماعكم بهذا المجلس ، وأخبركم ان سبب اجتماعكم هو ان نظار حكومتى سيتذاكرون معكم فى بعض مسائل مالية واشغال داخلية ، فترجو من المولى الكريم أن تم المذاكرة فى ذلك على أحسن حال والله الموفق للصواب »

وانتهت جلسة الافتتاح على ذلك ، واجتمع المجلس فى اليوم نفسه بالجلسة الثانية ، وانتخب لجنة الجواب على خطاب العرش ، وأعضاءها هم : محمود بك العطار ، عبد السلام بك المويلحى ، الشيخ عثمان الهرميل ، الشيخ مصطفى الانباجى ، الشيخ محمد كساب ، يوسف افندى رزق ، بديتى افندى الشريعى ، عبد الشهيد أفندى بطرس ، الشيخ محمد فرج ، الشيخ طايح سلامه

جواب المجلس على خطبة العرش

خطاب تاريخى

وقدمت اللجنة جواب المجلس ، وهو جواب تسامى فيه النواب الى أرق المعانى وأروع الاساليب ، فصار جديراً بأن يحفظ ويسجل فى تاريخ مصر الدستورى ، وها هو ذا بنصه الوارد فى مضبطة جلسة ٦ يناير سنة ١٨٧٩ (١٣ المحرم سنة ١٢٩٦)

« نحن نواب الامة المصرية ووكلاؤها ، المدافعون عن حقوقها ، الطالبون لمصلحتها ، التى هى فى نفس الامر مصلحة الحكومة ، نرفع الى مقام الحضرة الخديوية الفخيمة الشكر الجليل ، حيث عنيت بتشكيل مجلس شورى النواب ، الذى هو أساس المدنية والنظام ، وعليه مدار العمران ، وهو السبب الموجب لنوال الحرية التى هى منبع التقدم والترقى ، وهو الباعث الحقيقى على بث المساواة فى الحقوق ، التى هى جوهر العدل وروح الانصاف

« ونكرر الشكر لهذه الحضرة الجليلة حيث شكلت مجلس وزارة جعلته مسؤولاً كاقلاً أمام الامة تأييداً لمجلس النواب ، وتتميماً له ، ولذلك حينما تعلقت ارادتها السامية بان ينظر الوزراء فى أمور المالية والاشغال الداخلية ، دعت نواب الامة

ليتداولوا معهم في ذلك ، حفظا لحقوق الرعية ، ومصلحة الحكومة
« وانا نبث أيضا عن الامة عموما ، وعنا خصوصا ، مزيد الشناء على هذه
الحضرة المعظمة ، لما تعطفت به من تشريف رقابها الرفيع لافتتاح هذا المجلس
احتفالا به في يوم ستجنى الامة من غرسه ثمار الرقاهية والراحة

« ونعلن من حميم الفؤاد سرورنا وبكال ابتهاجنا بما تشرفت به مسلمنا من
خطاب جلالتكم الذي أنبأ عما انطوت عليه تلك السريرة الطاهرة الزكية من الميل
للفريزى الى اصلاح الامة المصرية ، والرغبة الخالصة في صعودها على معارج التقدم
وترقيها الى ذروة السعادة ونيلها الحرية في تصرفاتها قولا وفعلًا حيث أبانت
عظمتكم أن الغرض من اجتماع هذا المجلس هو المذاكرة مع نظار حكومتكم في
المسائل المتعلقة بالمالية والاشغال الداخلية

« فبعث فينا ذلك الخطاب روح العصر الجديد ، وأحيا آمال هذه الامة التي
لا تزال راجية أن تنال شرفها التليد الذي شهدت به التواريخ وأنبات به الآثار
بمساعي الحضرة الخديوية وهمها العلية

« وإنا لاناؤ جهداً في دقة النظر والعناية بما فيه منفعة الوطن ومصلحة الحكومة
قياماً بأداء واجباتنا التي هي في الحقيقة مقاصد ولى النعم

« فليحى الخديوى المعظم ، وأنجاله الكرام ، ولتحى الحرية تحت ظل
رعايته وحمايته ، آمين »

هذا هو جواب المجلس ، وهو كما ترى لا يحتاج الى تعليق أو تقرير ، وهو
جدير أن تحفظه الامة والاجيال المتعاقبة وتتنا بكرة على الدوام ، كصفحة مجيدة من
صحائف تاريخنا القومى ، وهو لعمري برهان ناطق بوطنية أولئك النواب ومبلغ
لفضلهم بالامانة القومية ، وحديثك أن تستروح منه نسيم المباحث الدستورية
والحياة الوطنية ، فانظر الى ما فيه من دقة النظر والمرمى البعيد في قول النواب ان
تأليف الوزارة المشولة أمام الامة هو تأييد لمجلس النواب ، وتعيم له ، فان هذا
المعنى ينطوى على مبدأ المسئولية الوزارية أمام المجلس النيابى ، فذلك المبدأ الذى

هو قوام النظام البرلماني ، ثم تأمل في مخاطبة النواب للخديوي اسماعيل بلفظ (جلالتكم) متخطين لقبه الرسمي (صاحب السمو) ، فكأنهم أرادوا أن يجعلوا مصر في مرتبة الدول المستقلة استقلالاً تاماً ، وعلى رأسها ملك يلقب بصاحب الجلالة ، وهذا يطالملك بروح العظمة الوطنية التي يستلهم منها النواب جوابهم ، وتأمل ما يبشئ بصدورهم من الآمال الكبار في إحياء مجد مصر وعظمتها الخالدة « التي شهدت بها التواريخ وأنبات بها الآثار » ، ولاحظ تقديمهم منفعة الوطن على مصلحة الحكومة ، وهتافهم للخديوي ، ثم هتافهم للحرية ، نجد ان هذا الجواب آية في الوطنية والبلاغة السياسية

أعمال المجلس

كانت أعمال المجلس حلقات متصلة من المواقف الحسنة ، قوامها النظر في المصالح العامة ، والدفاع عن حقوق المجلس ، والاستمسك بالكرامة القومية ، في أسلوب رائع من الرأي الحصيف ، والمنطق السديد ، وانا ملخصون أهم هذه الاعمال فيما يلي

المسائل المالية

(١) وقف محمود بك العطار بجلسة ٥ يناير سنة ١٨٧٩ ، وقال ان أغلب الاعضاء يرغبون ان يفتحوا بعض المسائل للمداولة فيها ، ولكنهم انتظروا ما يرد من الوزارة من البيانات والمشروعات ، فلم يرد للمجلس شيء ، واقترح ان يحور المجلس استعجالاً عن ذلك ، فاستقر رأى المجلس على الكتابة للداخلية لسرعة ارسال مشروعات المالية والاشغال الداخلية التي يقتضى النظر فيها ، ولا يخفى ان وزارتي المالية والاشغال كان يتولاهما الوزيران الاوروبيان ، فكان ذلك مدية لوقوع التصادم المحتوم بين المجلس والوزارة

(٢) وقد تلكأت وزارة المالية في ارسال ما يخصها من المسائل ، وتعللت بعدم الانتهاء من تحضيرها ، وانها مهتمة باتمامها.

أما وزارة الاشغال فقد بادرت بإرسال تقرير مطول عن مشروعاتها العامة التي تعرضها على المجلس ، وطلبت اشتراك المجلس معها في المسائل المتعلقة بها ، « ولا غرو فان هذا الاشتراك لا بد منه لأجل تأكيد نجاح العمل الذي تشرع فيه » ، ووعد وزير الاشغال (المسيو بلينيير) بالحضور للمفاوضة مع المجلس في شأنها ، وطبع التقرير ووزع على الاعضاء ليتدارسوه قبل المناقشة فيه

وقد تناقش أعضاء المجلس في مواضع التقرير مناقشات دقيقة دلت على شدة عنايتهم بالمسائل المتعلقة بالمنفعة العامة ، وطلبوا حضور وزير الاشغال فحضر ، وأجاب الاعضاء على المسائل التي طلبوها ، وكان موقفه أقل خشونة من موقف زميله السير ريفرس ويلسن فقد وقف هذا الأخير موقف التحدي للمجلس وتلكاً في إرسال مشروعات وزارته

(٣) ثم طلب الى المجلس تسهيلاً لمهمته أن ينتدب بعض الاعضاء ليحضروا الى الوزارة للاسترشاد بمعلوماتهم وتجاربهم ولكي يتفادوا وياغم في مسائل مهمة تتعلق بالمالية ، فاستاء الاعضاء من هذا الطلب ، وكبر عليهم صدوره من السير ريفرس ويلسن ، ولكن بعض الاعضاء رأوا الاخذ بالاحوط^(١) ، ومما قاله محمود بك العطار ان المجلس لا ينحصر رأيه في بعض الاعضاء بل لابد من المداولة بحضور النواب جميعاً ، ولكن نظراً لان وزير المالية يطلب بعض الاعضاء للاسترشاد برأيهم ، فلا بأس من انتخاب خمسة لهذا الغرض على أن لا يكون لهم رأى يبدونه في أى مسألة إلا بعد ان تعرض على المجلس^(٢) ، ولم تفدهذه المجادلة في تقويم خطة السير ريفرس ويلسن بل استمر يماطل في عرض مشروعاته

(٤) فأثار عبد السلام بك المويلحي بجملة ٢٦ المحرم هذه المسألة ، وطلب من المجلس أن يقرر استعجال حضور هذه المشروعات ووافق المجلس على ذلك

(١) جريدة (التجارة) العدد ١٦٤ (١١ يناير سنة ١٨٧١)

(٢) مضبطة جاسة ٦ المحرم سنة ١٢٩٦

وعرض محمد افندى راضى - وهو نائب جرىء كانت له مواقف رائعة كما
سيجىء بيانه - أن ينظر المجلس فى مسألة أقساط الضرائب قبل حضور مشروعات
المالية ، فوافق المجلس على هذا رأى

وتناقش المجلس طويلا فى أقساط الضرائب فقرّر تحديد مواعيد لسدادها
تتفق مع مواسم جنى الحاصلات الزراعية

(٥) ولما تأخر وزير المالية عن ارسال مشروعات وزارته تقدم إنهاء من سبعة
عشر نائبا وهم : محمود بك العطار حنا يوسف . عثمان الهرميل . احمد السرسى .
باخوم لطف الله . احمد عبد الصادق . فضل الزمر . يوسف رزق . عبد الشهيد
بطرس . خضر ابراهيم . حسن عبد الله . احمد جاد الله . محمود عبد الله . ابراهيم
الجيار . السيد اللوزى . سليمان الغربى . محمد فرج

أعربوا فيه عن استيائهم من تأخير ارسال المشروعات المالية مع مضى عشرين
يوما على افتتاح المجلس ، وأبدوا ملاحظاتهم العامة ، وهى تتلخص فى الاعتراض
على فداحة الضرائب التى كان الاهالى ينوءون بها ، وما أضيف عليها من الضرائب
الجديدة ، كضريبة السدس ، وضريبة الرى (١٠ ٪ من قيمة الاموال) والمصلح
(الملح) ، وعوائد التنظيم ، والويركو المربوط على أصحاب الحرف ، وتذاكر
الشخصية ، وعوائد الدخولية الخ ، وطلبوا من المجلس النظر فى تخفيض الضرائب
حتى يرتفع الضيق والضنك عن الناس

فاستقر رأى المجلس على وجوب حضور وزير المالية للمناقشة معه فى هذا
الانهاء ، ولما تأخر الوزير عن الحضور وظهّرت نيته فى الامتناع عن مواجهة المجلس ،
استقر رأى على المداولة فى غيبته فى ما عرضه الاعضاء من المشروعات المالية ،
وخلاصتها تخفيض الضرائب الفادحة والقاء بعضها ، ويؤخذ مما أدلى به الاعضاء من
البيان ان مجموع ما كان يدفع من الضرائب الاصلية والمستحدثة عن الفدان بلغ من
٣٥٠ قرش الى ٥٥٠ قرش فى السنة ، وهذا يدل على فداحة الضرائب وما أصاب
الاهلين من العنت والارهاق

وبعد أن نظر المجلس في هذه المشروعات قرر ارسال صورها الى وزارة الداخلية حتى اذا ورد رأيها عنها يتداول المجلس فيما يقتضى عمله لراحة الاهالى

نشاط المجلس

ومن مظاهر النشاط الذى سرى فى جو المجلس ان أعضائه اقترحوا نقل مكان اجتماعه من القلعة الى داخل المدينة ، وبدا هذا النشاط أيضا فى أن أحد الاعضاء أرسل يعتذر عن الحضور لمرضه، فقال محمود بك العطار ان هناك من يدعى المرض لعدم حضوره ، ومن رأيه أن يرسل المجلس للمديرية التابع لها العضو الذى يعتذر بالمرض لا لكشف عايه طبيبيا بمعرفة حكيمباشى المديرية ، فوافق المجلس على هذا رأى

المسألة الدستورية

تقدم انهاء بجلسة ١٠ صفر سنة ١٢٩٦ من محمود بك العطار وعبد السلام بك المويلحى يتضمن الاعتراض على اغفال مجلس النواب فى المرسوم الصادر فى ٦ يناير سنة ١٨٧٩ الذى يقضى بان القوانين المتعلقة بالشؤون المالية تصدر بعد تقريرها فى مجلس الوزراء والتصديق عليها من الخديوى (وسيرد الكلام عن هذا المرسوم ص ١٩٩) ، قال «ولم نر لمجلس النواب فى هذا الذكر يتو اسما ولا خبرا ، مع ان سائر ما يختص بالادارة العمومية من تحصيل أموال وفرض ضرائب ووضع لوائح وقوانين لذلك ، وما كان من هذا القبيل انما يقصد به الاهالى لا غير ، وكل ما يقصد به الاهالى لا بد أولا من عرضه عليهم ورضاهم به عن طيب خاطر منهم قبل وضعه وتكليفهم به ، وحيث انهم أنابوا عن انفسهم نوابا منهم منوطين بالمدافعة عنهم والحماية عن حقوقهم ، والنظر فى شؤونهم بعين المصلحة ، فمن الواجب ان يعرض جميع ما يتعلق بالاهالى على نوابهم لينظروا فيه ويتدبروه ، وذلك لا يخفى على دولتورئيس النظار ، وكيف يخفى عليه أن للامة المصرية نوابا ، وهو يعلم دعوتهم للالتئام ، وقد شهد يوم اجتماع المجلس ، وحضر افتتاحه ، وسمع تلاوة الخطاب الخديوى ، وحضر يوم اجابة الاعضاء على ذلك الخطاب ، ووقف على مضمون كل من الخطاب وجوابه ، وعلم ما فوض اليهم أمر المذاكرة فيه ، ومن ثم قد أخذنا

العجب ، وذهب بنا الاسف كل مذهب ، ولا نشك في انكم معشر النواب قد أخذكم من العجب والاسف ما أخذنا ، كيف لا ، وان مثل دولة رئيس مجلس النظار لا يجهل حقوق مجلس النواب ، ومقدار احترامها ، كما لا ينكر أن موضوع الالكريتو المحكى عنه هو من حقوق ذلك المجلس المقدسة التي لا يصح انتهاكها ، ولذلك كانت الحضرة الخديوية من عهد تشكيل مجلس النواب لا تبرم غالب الامور المهمة التي تكون من هذا القبيل إلا بعد أن تعرض على أعضائه ، ولا يقضى بها إلا بعد اقرارهم على وضعها ، مع ان تلك الحضرة هي التي منحت الامة تشكيل هذا المجلس ، واذا كانت حقوقه محفوظة في الجملة حيث لم تكن ثم وزارة قائمة على دعائم الحرية مكافئة بأمر الاصلاح ومسئولة عنه ، فكيف تضيع تلك الحقوق في عهد تؤمل الامة فيه نوال كمال حريتها ، وغاية حقوقها ، علماً بأن تلك الوزارة أدري بشأن البرلمنتو (البرلمان) وأعرف بمقداره ، فهي أبعد من أن تنتهك حرمة ، وبناء على ذلك هانحن نرفع الى هيئة المجلس أمر هذا الالكريتو ملتزمين من حضراتكم أيها النواب النظر فيه لعلمنا بأن ما يؤثر في فؤاد أحدنا لا بد أن يؤثر في أفئدة الباقين ، وأن ما يجب على أحدنا القيام به وجب على الجميع كذلك ، لاننا جميعاً وكلاء الامة وأمناءها المدانون بمراعاة حقوقها والنظر في شؤونها ، ومصالحها ، وبالجملة ان الذي نراه أن لا نخض النظر عن مراعاة واجباتنا المقررة المعلومة ، خصوصاً في هذه المسألة التي ليس التساهل والتسامح فيها الا نوعاً من الاجحاف بحقوق مجلس النواب » (١) قد لهجت الالسن بالثناء على هذا البيان ، وقالت عنه جريدة (التجارة) « إن من تصفح ذلك التقرير علم أن في السويدياء رجالاً سودتهم نفوسهم ، فلا تسام خسفاً ولا تضام عسفاً » (٢)

ولما تلى هذا الانهاء قابله المجلس بالموافقة ، وقرر أن يحضر رئيس النظار للمفاوضة معه في شأنه ، فحضر نوبار باشا بجلسته ١٤ صفر اجابة لطلب المجلس ،

(١) نقلاً عن مضبطة جلسة ١٠ صفر سنة ١٢٩٦ من مضابط مجلس شوري النواب

(٢) جريدة (التجارة) العدد ١٨٠ (٣ فبراير سنة ١٨٧٩)

«وقدم المجلس احتراماته الفاتئة»، فشكره المجلس على ذلك، ثم أدلى ببيان مبهم قصد به التهرب من مواجهة المسألة، إذ قال:

«هذه المسألة إنما هي مسألة أساسية، ولو كانت من خصائص الداخلية أو المالية أو الخفائية أو الاشغال كان يمكن أن أجاب عنها، أنا أو رفقائي، ولكن أرجو قبول عذري في عدم المجابة عنها الآن، وهذا بالنظر لكونها مسألة أساسية تحتاج للمذاكرة والمشاورة فيها بمجلس النظار، والعرض عنها للاعتاب السنية، وبحسب الإرادة التي تصدر يصير الاجراء، وما دام أن أصل التكلم (في هذه المسألة) متعلق بصلاحيه المملكة، ونحن أيضا بحسب مرغوب وإرادة ولي النعم كل اجتهادنا مصروف لما فيه الاصلاح، فأحب ما علينا اتحاد الافكار والخبرة ومبادلة الافكار مع النواب لاجل التوافق فيما فيه الاصلاح» (١).

فلم يقتنع المجلس بهذا الجواب المنطوي على التسويف، وانبرى عبد السلام الموياحي بك يؤيد حقوق المجلس بقوله

— من حيث أن هذه المسألة أساسية فهذا هو الموجب لكونها من حقوق مجلس النواب، ونحن نرجو من الحضرة الخديوية ومساعدة مجلس النظار أن مجلس النواب ينظر في هذا الخصوص وما شاكله، لأن من المعلوم أن كل مملكة وكل حكومة تقدمت كان أساسها اشتراك النواب في أمثال ذلك

فأجاب نوبار باشا أن جوابه السابق فيه الكفاية

وقال محمود بك العطار — ان المرجو هو استحصال المجلس على حقوقه بواسطة العرض للاعتاب الخديوية بعد رؤيتها بمجلس النظار

ثم غير نوبار باشا بدهائه مجرى الحديث، واستطرد الى القول بأنه مشغول بترتيب المحاكم واختيار أشخاص ذوي عفة وصدق وحرية لاسناد مناصب القضاء اليهم، وطلب من المجلس مساعدته بالارشاد عن يكونون متصفين بهذه الصفات،

(١) نقلا عن النص المنشور في جريدة التجارة عدد ١٨٤ (٨ فبراير سنة ١٨٧٩) مع مقارنته بالوارد في مضبطة المجلس

وقال انه وإن كانت اصلاح الملكية بوضع القوانين لكن المعول عليه الاجراء بمقتضاها وتنفيذها .

وقد تبين من سياسة نوبار باشا انه لم يقصد الا كسب الوقت فيما وعد به المجلس من عرض المسألة الدستورية على مجلس النظار

وازداد الاستياء من سياسة الوزارة ، واتسعت حركة المعارضة ضدها ، داخل المجلس وخارجه ، وعظمت الحكومة جريدتى (التجارة) لاديب اسحق ، و (الوطن) لميخائيل عبد السيد خمسة عشر يوما لاثارتها الخواطر فى كتابتهما ، وفى خلال مدة التعطيل وقعت ثورة الضباط التى انتهت بسقوط الوزارة كما سيجىء بيانه

سياسة الوزارة النوبارية

وأثرها فى تطور الحركة

تألفت وزارة نوبار باشا الاولى فى اغسطس سنة ١٨٧٨ كما تقدم بيانه (ص ٨٧) فتولت الحكم فى ظروف مضطربة وجو مكفهر بالغيوم ، وكان لسياستها أثر كبير فى تطور الحركة ، إذ لم يكن يخفى عن الاذهان أن لهذه الوزارة طابعا أجنبيا لا يحجبها الى النفوس ، فقد ألفت بإيعاز من لجنة التحقيق الاوروبية ، وكان الغرض الاول من تأليفها تنفيذ المطالب والاقتراحات التى انتهت اليها اللجنة ، ولم يكن نوبار باشا موضع ثقة الأمة وعطفها ، لما اشتهر عنه من النزعة الاوروبية ، وإيثاره المصالح الاجنبية على المصالح القومية ، ولما تحققة الناس من ان إسناد رئاسة الوزارة اليه كان نزولا على رغبة السيلسة الانجليزية والفرنسية ، وزاد فى كراهية الناس للوزارة اشتغالها على عضوين أجنبيين لها فيها النفوذ الفعال ، وهما السير ريفرس ويلسن وزير المالية ، والمسيو بلينيير وزير الاشغال

ولم يكن خافيا أن هذين الوزيرين الاجنبيين انما يمثلان الدول الاوروبية ، وان نوبار باشا يخضع لشارتهما ، وان الوزارة برمتها كان غرضها الاول رعاية مصالح الدائنين الاجانب ، ولو أدى ذلك الى الاضرار بمرافق البلاد ، ولم تألف البلاد

من قبل أن يتولى الحكم وزراء من الاجانب ، ولئن كانت وزارة نوبار باشا أول نظارة تولت مسئولية الحكم طبقا للنظام الجديد الوارد في مرسوم ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ ، إلا أن البلاد اعتادت اسناد مناصب «النظار» من قبل الى المصريين دون الاجانب ، فتأليف وزارة نوبار ، وفيها وزيران أجنيان ، وعلى رأسها وزير عرف بنزعتة الاوروبية ، كانت صدمة لعواطف الأهلىن ، هاجت خواطرهم واقلقت بالهم ، فلا جرم ان سموها «الوزارة الأوروبية» ، وهذه التسمية في ذاتها تشعر بمبلغ فقدانها ثقة المصريين

وقد استأنفت لجنة التحقيق أعمالها بدعوة من الوزارة لاتمام عملها ، وكان من اعضائها ثلاثة من الوزراء ، وهم ريفرس ويلسن . ودى بلينيير . ورياض باشا ، وخولت تلك اللجنة سلطة لم تكن لها من قبل ، وهى وضع مشروعات القوانين المالية للبلاد ، وأصدر الخديوى مرسوما بذلك فى ٦ يناير سنة ١٨٧٩ (١) ، وهذا معناه بقاء لجنة التحقيق الأوروبية الى أجل غير محدود ، وجعلها لجنة دائمة تختص بالتشريع للبلاد ، وفى ذلك من الافتيات على الحكومة وامتهان كرامة الامة ما لا يخفى عن الاذهان ، وكان صدور هذا المرسوم موضع اعتراض مجلس شورى النواب كما تقدم بيانه (ص ١٩٥)

ولم تكن أعمال الوزارة مما يجلبها الى الاعلىن ، ويرغبهم فى بقائها ، لانها فى الواقع كانت تعمل على حماية مصالح الدائنين ، وقد أقصت الموظفين المصريين عن النفوذ والسلطة ، وعزلت طائفة منهم بحجة الاقتصاد ، وعينت الاجانب فى الوظائف الهامة ، وأغدقت عليهم الرواتب الضخمة ، فمن هؤلاء المسيو بلوم باشا Blum الذى جعل وكيلا لوزارة المالية ، والسنير بارافلى العضو بصندوق الدين ، وتد جعل مراجعا عاما للحسابات مع بقائه فى صندوق الدين ، والمستر قترجرالد وقدين مديرا عاما لحسابات الحكومة ، والسير اوكلان كولفين مديرا لمصلحة المصلحة الخ الخ ، وكان السير ريفرس ويلسن أكثر إمعانا من زميله فى اسناد المناصب الى الاجانب

ولا سيما الانجليز ، ولم يظهر من هؤلاء الموظفين اخلاص في العمل ، بل كانوا يعتبرون المناصب مقام يستغلونها ، كما كان الاجانب يستغلون اتصالهم بالخدوي من قبل ، وزاد على ذلك ارهاق الوزارة للاهلين في جباية الضرائب ، وما شاع عنها من العزم على زيادة الضرائب على الاطيان العشورية ، فجاء العاصمة في خلال شهرين سنة ١٨٧٩ وفود من اعيان الاقاليم يشنون شكايتهم وشكاية الاهلين عامة من فداحة الضرائب والقسوة في جبايتها ، فظهر في الميدان عامل جديد زاد مركز الوزارة حرجا ، وهو صوت الاعيان والاهلين يعالنونها بالاستياء والسخط تبرم الناس بالوزارة ، لاعمالها المثيرة للخواطر ، الجارحة للكرامة القومية ، وأخذت الدوائر الوطنية تحمل عليها حملات صادقة ، فاشتد تيار السخط عليها ، ولم يكن لها من قوة تعتمد عليها سوى تأييد الحكومتين الانجليزية والفرنسية ، أى انها كانت هيئة أجنبية تستمد سلطتها من الخارج وتحكم البلاد بالرغم من شعور أهلها

وقد استهدفت من ناحية أخرى لغضب الخديوى ، لانه لم يكن يفضى عن تجريده من املاكه ، واقصائه عن ادارة شؤون الحكومة ، وهو الذى احتاذ ان يحكم البلاد حكما مطلقا خمسة عشر عاما ونيفا ، فكان فى خاصة نفسه زقما على الوزارة راغبا عنها ، ولكنه كان مضطرا للاذعان نزولا على حكم الدول الاوروبية ، واثن كان قد صرح اليرير يفرس ويلسن حينما قدم اليه تقرير لجنة التحقيق انه اذتم اطراح طرائق الحكم القديمة ، وأعلن فى أمره الصادر لنوبار انه عازم على ان يحكم « مع مجلس النظار وبواسطة » ، لىكن ميوله الى الحكم المطلق لم تكن فارقة لحظة واحدة ، وانما اضطر للتخلي عن هذا الحكم الى وقت معلوم ، حتى تنهيا له الظروف التى يسترد فيها سلطته القديمة

وقد ساءه من الوزارة انها بالغت فى غل سلطته باقصائه عن رئاسة مجلس الوزراء ، وتنحيته عن حضور جلساته ، وكانت الدولتان الانجليزية والفرنسية تلحان فى وجوب تنفيذ هذا الشرط ، بحجة ان حضور الخديوى جلسات مجلس النظار

وترؤسه له يعطل الاصلاحات التي كانت تبغيها الوزارة ، لان هذه الاصلاحات ترمى الى نقض الاعمال والمساوىء المنسوبة اليه ، ولم يكن اسماعيل ليستطيع صبرا على ان يتجرد من السلطة الى هذا الحد

فالرأى العام المصرى من جهة ، والخديوى اسماعيل من ناحية أخرى ، كانا من خصوم « الوزارة الاوروبية » ، ولئن اختلفت وجهة نظر كل منهما فى هذه الخصومة فان كلا منهما كان يبغى اسقاطها

تبرم الموظفين

قلنا ان « الوزارة الاوروبية » جعلت شغلها الشاغل تدبير المال اللازم لاداء أقساط الدائنين الاجانب ، وهو العمل الذى تألفت من أجله ، وأهملت ما عدا ذلك من الاعمال الحيوية .

وقد تبرم الموظفون الوطنيون عامة بالوزارة ، لانها كانت تكيل المال جزافا للموظفين الاجانب وتؤدى لهم الرواتب الضخمة ، فى حين أنها عزلت طائفة من الموظفين الوطنيين ، وانتقصت من سلطة الباقين منهم فى الحكومة ، فصارت الكامة العليا للموظفين الاجانب ، وشمخوا بأنوفهم ، وعاملوا الموظفين الوطنيين بفطرسه وكبرياء ، فلا غرو أن تقم هؤلاء على الوزارة وتمنوا سقوطها

وكان الموظفون يشكون تأخير الحكومة فى اداء مرتباتهم ، وقد تجلى هذا التأخير فى السنوات التى أعقبت الارتباك المالى ، وكان مما اقترحت لجنة التحقيق وجوب دفع راتب كل شهر للموظفين ، مع نصف شهر من الاشهر المتأخرة ، وقد نفذت الوزارة الجديدة هذا الاقتراح بالنسبة لبعض الموظفين فى السلك المدنى دون ضباط الجيش

احالة ٢٥٠٠ ضابط على الاستبعاد

أهملت الوزارة دفع رواتب الضباط ، ولم تعاملهم كموظفى السلك المدنى ، وترجع هذه التفرقة الى أن الوزارة النوبارية ولجنة التحقيق كانتا لا تشعران بأى عطف نحو الجيش وضباطه ، بل ترهبان جانبهم ، وتريان فى القوة الحربية أكبر

عقبة تحاول دون التدخل الاجنبي في شؤون البلاد ، ويدخل في هذا السياق ان الوزارة عمدت الى انقاص عدد الجيش ، توفيراً في النفقات بحجة أن الحكومة عاجزة عن الاتفاق عليه ، اذ أن معظم ايرادات الحكومة خصصت لاداء أقساط الديون ، فرأت تسريح عدد كبير من الجند ، وقررت إحالة ٢٥٠٠ ضابط من ضباط الجيش دفعة واحدة الى الاستبداع

لم يكن الضباط قبل هذا القرار يناولون رواتبهم بانتظام ، اذ كان متأخراً لهم مرتبات عشرين شهراً ، وهذا وحده كان يكفي لتبرمهم واستيائهم ، وبدلاً من أن تنصفهم الوزارة الجديدة جاء قرارها ضربة قاضية على آمالهم ، فلا هم نالوا شيئاً من رواتبهم المتأخرة ، ولا هم بقوا في مناصبهم يؤملون أن تنقدهم الحكومة ما تأخر من رواتبهم ، فلا جرم ان جاء هذا القرار مثراً لسخطهم ، دافعاً لهم الى التمرد والثورة وجاء تنفيذ القرار بأسلوب يساعد على وقوع التمرد ، ذلك انه بدلاً من أن ينفذ القرار على الضباط في مرا كيزهم الموزعة على مختلف عواصم القطر ، فيدع كل منهم سلاحه في ثكنته ويعود الى بلده ، فان وزير الحربية استدعاهم جميعاً الى العاصمة ، وأمر أن يسلموا أسلحتهم في ثكنات العباسية أو القلعة ، فاحتشد الضباط المحالون الى الاستبداع في عاصمة القطر وكلهم ناقدون على الوزارة الجديدة كان احتشاد هذا الجمع الكبير من الضباط الناقين في صعيد واحد مما يسهل اشعال جذوة الثورة في نفوسهم ، وقد كان اجتماعهم في وقت عودة الحمل من الحج ، أى في وقت تحتشد فيه الجماهير من كل فج وتغظم الحماسة في نفوس الاهلين

ثورة الضباط

على وزارة نوبار باشا — ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩

اجتمعت هذه العوامل فخركت في نفوس الضباط المفسولين روح التمرد ، واعتزم اكثرهم حماسة أن يقوموا بمظاهرة كبيرة على أبواب وزارة المالية ، بحجة رفع ظلامتهم الى نوبار باشا والسير ريفرس ويلسن

ففي يوم الثلاثاء ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ اجتمع نحو ستمائة ضابط برئاسة البكباشي لطيف بك سليم (باشا) ، أحد كبار اساتذة المدرسة الحربية ، وعمو ضابط اشتهر بالشجاعة والكفاءة واستقلال الفكر (١) ، فخطب فيهم خطبة حماسية ، وحثهم على التعاون والشجاعة ، وأوصاهم بالثبات حتى ينالوا مطالبهم ، فغادروا ثكناتهم ، وساروا بجمعهم الحاشد يتبعهم ألفين من طلبة المدرسة الحربية ونحو ألفي جندي قاصدين وزارة المالية

وقبل أن يصلوا اليها اتصلوا ببعض أعضاء مجلس شورى النواب ، وطلبوا منهم مرافقتهم الى حيث يقصدون . وفي هذه الدعوة معنى استصراخ نواب الأمة لتأييدهم في مطالبهم . وهي فكرة تنم عن حسن تدبير للحركة . لانها تكسبها صبغة قومية . على ان الاعضاء رأوا أن لا يرافقوا المتظاهرين . واكتفى اربعة منهم بالسير في موكب المظاهرة راكبين حميرهم ، فكان هذا العمل اشتراكا من هيئة المجلس في المظاهرة

فلما اقترب المتظاهرون من وزارة الخارجية التي كانت على مقربة من المالية لحوا نوبار باشا خارجا عنها ، راكبا عربته ، فلم يكادوا يبصرونه حتى أحاطوا بالعربة من كل صوب ، وسدوا الطريق أمامها ، فامتعض نوبار من ملامك الضباط ، وأمر سائقه بالمسير ، فضرب السائق الجياد بسوطه ، ايندانا بالمسير ، ونهال عليه الضباط ضرباً وألقوه عن مقعده ، وهجموا على نوبار باشا وأمسكوا بتلابيبه ، وطرحوه أرضاً واعتدوا عليه بالضرب ، وفي ذلك الحين أقبل السير ريفرس ويلسن قادما من عند الخديوي ، قاصدا وزارة المالية ، فشاهد المظاهرة في إبان شدتها ، وتبين نوبار باشا وهو في أيدي الثوار ، فأقبل لنجدته ، وضرب المتظاهرين بعصاه ، فلم يكن منهم إلا ان هجموا عليه ، وأحاطوا به ، وشدوه من لحيته ، وادخلوه هو ونوبار باشا الى سراي الوزارة ، واقتحم الضباط أبواب الوزارة واحتلوا غرفها وقاعاتها ، وحبسوا

(١) هو من أكبر نصراء الرحوم مصطفى كامل باشا في الحركة الوطنية الحديثة كما سنبين ذلك في موضعه وهو والد صديقنا الوطني الكبير فؤاد بك سليم

نوبار باشا ورياض باشا والسير ريفرس ويلسن فى إحدى غرف الدور الأعلى، وصار الموظفون الأجانب الذين بالوزارة تحت رحمة الثوار

فلما اشتدت الحال وترامى نبأ ما حدث الى قناصل الدول ذهب المستر (اللورد) فيفيان Vivian قنصل إنجلترا العام تَوَّأ الى سراى عابدين، حيث قابل الخديوى، وأنهى اليه نبأ الهيجان وطلب اليه التدخل

فانتهج اسماعيل فى سريرة نفسه من هذا الطلب ، لان فيه معنى الالتجاء الى سلطته لانقاذ الوزراء ، وإعادة الامن الى نصابه ، وفى ذلك اعتراف من القناصل بأن لا سبيل الى ضبط الامن من غير تدخل الخديوى ، وهذا ما كان يبغيه اسماعيل ، إذ بذلك لا يستطيع الدول ولا الوزارة الاوروبية أن تنحيه عن الحكم ، وفى هذه الحالة يمكنه ان يعلل شروطه على الدول ، ويطلب أن تعيد اليه جزءا من سلطاته المطلق ليضمن لهم أرواح الأجانب ومصالحهم

بادر اسماعيل اذن الى إجابة طلب القنصل الانجليزى ، وركب عربته يصحبه القنصل ، وذهب الى موطن الهياج بوزارة المالية ، فلما شاهده المتظاهرون استشعروا الهيبة التى له فى النفوس ، وكانت هذه الهيبة من أخص مزاياه ، فهتفوا له وأفسحوا له الطريق ، واحتشدوا فى الشوارع المجاورة للوزارة . ثم مالبتوا أن عاودتهم روح الهياج والتمرد ، فأقبلوا الى حيث كان الخديوى ، وأحاطوا به ، فطيب الخديوى خاطرهم ، وطلب اليهم الاعتماد عليه فى أداء رواتبهم ، فسكنت ثائرة معظم الضباط ، احتراماً لشخص الخديوى ، ولكن فريقاً منهم استمروا فى صخبهم وضجيجهم ، واقترب واحد منهم من الخديوى يريد أن يمسه من ذراعه ، فأجفل منه اسماعيل باشا ، وأمر الحرس أن يفرقوا المجتمعين بالسلاح ، فشر الحرس سلاحهم ، وعندئذ دوت طلقة رصاصة ، لم يعرف مصدرها ، وأطلق الجنود النار ، ولكن فى الهواء ، فلم يصب أحد من المتظاهرين بسوء . وجرح بعضهم ، كما جرح التشريفتى الخديوى وهو الى جانب مولاه ، اذ اصابته ضربة سيف من أحد الضباط ، ومن ثم تفرق المتظاهرون وأخلوا طريق الوزارة ، وأطلق سراح الوزراء المحبوسين ، وأمر الخديوى

بحراستهم الى منازلهم ، وانتهت المظاهرة بسلام ، وعاد الخديوى الى سراى عابدين

البلاغ الرسمى عن ثورة الضباط

وهذا ما نشرته « الرقائع المصرية » عن ثورة الضباط بالعدد ٧٩٩ الصادر
فى يوم الاحد ٢٣ فبراير سنة ١٨٧٩

« فى ، يوم الثلاثاء الماضى قد ورد نحو الخمائة أو الستائة من الضباط الصغيرة
(كذا) الذين انفصلوا من الخدمات العسكرية بحسب الترتيبات الجديدة والتنقيحات
التي أجريت الآن فى نظارة الجهادية . وانتشروا بالدواوين للمطالبة بما هيأتهم المتأخرة
لهم فى خزينة الحكومة ، وما زالوا مصرين على صرفها وتسليمها اليهم من حضرات
النظار ، وحيث انه فى ذلك الوقت لم يوجد بخزينة المالية النقود الكافية لطلبهم ،
وأجيبوا من طرفهم بمساعدتهم . ومع ذلك لم يتنازلوا عن هذا الطلب ولم يرجعوا
عنه ، شرفت الحضرة الفخيمة الخديوية ديوان المالية فى هذا اليوم لدفع هذه المسألة
المهمة ، وتسكينها على أحسن حال قبل تجسيمها . وألقت تلك الحضرة على هؤلاء
الضباط كلمات حكيمة وعظيمة ونصائح مؤثرة . وفى أثناء ذلك حضرت هناك العساكر
أيضاً ، فتفرق الضباط فى احوال وتوجه كل الى محله »

سقوط وزارة نوبار باشا

١٩ فبراير سنة ١٨٧٩

لم يكن للخديوى يد فى تدبير ثورة الضباط خلافا لما زعمه بعض الكتاب
والمؤلفين ، وقد ائترف اللورد كرومر الذى كان شاهداً عياناً لهذه الحوادث بأن
هذا الزعم لا يقوم على أساس ولا يزيد عن الظن والتخمين ، ويرجح فى كتابه « مصر
الحديثة » أن ما أبداه اسماعيل من القلق حين سمع بخروج الضباط عن الحد كان
طبيعياً صحيحاً ، وقال ان الخديوى ذاته كان فى خطر كبير حين واجه الضباط
الشائرين . أدرهم بالسكف عن الهياج

فالثورة اذن كانت طبيعية ، أدى اليها سخط الضباط والرأى العام على وزارة

موبار، ولكن الخديوى قد استغل وقوعها وأراد أن يفتنمها فرصة ليتخلص من نوبار
باشا من جهة، ويسترجع السلطة التى فقدتها فى عهد تلك الوزارة، فصارح قناصل
الدول انه لا يكون مسئولا عن الامن العام ما لم يعدل مركزه وتعاد اليه السلطة التى من
حقوقه، وفى صبيحة ١٩ فبراير اجتمع كل من المستر فيفيان قنصل إنجلترا، والمسيو جودو
Godeaux قنصل فرنسا، ونوبار باشا، والسير ريفرس ويلسن، والمسيودى بلينيير
الوزيرين الاوروبين فى وزارة نوبار، والسر ايفلنج بارنج (اللورد كرومر) العضو
الانجليزى فى صندوق الدين وفى لجنة التحقيق، وكان اجتماعهم فى بيت فيفيان،
وتداولوا فى الموقف السياسى، فقال اللورد فيفيان ان الخديوى أنهى الى القناصل
انه لا بد من ان يتغير مركزه وتعاد اليه سلطته، فتقرر فى هذا الاجتماع ان يُطلب
من الخديوى بيان التغيير الذى يريد، فتصد المجتمعون الى سراى عابدين لمقابلته،
فانتظر نوبار وريفرس ويلسن ودى بلينيير وبارنج فى احدى غرف الدور الاول،
وصعد اللورد فيفيان والمسيو جودو وكيللا إنجلترا وفرنسا السياسيان الى الطابق الثانى
حيث قابلا الخديوى، ثم عادا وابلغا المجتمعين ما اتفاه اليهما فى حديثه، وهو انه
لا يعد مسئولا عن الامن الا اذا خرج نوبار من الوزارة ونال الخديوى حقه من
السلطة فى حكومة بلاده، فسئل نوبار وقتئذ هل هو يضمن استتباب الامن اذا
أصر القنصلان على بقاءه فى الوزارة، فاجاب انه لا يضمن ذلك، فلم يجد القنصلان
بدا من التجلى عن نوبار، فقدم استقالته، ورجا من القنصلين ان يرفعها الى
الخديوى، وان يطلبوا له كفالة حياته فى مصر، فقبل الخديوى هذا الرجاء، على
شرط ان لا يعود نوبار الى الدسائس أو التدخل فى الامور السياسية

وقد رضى القنصلان باستقالة نوبار على شرط ان يبقى الوزيران الاجنبيان فى
مناصبهما، فقبل الخديوى هذا الشرط، ولكنه طلب اقضاء رياض باشا من
الوزارة الجديدة، قائلا للقنصلين انه استهدف لنصب الشعب مثل نوبار، وانه
لا يضمن حياته اذا دخل الوزارة الجديدة، وكان اسماعيل يحقد على رياض

لاشتركا مع لجنة التحقيق الاوروبية وانضوائه تحت لواء ريفرس ويلسن ،
ولكن القنصلين أصرا على بقاءه

وبعد ان استقالت وزارة نوبار ذهب الامير حسن باشا بصفته القائد العام
للجيش (السردار) الى القنصلية الانجليزية العامة واعتذر للمستر فيفيان والسير
ريفرس ويلسن ، عما وقع من الضباط يوم ١٨ فبراير ، فقبلا الاعتذار ، ثم اقترضت
الحكومة ٤٠٠ الف جنيه من بيت روتشلد دفعت منها متأخرات الضباط

ونظر المجلس العسكرى فى أمر الضباط الذين اشتركوا فى الثورة وفى مقدمتهم
لطيف بك سليم وسعيد بك نصر فقضى ببراءتهم ، ولم يعاقب أحدا من الشائرين

وزارة توفيق باشا - ١٠ مارس سنة ١٨٧٩

وطالب الخديوى ان يتولى بنفسه رئاسة الوزارة الجديدة ، ولكن القنصلين
عارضوا فى هذا الطلب ، فعرض اسنادها الى نجله الامير محمد توفيق باشا ، فلم يعارضا
فى ذلك ، وطلب اسماعيل ان يكون له حق رئاسة جلسات مجلس النظار ، فعارضاه
فى هذا الطلب وكانت حجتهما ان رأسته تضعف استقلال الوزارة فى العمل ، وان
مرسوم انشاء مجلس النظار الصادر فى ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ يجعل رئاسة جلساته
من حق رئيس النظار ، فاضطر الخديوى الى العدول عن اصراره ، وكانت الدولتان
الانجليزية والفرنسية تبغيان دخول نوبار عضوا فى الوزارة الجديدة لاطمئنانهما
اليه وثقته بولائه لهما ، ولكن اسماعيل عارض فى ذلك وصارح القنصلين بار دخول
نوبار الوزارة فيه اذلال لذاته ، كما انه يفضى الى اثارة خواطر الأمة على الوزارة ،
فعدلت الدولتان عن تمسكهما بنوبار ، ولكنهما اشترطتا ان يكون للوزيرين
الاوروبيين حق (الفيتو) اى وقف كل قرار يصدر من مجلس النظار اذا لم يوافقا
عليه ، ولم تعدل الدولتان عن تمسكهما بنوبار إلا بعد ان قبل الخديوى هذا الشرط

وانتهت المفاوضة بين اسماعيل والدولتين باعلان الخديوى يوم ٩ مارس قبول مطالبهما التى تم الاتفاق عليها وهى

(اولا) يحدد الخديوى عزمه على اتباع قرارات الحكومتين الفرنسية والانجليزية والعمل بمرسوم ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ ما عدا التمديدات التى تم الاتفاق عليها (اى حق الفيتو للوزيرين الاوروبيين)

(ثانيا) لا يحضر الخديوى البتة جلسات مجلس النظار ومداولاته ، ويحتفظ لنفسه فقط بحق استدعاء الوزراء مجتمعين او منفردين ليطلعهم على آرائه فى المسائل التى يُطلب منه اقرارها ، او المسائل التى يرى لزوم عرضها على مجلس النظار (ثالثا) تـمـد رآسة مجلس النظار الى الامير محمد توفيق باشا

(رابعا) للوزيرين الاوروبيين فى مجلس النظار الحق فى وقف كل عمل لا يوافقان عليه ، ويشترط فى هذه الحالة ان يصدر هذا الوقف من الوزيرين الاثنين معا

(خامسا) يشكر الخديوى الحكومتين على احوالهما ملاحظاته محل الاعتبار (!!) وعدم اصرارهما على دخول نوبار باشا الوزارة

(سادسا) يقدر الخديوى المسؤولية التى يحتملها بهذه التسوية ، ويؤكد لحكومتي فرنسا وانجلترا انه سيبذل كل جهوده لتنفيذها ، وانه سيمد الوزارة فى كل الظروف بتام معاونته الصادقة ، للمحافظة على الامن العام وانفاذ النظام الجديد (١)

وبعد هذا الاعلان صدر امر الخديوى فى ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ (١٧ ربيع الاول سنة ١٢٩٦) باسناد رآسة الوزارة الى الامير محمد توفيق باشا وارسل اليه كتابا يتضمن خلاصة القواعد التى اتفق عليها مع الدولتين . واليك نصه (٢) نثبته هنا لانه يعد مكملا ومعدلا للامر الصادر فى ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ .

(١) الكتاب الاصفر الفرنسى (مجموعة الوثائق الدبلوماسية عن سنة ١٨٧٨

— ١٨٧٩) ص ١٦٦

(٢) عن « الوقائع المصرية » العدد ٨٠٣ الصادر فى ٢٦ مارس سنة ١٨٧٩ .

« لما أحلت على عهدة أمانتكم رئاسة المجلس وتشكيل هيئة النظر رأيت من المهم ان استجلب دقتكم فيما يجب من اتحاد الرأى بين اعضاء ذلك المجلس وان أحيطكم علما بما فى افكارى مما يتعلق بإدارة المصالح طبقا لما هو مدون فى الذكرى المؤرخ ٢٨ اغسطس الماضى الذى هو أساس لهيئة الحكومة ، فانى عند تأسيس هذا الترتيب الجديد لم يخطر بfikرى قط الانفراد عن وكلائى بل غاية قصدى ان اكون معهم باتحاد تام

« ولذلك ينبغى انه قبل ان يقر مجلس النظر على أى قرار مما يتعلق باللائح أو الاحكام التى تقدم من أحد النظائر ان تعرض على مع أسانيدھا من طرف الناظر الذى ھى من خصائصه حتى يمكننى ان أحيط المجلس علما بجميع ما يترأى لى من التدابير اللازم اتخاذھا ، وعلى كلا الامرين يجتمع المجلس عند صدور ارادى بذلك لينظر بالاتحاد معى فى المسائل التى عرضت على ، انما لاجل التامين على تمام استقلال المجلس لا أحضر فيه وقت المذاكرة

« وحيث ان النظر الوطنيين حائزون الاغلبية فى المجلس فلاجل التعادل هناك يكون للنظر الاوروبيين تأثير فى الرأى ولهم الحق فى المعارضة وعدم قبولهم رأى الاغلبية

« هذا وفى أملى ان ذلك الترتيب الجديد يكون كافيا فى سبر المصالح وظهور الفائدة للقطر المصرى ، وليكن مجلس النظر مطمئنا فى سائر الاحوال على مساعدتى له وحسن مساعى ، كما انى مطمئن على اجتهاده وحسن مساعيه فيما فيه نفع العموم
« عابدين بمصر فى ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ اسماعيل »

وقضى الامير محمد توفيق باشا وقتا طويلا يتخير الوزراء بسبب تدخل الوزراء الاوروبيين الى ان تم تأليف الوزارة فى ٢٢ مارس ، واعضاؤها هم
الامير محمد توفيق باشا للرأسة . رياض باشا للداخلية والحقانية . السير ريفرس ويلسن للمالية . المسيودى بليفيير للاشغال العمومية . على باشا مبارك للمعارف

والاوقاف . ذو الفقار باشا للخارجية . افلاطون باشا للحربية
وغنى عن البيان ان تأليف وزارة توفيق باشا على اساس الشروط التي قبلها
الخدوي يعد خسرانا سياسيا أصاب البلاد ، لان تحويل الوزيرين الاوروبيين
حق (الفيتو) معناه الغاء سلطة مجلس النظار وجعل الوزيرين الاجنبيين صاحبي الامر
والنهي في ادارة شؤون الحكومة ، فلا غرو ان قوبات هذه التسوية بالاستياء العام

مجلس شورى النواب

ووزارة توفيق باشا .

استمر مجلس شورى النواب يعقد جلساته بعد استقالة نوبار باشا، ولم يقف جلساته
انتظاراً لتأليف الوزارة الجديدة ، بل أخذ يجتمع ويتداول فيما لديه من الاعمال، وتلك
سنة حسنة أراد المجلس أن يبرهن بها على استقلاله عن الوزارة
وفي خلال اشتغال توفيق باشا بتأليف الوزارة اجتمع المجلس بجلسته ٢٦ ربيع
الاول سنة ١٢٩٦ (١٩ مارس سنة ١٨٧٩) وتقدم « إنهاء » بتوقيع تسعة وأربعين
نائباً ، خلاصته أنهم قدموا المقترحات المالية الخاصة بتخفيض الضرائب والالتاوات
الفادحة التي ينوء بها الاهالى ، وأن المجلس طلب حضور ناظر المالية فلم يحضر .
وأرسل المجلس ملاحظاته في هذا الصدد ، الى الداخلية . فلم ترد منها اجابة . وكرروا
طلب الجواب وأبانوا عن شكوى الاهلين من فداحة الضرائب ، واستقر رأى المجلس
على الموافقة على هذا الانهاء وقرر ارسال صورته للداخلية

ورأى الوزيران الاوروبيان في بقاء المجلس واحتمال وقوفه تجاه الوزارة الجديدة
موقف المعارضة ما يخلق العقبات في طريقها ، وكانا يرغبان أن تكون لهما الكلمة
العليا في ادارة شؤون الحكومة ، من غير رقيب ولا حسيب ، فاعتزما التخلص من
هيئة المجلس ، ووافقهما رياض باشا على عزيمتهما لما عُرِف عنه من الميل الاستبدادية ،
فاستقر رأى الوزارة على فض المجلس بحجة أن مدة نيابته وهى ثلاث سنوات قد

انتهت، واستصدرت من الخديوى المرسوم المؤذن بانتهاء مدته وانفضاضه ، وعهدت إلى رياض باشا وزير الداخلية أن يتوجه الى المجلس لا بلاغ الاعضاء المرسوم المذكور وانفاذه ، وقد علم الاعضاء بما بيته الوزارة ، فاعتزموا عدم الاذعان لارادتها ، ووقفوا تجاهها موقفا مشرفا يعد من المواقف الرائعة فى حياة مصر الدستورية .

جلسة تاريخية

وانا ذا كرون هذا تفصيل ما جرى فى الجلسة التاريخية التى تلى فيها أمر الانفضاض كما ورد فى مضبطة المجلس

اجتمع الاعضاء بجلسة الخميس ٤ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ / ٢٧ مارس سنة ١٨٧٩) وحضر رياض باشا وأمر بتلاوة أمر الانفضاض وهذا نصه :

« بالنظر للبند التاسع من لائحة مجلس شورى النواب المحدد به ثلاث سنوات لمأمورية ذلك المجلس ، وبالنظر لمضى هذه المدة ، وانه عرض لنا عن ذلك من رئيس مجلس النظار ، أصدرنا أمرا هذا ، وهو أن مجلس شورى النواب قد انفض ، وسعادة ناظر الداخلية موكل باجراء هذا الدكرينو »
وقال رياض باشا مخاطباً الاعضاء :

— أبدى لكم كامل الشكر والثناء على ما أبدىتموه من الهم والمساعى الخيرية التى من اللزوم أن نكون جميعا فيها كرجل واحد ، انما حصلت بعض معذريات أوجبت التأخير، ولكن لا بد من الحصول على اتمامها، والمسائل التى أوضحت عنها صار تلقيها بغاية الاعتبار ، وان شاء الله متى كانت القلوب متجهة إلى حسن النية فستكون الحالة حسنة خيرية، وفى الاجتماع الجديد لا بد من النظر فيما فيه المصلحة وعندئذ نهض النائب الجرىء محمد افندى راضى (بك) وقال

— مما طلب المجلس لأجله النظر فى مسائل مالية ، وقد مضى ثلاثة شهور وما كانت ترد، والملاحظات التى تحررت عن الاقلام التى تراءت للمجلس أرسلت

للاخلية للنظر فيها بمجلس النظار ، ولداعى مضى تلك المدة وعدم ورود شيء ودخول وقت الصيف طلبنا اجازة مدة شهرين لرؤية أشغالنا ونعود ، والامر الصادر الآن ذكر فيه أن المجلس انتهت مدته ، مع أنها ما انتهت ، وحاصل الامر أنه لا بد من عودة المجلس بعد المدة التي قررها لاجل رؤية تلك المسائل والملاحظات

عبد السلام بك المويلحي - ان المجلس طالب بعدم قطع أمر في أي شيء كان الا باشتراكه ، وان بعض الاعضاء يقول انه اذا كان لا يحصل ذلك ربما يحصل من الاهالي أمور لا يصح وقوعها ، ويكون مجلس النظار تحت المسؤولية

رياض باشا - ما قلتموه الآن هو بخلاف لائحة المجلس والجاري لحد تاريخه ولا يمكنني أن أجاب عن ذلك منفردا ، وانما ينظر فيه في مجلس النظار ، والمأمول أن لا يحصل شيء من الاهالي مما يكدر الراحة

عبد السلام بك المويلحي - المجلس لائحته تقضى أن ينظر في المنافع الداخلية ، والتصورات التي تراها الحكومة انها من خصائصه ، ينظر فيها ويعطى قرارات تعرض للحضرة الخديوية

رياض باشا - الخروج عن اللائحة والقانون الموجودين لا يمكن الا بامر ثاني محمد افندي راضي - اللائحة تعطى للمجلس حقوقه

رياض باشا - نذكر في اللائحة والاجراءات السابقة ، واذا كان مجلس النظار أو سعادة ولي النعم ببدي شيئا آخر ، فهذا يجري ما يلزم عنه ، وأما مجيئي فانه لاجل اداء الشكر والتوجه لطرف الاعتبار كما هو جاري حسب المعتاد عند انفضاض المجلس محمد افندي راضي - شكر سعادتكم مقبول ، لكن لا يمكن صرف المجلس الا إذا نظر في المسائل التي حرر عنها ، وفي الميزانية

بديني افندي الشريعي - الامر الصادر يقضى ببلغو المجلس فالقصد اثبات مجلس الشورى ، ولا تحصل اجراءات ولا قوانين من مجلس النظار إلا بالاشتراك مع مجلس النواب

رياض باشا - الامر يقضى بانفضاض المجلس لانقضاء مدته ، وبالضرورة

عند الانتخاب الجديد لا بد أنه سيحصل من نفس أهالى الوطن لا من خلافهم
 باخوم افندى لطف الله — توجينا إلى البلاد بهذه الكيفية ربما يحصل منه
 زعزعة للأهالى بناء على الوعد السابق حصوله من حضرات النظار بسبب التشكى
 الذى حصل من الأهالى ، وقيل لهم بأن نوابكم موجودون للنظر فى راحتكم ، والاولى
 أن تنظر المسائل التى قررناها وميزانية المالية ، بمعنى أن المجلس يحضر بعد ١٥
 بشنس و بعد نهو مدة المجلس لا مانع من تجديد الانتخاب

رياض باشا — الصعوبات الحاصلة لا تنتهى فى ظرف شهر أو شهرين ، وتلك
 الصعوبات لا يمكن ابدائها والحالة هذه ، والمسائل التى قرر المجلس عنها جارى النظر
 فيها ، والمجلس بواقع لأتمته قد انقضت مدة الثلاث سنوات التى يلزم الانتخاب بعدها
 محمد افندى راضى — المجلس لم يزل باقياً له مدة ، ، وقد سمع المجلس أن
 سعادتكم أحضرتكم أصحاب الجرائيل (الصحف) وأكدم عليهم بعدم درج شىء
 فى جرائيلهم مما يتعلق بمجلس الشورى والاجانب ، وهذا فيه نوع تضيق
 عبد السلام بك المويلحى — من ضمن ماقلتموه سعادتكم ان أهالى مصر
 همج ، وأنه لا يوجد فيهم عشرة يفهمون مايقال فى الجرائيل ، مع أنه لا يصح نسبة جميع
 أهالى الوطن لهذه الحالة التى لا تليق

رياض باشا — الذى صار التنبيه على كُتاب الجرائيل عنه هو ما يتعلق بالامور
 التى لا تعلق لها بالقطر ، مثل ان الجورنالجى يكتب عبارة من الوارد بجرائيل
 الاوروبايين ، مع أن أولئك لهم قواعد وقوانين غير قواعد وقوانين بلدنا ، ويدرجون
 أشياء مما يندش من أذهان العامة الذين لا يمكنهم التصرف فى مثل هذه الافكار
 محمد افندى راضى — لا نتوجه لطرف الاعتبار إلا إذا أعطى لمجلس النواب
 حقوقه وأجيب طلباته ، وها نحن منتظرون الجواب الذى يرد عن ذلك

قرار المجلس

استقر رأى المجلس على ذلك وعلى أن هذا المحضر ترسل منه صورة للجمعية
 السنوية وصورة لمجلس النظار

عريضة النواب الى الخديوى

وفي ٦ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ (٢٩ مارس سنة ١٨٧٩) قدم النواب عريضة الى الخديوى وقع عليها جميع الاعضاء الحاضرين بالقاهرة ، اعترضوا فيها على مسلك الوزارة فى امتهانها حقوق المجلس ، واحتجوا على المشروع المالى الذى أعدته وقتئذ وكانت تنوى اصداره ، والذي تعلن فيه أن الحكومة المصرية فى حالة افلاس وتلقى فيه قانون المقابلة ، وأعلنوا عزمهم على رفض هذا المشروع وامتناعهم عن تنفيذه ، وطلبوا من الخديوى أن يتلافى الحالة التى نشأت عن امتهان حقوق المجلس

الجمعية الوطنية

تبين من مسلك وزارة توفيق باشا أن الوزيرين الاورويين هما صاحبا الكلمة النافذة فيها وفى شؤون الحكومة جمعاء ، واشتد التدخل الاجنبى ، وفقدت الوزارة الصبغة القومية ، ودل موقفها تجاه مجلس شورى النواب على أنها تريد التخلص منه ، فان مبادرتها إلى فض المجلس ولما يمحض عليها خمسة أيام ، واصرارها على انتهاء مدته مع عدم تحديد موعد لاجراء انتخابات جديدة ، كل ذلك يدل على أنها تبغى حكم البلاد بمطلق ارادتها ، أى بارادة المستعمرين ، ولم يكن غائباً عن الاذهان موقف السير ريفرس ويلسن وزير المالية فى عهد وزارة نوبار باشا وامتناعه عن الحضور الى المجلس رغم استدعائه أكثر من مرة ، فان هذا الموقف ينم على ما يحمله من الزرابة بالهيئة النيابية

أما دى بلنير فهو وان كان أقل غطرسة من زميله لكنه كان ينفذ اللوائح التى وضعها قبل أن يتعرف رأى المجلس فيها ، ثم ان تخويل الوزيرين الاورويين حق (الفيتو) جاء ضغثاً على ابالة ، لانه بمثابة الغاء لسلطة مجلس النظار وتحويل الوزيرين الاجنبيين سلطة دكتاتورية

وجاء الامر بفض المجلس مما لا يدع مجالاً للشك فى نيات السوء التى يضرها الوزيران الاجنبيان الانجليزى والفرنسى وتجاربيهما فيها الوزارة ، وزاد الحالة سوءاً أن

السير ريفرس ويلسن وضع لائحة تتضمن مشروع تسوية مالية تجعل مصر في حالة عجز عن سداد ديونها ، ومعنى ذلك وضعها على الدوام تحت الرقابة الأجنبية وبقاء الوزارة الأوروبية تتولى الحكم على ما تهوى وتريد

فلا جرم ان ثارت الخواطر واضطربت الافكار ، وقويت في النفوس فكرة الكرامة القومية ، واتجه شعور الناس الى التخلص من التدخل الاجنى واسقاط الوزارة « الأوروبية » التي امتهنت كرامة الامة وانتهكت حقوقها ومصالحها ، فأخذ قادة الافكار من النواب والاعيان والعلماء والتجار يكثررون الاجتماع ويتشاورون في انقاذ البلاد من الهاوية التي تردت فيها

واجتمع الاحرار في دار السيد على البكرى نقيب الاشراف (١) ثم في منزل اسماعيل راغب باشا وزير المالية السابق ورئيس مجلس شورى النواب في أول نشأته (٢) ، وعقدوا بداره « جمعية وطنية » (٣) اتضمت صفوة كبراء البلاد وأصحاب الرأي فيها ، واتفقوا على وضع بيان بما استقر عليه رأيهم ، ويتضمن مشروع تسوية مالية

(١) ترجم له العلامة على باشا مبارك في الخطط ج ٣ ص ١٢٤ فذكر أنه ولد سنة ١٢٢٩ هـ (١٨١٤ م) وربى في حجر أبيه السيد محمد البكرى ، وحضر دروس العلم على جهازة مشايخ عصره كالشيخ الباجورى والسيد الدهمورى والشيخ ابراهيم السقاء ، قال وكان ذا فكرة وقادة وقرينة نقادة ، جليل المقدار ، منتشرأ صيته في جميع الاقطار ، حسن السمعة ، كثير الصمت ، إذا وعد وفى ، يبذل المعروف والجاء ، ابتغاء مرضاة الله ، يقول المصل والصدق ، وينطق ويحكم بالحق ، ويؤثر بحالسة ذوى الفضل على من سواهم ، مع نفس زكية واعراق سنية ، وشيم شريفة علوية وهم باذخة هاشمية ، تقلد الخلافة البكرية بما يتبعها ونقابة الاشراف سنة ١٢٧١ بعد وفاة والده ، وكانت وفاته ليلة الجمعة السابع عشر من ذى القعدة سنة ١٢٩١ (١٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٠)

(٢) هو الذي تولى رئاسة الوزارة في يونيه سنة ١٨٨٢

(٣) كذلك أسسها المصحف وقتئذ راجع جريدة (التجارة) عدد ٢١٤ (٧ أبريل

سنة ١٨٧٩) وسببت أيضا (الحزب الوطنى) راجع جريدة التجارة عدد ٢١٦

يعارضون به مشروع ريفرس ويلسن (١) ، ويجعل البلاد قادرة بضمانتهم وكفالتهم على وفاء ديونها ، والمطالبة بتأليف وزارة وطنية مستقلة واقصاء الوزيرين الاوروبيين عنها ، وتقرير نظام دستوري للبلاد قوامه جعل الوزارة مسئولة امام مجلس النواب

المطالبة بتأليف وزارة وطنية

وظهرت في الافق السياسى شخصية محمد شريف باشا كزعيم سياسى اتجهت اليه الافكار لتأليف وزارة وطنية ، مهمتها إنقاذ البلاد من التدخل الاوروبى ، ومن الحكم الاستبدادى ، وتقرير نظام دستورى يحقق امانها ، و بدأ على شريف باشا أنه قادر على ان يقوم بالدور الذى قام به مدحت باشا فى تركيا ، وهو اعلان القانون الاساسى المقرر للدستور فى السلطنة العثمانية

وكان موقف الالباء الذى وقفه حيال لجنة التحقيق ، حين كان وزيرا للحقانية والخارجية ، ورفضه المشول أمامها ، وايشارد الاستقالة ، احتفاظا بكرامته ، كل ذلك قد جعله مناط آمال الوطنيين فى مساعيهم القومية

وكان معروفا عنه انه يكره التدخل الاوروبى ، وفى الوقت نفسه لا يقر استبداد الخديوى ، وقد روى عنه انه قال فى هذا الصدد « إذا كان متدبرا لاستبداد الخديوى أن يبقى فأنى لا اشترك فى الحملة ضد الوزارة الاوروبية »

فبدأ شريف باشا كان اذن محاربة التدخل الاوروبى ، وفى الوقت نفسه ايجاد نظام دستورى يحول دون استبداد الخديوى

اللائحة الوطنية

فى اليوم العاشر من شهر ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ (٢ ابريل سنة ١٨٧٩) اجتمع الاحرار من الاعيان والنواب والعلماء والمأمورين بدار اسماعيل راغب باشا

(١) جاء فى مذكرة شريف باشا المؤرخة ١٠ مايو سنة ١٨٧٩ والمنشورة فى الكتاب الاصفر ص ٣٠٢ أن مشروع اللائحة الوطنية وضعته لجنة مؤلفة من سبعة نواب بالاشتراك مع اسماعيل راغب باشا

وكان في مقدمة الحاضرين شريف باشا وشاهين باشا وحسن باشا راسم وجعفر باشا والسيد على البكرى والشيخ الخلفاوى والشيخ العدوى ، واتفقوا على وضع لائحة ضمنوها مطالبهم وسميت « اللائحة الوطنية » وهي تتضمن :

(اولا) مشروع تسوية مالية عارضوا به مشروع ريفرس ويلسن ، ويقوم على أساس ان ايرادات الحكومة تكفى مصروفاتها بما فيها أقساط الديون العامة ، بعكس مشروع الوزارة الذى كان يمد البلاد فى حلة افلاس

(ثانيا) المطالبة بتعديل نظام مجلس شورى النواب وتخويله السلطة المعترف بها للمجالس النيابية فى اوروبا وتقرير مبدأ المسؤولية الوزارية امامه وقد وقع المجتمعون على عريضة ضم اليها مشروع التسوية المالية واتفقوا على تقديمها الى الخديوى

وهاك نص العريضة التى قدم بها مشروع الميزانية فى اللائحة الوطنية :

« صار اطلعنا على المشروع المقدم من سعادة ناظر المالية (ريفرس ولسن) ووجدناه لا يوافق لوطننا . فلأجل سد الخلل وتدارك الأمر قبل فواته . فمن بعد المذاكرة بينا رأينا وجوباً ان تقدم مشروعا حافظا لحقوق العموم . داخلا وخارجا . مع احترام الشرائع المقدسة . والقوانين المؤسسة . وها هو المشروع المذكور مرفق مع هذا . ولكون هذا المشروع ما صار إعماله وتحريره الا بعد حصول علم اليقين لدينا بان ايرادات بر مصر هي كافية لسداد الديون المطلوبة من الحكومة حسبما هو موضح بالمشروع المذكور . فلأجل ذلك نحن عن انفسنا ونيابة عن ابناء وطننا صممنا جزءاً ما على بذل كل مجهودنا فى تأدية ديون الحكومة وبذل كافة ما فى وسعنا وطاقتنا فى اجراء ذلك . وبذا صار ختم هذا اعلانا بتصديق ذلك . وباتنا متحدون اتحاداً تاماً قولاً وفعلاً فى الاجراء »

تحريرا بمصر يوم الاربعاء ١٠ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ (٢ ابريل سنة ١٨٧٩)

« التوقيعات »

أما طلب تعديل نظام مجلس شورى النواب فقد ختمت به اللائحة الوطنية،
وانا ذا كرون هنا هذه الخاتمة لانها أول طلب اجماعى تقدم من زعماء الشعب بتقرير
مبدأ المسئولية الوزارية امام مجلس النواب ووضع نظام دستورى على أحدث المبادئ
العصرية. وهالك بيانها:

« قد تحرر هذا المشروع ببيان مفصلات ماهو مقتضى اجراؤه فى تسوية ايرادات
الحكومة وتسوية تسديدات ديونها ومصاريفها على وجه ما توضح به ، بحيث ان
الحضرة الخديوية تمنح شورى النواب الحرية التامة وجميع الحقوق فى كافة الامور
المالية والداخلية كما هو جار فى بلاد اوروبا . وأما انتخاب أعضائه فيكون بموجب
لائحته الموجودة . انما يلزم تعديلها بكيفية انتخاب النواب المائتة له فى أوروبا .
وبمعرفة مجلس النظار يصير تنقيح لائحة النواب الاساسية والنظامية . وعند التثام
مجلس النواب تعرض عليه . ومن بعد مذاكرته فيها واقاراره عليها تعرض للاعتاب
الخديوية للتصديق عليها . أما مجلس النظار فيكون تعيين رئيسه بأمر الحضرة
الخديوية . والرئيس ينتخب النظار . وبعد استصوابهم وقبولهم من طرف الحضرة
الخديوية تتشكل هيئة النظارات التى تتكون منها هيئة مجلس النظار . وهذا المجلس
يكون مفوضا تفويضا تاما فى جميع اجراءاته ومسئولا امام مجلس النواب فى جميع
اجراءاته المختصة بالداخلية والمالية . ولزيادة تأمين الديانة (الدائنين) نطلب تعيين
مفتشين أوروباويين (الرقيبين) لايرادات ومصروفات المالية »

وقد وقع على اللائحة الاشخاص البارزون فى الهيئة الاجتماعية المصرية من الاعيان
والذوات والعلماء والنواب والتجار والموظفين وضباط الجيش

وبلغ عدد الموقعين عليها ستين من أعضاء مجلس شورى النواب ، وستين من
العلماء والهيئات الدينية ، وفى مقدمتهم شيخ الاسلام ، وبطريك الاقباط وحاخام
الاسرائيليين ، و٤٢ من الاعيان والتجار ، و٧٢ من الموظفين العاملين والمتقاعدين ،
و٩٣ من الضباط

نظرة عامة في مشروع اللائحة الوطنية

إن اللائحة الوطنية تضمنت الاصلاح الدستوري الذي أجمع عليه الاحرار في ذلك العصر ، مع المحافظة على مصالح الدائنين ، فانها طالبت بتقرير مبدأ المسؤولية الوزارية امام مجلس النواب ، وفي الوقت نفسه قبلت نظام الرقابة الثنائية لتأمين حقوق الدائنين ، فهي لم تنقض التعهدات التي التزمت بها الحكومة المصرية للدول ثم ان المشروع المالى الذى وضعته اللائحة لا غبار عليه فى شيء ، وهو كفيل بأداء أقساط الديون العامة ، ولا يخالف لائحة ريفرس ويلسن فى نقط جوهرية الا فى انه أبقى ضريبة المقابلة على حين ان مشروع ريفرس ويلسن ألغاه وفرض ضرائب جديدة على الاطيان العشورية لم يقرها مشروع اللائحة الوطنية ، ولو حسنت نية الدائنين والحكومات الأوروبية لما اعترضوا على انفاذها لانها تكفل حقوق البلاد وفى الوقت نفسه تقرر حقوق الدائنين

قبول الخديوى اللائحة الوطنية

قدم وفد من الاحرار اللائحة الوطنية الى الخديوى ، فاستجاب الى مطالبهم ، وأقر اللائحة الوطنية ، وأمر بترجمتها ، وكتبت منها عدة نسخ بالفرنسية لترسل الى قناصل الدول ، ووقع على هذه النسخ راغب باشا بالنيابة عن الموقعين من الذوات والاعيان ، واحمد رشيد باشا بالنيابة عن أعضاء مجلس شورى النواب ، والسيد على البكرى عن العلماء والتجار ، وراتب باشا عن الضباط ، واعتزم الخديوى تكليف شريف باشا تأليف الوزارة الجديدة ، نزولا على رغبة الاحرار ، وتمهيدا لذلك استقال توفيق باشا من رآفة الوزارة ، وبنى الاستقالة على أن الوزيرين الاجنبيين أهملاه ولم يستشيراه فى شؤون الوزارة

واستدعى الخديوى وكلاء الدول فحضروا يوم الاثنين ٧ ابريل بسراى عابدين ، وحضر اجتماعهم السيد على البكرى ، وراتب باشا ، وراغب باشا ، وشريف باشا ، وعبد السلام بك المويلحى ، ومحمد بك راضى ، والحاج سيد اللوزى ، وأبلغ الخديوى

القناصل في هذا الاجتماع نبأ اللائحة الوطنية التي رفعت اليه ، وقال انه تلقاء الرغبة العامة التي بدت من جميع طبقات الأمة يرجو منهم أن يبلغوا الدول نصي اللائحة ، وذكر لهم خلاصتها ، وهي ان البلاد ليست في حالة افلاس ، وانها تستطيع القيام بتعهداتها المالية ، وأنهى اليهم ما تضمنته اللائحة من المطالبة بتأليف وزارة وطنية مسئولة امام مجلس نيابي ينتخب على نظام جديد ، وأضاف الى ذلك ان الامير محمد توفيق رغبة منه في عدم مصادمة عواطف الامة قد استقال من رئاسة الوزارة ، وانه عهد بتأليف الوزارة الجديدة الى شريف باشا

احتجاج الوزيرين الاوروبيين

واحتج الوزيران الاوروبيان على اللائحة الوطنية وعلى قبول الخديوى اياها ، فطلبين في احتجاجهما ان هذا القبول يخالف السلطة المخولة لمجلس النظار وينافي بما وعد به الخديوى من معاونته الوزارة حين تأليفها ، وبعثا اليه بهذا الاحتجاج يوم ٧ ابريل سنة ١٧٨٩

وفي نفس اليوم الذي تلقى فيه الخديوى هذا الاحتجاج أرسل الى شريف باشا يدعو الى تأليف الوزارة

البلاغ الرسمي عن الجمعية الوطنية

واليك ما ذكرته « الوقائع المصرية » عن الجمعية الوطنية وتقديم اللائحة الى الخديوى :

« لما لم يتيسر لهيئة مجلس النظار السابقة للتوفيق للخدمات المتعلقة باصلاح الامور المادية والمعنوية المحتاج اليها الوطن واجراؤها على المحور للموافق لعزم الأهالي ، قد صمم عموم أهالي الوطن العزيز تصميماً جازماً على تبديل هذه الهيئة بغيرها وتسليم إدارة المصالح مع تأسيسها على أساس صالح الى ذوي اللياقة والأهلية من حضرات قهضاء الأمورين السكرام الذين جازوا حسن الوثوق والاعتماد عليهم في أمور الحكومة ولعريف لهم بها الجميع ، وبناء على هذا اجتمعت جمعية حافلة من حضرات أعضاء

شورى النواب ، والعلماء الأعلام ، والذوات الفخام ، والمأمورين السكرام ، ووجوه البلد ، وأعيان الملكية ، ومعتبرى الأهالى ، وبعد أن وقعت فيما بينهم المذاكرات الكثيرة مع ملاحظة ما ينبغى ملاحظته فى خصوص هذه الوظيفة المهمة وإصلاح أحوال المالية والأموال الداخلية ، عرضوا لأعتاب الحضرة الفخيمة الخديوية اللامحة الوطنية التى حرروها على وفق الآراء العمومية ، فتعلقت الإرادة السنية بوجوب إجراء المواد المندرجة فيها ، وهذه ترجمة تلك الإرادة العلية الصادرة من تلك الحضرة الى حضرة دولتو افندم شريف باشا بتاريخ ٧ ابريل سنة ١٨٧٩ « (١) »
ويلى ذلك الكتاب الآتى بيانه

كتاب الخديوى الى شريف باشا

وتكليفه تأليف الوزارة

يتبين من الكتاب الذى عهد فيه الخديوى الى شريف باشا تأليف الوزارة أنه مناصر للامحة الوطنية . مؤيد لمطالب الأحرار . وهاك نص الكتاب تثبته هنا بعبارته المعربة فى الوثائق الرسمية عن أصله الفرنسى (٢) :

« إني بصفة كونى رئيس الحكومة ومصريا ، أرى من الواجب على أن أتبع رأى الأمة وأقوم بأداء ما يليق بها من جميع الأوجه الشرعية ، لكنى لما نظرت السير الذى كانت عليه النظارة السابقة حصل لى غاية الأسف من أن ذلك السير كان على غير رضا الملة والأهالى ، حتى نشأ عنه اضطراب ونفور سرى فى جميع القلوب وحركها ، وكانت قبل ذلك فى غاية الهدوء والسكون ، وطالما أخبرت النظار ووكلاء الدول ونبهتهم على تلك الملاحظات ، فلم يتيقظوا لها ولم يلفتوا اليها ، وزيادة

(١) الوقائع المصرية للعدد ٨٠٦ الصادر فى ١٣ ابريل سنة ١٨٧٩

(٢) دياحة الكتاب فى الاصل الفرنسى « الى صاحب الدولة شريف باشا .
يا صاحب الدولة » والاصل الفرنسى لهذه الوثيقة الهامة منشور فى الكتاب الاصر
عن سنة ١٨٧٨ — ١٨٧٩ ص ١٩٤ ، والترجمة منشورة فى العدد ٨٠٦ من الوقائع
المصرية (١٣ ابريل سنة ١٨٧٩)

عن ذلك فان النتيجة التي حررها ناظر المالية وأظهر بها أن القطر في حالة العدم (١) وأبطل العمل بمقتضى القوانين المعتبرة وتجارى فيها على الحقوق الثابتة (٢) ، كانت سببا في تغير قلوب الامة ، ونفورها من هيئة النظارة كل النفور ، وحقق لى ذلك المحضر الذى تقدم لى فى هذا الخصوص ، فاجابة لما عرض على بذلك ، وبالنظر لشبوته عندى ، قد وكنتم بتشكيل هيئة النظارة بناء على الارادة الصادرة فى ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ ، وان تكون تلك النظارة مشككة من اعضاء أهليين ، مصريين ، يتبعون فى سيرهم الطرق المنصوص عليها فى الارادة المذكورة ، « وان يتحفظوا على مأمورياتهم كل التحفظ ، إذ أنهم مكلفون بالمسئولية لدى مجلس الامة الذى سيجرى انتخاب أعضائه وتعيين مأموريه بوجه كاف للقيام بتأدية ما يلزم للحالة الداخلية ومرغوب الامة نفسها » (٣) ، ولنجهدهم النظارة قبل كل شىء فى ان تستعزلاستحضار قوانين مماثلة للقوانين الجارى عليها العمل فى أوروبا ، مع مراعاة عوائد الاهالى واخلاقهم وما يلزم لهم ، وتلتفت ايضا تلك النظارة كل الالتفات لتنفيذ ترتيب المالية الذى رتبته عمدة القطر وأعيانه (٤) ، وحصل التصديق عليه منى ، ولا تتأخر عن اجراء اللازم فى ايجاد مصلحة لتفتيش الايرادات والمصروفات (٥) ، لانها هى التأمين اللازم للقطر والمنافع الموهوبة عليه ، ومنصوص عنها فى الارادة الصادرة فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، هذا ولعلمى بحسن اخلاصكم لخدمة الوطن فلا أشك فى ان تستعينوا على تلك المأمورية بالرجال المشهود لهم مثلكم بالامانة والاحترام لدى الجميع

(١) فى الاصل الفرنسى « فى حالة افلاس »

(٢) فى الاصل الفرنسى « المكتسبة »

(٣) ترجمة الاصل الفرنسى لهذه الفقرة « التى يجب المحافظة عليها بكل دقة مع زيادة توكيدها وتثبيتها بجمل الوزراء مسئولين مسئولية حقيقية أمام مجلس الامة الذى ستنظم طريقة انتخابه وتقرر حقوقه على النحو الذى يكفل مقتضيات الاحوال الداخلية ويحقق الامانى القومية »

(٤) فى الاصل الفرنسى « أعيان القطر وكبرائه »

(٥) يريد نظام الرقابة الثابتة

لتم بكم المقاصد المؤدية الى التمدن والعمارة التي أريد أن يقترن بهما اسمى (١) «
٧ أبريل سنة ١٨٧٩ « اسماعيل »

مبدأ المسؤولية الوزارية أمام مجلس النواب

وهذا الكتاب يعدّ من الوثائق الهامة في تاريخ الحركة القومية والحياة الدستورية في مصر ، لان الخديوى اسماعيل اعترف في هذه الوثيقة بان من واجباته اتباع رأى الامة ، وانه لم يكن راضياً عن الوزارة المستقيلة لمخالفتها ارادتها ، فهو يعلن أنه مؤيد لمطالب الامة ممثلة في نوابها تأييداً تاماً ، وأنه موافق على اللائحة الوطنية التي تقدمت اليه ، وعلى هذا الاساس عهد الى شريف باشا تأليف الوزارة الجديدة على أن يكون أعضاؤها كلهم من الوطنيين ، وهذا معناه إقصاء الوزيرين الاوروبيين عن هيئة الوزارة ، ومما هو جدير بالاعجاب اشادة الخديوى بمصريته ووطنيته ، فقد استهل كتابه بهذه الصفة . وختمه بالتنويه بميزة شريف باشا وهي « اخلاصه لخدمة الوطن » ورغبة اسماعيل في ان يقترن اسمه بمحضارة مصر وعمراتها ، وتلك لعمري عواطف نبيلة تزيد في قيمة هذه الوثيقة التاريخية

وقد قرر الخديوى في كتابه مبدأ مسؤولية الوزارة امام مجلس شورى النواب وهي أساس النظام الدستوري الحديث ، فهذا المبدأ الهام الذي يعد قوام الدساتير قد تقرر اذن في مصر سنة ١٨٧٩ بالوثيقة التي استجاب بها الخديوى اسماعيل الى الاحرار وعهد بها الى شريف باشا تأليف الوزارة على أساس هذه القاعدة ، فاذا أردنا أن نجمل تاريخ الحياة النيابية في عهد اسماعيل ، قلنا ان مجلس شورى النواب أنشئ في أوائل عهده (سنة ١٨٦٦) ناقص السلطة ضعيف الحول والقوة ، ثم اكتملت سلطته بتقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمامه سنة ١٨٧٩

ولكن الدول الاوروبية وقفت بالمرصاد للوزارة الوطنية وللخديوى اسماعيل وسعت جهدها في خلعها حتى تم لها ما أرادت ، وتعطلت الحياة النيابية في أوائل عهد

(١) ختام الوثيقة في الاصل الفرنسى « ولتكن دولكم على يقين من عظيم

تقديرى وصادق محبى »

الخديوى توفيق مدى سنتين ، على أن مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب
بقى حجر الزاوية فى حياة الامة الدستورية ، فتقرر ثانيا فى دستور سنة ١٨٨٢ على
عهد الخديوى توفيق باشا ، الى أن رزئت الامة بالاحتلال البريطانى ، فألغته السياسة
الاستعمارية سنة ١٨٨٣ باستصدارها القانون النظامى الذى الى مجلس النواب وأنشأ
مكانه مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، فاختنى مبدأ المسئولية الوزارية لوقت
طويل من النظام الدستورى المصرى ، إلى أن عاد إلى الظهور فى دستور سنة
١٩٢٣

وظاهر أيضا من وثيقة ٧ ابريل سنة ١٨٧٩ أن الخديوى اسماعيل لم ينقض
تعهداته للدول ، فانه أشار فى ختام الوثيقة إلى ايجاد مصلحة تفتيش الايراد والمنصرف
والمقصود منها نظام الرقابة الثنائية الذى تقرر فى مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، ولو
سلكت الدول مسلك الاعتدال حيال مصر لما كان ثمة اعتراض من جانبها على
تأليف وزارة وطنية خالية من العنصر الاوروبى مادام نظام الرقابة الثنائية باقيا ،
ولكن سترى من خلال الحديث كيف وقفت الدول موقف التعنت وسوء النية
وكيف نقضت اتفاقها السابق مع الخديوى

تقرير لجنة التحقيق النهائى

وفى خلال هذه الحركة أتمت لجنة التحقيق الاوروبية تقريرها الثانى ووقعته فى ٨
ابريل سنة ١٨٧٩ وأعلنت فيه ان مصر فى حالة اعسار أو افلاس وأنه يجب معالجة
حالتها المالية على هذا الأساس

ولكن التقرير لم ي قدم الى الوزارة لاستقبالها واشتغال شريف باشا بتأليف
الوزارة الجديدة ثم استقالة أعضاء لجنة التحقيق انفسهم

تأليف الوزارة الوطنية

برأسة شريف باشا

قبل شريف باشا تأليف الوزارة على الاساس الذى بسطه الخديوى اسماعيل

زعماء الحركة الوطنية في عهدكم



في كتابه اليه ، فألفها من أعضاء وطنيين ممن عرف عنهم تدير مشروع اللامحة الوطنية أو مشايعة الاحرار في مطالبهم ، وهم : اسماعيل راغب باشا للمالية . وهو الذي كانت تعقد اجتماعات الاحرار في داره كما تقدم بيانه . وشاهين باشا للجهادية (الحربية والبحرية) وقد كان من أركان الجمعية الوطنية . وزكى باشا للاشغال العمومية . وذو المقار باشا للحقانية . ومحمد ثابت باشا للمعارف العمومية والاقواقف . وعمر لطفي باشا لتفتيش عموم الاقاليم البحرية والقبلية . واحتفظ شريف باشا لنفسه مع الرئاسة بوزارتي الداخلية والخارجية

ورفع الى الخديوى جوابه بتأليف الوزارة وهذا نصه :
« مولاي . اننى طبقا للمأمورية التى تنازلتم بتقليدى اياها أتشرف بان اعرض على سموكم تأليف الوزارة على النمط الآتى (الاسماء) ، فأؤمل ان هؤلاء الاعضاء المكتسبين اعتبار البلاد وثقتها ، والمحترمة سلطتهم فى مطلق انحاءها ، يصادقون من سموكم القبول والتصديق

فتنازلوا مولاي واقبلوا علامات احترامى الفائق ، فانى خادم سموكم الأمين

« ٨ ابريل سنة ١٨٧٩ . شريف »

وصدر المرسوم الخديوى بتأليف الوزارة على النحو الذى عرضه شريف باشا

الحفلات الوطنية

وابتهج الناس لقبول الخديوى اللامحة الوطنية ، وتأليف وزارة شريف باشا ، واجتمع يوم الثلاثاء (٨ ابريل) بدار السيد البكرى جمع كبير من علماء الديار المصرية والأعيان والتجار ، وتوجهوا بعد الظهر الى سراى عابدين لتقديم واجب الشكر للخديوى ، فاستقبل أولا العلماء ومعهم بطريك الاقباط ، وتلقاهم بالرعاية والإكرام ، وحثهم على التضافر والتعاون ، ثم ألقى السيد البكرى خطبة قال فيها « اننا بلسان الوطن والأمة نرفع الى مقام الجناب الخديوى الأسمى اجزل الشكر والثناء على عنايته بانهاض الوطن من سقطته وانقاذه من سوء ادارته ، حيث تفضل بقبول

وتنفيد طلباتنا الوطنية المقدسة المبنية على أساس العدل الذى يترتب عليه عمران البلاد ونظام أحوال العباد ، داعين لجلالته بالعز والتأييد ، متخذين هذا اليوم الذى يجعل ذكر الحضرة الخديوية غرة فى جبهة التاريخ ، عيداً للوطن والحرية ، وتلاه الشيخ الخلفاوى ، فألقى أيضاً كلمة شكر وجيزة ، وبعد ذلك قام الخديوى وقال « ان شاء الله ننال بدعواتكم الصالحة غاية المرام ، وتتوطد الراحة والنظام » ثم استقبل التجار وحضهم على بذل المساعدة والمعاونة على توطيد الاحوال وتحقيق الآمال

وأقيمت الحفلات والافراح ابتهاجا بالعهد الجديد ، وأقام السيد على البكرى فى داره مأدبة كبرى يوم الاربعاء ١٧ ربيع الثانى سنة ١٢٩٦ (٩ ابريل سنة ١٨٧٩) حضرها الكبراء والعظماء وفيهم بطريك الاقباط ، وممثلو طبقات الأمة ووجوه البلد وأعيانه ، واشترك فيها الخديوى اسماعيل ، اذ حضرها ليلاً ، وجلس بالدار خمساً وعشرين دقيقة ، يؤانس العلماء والكبراء ، ويتبسط فى الحديث معهم ، فكان لحضوره تأثير كبير فى النفوس

وأقام ابراهيم بك المويلحى ومحمود بك العطار شاه بندر التجار والسيد محمد السيوفى وغيرهم زينات أمام منازلهم

وزارة شريف باشا ومجلس النواب

كان من اول اعمال وزارة شريف باشا اقرارها مجلس شورى النواب على استمرار انعقاده ، احتراماً لقراره الذى أعلنه فى مواجهة رياض باشا قبل استقالة الوزارة السابقة ، فكان عملها هذا تأييداً للمجلس فى موقفه التاريخى

ففى جلسة ١٨ ربيع الثانى سنة ١٢٩٦ (١٠ ابريل سنة ١٨٧٩) اجتمع المجلس برئاسة مصطفى بك وهبى بالنيابة عن رئيسه احمد رشيد باشا الذى تخلف لمرضه ، وأمر نائب الرئيس بتلاوة الكتاب الوارد من وزارة الداخلية وهذا نصه

« ولوانه كان تقرر بمجلس النظار السابق انفضاض عقد مجلس شورى النواب لانقضاء مدته حسبما تحرر لسعادتكم فى ٣ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ نمرة ٢١ ،



حسن راسم باشا
رئيس مجلس شورى النواب
حين قدم شريف باشا الى المجلس
دستور سنة ١٨٧٩

لكن حيث مقتضيات الاحوال مستلزمة بقاءه للمذاكرة والمفاوضة معه فى بعض مواد مهمة، قد تقرر بمجلس النظار الذى تشكل الآن استمراره، واقتضى تحريره لسعادتكم للاحاطة بذلك وتفهم حضرات اعضائه بعدم الانصراف «
• فاستقر رأى المجلس على متابعة الحضور للمذاكرة فيما تقدمه الحكومة من المواد واجتمع المجلس يوم السبت ٢٦ جمادى الاولى سنة ١٢٩٦ (١٧ مايو سنة ١٨٧٩) برئاسة حسن راسم باشا ناظر الدائرة السنوية الذى عهد اليه بالراية مؤقتا بدلا من احمد رشيد باشا لمرضه، وابلغ الاعضاء ان رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية سيحضر فى هذا اليوم لتقديم اللائحة الاساسية الجديدة للمجلس وقد حضر شريف باشا فعلا، وأنهى الى الاعضاء انه معين من طرف الحكومة السنوية ليقدم للمجلس لائحته الاساسية (الدستور) ولائحة الانتخاب الجديدتين اللتين وضعنا بناء على اللائحة الوطنية، قال « وقد أحضرت معى اللائحة الاساسية، وأما لائحة الانتخاب فهى تحت التبييض والنظر فى مجلس النظار، وبعده يجرى تقديمها للمجلس

« بعدكم يوم » ، ولا يلزمني أن أوضح لحضراتكم أهمية هذه اللوائح ، لأن المقصود منها أن تكون القوانين واللوائح التي تعمل وما يلزم تنقيحه في الموجود من الاول يكون كل ذلك بعد رؤيته بمجلس النواب ، والاقرار عليه منه ، وصدور الامر بذلك ، نعم وان كان تأخر تقديم اللأئحتين اللتين ذكرنا عنهما بهذا ، الا أن هذا كان لداعي المشغولية التي كانت حاصلة فيما يتعلق بتسديد الكوبون ، والله الحمد قد تيسر ذلك ، والمأمول انه بعناية الله وباتحاد الافكار والقلوب تحصل مزيد الراحة والعمارية للاهالى ، كما انه جارى النظر بالمالية في مسألة تسديد الديون السائرة ، وبنهوها لا بد من حصول كل من أرباب المطالب على حقوقهم ، وحيث كان المقصود من تلك اللوائح انما هو رؤية ما يلزم رؤيته لما يترتب على ذلك من الفوائد والمنافع للاهالى والبلاد ، فالمرجو من حضراتكم النظر فيها بعين الدقة التامة ، وان تراءت لكم ملحوظات ولزم الحال للمذاكرة معنا بالمجلس من أجلها فنحن مستعدون لذلك »

من هذا البيان يتضح ان مجلس شورى النواب قد كسب حقوقه الكاملة في التشريع ، إذ أعلن رئيس مجلس الوزراء انه لا يوضع قانون ولا يعدل شيء من القوانين الموجودة الا باقرار مجلس النواب ، ولا يستثنى من ذلك القوانين الاساسية التي تقرر النظام الدستوري ، فانها أيضا خاضعة لهذه القاعدة ، كما يؤخذ ذلك من بيان رئيس مجلس الوزراء ، ومعنى ذلك أن المجلس خول سلطة « جمعية تأسيسية » .

ولما انتهى شريف باشا من بيانه التاريخي قال عبد السلام بك المويلحي « نكرر الشكر للحضرة الخديوية على اجابة طلبات الامة ، وأيضا نثنى على غيره مجلس النظار حيث اهتم بتنفيذ اللأئحة ، فعلى كل منا وجوبا أن يصرف جميع جهده وكل افكاره في النظر والتدقيق في هذه اللأئحة التي تعتبر الاساس الاعظم لمزيد عمارية البلاد واصلاح الاهالى »

ثم اقترح تأليف لجنة من خمسة عشر عضوا للمذاكرة فيها وابداء ملحوظاتها عنها لتعرض على المجلس

فقال محمود بك العطار بان تكون اللجنة من عشرة ، وايد الشيخ ابراهيم الجيار

تأليفها من خمسة عشر « لاهمية هذه المسألة »

وطلب السيد عبد الرزاق الشوربجي أن تتلى اللائحة أولاً بالمجلس وتمحال بعد ذلك على اللجنة ، فاستقر الرأي على ذلك ، وتليت اللائحة في الجلسة ، وأرجى تأليف اللجنة لليوم التالي (٢٧ جمادى الاولى) وفيه اجتمع المجلس وانتخب لجنة من خمسة عشر عضوا للنظر في لائحة مجلس النواب الاساسية فكانت بمثابة (اللجنة الدستورية) طبقا للمصطلحات الحديثة ، وأعضاؤها هم

عبد السلام بك المويلحي . عثمان الهرميل . السيد السرسى . محمود سالم .
بدينى الشريعى . عبد الغنى خالد . باخوم لطف الله . عبد الرزاق الشوربجي .
ابراهيم الجيار . عبد الوهاب الشيخ . محمدرجب كساب . خضر ابراهيم . عبدالرحمن
وافى . تمام حبارير . سليم سعيد . وانتخب المويلحي بك رئيساً للجنة

ثم قدمت الحكومة لائحة الانتخاب بجلسة ١٢ جمادى الآخر (٢ يونيه سنة ١٨٧٩) فتليت وأحيلت على اللجنة الدستورية

دستور سنة ١٨٧٩

هو اول دستور وضع فى مصر « على أحدث المبادئ المصرية » ، وهو وان لم يصدر به المرسوم الخديوى ولكنه جدير بان يسمى دستورا ، لان الحكومة ارتضته دستورا للبلاد ، وانما قدمته الى مجلس شورى النواب لينال اقراره ، وكان هذا مبالغة منها فى التعظيم من اختصاص المجلس اذ خولته سلطة (جمعية تأسيسية) تضع الدستور ، ومن المقارنة بين نصوصه ونظام مجلس شورى النواب القديم (ص ٩٢) يتبين مقدار البون العظيم بينهما ، فقد خول مجلس النواب سلطة البرلمان الحديثة وقوامها حق اقرار القوانين واقرار الميزانية ، وجعل الوزارة مسئولة امامه ، ومن أهم مبادئه تحويل سكان السودان حق انتخاب ممثلين عنهم فى مجلس النواب ، اسوة بسائر سكان المملكة المصرية ، وهى فكرة جليلة تدل على سداد نظر شريف باشا وصدق وطنيته ، لانها تثبت وتؤكد لما بين مصر والسودان من الروابط القومية والسياسية وتأيد لا اعتبار

السودان جزءا لا يتجزأ من الدولة المصرية، يتمتع سكانه بالحقوق السياسية التي يتمتع بها بقية المصريين ، وقد جاء تقرير هذا المبدأ برهانا جديدا على أن مصر لا تنظر الى السودان كما تنظر الدول الى مستعمراتها ، بل تعده قطعة من أرض الوطن ، وتعد أهله جزءا من الامة المصرية ، ويرجع الفضل الكبير في تقرير هذا المبدأ السامى فى دستور سنة ١٨٧٩ الى شريف باشا ، وقد تقرر ايضا فى دستور سنة ١٨٨٢ ، ومما يسترعى النظر أن شريف باشا الذى قرر هذا المبدأ هو الذى استقال من الوزارة سنة ١٨٨٤ احتجاجا على سلخ السودان عن مصر ، وهذا يدل على احتفاظه بمبدئه ، واستمسكه بوحدة مصر والسودان ودفاعه عن هذه الوحدة المقدسة التى لا انفصام لها

والآن نثبت هنا دستور سنة ١٨٧٩ كما عرضته وزارة شريف باشا على مجلس شورى النواب لما لهذه الوثيقة من الاهمية من الوجهتين التاريخية والدستورية (١) (المادة ١) مجلس النواب يتشكل من النواب الذين يصير انتخابهم على حسب صفة الانتخاب التى تتوضح بلائحة خصوصية

(المادة ٢) لا يقبل نائبا من لم يكن من رعايا الحكومة المصرية ومن لم يكن له من العمر ثلاثون سنة كاملة ومن لم يكن حائزا لكافة الحقوق المدنية والسياسية ، وكذلك من لم تتوفر فيه الصفات المقررة بلائحة الانتخاب

(المادة ٣) مدة النيابة تكون ثلاث سنين فقط ، ويجوز تكرار انتخاب النواب عند تجديد الانتخاب

(المادة ٤) انتخاب النواب يكون فى كل ثلاث سنين مرة ، ويبدأ فيه باربعة شهور بالاقبل قبل أول شهر كيهك (ديسمبر) الذى هو الميعاد المحدد لاجتماع النواب فيه (المادة ٥) انقضاء مدة مجلس النواب يكون سنويا فى أول برمات (مارس) ويحصل انقضاضه بأمر عال

(١) لم نجد أصل هذه الوثيقة فى «الوقائع المصرية» ولا فى محفوظات مجلس شورى النواب، ولذلك رجعنا الى النسخة المنشورة فى «الاهرام» عدد ١٢ يونيه سنة ١٨٧٩

(المادة ٦) يجوز للحضرة الخديوية بحسب مقتضيات الاحوال أن تأمر بفتح المجلس قبل وقته المعين له وأن تنقص مدة اجتماعه أو تزيدها

(المادة ٧) رسم افتتاح المجلس يكون بحضور الذات الخديوية أو بحضور رئيس مجلس النظار بالنيابة عنها وبحضور جميع النظار والنواب، وتتلّى فيه مقالة خديوية يتبين بها حالة القطر المصرى الداخلية فى السنة الماضية قبل الافتتاح والتدابير التى يترأى لزوم اتخاذها فى السنة الحالية

(المادة ٨) كل نائب يعتبر وكيلًا عن عموم الامة المصرية وليس فقط عن الجهة التى انتخبته

(المادة ٩) للنواب الحرية التامة فى ابداء آرائهم وقراراتهم، ولا يجوز أن يكون أحد منهم مرتبطًا فى رأيه بتعليمات تصدر له أو وعد ووعد يوجه اليه

(المادة ١٠) المسائل التى تقدم من النظار للنواب تصير المذاكرة فيها بمجلس النواب . واذا تراءى فيها ملحوظات تجرى المخاطبة عنها مع مجلس النظار وانما يكون ذلك مقرونا ببيان الالوجه والاسباب

(المادة ١١) اذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار وأصر كل على رأيه بعد تكرار المخاطبة وبيان الاسباب ولم تستعف النظارة فللحضرة الخديوية أن تأمر بنقض مجلس النواب وتجديد انتخاب اعضائه على شرط أن لا تتجاوز مدة الانتخاب أربعة أشهر من يوم انفضاضه الى يوم اجتماعه ، واذا أيد مجلس النواب بعد تجديد انتخابه رأى المجلس السابق وجب تنفيذه ، ويجوز للامة أن تنتخب نفس النواب السابقين أو بعضهم (راجع المادة ٣)

(المادة ١٢) فى حالة خلو محل أحد النواب تصير المبادرة الى انتخاب بدله ، ومدة الذى يصير انتخابه لا تستمر الا لغاية حصول الانتخاب العمومى أى أن مدة البديل لا تتجاوز المدة التى كانت باقية للنائب الأسمى

(المادة ١٣) رئيس المجلس ووكيلاه وكتبته يكون تعيينهم بمعرفة نفس المجلس من ابتداء انعقاده ويستمرّون الى أول الاجتماع الثانى

(المادة ١٤) مذاكرات النواب ومداولاتهم في الجلسات العمومية تكون علنية ، ومع ذلك فانه يجوز أن تكون سرية متى طلب ذلك أحد النظار أو عشرة من النواب وأقر عليه المجلس

(المادة ١٥) لا يجوز حبس أحد النواب ولا إقامة دعوى عليه أثناء مدة انعقاد المجلس ما لم يكن بقرار صادر من المجلس المذكور ، وهذا فيما عدا الأحوال التي يضبط فيها أحد النواب حالة كونه متلبساً بجناية جسيمة مثل القتل فعلا

(المادة ١٦) إذا صار القبض على أحد النواب حالة كونه متلبساً بجناية ووضع في السجن فيعطى الخبر عنه لرئيس مجلس النواب حالة سجنه ، ويصير الافراج عن ذلك النائب أو توقيف الدعوى عليه في أثناء مدة انعقاد المجلس إذا طلب المجلس المذكور ذلك

(المادة ١٧) المجلس الحق أيضاً في طلب الافراج أو توقيف الدعوى إذا كان أحد النواب صار القبض عليه وسجن في غير مدة انعقاد المجلس

(المادة ١٨) كل من النواب قبل تأديته وظيفة النيابة يحلف يميناً بالمجلس علانية عقب افتتاحه بأن يكون صادقاً للحضرة الخديوية وأن لا يخون الوطن وان يحافظ على مراعاة قوانين الحكومة وأن يؤدي الوظيفة التي أحييت عليه بما يكون فيه خير للوطن

(المادة ١٩) يتقرر لكل من النواب مبلغ عشرة آلاف قرش سنوياً نظير مصاريف سفريته واقامته ، ويصرف له ما يخص ذلك في كل شهر من ثلاثة الأشهر المقررة لانعقاد المجلس من تاريخ انعقاده ، بحيث اذا نقصت مدة المجلس عن ثلاثة أشهر أو زادت فتصرف له العشرة آلاف قرش تماماً ، أما اذا كان في بحر السنة يحصل انعقاد المجلس فوق العادة فلا يكون لهم شيء إلا اذا كان البعض تامين بدله وحضر ذلك البديل في تلك الاجتماعات فتصرف له قيمة ما يخصه مدة اقامته بواقع قسط اليوم بحيث لا تتجاوز العشرة آلاف قرش ، أما نواب جهات السودان فيصرف لهم علاوة على ذلك مصاريف السفرية لحد مصر ذهاباً وإياباً

(المادة ٢٠) لا يجوز قبول متوظفي الحكومة ملكيين كانوا أو جهاديين ضمن أعضاء مجلس النواب ، ماعدا نظار الدواوين ومفتشى الأقاليم ووكلاءهم والمديرين ووكلاءهم بشرط أن لا يتجاوزوا خمس عموم النواب عدداً

(المادة ٢١) لا يجوز المداولة في أمر ما بطريقة صحيحة معتبرة الا اذا كان موجوداً بالمجلس ثلثاً أعضائه ولا يحسب ضمن الاعضاء المذكورين الغائبون بأجازة رسمية ، بل يشترط أن يكون الثلثان من الحاضرين بالمجلس ، ولا يعتمد قرار من قراراته إلا اذا قررته أغلبية الحاضرين ، وعند تساوى الآراء يكون رأى الرئيس مرجحاً لرأى الفريق الذى يكون منضماً معه

(المادة ٢٢) لا يجوز لأحد النواب توكيل غيره في ابداء رأيه بل يجب عليه ابدائه بنفسه .

(المادة ٢٣) يجوز لكل مصرى حائز لحقوق الانتخاب أن يقدم للمجلس عرضاً بواسطة أحد النواب . وبعد أن يحال النظر فيه على كوميسیون فالمجلس يحكم بناء على التقرير الذى يقدم له من ذلك الكوميسیون بقبول ذلك العرض أو برفضه وبما هيته درجة اعتباره

(المادة ٢٤) كل طالب مختص بحقوق شخصية يتقدم للمجلس يصير رفضه متى تحقق من التحريات التى تحصل بخصوصه أن مقدمه لم يسبق له تقديمه الى المأمور المتعلق به ذلك الطلب أو الى الجهة التابع لها المأمور المذكور

(المادة ٢٥) لا يجوز للمجلس أن يقبل أحداً يأتى اليه بالاصالة عن نفسه أو بالوكالة عن جماعة للتكلم في أمر ما ، ولا أن يسمع قولاً من أحد سوى أعضاء ونظار الدواوين ومندوبيهم

(المادة ٢٦) عند أول اجتماع لمجلس النواب يجب على مجلس النظار أن يقدم له جميع اللوائح والقوانين والمنشورات الجارى العمل بها في الحكومة لينظر فيها وينقحها ويصدر قراره عليها ويجرى التصديق عليها من الحضرة الخديوية لتكون دستوراً للعمل

(المادة ٢٧) ان وضع القوانين والوائح يكون ابتداءً بمجلس النظار ثم تعرض على مجلس النواب للنظر فيها وتنقيحها ، بحيث لا يكون القانون معتبراً أو دستوراً للعمل ما لم يُتَلَّ بمجلس النواب بنداً بنداً ، ويعطى عنه القرار ، ويجرى التصديق عليه من الحضرة الخديوية ويجوز للنواب مراعاة للمصلحة العمومية وبحسب مقتضيات الاحوال وظروف الاوقات أن يغيروا أو ينقحوا أو يعدلوا أى قانون من القوانين وأى بند من بنودها ومن جملتها هذه اللائحة الاساسية .

(المادة ٢٨) اذا رفض مجلس النواب قانوناً من القوانين أو بنداً من البنود مما يعرضه عليه مجلس النظار فلا يجوز تقديمه الى مجلس النواب ثانياً في أثناء مدة انعقاده تلك السنة

(المادة ٢٩) الحكم بصحة انتخاب النواب يختص بالمجلس دون غيره

(المادة ٣٠) اللغة الرسمية التى يلزم استعمالها فى المجلس هى اللغة العربية

(المادة ٣١) يكون أخذ وابداء الآراء بالصورة الآتية، وهى اما بالنداء بالاسم أو بعلامات ظاهرة أو بوضع الآراء سرّاً فى الصندوق

(المادة ٣٢) أخذ الآراء بالنداء بالاسم لا يكون الا بالقرار من المجلس بناءً على طلب يحصل من أحد النواب ويشترك فيه معه عشرة منهم ، وأخذ الآراء بوضعها سرّاً فى صندوق لا يكون الا فيما يتعلق بتعيين أشخاص مثل تعيين الرئيس أو الوكلاء والكتاب وأعضاء الكومسيونات وما شابه ذلك

(المادة ٣٣) لائحة ادارة مجلس النواب الداخلية تعمل بمعرفته

(المادة ٣٤) أعضاء مجلس النواب لا يزيدون عن ١٢٠ نائباً بما فيهم نواب السودان

حسب البيانات التى تتوضح بلائحة الانتخاب

(المادة ٣٥) مركز مجلس النواب يكون بمحروسة مصر التى هى عاصمة القطر

(المادة ٣٦) النظار مسئولون امام مجلس النواب عن كافة الاحوال والاعمال المختصة

باداراتهم . وبناء على ذلك يجب على مجلس النظار المبادرة الى وضع قانون لمحاكمة

النظار عند الاقتضاء وعرضه على مجلس النواب

(المادة ٢٧) لا يجرى العمل بأمر صادر من الحكومة ما لم يكن مُمضى من الناظر المختص به ومطابقاً لقانون معتبر (راجع المادة ٢٦ و ٢٧)

(المادة ٣٨) لا يجتمع وظيفة النظارة والنيابة في شخص واحد (راجع المادة ٢٠)

(المادة ٣٩) يجوز لكل ناظر أن يحضر في جلسات مجلس النواب أو أن يرسل له أحد كبار موظفي دائرته بالنيابة عنه بشرط أن لا يكون ذلك الموظف من ضمن النواب

(المادة ٤٠) يجوز للنظار ومن دويهم أن يتكلموا في المجلس بشأن كافة الأمور التي يطلبون التكلم فيها

(المادة ٤١) إذا طرأت ضرورة مهمة جداً تستلزم المبادرة الى أخذ الاحتياطات اللازمة لوقاية الحكومة من خطر ربما يتأذى لها أو للمحافظة على الأمن العمومي وكان مجلس النواب غير منعقد فيجوز لمجلس النظار أن يقرر بإجراء ما يلزم اجراءه تحت مسؤوليته وبالتصديق على ذلك بالقرار من الحضرة الخديوية يجرى العمل على مقتضاه بشرط أن لا يكون مخالفاً للقوانين المعتبرة هذا ولدى انعقاد مجلس النواب يصير تقديمه اليه

(المادة ٤٢) اذا تراءى للنواب التكلم في بعض مواد خلاف ما يتقدم لهم من النظار. فتجرى المداولة فيها ويرسل اخطار بذلك لمجلس النظار. وبعد ثمانية أيام من تاريخ ارسال ذلك الاخطار ان لم يرد من مجلس النظار أوجه تمنع من المذاكرة فيها ويقر النواب على قبول تلك الالوجه فلهم أن يتموا مداولتهم ويصدروا قرارهم فيها

(المادة ٤٣) النظار ملزمون بالمجاوبة عن كل ما يسألون فيه من مجلس النواب ، إما بأن يتوجهوا للمجلس بأنفسهم أو بأن يفتدبوا أحد كبار متوظفي دوائرهم للمجاوبة بالنيابة عنهم بشرط أن لا يكون ذلك المتوظف من ضمن النواب

(المادة ٤٤) يجوز للنظار أن يؤخروا مجاوبتهم عما يسألون فيه من مجلس النواب عند الضرورات المهمة مع بيان أسباب التأخير أكثر ما يكون قبل انتهاء مدة

اجتماع المجلس بعشرة أيام ويلزمهم أن يقدموا الجواب في أول الاجتماع الثانى للنواب .
ومع ذلك فمستولية التأخير عليهم

(المادة ٤٥) من حقوق النواب أن يلاحظوا المصاريف العمومية بالدقة التامة ، وأن يقرروا مقدارها ، ويجب عليهم أن يعينوا كمية الواردات (الايرادات) وكيفيةها وضرب الضرائب والجبايات وطريقة توزيعها وأوقات تحصيلها ، فلا يجوز ضرب ضريبة من أى نوع كانت ولا توزيعها ولا تحصيلها ولا تكليف الأهالى بشيء منها إلا بعد إقرار النواب عليها ، كما لا يجوز صرف شيء من متحصلات الضرائب زيادة عما يقر عليه النواب

(المادة ٤٦) للنواب أن يطلبوا عقب افتتاح المجلس الميزانية العمومية المستوفية الحاوية للواردات (الايرادات) والمصروفات لينظروا فيها ، ومتى قرروا عليها بعد البحث التام لا يعمل بها إلا فى تلك السنة ، ويلزم فى السنة الثانية تحرير ميزانية ثانية وعرضها على النواب كما تقدم ، وهكذا سنويا

(المادة ٤٧) كل قرار يصدر من مجالس النواب يرسل لمجلس النظار لاجراء التصديق عليه من الحضرة الخديوية

(المادة ٤٨) إذا أبهت عبارة بنود هذه اللائحة واقتضى الحال للوقوف على حقيقة معناه فيطلب تفسيره من مجلس النواب

(المادة ٤٩) لكل نائب من النواب حق إذا رأى قصوراً من أى مأمور أو فى أى إدارة من إدارات الحكومة أن يكتب بذلك للناظر المختصة به الادارة وهذا فقط فى المواد العمومية



هذا وقد أخذت اللجنة الدستورية تراجع نصوص الدستور ولوائح الانتخاب، ولكن وقع ما حال دون صدور المرسوم الخديوى بهما، ذلك ان الدول الأوروبية ائتمرت بالخديوى اسماعيل وسعت فى خلعه من العرش حتى تم لها ما أرادت، وتولى

توفيق باشا مسند الخديوية ، ثم اجتمع مجلس النواب^(١) بجلسته ١٦ رجب سنة ١٢٩٦
(٦ يوليه ١٨٧٩) برئاسة مصطفى بك وهبي وتليت افادة وزارة الداخلية ومضمونها
ان النظر في اللأحتين يقتضى زمنا طويلا ، ولذلك ترى الترخيص لحضرات الاعضاء
« بالتوجه لبلادهم و بعد تاريخه ينظر فيما يلزم » اى ان الحكومة قررت فض المجلس ،
و كانت هذه آخر جلسة عقدها فى الدور الثالث من الهيئة النيابية الثالثة ، ثم تعطلت
الحياة النيابية فى أوائل عهد توفيق باشا نحو سنتين

ومعلوم انه اجريت انتخابات جديدة فى عهد توفيق باشا لمجلس شورى النواب
وهو المجلس الذى اجتمع فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ على عهد الثورة العرابية وتولى
وضع الدستور المعروف بدستور سنة ١٨٨٢ والذى صدر به المرسوم الخديوى فى ٧
فبراير من تلك السنة ، وتضمن معظم النصوص والمبادئ التى تقررت فى دستور
سنة ١٨٧٩

دستور سنة ١٨٨٢

وإذ نشرنا دستور سنة ١٨٧٩ رأينا ان نضع الى جانبه دستور سنة ١٨٨٢^(٢)
ليسهل علينا المقارنة بينهما وتبين مبلغ ما اقتبسه الثانى من الاول
المادة ١ - تعيين اعضاء مجلس النواب يكون بالانتخاب والشروط اللازمة لمن له
حق الانتخاب ولمن يجوز انتخابه تبين فيما بعد فى لائحة مخصوصة تشتمل ايضا على
كيفية الانتخاب

المادة ٢ - يكون انتخاب أعضاء المجلس لمدة خمس سنوات ويعطى لكل
منهم مائة جنيه مصرى فى السنة مقابل مصاريفه

المادة ٣ - النواب مطلقو الحرية فى اجراء وظائفهم وليسوا مرتبطين باوامر
أو تعليمات تصدر لهم تخل باستقلال آرائهم ولا بوعده أو وعيد يحصل اليهم

(١) جرى الاصطلاح على تسمية مجلس شورى النواب « مجلس النواب » فى
أواخر عهد اسماعيل

(٢) عن « الوقائع المصرية » عدد ٩ فبراير سنة ١٨٨٢

المادة ٤ — لا يجوز التعرض للنواب بوجه ما . وإذا وقعت من أحدهم جنائية أو جنحة مدة اجتماع المجلس فلا يجوز القبض عليه الا بمقتضى اذن من المجلس

المادة ٥ — للمجلس حال انعقاده أن يطلب الافراج أو توقيف الدوى مؤقتا لحد انقضاء مدة اجتماع المجلس عن يدعى عليه جنائيا من أعضائه أو يكون مسجوناً في غير مدة انعقاد المجلس لدعوى لم يصدر فيها حكم

المادة ٦ — كل نائب يعتبر وكيلا عن عموم أهالى القطر المصرى لا عن الجهة التى انتخبته فقط .

المادة ٧ — مجلس النواب يكون مركزه بمحروسة مصر ويعقد بأمر يصدر من الحضرة الخديوية بموافقة رأى مجلس النظار ويكون اجتماعه سنويا

المادة ٨ — تعقد الجلسات الاعتيادية السنوية لمجلس النواب مدة ثلاثة أشهر من أول شهر نوفمبر لغاية يناير وإذا لم تكف هذه المدة لاتمام الاشغال الموجودة وطلب المجلس أن تزداد مدته من ١٥ يوما الى ٣٠ يوما فيجاب الى ذلك بأمر يصدر من الحضرة الخديوية

المادة ٩ — اذا مست الحاجة الى تكرار اجتماع المجلس فى غير مدته المعتادة فيكون ذلك بمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية تتقرر فيه مدة ذاك الاجتماع

المادة ١٠ — تفتتح الحضرة الخديوية أو رئيس مجلس النظار بالنيابة عنها مجلس النواب بحضور باقى النظار

المادة ١١ — تفتح أول جلسة فى كل سنة بتلاوة مقالة يقرأها الخديوى أو رئيس النظار بالنيابة عنه وتشتمل على بيان المسائل المهمة التى تعرض على المجلس فى أثناء انعقاد جلساته وتنقضى الجلسة بعد تلاوة المقالة المذكورة

المادة ١٢ — ينتخب المجلس فى أثناء الثلاثة الايام التالية لتلاوة المقالة لجنة لتحضير جوابها وبعد التصديق عليه من المجلس يصير تقديمه للحضرة الخديوية بمعرفة من ينتدبهم لهذا الغرض من أعضائه

المادة ١٣ — لا يشتمل الجواب المذكور على التكلم فى أى مسألة بوجه قطعى

ولا على أى رأى حصلت المداولة فيه

المادة ١٤ — ينتخب المجلس ثلاثة من أعضائه تعرض أسماؤهم على الجنب الخديوى فيعين أحدهم ليتولى رئاسة المجلس مدة الانتخاب أى خمسة أعوام بمقتضى أمر يصدر من حضرته

المادة ١٥ — ينتخب المجلس وكيلين لرئيسه ويعين للقلم كتابا بشرط أن يكون الوكيلان من أعضائه

المادة ١٦ — تحرر محاضر الجلسات بملاحظة قلم كقابة المجلس الذى يؤلف من الرئيس ومن الوكيلين ومن الكتاب

المادة ١٧ — اللغة الرسمية التى تستعمل فى المجلس هى اللغة العربية وتحرير المحاضر والملخصات يكون بتلك اللغة

المادة ١٨ — للنظار حق الحضور فى المجلس وإبداء ما يرومون إبداءه فيه ولهم أيضا أن يستنيبوا عنهم وكلاء من كبار الموظفين

المادة ١٩ — اذا قر قرار النواب على أن يستدعى للحضور بمجلسهم أحد النظار للاستيضاح منه عن مادة معينة فعلى الناظر أن يذهب الى المجلس بنفسه أو يستنيب عنه أحد كبار الموظفين يجيب عما يسأل عنه

المادة ٢٠ — للنواب حق الملاحظة على متوظفى الحكومة جميعاً ولهم فى أثناء اجتماع المجلس أن يشعروا بواسطة رئيسه كلا من النظار بما يرون لزوم الاخبار عنه من تعد أو خلل أو قصور يقع فى أثناء تأدية الوظيفة من أحد موظفى الحكومة التابعين لنظارته

المادة ٢١ — النظار متكافلون فى المسئولية امام مجلس النواب عن كل أمر يقرر بمجلس النظار ويترتب عليه اخلال بالقوانين واللوائح المرعية الاجراء

المادة ٢٢ — كل من النظار مسئول على الوجه المذكور بالبند السابق عن اجراءاته المتعلقة بوظيفته

المادة ٢٣ — اذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار وأصر كل على

رأيه بعد تكرار المخاطبة و بيان الاسباب ولم تستعف النظارة فللمحضرة الخديوية ان تأمر بفض مجلس النواب وتجديد الانتخاب على شرط ان لا تتجاوز الفترة ثلاثة أشهر من تاريخ يوم الانفضاض الى يوم الاجتماع ويجوز لارباب الانتخاب ان ينتخبوا نفس النواب السالفين او بعضهم

المادة ٢٤ - اذا صدق المجلس الثانى على رأى المجلس الاول الذى ترتب الخلاف عليه ينفذ رأى المذكور قطعيا

المادة ٢٥ - مشروعات اللوائح والقوانين تعمل بمعرفة الحكومة ويقدمها النظار لمجلس النواب لنظرها والبحث فيها واعطاء القرار اللازم عنها ولا يكون المشروع قانونا معتبرا دستورا للعمل مالم يتل فى مجلس النواب بندا فبندا ويقرر حكما فحكما ، ثم يجرى التصديق عليه من طرف الحضرة الخديوية ، وكل قانون يتلى ثلاث مرات بين كل مرة وأخرى خمسة عشر يوما ، واذا كان القانون مستعجلا فيكفى تلاوته مرة واحدة ويستغنى عن المرتين الاخرين بمقتضى قرار مخصوص يصدر من المجلس ، واذا تراسى لمجلس النواب سن قانون فيطلب ذلك بواسطة رئيسه من مجلس النظار ومتى وافقت عليه الحكومة فتعمل مشروعه وتقدمه لمجلس النواب على الوجه المبين بهذا

المادة ٢٦ - مشروع كل لائحة أو قانون يعرض على المجلس ينظر فيه بمعرفة لجنة من اعضائه تنتخب لذلك ويجوز للجنة المذكورة ان تطلب من الحكومة اجراء بعض تغييرات فى المشروع الذى تكلفت بنظره ، وفى هذه الحال يرسل رئيس مجلس النواب الى رئيس مجلس النظار المشروع والتغييرات المطلوب اجراؤها فيه قبل المذاكرة العمومية بمجلس النواب

المادة ٢٧ - ان لم تطلب اللجنة اجراء تغييرات فى المشروع المحال عليها او طلبت ولم توافقها الحكومة على ذلك فيقدم النص الاصلى من مشروع القانون لمجلس النواب للمداولة فيه ، اما اذا صدقت الحكومة على تلك التغييرات فيقدم للمجلس النص الاصلى مع

التغييرات التي حصلت فيه للمناقشة فيها ، وفي حالة ما اذا كانت التغييرات ماصار قبولها من الحكومة فلاجنة ان تبين رأيها للمجلس وتقدم له ملحوظاتها

المادة ٢٨ - عند تقديم المشروع للمجلس من طرف اللجنة يجوز للمجلس قبوله أو رفضه ويسوغ له أيضا إحالته ثانية على اللجنة للنظر فيه

المادة ٢٩ - على رئيس مجلس النواب أن يرسل الى رئيس مجلس النظار اللوائح والقوانين التي يصدق المجلس عليها

المادة ٣٠ - لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم أو عوائد على منقولات أو عقارات أو ويركوفى الحكومة المصرية الا بمقتضى قانون يصدق عليه من مجلس النواب ، وعلى ذلك لا يجوز بأى وجه كان وبأية صفة كانت تحصيل عوائد جديدة وكل جهة من جهات الحكومة أمرت بتحصيل شىء من ذلك وكل مستخدم حرر كشوفات أو تعريفات عنها وكل شخص باشر تحصيلها بدون قانون مصدق عليه من مجلس النواب يحاكم كمختلس وترد الحقوق لاربابها

المادة ٣١ - ميزانية مصروفات وإيرادات الحكومة السنوية تقدم لمجلس النواب سنويا لغاية الخامس من شهر نوفمبر بالاكتر

المادة ٣٢ - تقدم للمجلس ميزانية عموم الإيرادات مع كشوفات عن كل نوع من أنواعها

المادة ٣٣ - تنقسم ميزانية المصروفات الى أقسام متعددة يختص كل قسم منها بنظارة، ثم يشتمل كل قسم على أبواب وفصول بقدر عدد جهات الادارة العمومية بتلك النظارة

المادة ٣٤ - لا يجوز للمجلس أن ينظر فى دفعيات الويركو المقرر للاستانة أو الدين العمومى أو فيما التزمت به الحكومة فى أمر الدين بناء على لأئحة التصفية أو المعاهدات التى حصلت بينها وبين الحكومات الاجنبية

المادة ٣٥ - ترسل الميزانية الى مجلس النواب فينظرها ويبحث فيها (بمراعاة البند السابق) ويعين لها لجنة من أعضائه مساوية بالعدد والرأى لأعضاء مجلس النظار ورئيسه لينظروا جميعاً فى الميزانية ويقرروا بالاتفاق أو بالاكثرية

المادة ٣٦ - اذا وقع الخلاف بين لجنة النواب ومجلس النظار وتساوى العدد فيه فالميزانية تعود الى مجلس النواب فان أيد رأى مجلس النظار وجب تنفيذه وان أثبت رأى لجنته فيكون العمل بمقتضى المادة ٢٣ و٢٤ من هذه اللائحة ، وأما ما حصل فيه الخلاف من الميزانية فإذا كان مقرا في ميزانية السنة السابقة ولم يكن مخصصا لأعمال جديدة مثل أشغال عمومية وغيرها فينفذ مؤقتا الى أن يعقد المجلس الثانى بمقتضى المادة ٢٣

المادة ٣٧ - اذا أيد المجلس الثانى رأى المجلس الاول فى أمر الميزانية وجب تنفيذ الرأى المذكور قطعيا كما فى المادة ٢٣

المادة ٣٨ - كل عهد أو شرط أو التزام يراد عقده بين الحكومة وغيرها لا يكون نهائيا إلا بعد الاقرار عليه من مجلس النواب مالم يكن على أمر مبلغه وارد فى ميزانية عامه المقررة بهذا المجلس ، وأية مقالة عن أشغال عمومية خارجة عن الميزانية أو مبيع شىء من أملاك الحكومة أو اعطاء أرض بدون مقابل أو امتياز لآحد لا تكون نهائية إلا بعد الاقرار عليها من مجلس النواب أيضا .

المادة ٣٩ - يجوز لكل مصرى أن يقدم للمجلس عريضة ويحال النظر فى هذه العريضة على لجنة ينتخبها المجلس وبناء على ما يجاب منها يحكم المجلس بقبول أو رفض العريضة وما يحكم بقبوله يحال على الناظر المختص به ذلك

المادة ٤٠ - كل عرض يختص بحقوق أو صواح شخصية يرفض متى كان من خصائص المحاكم المدنية أو الادارية أو كان لم يسبق تقديمه لجهة الادارة المختصة به

المادة ٤١ - اذا طرأت ضرورة مهمة تستلزم المبادرة الى الاخذ بأسباب الاحتياط لوقاية الحكومة من خطر أو للمحافظة على الامن العمومى وكان مجلس النواب غير منعقد وكانت الاحتياطات المرغوب اتخاذها داخله بمخصائمه ولم يسع الوقت اجتماعه جاز لمجلس النظار اجراء ما يلزم اجراؤه على مسئوليته مع التصديق على ذلك من الحضرة الخديوية، ولدى انعقاد مجلس النواب يقدم الامر اليه ليرى رأيه فيه

المادة ٤٢ - لا يجوز لآى شخص أن يعرض لمجلس النواب مسألة ما أو يتناقش

فيها أو يشترك في المداولة الا ان كان من أعضائه أو من النظار أو ممن كان حاضرا معهم أو نائبا عنهم

المادة ٤٣ - يكون اعطاء الآراء في المجلس بواسطة رفع اليد أو النداء بالاسم أو وضع الآراء في صندوق

المادة ٤٤ - لا يجوز اعطاء الآراء بالنداء بالاسم الا اذا طلب ذلك عشرة من أعضاء المجلس بالاقبل ، وعلى كل حال فالرأى فيما نص عليه بالمادة السابعة والاربعين يكون دائما بالنداء بالاسم

المادة ٤٥ - انتخاب الثلاثة الاعضاء الذين يعين منهم رئيس المجلس وكذا انتخاب الوكيلين والكتاب الاول والثاني يكون دائما بوضع الآراء في صندوق

المادة ٤٦ - لا تكون المداولة بالمجلس صحيحة الا اذا كان حاضرا فيه ثلثا أعضائه بالاقبل والا كانت المداولة لاغية ويكون صدور القرارات بالاغلبية المطلقة

المادة ٤٧ - كل قرار يترتب عليه مسئولية النظار لا يجوز صدوره الا بالاغلبية المتوفرة فيها ثلاثة أرباع النواب الحاضرين بالجلسة

المادة ٤٨ - لا يسوغ لاحد من النواب أن يستنيب عنه غيره لابداء رأيه

المادة ٤٩ - على مجلس النواب أن يحرر لأئحة اجراءاته الداخلية وتكون تلك اللائحة نافذة الحكم بمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية

المادة ٥٠ - للمجلس الحق أن يعدل هذه اللائحة الاساسية بالاتفاق مع مجلس النظار

المادة ٥١ - اذا أغضض معنى بند أو عبارة من هذه اللائحة فيكون تفسيره باتحاد

مجلس النواب مع مجلس النظار

المادة ٥٢ - كل أحكام القوانين والوامر واللوائح والعادات المخالفة لهذه

اللائحة لا يعمل بها بل تكون لاغية

المادة ٥٣ - على نظارنا تنفيذ هذه اللائحة كل فيما يخصه

« صدر بسرأي الاسمعية في ١٨ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ - ٧ فبراير

سنة ١٨٨٢ »

مجلد شریف باشا

مؤسس النظام الدستوري في مصر

(١٨٢٦ — ١٨٨٧)

ان الحديث عن دستور سنة ١٨٧٩ و ١٨٨٢ يستتبع الكلام عن محمد شريف باشا ، فانه يعد بحق مؤسس النظام الدستوري في مصر

سيظل اسم شريف باشا مذكورا مدى الدهر في سجل الحركة القومية ، وذلك لموقفه المشهود في شأن السودان ، واحتجابه العمل على سلخه عن مصر ، ومسألة السودان نقطة حساسة في المسألة المصرية ، لأنها مسألة الحياة لمصر ، فلا غرو ان يذكر المصريون دواما موقف شريف باشا فيها ، فانه موقف مشرف ، يكفي وحده لتخليد اسم صاحبه وتمجيده

كان هذا الموقف آخر مواقف شريف باشا ، إذ ختم به حياته السياسية ، وهو وان كان أعظم مواقفه شأنًا ، وابقاها على الزمن أثرًا ، فان حياته حافلة بالمواقف المجيدة ، وحسبك ان اسمه اقترن بثلاثة ادوار للحركة القومية ، كان فيها مناط رجاء الأمة وموضع ثقتهما ، وعمل فيها جميعا بنزاهة واخلاص

الدور الأول ، دور النهضة السياسية والوطنية التي ظهرت في عصر اسماعيل ، فقد كان شريف باشا الزعيم الوطني والسياسي الذي انجبت اليه انظار الاحرار لتأليف « الوزارة الوطنية » ، خالية من العنصر الأوروبي ، قائمة على مبدأ المسؤولية لوزارية امام مجلس شوري النواب ، وعلى يده تقرر هذا المبدأ الذي يعد قوام النظام الدستوري ، كما تقدم بيانه

والدور الثاني ، دور الثورة العرابية ، وله فيها المقام المحمود ، والرأي الصائب ، والنظر الصادق ، إذ كان على يده اجابة مطالب العرابيين الأولى ، وهي المطالب

الدستورية السليمة ، وألف الوزارة التي تم في عهدها تأليف مجلس النواب سنة ١٨٨١
وتحويله سلطة المجالس النيابية الحديثة



عجل شريف باشا

ولما وقع الاحتلال الإنجليزي سنة ١٨٨٢ اقترن اسمه بدور ثالث من ادوار
الحركة الوطنية ، ونعنى به المقاومة الاهلية التي اعترضت السياسة الاستعمارية
الانجليزية ، وذلك باستقالة المشرفة التي قدمها اعتراضا على سلخ السودان عن مصر ،
وعلى تدخل الانجليز في سلطة الحكومة المصرية
فترى من هذا البيان الوجيز أن شخصية شريف باشا اقترنت بادوار ثلاثة ،
من اعظم ادوار الحركة القومية شأنا ، وله في كل منها مواقف جلية ، هذا الى انه

تولى رئاسة الوزارة اربع مرات ، فى اوقات عصبية ، وظروف دقيقة ، فجعل منهجه فى كل مرة تحقيق آمال الامة ، وحل المضلات التى تواجهها البلاد ، فهو من الافذاذ الذين ينظرون الى الوزارة على انها وسيلة لا غاية ، ولم يكن من اولئك الذين يحرصون على المناصب ، ولو ضحوا فى سبيلها حقوق مصر وكرامتها ، بل كان يضحى بالوزارة استمساكا بالحق والكرامة والمبدأ

وتتمتاز شخصية شريف باشا بمزايا عديدة ، اولها كفاءته العلمية والسياسية ، ووفرة نصيبه من الثقافة الغربية ، واقتباسه الاساليب الحديثة الراقية فى حياته وأحاديثه وآرائه ، بحيث نال احترام كل من حادثوه أو اتصلوا به من رجال السياسة الاوروبيين ، فهو يعد حقا من رجال الدولة الممتازين ، الذين يضارعون رجالا لاوروبا الافذاذ فى المكانة والكفاءة ، والميزة الثانية اخلاصه لمصر ، فانه لم يكن يطمع فى المناصب ، ولا جعلها قبلته ومطمح آماله ، بل كانت المناصب تسعى اليه ، ويرجى منه تقلدها ، لمواهبه وصفاته البارزة ، وقد عرضت عليه رئاسة الوزارة فى عهود مختلفة ، فكان يتقبلها على ان يضع لنفسه خطة سياسية وطنية ، يسير عليها ويعمل على تحقيقها جهديما يستطيع ، واذا لم يتحقق برنامجه بادر الى الاستقالة من الوزارة ، زاهداً فيها ، غير آسف عليها ، ولعل هذه الخطة الوطنية يرجع جانب كبير منها الى ما اتصف به من الكرامة والشم ، وما تحلى به من العفة والنزاهة ، فان هذه الصفات جعلته يأبى أن يتخذ المناصب وسيلة للمنفعة والجاه ، وكان يزهد فيها اذا اكس منها امتهانا لكرامته ، وانك لتلمح فى شخصيته شعور الكرامة والشم ، وهو بعد وزير للحقانية والخارجية سنة ١٨٧٨ ، حين وقع الخلاف بينه وبين لجنة التحقيق الاوروبية ، فقد استدعته اللجنة لسماع أقواله ، فرفض باباء أن يطأطأ الرأس امام جيروتها ، وامتنع عن المثول بين يديها ، واثر الاستقالة من منصبه احتفاظا بكرامته ، وكرامة المنصب الذى يشغله

ولما تطلعت اليه انظار الاحرار ليؤلف الوزارة سنة ١٨٧٩ قبل هذه المهمة ، واتخذ لنفسه برنامجا جليا واضحا ، وهو تقرير النظام الدستورى أساسا للحكم ، وانقاذ البلاد من طغيان النفوذ الاجنبى ، وقد بقيت وزارته الى ان خلع الخديوى اسماعيل

وتولى توفيق باشا منصب الخديوية ، فقدم استعفائه من الوزارة ، فدعاه الخديوى الى تأليف الوزارة الجديدة فألفها ، ولكنها لم تدم طويلا ، لان نزعته الدستورية لم تكن لترضى الخديوى توفيق ، فاستعفى ثانية من الرئاسة ، وخلفه الخديوى توفيق باشا ذاته ، ثم رياض باشا ، الى أن قامت الحركة العراقية ، فأجهت اليه الانظار من جديد لتأليف الوزارة وتحقيق آمال الأمة ، فلبى نداء الوطن ، وألف وزارة غايتها تأليف مجلس نيابى كامل السلطة ، فكان برنامجا في هذه الوزارة هو ذات البرنامج الذى وضعه لوزارته الاولى فى عهد اسماعيل ، ولما اختلف والعراقيين ، لم يقبل مسيرتهم فيما رآه خطأ ، واستقال وبقي فى عزلة الى أن وقع الاحتلال الانجليزى ، ثم دعى الى تأليف الوزارة لانقاذ الموقف ، فلبى دعوة الخديوى توفيق ، وتولى الرئاسة واضطلع بها فى ظروف حرجية ، الى أن وقع التصادم بينه وبين الاحتلال فى مسألة السودان ، وتدخل الانجليز فى شؤون الحكومة ، فاستقال احتجاجا على عدوان السياسة الانجليزية

فمن هذه النظرة العجلى يتبين لك أنه كان يتولى الوزارات على أساس قومى ، ويرسم لنفسه برنامجا يتقيد فيه بقصد شريف ، ويعمل على تنفيذه مستمسكا بالكرامة والشم والاباء ، حريصا على حقوق البلاد ، فلا غرو إذ كان يسبغ على الوزارة كلما تولاها ثوبا من العظمة والجلال

والى جانب إخلاصه وكفاءته السياسية كان يمتاز بقوة شخصيته ، لاحتلال السلطة فحسب ، بل ازاء اهواء الجماهير ، فاذا رآها حادت عن جادة الصواب لا يسايرها فى خطئها استبقاءً لحسن الاحدوثة ، ولا ينثنى أمامها ، بل يثبت فى موقفه ، ويستمسك بوجهة نظره ، وهذه الناحية تطالعك بمبلغ إخلاصه ، ومثانة أخلاقه ، وقوة يقينه ، وهى لعمري صفات نادرة ، فقليل من رجال السياسة من لا تسهويهم ميول الجماهير ولا تستدرجهم الى مسيرتها رغم اعتقادهم بخطئها

هذه هى المزايا التى اجتمعت فى شريف باشا ، وهى لعمري جديرة بان تجعله من عظماء مصر الخالدين

نشأته

إن نشأة المرء لها بلا مرأء دخل كبير في مصيره ، فالوراثة ، والبيئة ، والتربية الأولى ، والعصر السياسى ، والاجتماعى ، تؤثر في شخصية الانسان ، وتوجهه الوجهة الاولى في الحياة ، هذه العوامل لها الأثر الأول في شخصية المرء فانها تطبعه بطابع يبقى في الغالب على مر السنين ، ويرتسم أثره في أخلاقه ، وميوله واستعداداته ، وعقائده وآرائه وأعماله واطواره في الحياة

فما هي اذن نشأة شريف باشا التي تألفت منها العناصر الاولى لشخصيته ؟
ولد المترجم بالقاهرة في شهر نوفمبر سنة ١٨٢٦ (١) ، في العهد الذي كان محمد علي باشا يعمل فيه لانهاض مصر والأخذ بيدها لترقى الى مصاف الدول المستقلة ، وكان مما وجه اليه همته نشر العلوم والثقافة في مصر ، واعداد طائفة من شبانها لينالوا أكبر حظ من التعليم الحديث

في هذا العهد ولد المترجم ، وكان أبوه محمد شريف افندى ، قاضى قضاة مصر في ذلك الحين ، ومعلوم أن قاضى القضاة كان يعين لمدة سنة أو سنتين ، فلما انقضت مدة شريف افندى عاد الى الاستانة ، وعاد معه المترجم ، وسنه لا تتجاوز عدة أشهر ، وبعد انقضاء بضع سنوات عين أبوه قاضيا للحجاز ، فمر بمصر في طريقه الى مقر منصبه ، وقابل محمد علي باشا ، فأكرم وفادته ، ورأى ابنه معه ، ففرس فيه النجابة والذكاء ، ولا غرو فقد كان من أخص صفات محمد علي الفراسة وصدق النظر ، وصحة الحكم على الاشخاص ، فرغب الى أبيه أن يعهد اليه تعليمه وتثقيفه ، فقبل أبوه هذه المنة شاكرًا ، وتركه في رعاية عاهل مصر العظيم

دخل المترجم مدرسة الخانكة ، وهي المدرسة الحربية التي انشئت سنة ١٨٢٦ بأمر محمد علي ، وكان من تلاميذها بعض أنجاله واحفاده ، ولما أتم شريف دراسته في تلك المدرسة انتظم سنة ١٨٤٤ في سلك البعثة الخامسة من البعثات العلمية التي

(١) كاجاء في ترجمته بالوقائع المصرية بالعدد الصادر في ٢٧ ابريل سنة ١٨٨٧

ارسلها محمد علي الى أوروبا ، وهي البعثة التي كان بها من أنجال محمد علي الاميران حسين وعبد الحليم ، ومن احفاده اسماعيل (الخديوى) واحمد رفعت ، ومن نوابها علي مبارك (باشا) وغيره ، فتخصص المترجم في الفنون الحربية بمدرسة سانت سير Saint Cyr التي ذاعت شهرتها في التعليم الحربي العالي ، فتقدم فيها ووصل الى أعلى فرقها ، ثم انتقل الى مدرسة تطبيق العلوم الحربية فظل بها سنتين والتحق بالجيش الفرنسى ليؤدى مدة التمرين ، كما تقضى به النظم العسكرية ، ونال رتبة (يوزباشى اركان حرب) ، فوصل فى العلوم الحربية وفنونها الى أرقى مراتبها ولما تولى عباس الاول الحكم أمر باسترجاع اعضاء البعثة العلمية بفرنسا ، فعاد المترجم الى مصر سنة ١٨٤٩ والتحق بالجيش المصرى بمثل الرتبة التي نالها فى الجيش الفرنسى

انصاله بالجنرال سليمان باشا الفرنساوى

كان القائد سليمان باشا الفرنساوى (الكولونل سيف) قائداً عاماً للجيش المصرى فى عهد عباس ، ومن حسن توفيق المترجم أن اختاره ذلك القائد الكبير ضمن ياورانه ، ولعله تعرف فيه صفات النبيل والتهذيب والشم الكريمة التي أخذها عن محمد شريف افندى أبيه ، علاوة على تربيته وأساليبه ، وثقافته العصرية التي اكتسبها فى فرنسا ، ومن هنا نشأت صلاة الود بينهما ، حتى زوجه بكريمته

ولم يلق المترجم فى عهد عباس تقدماً ورعاية ، على الرغم من مساعدة سليمان باشا إياه ، ورغبته فى ترقيته ، ففكر فى ترك منصبه فى العسكرية ، وجعله الأمير عبد الحليم سكرتيراً له فى دائرته سنة ١٨٥٣ ، وبقي يشغل هذه الوظيفة الى وفاة عباس

فى عهد سعيد

ولما تولى سعيد عطف على المترجم ، إذ عرف فيه الكفاءة والنبيل ، فأعاده الى السلك العسكرى ، ورفاه الى رتبة أميرالاي الحرس الخصوصى ، وبقي سنتين مشمولاً بعطف سعيد ورعايته ، الى أن رفاه الى رتبة لواء (باشا) ، وولاه قيادة

أحد أليات المشاة ، وألای الحرس الخصوصی ، ولم یعض عام علی هذه الترقية حتی تزوج سنة ١٨٥٦ بکریمة الجنرال سلیمان باشا ، ومن هنا سماء العامة شریف باشا الفرنساوی ، إشارة إلى اتصاله بصهره سلیمان باشا الفرنساوی ، ثم ارتقی إلى رتبة فريق ، وكانت منزلته الأديبة تزداد سموا ، لما اتصف به من التعفف والاباء ، والنزاهة والاستقامة

انتقاله إلى المناصب السياسية

كان شریف باشا إلى ذلك العهد مندجاً فی السلك العسکری ، ثم فکر سعید فی أن یعهد الیه بالمناصب السياسية والمدنية ، فجعله وزيراً للخارجية سنة ١٨٥٧ ، ومن ذلك الحین بدأت شخصيته تظهر فی الأفق السياسی ، وتستوعی الأنظار ، فقد جمع بین الكفاءة ، وکريم الخصال ، وعفة النفس ، إلى ادراك حظ کبير من العلوم الحديثة ، وأساليب الحياة الأوروبية ، مما جعله لا یقل عن مستوى رجال السياسة فی أوروبا ، ومنذ تولى وزارة الخارجية ، اقترنت شخصيته بمعظم الحوادث السياسية البارزة التي وقعت فی مصر علی عهد سعید واسماعيل وتوفیق ، وكان له فی أكثرها رأى معدود ، وعمل ممدوح ، وظل زهاء ثلاثین سنة يتولى كبار المناصب وتم علی يده أهم التطورات السياسية فی البلاد

فی عهد اسماعیل

توفی سعید باشا سنة ١٨٦٣ والمترجم وزیر للخارجية ، فاحتفظ بمقامه ، بل زادت منزلته فی عهد اسماعیل ، إذ كان الخدیوی یقدر صفاته الممتازة منذ زامله فی الدراسة ، فعهد الیه بوزارتی الداخلية والخارجية معاً ، ولما سافر إلى الاستانة فی یولیه سنة ١٨٦٥ جعله « قائماً مقاماً » عنه مدة غيبته ، وهو مرکز رفیع لم ینله أحد من قبل من غیر العائلة المالکة

وكان وزيراً للداخلية حينما أسس اسماعیل مجلس شوری النواب سنة ١٨٦٦ ، وصحبه فی حفلة افتتاح المجلس كما تقدم بیانہ (ص ٩٩) ، وإذا علمت أن وزیر

الداخلية في ذلك الحين كان بمثابة أكبر وزير في الدولة ، كان لك أن تستنتج أن على يده تأسس ذلك المجلس الذي أسلفنا الكلام عنه ، وهذا يدل على ما فطر عليه المترجم من الميول نحو الشورى والدستور ، وفي سنة ١٨٦٧ عهد اليه الخديوى برآسة (المجلس الخصوصى) الذى كان بمنزلة مجلس الوزراء ، وظل الى نهاية عهد اسماعيل يتولى كبرى المناصب

لم يشترك شريف باشا في مساوئ القروض التى استدانها اسماعيل ، ولم يستفد من سياسة البذخ والاسراف التى اتبعها الخديوى ؛ بل بقى نزيها لم تمتد يده الى مال الدولة ، ولم يعبت بمصلحتها ، وتلك ميزة كبرى تدل على عفوه ونزاهته ، غير انه لم يقف من الخديوى موقف المعارضة فى تصرفاته المالية ، بل كان يقابلها بالسكوت والاعضاء ، وكان يمكن لمثل شريف باشا فى مكانته ومركزه أن يسدى إلى اسماعيل النصيحة مقرونة بالحزم والشجاعة ، ويبصره بعواقب سياسته المالية واطارها على البلاد ، وعلى ذات الخديوى ، ولكنه لم يفعل ، ولا ندرى هل كان ذلك عن اعتقاد منه بان ميل اسماعيل للحكم المطلق ، وانفراده بالرأى يجمعاه غير قابل للنصيحة ولو صدرت من رجل فى مكانة شريف باشا ، أم أن شخصية شريف لم تكن من القوة بحيث يصارح اسماعيل بانتقاد سياسته المالية ، ومهما يكن من السبب ، فإن هذه نقطة ضعف فى تاريخ شريف باشا

على أن موقفه حينما بدأ التدخل الاجنبى فى شؤون مصر كان موقفا مشرقا ، فانه من جهة ، كان يكره التدخل الاوروبى ، ويأبى أن يكون اداة ذلولا له ، ومن ناحية أخرى كان يؤمن بالشورى والدستور ، ولا يؤيد استبداد الخديوى ، ومن هنا جاءت ميوله الدستورية التى لازمتها فى عهد اسماعيل ، ثم فى عهد توفيق ، ولم يحد عنها حتى وفاته ظهرت فيه هذه المزايا حينما نزل اسماعيل على ارادة الدول ، وألف لجنة التحقيق الاوروبية سنة ١٨٧٨ ، وأباح لها التنقيب عن أحوال الحكومة المالية . فظهرت اللجنة بمظهر الهيئة المسيطرة على الادارة المصرية ، وكان شريف باشا وقتئذ وزيرا للحقانية والخارجية

فاستدعته اللجنة أمامها لكي تسمع أقواله، ولكنه رفض أن يقف هذا الموقف المبهين، ووقعت لذلك أزمة أدت الى استقالته من الوزارة، فكانت هذه أولى استقالات شريف باشا السياسية التي أقدم عليها دفاعا عن مصالح البلاد وحقوقها وقد رفعت هذه الاستقالة من مكانة المترجم، وأخذت انظار الاحرار تتجه اليه كزعيم مخلص جرىء يقف في وجه التدخل الاجنبي، ويحتفظ بحقوق البلاد وكرامتها، فلا جرم ان اتفق الاحرار على اختياره لرئاسة «الوزارة الوطنية» كما بينا ذلك في سياق الحديث، فاستجاب الخديوى اسماعيل الى مطالب الاحرار ودعا شريف باشا الى تأليف الوزارة على أساس اللائحة الوطنية، فألفها في ابريل سنة ١٨٧٩ كما تقدم بيانه، وأقصى الوزيرين الاوروبيين اللذين كانا يتوليان المالية والاشغال في عهد نوبار وتوفيق، وأقر مبدأ المسؤولية الوزارية أمام مجلس شورى النواب، فأقام البناء الاساسى في صرح الدستور

فعلى يد شريف باشا قام النظام الدستورى في مصر، وفي عهد وزارته للداخلية سنة ١٨٦٦ انشئ مجلس شورى النواب، وفي عهد رآسته للوزارة سنة ١٨٧٩ كملت سلطة المجلس بتقرير مبدأ المسؤولية الوزارية امامه، وفي وزارته الثالثة سنة ١٨٨١ أنشئ مجلس النواب على غرار المجالس النيابية الحديثة، فلا غرو أن يعد شريف باشا بحق مؤسس النظام الدستورى في مصر

شريف باشا والثورة العراقية (١)

كان شريف باشا رئيسا للوزارة حينما خلع اسماعيل، فاستقال من الرئاسة عقب ولاية توفيق باشا اتباعا للعادة المألوفة عند تغيير ولى الامر، وعهد اليه الخديوى توفيق تأليف الوزارة فألفها (٢)، وكانت ثمانية الوزارات التي رأسها، ولكن

(١) أوجزنا القول فيما يلى من هذا المبحث وسنعود اليه مفصلا بمشيئة الله في كتابنا الآتى

(٢) اعضاؤها هم اسماعيل باشا أيوب للمالية، وعلى غالب باشا للحربية، ومحمود سامى باشا البارودى للعارف والاوقاف ومصطفى فهمى باشا للاشغال، وممراد باشا حلمى للحقانية واحتفظ شريف باشا بالداخلية والخارجية

الخديوى لم يكن فى خاصة نفسه يميل الى شريف لمبادئه الدستورية ، وكان
يبنى أن يقلد الرأسة وزيراً معروفاً بكرهيته لتلك المبادئ ، فوجد فى رياض باشا
ذلك الرجل ، ومعروف عن رياض انه من دعاة الحكم المطلق

لم يكن الخديوى توفيق ليرضى عن نزعة شريف الدستورية ، ولم يكن ابقاؤه
اياه فى الوزارة عند ولايته العرش الا لتمر الايام الاولى من حكمه فى هدوء وطمأنينة ،
فلما انقضت تلك الفترة ، بدا على توفيق انه لا يرغب فى بقاء شريف باشا ، وظهر
الخلاف بينهما على نظام الحكم ، فان شريف طلب الى الخديوى تشكيل مجلس
النواب ، فرض طلبه ، فاستقالت الوزارة فى اغسطس سنة ١٨٧٩ ، وكان الوزراء
قد تعاهدوا ورئيسهم على انه اذا لم يجب طلبهم فالوزارة تستقيل ولا يقبل أعضاؤها
الاشتراك فى وزارة أخرى تتألف على غير هذا الاساس ، وقد برز الوزراء بعهدهم ،
ماعدا محمود سامى باشا البارودى ، ومصطفى فهمى باشا ، فانهما رضيا بالاشتراك فى
الوزارة التى تولى الخديوى رياستها ، ثم فى وزارة رياض باشا ، وذلك انه لما استقال
شريف باشا ألف الخديوى وزارة من غير رئيس وناط بنفسه رأستها ، وكانت هذه
بدعة فى نظام الحكم ورجوعا به الى الوراء ، لان القاعدة المتبعة منذ تأليف مجلس
النظار فى اغسطس سنة ١٨٧٨ أن يكون للوزارة رئيس يتولى اختيار أعضائها ويرأس
جلسات (مجلس النظار) ، فتشكيل الوزارة الجديدة من غير رئيس كان يشعر بميل
الخديوى الاستبدادية ورغبته فى الرجوع الى طريقة اسماعيل القديمة من تعيينه
وزراء لا تتألف منهم هيئة مستقلة بل يكونون كسكرتيرين له

فالطريقة التى اتبعها توفيق باشا فى ترؤسه للوزارة تعطينا فكرة عن مبلغ كراهيته
للسورى ، وتلقى ضوءاً على أسباب الحركة المعروفة بالثورة العرابية وتطوراتها ، فان
مسلك الخديوى توفيق باشا كان بلا مرأى من أهم الأسباب التى دعت الى قيام
الجيش بحركته السياسية ، ووقوع الانقسام بين الخديوى والشعب ، مما أدى الى
الاحتلال الانجليزى ، ولو كان الخديوى توفيق نصيراً للسورى ، لم تم الانقلاب
الدستورى بسلام ، ولما نجحت الدسائس الانجليزية فى افساد الحركة العرابية

وبذلك أيضا على ميول توفيق الاستبدادية انه بعد ان ألف وزارة من غير رئيس ، ثم فكر في العدول عن هذه البدعة والرجوع الى النظام الذي تقرر في اغسطس سنة ١٨٧٨ ، عهد الى رياض باشا في سبتمبر سنة ١٨٧٩ تأليف الوزارة ، أى انه اختار للرئاسة سياسيا معروفا بتشييعه للحكم المطلق ، وقد بقيت البلاد محرومة في عهد وزارته من الحياة النيابية مدة سنتين متواليتين ، لم يجتمع في خلالها مجلس يمثل الأمة ، ولا مجلس شورى النواب القديم الذي كان موجودا من قبل ، الى أن قامت الثورة العراقية ، وتحرك عرابي باشا على رأس الجند ، وساروا الى ميدان عابدين يوم الجمعة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وكان أول مطلب لعرابي في ذلك اليوم المشهود عزل وزارة رياض باشا وتشكيل مجلس النواب ، فاستقال رياض نزولا على ارادة العراقيين

الوزارة الدستورية وانشاء مجلس النواب

كان طبيعيا بعد استقالة رياض باشا أن تتجه الانظار الى شريف باشا لتأليف الوزارة الجديدة التي تحقق مطالب الأمة ، فكما كان موضع ثقة الاحرار سنة ١٨٧٩ في تأليف الوزارة الوطنية على عهد اسماعيل ، كذلك تطلعت اليه انظار العراقيين سنة ١٨٨١ لرأس الوزارة القومية التي تنقذ البلاد من التدخل الاجنبى ، ويستقر على يدها النظام الدستورى في مصر ، وكاشفوا الخديوى بهذه الرغبة بعد استقالة رياض باشا ، فأجاب الخديوى طلبهم ، وكان شريف باشا وقتئذ بالاسكندرية ، فاستدعاه الخديوى ، وعهد اليه تأليف الوزارة ، فتردد اياما في قبول هذه المهمة ، إذ كان لا يرضى عن تدخل الجند في السياسة ، وما يفضى اليه من سقوط هيبة الحكومة ، وقيام الفوضى في البلاد

كان شريف ورياض يختلفان في النزعة ، فبينما رياض يقر التدخل الاجنبى والحكم الاستبدادى ، فان شريف يكره الاثنين معا ، ويرى وجوب اقامة الحكم الدستورى ، ووضع حد لتدخل الدول والاجانب في شؤون مصر ، ولكنه كان يريد

الحكم الدستوري الصحيح ، ويرى ان تدخل الضباط في شؤون الحكم معناه نقل الاستبداد من يد الخديوى الى أيدي العصابة العسكرية ، وهذا ليس من الدستور ولا من مصلحة البلاد في شئ ، ففضى بضعة أيام متردداً في قبول الرئاسة ، حتى واثقه العراييون ان لا يتدخل الجيش في شؤون الحكومة ، فان الوزارة في اليوم الرابع عشر من شهر سبتمبر سنة ١٨٨١ وكانت هذه ثلاثة وزارات التي ألفها ، وتقلد الرئاسة والداخلية ، وعهد بالحربية الى محمود باشا سامى البارودى لانه كان موضع ثقة العرايين ، وأحد زعمائهم الطموحين الى السلطة والجاه ، فاختره شريف لهذه الوزارة اجابة لطلب العرايين ، أما بقية الوزراء فهم: حيدر باشا للعالية ، واسماعيل ايوب باشا للاشغال ، ومصطفى فهمى باشا للخارجية ، ومحمد زكى باشا للمعارف ، والاوقاف ، والاملاية قدرى باشا للحقانية

كان شريف باشا يمثل الناحية المعتدلة من الثورة العرابية ، ولو بقيت الثورة مناصرة له . مستمعة لنصائحه ، لسارت في طريق الحكمة والسداد ، ولأمنت البلاد شر الاحتلال ، ولكن الثورة ركبت متن الشطط من يوم ان انفصلت عن شريف باشا او انفصل هو عنها ، فغامرت بالبلاد ومستقبلها وعرضت استقلالها للخطر تعد وزارة شريف باشا الثالثة « وزارة الأمة » (١) ، فقد تم تأليفها برغبة زعماء البلاد وأعيانها ، وقد حقق شريف باشا الثقة التي أولتها الأمة إياه ، واضطلع بالمهمة التي ألقته الثورة على عاتقه ، وأول ما رسمه من الخطط الحكيمة إعادة النظام الى الجيش ، فان الثورة العرابية بوصف كونها ثورة عسكرية كادت تخرج الجيش عن مهمته الأصلية ، وهى حفظ النظام ، وتجهله اداة سياسية للسيطرة والحكم ، وهنا وجه الخطر ، إذ تقع الحكومة فريسة الفوضى ويعمها الخلل والطغيان ، فلما تقلد شريف الرئاسة وذهب زعماء الثورة من الضباط وعلى رأسهم عرابى ليشكروه على قبوله الوزارة في تلك الأوقات العصيبة اغتم هذه الفرصة لينذهم الى وجوب

(١) اخترنا هذا التعبير تمييزاً لها عن وزارة محمود باشا سامى البارودى الى تعد

ابتعاد الجيش عن التدخل في السياسة ، فأجاب على كلمة الشكر التي سمعها منهم بقوله :
« في علمكم ما قاله الأقدمون : آفة الرئاسة ضعف السياسة ، ولا حكومة إلا
بقوة ، ولا قوة إلا بانقياد الجنود انقيادا تاما ، وامتنألم امتثالا مطلقا

« كل حكومة عليها فرائض وواجبات ، من أهمها صيانة الوطن ، وحفظ
الامن العمومي فيه ، وهذا وذلك لا يتأتيان الا باطاعة رجالها العسكريين ، فترددى
أولا في قبول الرئاسة ، ما كان الانحياض عن تأسيس حكومة غير قوية تخيب بها الآمال ،
ويزيد معها الاشكال ، فاكون عرضة للعلامة بين اخواني في الوطن ، وبين الاجانب ،
وحيث أغاثتنا اللطاف الالهية ، وحصل عندي اليقين بانقيادكم ، فقد زال
الاضطراب من القلوب ، ورتبت الهيئة الجديدة ، من رجال ذوى عفة واستقامة ،
فاوصيكم بملاحظة الدقة في الضبط والربط لانهما من أخص شؤون العسكرية ،
وأساس قواها ، واعرفوا انكم مقلدون أشرف وظيفة وطنية ، فتوموا باداء واجباتها
الشريفة ، وعلى القيام باداء كل ما يزيدكم فخراً وسؤدا ، وفقنا الله واياكم »

فهذه الخطبة على ايجازها جمعت اسمى ما يقوله زعيم سياسى صائب الرأى ،
بعيد النظر ، في الظروف التي تألفت فيها وزارته ، فلم يكن خافيا ان الدول الاستعمارية
كانت تتطلع الى الثورة العراقية لتتخذ منها ذريعة للتدخل في شؤون البلاد ، ولم
يكن يخفى ان زعماء الثورة من الضباط قد داخلهم شئ كبير من الزهو والخيلاء ،
اذ كانوا قوام الحركة ، وبفضلهم سقطت وزارة رياض باشا البغيضة الى للرأى العام ،
وتألفت وزارة شريف باشا المرجوة من الامة ، فلم يكن شريف عظيم النفس قوى
الشخصية لجعل خطبته تمايقا لضباط الجيش ، اكتسابا لثقتهم وتأيدهم ، ولكنه
على العكس خاطبهم بلهجة الناصح الامين ودعاهم الى التزام حدود واجباتهم وهي
الطاعة والنظام والذود عن الوطن ولم يكن مثل شريف ليقبل أن يكون أداة في يد
الجيش وزعمائه ، لانه لم يقصد من تأليف الوزارة مجداً أو سلطة ، فقد عرف عنه
التعفف والتزاهة في كل أدوار حياته ، وشهد له ماضيه بأنه لا يحرص على المناصب ،
وانه يزهد فيها إذا رآها تخالف مبادئه وكرامته ، ولقد كان من الوجهة الدستورية

أسبق في الكفاح للدستور من العراقيين ، فقد أسلفنا أن على يده تطور النظام الدستوري لمجلس شورى النواب ، اذ تألفت وزارته الأولى على قاعدة تقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمام المجلس ، فعملته سنة ١٨٨١ ، كان استئنافاً لجهاده سنة ١٨٧٩ ، قبل ان تظهر الدعوة العراقية بثلاث سنين

ولقد برز شريف باشا بوعده ، في تحقيق مطالب الأمة ، وأهمها تأليف مجلس نيابي كامل السلطة ، على مثال المجالس النيابية الأوروبية ، فرفع الى الخديوى توفيق باشا في ٤ اكتوبر سنة ١٨٨١ تقريراً باجابة مطالب الأمة في هذا الصدد ، واتبع في تحقيقه خطة تدل على الحكمة وسداد الرأي ، ذلك انه دعا الى اجراء انتخابات عامة طبقاً للأئحة مجلس شورى النواب القديم المؤسس في عهد اسماعيل على أن تعرض الوزارة على المجلس المنتخب التعديلات التي ترى ادخالها على نظام المجلس ليقرر ما يراه من التعديل في نظامه حتى ينهض الى مستوى المجالس النيابية الصحيحة ، أى انه دعا الى انتخاب مجلس شورى النواب على ان يكون (جمعية تأسيسية) لوضع الدستور الجديد

وقد تم الانتخاب ، وافتتح الخديوى مجلس شورى النواب في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، وأخذ المجلس يتولى أعماله ، وفي اليوم الثانى من شهر يناير سنة ١٨٨٢ عرض عليه شريف باشا مشروع القانون الاساسى للمجلس النيابى ، كي يبحثه المجلس ، ويقرر ما يراه فيه ، وقد حوى القواعد الرئيسية للنظم الدستورية الحديثة كتقرير مسؤولية الوزارة أمام مجلس النواب ، وتخويله حق تقرير الميزانية ، والرقابة على اعمال الحكومة ، والتزامها بعدم فرض أى ضريبة أو اصدار أى قانون - أو لأئحة الا بعد تصديق مجلس النواب

ولما عرض شريف باشا مشروع القانون الاساسى على المجلس ألقى خطبة ضافية ذكر فيها انه فى وضع هذا المشروع انما ينفذ الخطة التي رآها منذ ثلاث سنوات فى عهد اسماعيل ، والى ذلك يشير فى خطبته بقوله :

« حضراتكم تعلمون انه منذ ثلاث سنوات تراءى لى ان الطريقة الوحيدة لخلاص البلاد من الورطات التي كانت محيطة بها هي توسيع نطاق الشورى ، واشترك رأى نواب الالهالى مع الحكومة فى نظر كل أمر مهم تعود منه المنفعة ، وكنت قدمت مشروعا لمجلس النواب ، الذى كان موجودا وقتئذ ، وهو أجرى فيه تغييرات لم يتيسر للحكومة النظر فيها ، ثم طرأت حوادث سياسية ومالية ليست خافية عليكم (يقصد خلع اسماعيل ومشكلة الديون) ترتب عليها تعويق اتمام المشروع ، والحمد لله قد زالت العوائق »

ثم ذكر رأيه فى القانون الاساسى القديم لمجلس شورى النواب ، وانه لا يلائم حالة البلاد ، وان هذا ما دعاه الى وضع المشروع الجديد (وهو مقتبس من دستور سنة ١٨٧٩) ، وألمع الى انه كان هناك رأى بعدم اطلاق سلطة المجلس طفرة واحدة ، ولكن ثقته بكفاءة النواب جعلته يميل الى تحويل المجلس سلطته التامة ، مع احترام تعهدات الحكومة المالية المترتبة على اتفاقاتها مع الدول ، أو على قانون التصفية ، مؤملا مع الزمن ان تتخلص البلاد من قيود هذه الاتفاقات ، قال فى هذا الصدد :

« ولما كانت لأئمة النواب التى اجتمعتم على مقتضاها لا تلائم أفكارنا جميعا ، كما أوضحت ذلك من منذ ثلاث سنوات ، وكررت بالمعروض الذى رفعته أخيرا للسدة الخديوية عن طلب اجتماع مجلسكم هذا ، فقد اشتغلت مع رفقاى بتحضير لأئمة (١) موافقة لمقاصد العموم ، وقد تمت ، وها انا الآن أقدمها لحضراتكم للنظر فيها ، ومع كون هذه أول مرة اجتمع فيها مجلس نواب حر ، وكان يلزم ان السلطة التى تعطى له لا تكون مطلقة بالكلية حتى يحكم المستقبل باطلاقها بالتدريج شيئا فشيئا ، لكن حيث ان مقصدنا جميعا واحد ، وهو خير البلاد ، والحكومة معتقدة بكفاءة النواب وعلمهم بحقوقهم وواجباتهم ومحبتهم للوطن ، فقد أعطت لكم الحرية التامة فى ابداء آرائكم وحق المراقبة على أفعال مأمورى الحكومة من أى درجة أو أى صنف كانوا ، وتصرح لكم بنظر الموازين (الميزانيات) العمومية ، وابداء رأيكم فيها ،

(١) كلمة لأئمة تفيد فى مصطلحات هذا العصر معنى القانون

ونظر كافة القوانين واللائح ، وقد التزمت الحكومة بعدم وضع أى ضريبة ولا نشر أى قانون أو لأئجة ما لم يكن بتصديق وقرار منكم ، وكذلك تعهدت بان تجعل النظار مسئولين لديكم عن كل أمر يترتب عليه اخلال بحقوقكم ، والغاية فانه لم يحجر عليكم فى شىء ما ، ولم يخرج أمر مهم عن حد نظركم ومراقبتكم »

الخلاف بين شريف باشا والعرايين

لم يكتب شريف باشا يعرض مشروع القانون الاساسى حتى وقعت أزمة سياسية دعا اليها طغيان الدولتين الاستعماريتين انجلترا وفرنسا ، واتفاقهما على دس السائس والقاء أسباب الفتنة والانقسام بين الخديوى والنواب ، تمهيدا لتحقيق اطامهما فى البلاد . ذلك أنه فى خلال يناير سنة ١٨٨٢ قدم وكيل انجلترا وفرنسا السياسيان الى الخديوى مذكرة من دولتيهما تتضمن اتفاقهما على تأييد سلطة الخديوى عند أى صعوبات من شأنها عرقلة مجرى الاعمال العامة فى مصر ، وأن الحوادث الاخيرة بالديار المصرية واخصها صدور المرسوم الخديوى بعقد مجلس النواب قد هيأت الفرصة للحكومتين لاتفاقهما على منع ما عساه ان تستهدف له حكومة الخديوى من الاخطار

وقد أثارت هذه المذكرة سخط الامة ، واعتبرها الزعماء والنواب بحق تدخل من الدول الاوروبية فى شؤون مصر الداخلية ، واعتداء على استقلالها وتحريرها للبخديوى على مقاومة الامة ، وذهبت أفكار الناس مذاهب شتى فى الباعث على ارسال تلك المذكرة ، وتبين أن غرض الدولتين خلق أسباب غير مشروعة للعبث بالدستور قبل أن يتم وضعه ، فقد أعقب المذكرة اعتداء آخر وهو طلب الدولتين أن لا ينحل مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وفى خلال ذلك كانت اللجنة التى ألفها مجلس النواب لفحص القانون الاساسى (الدستور) تتولى مهمتها

وفى الحق ان هذا التدخل كان تحديا بالغا لكرامة البلاد وحقوقها ، وتديرا مبيتا بين الدولتين للعبث باستقلال مصر والتمهيد لاحتلالها ، اذ ما شأن انجلترا

وفرنسا بنظام مجلس النواب في مصر؟ وأى قانون يخولها حق التدخل في وضع الدستور المصري والمطالبة بحرمان المجلس حق تقرير الميزانية؟ لا شك أن هذا عدوانٌ منكر لا سند له من الحق ولا من العهود المبرمة بين مصر والدولتين، وقد كان القانون الاساسى ينص على احترام اتفاقات مصر الخاصة بتسوية الديون، فمع وضوح هذا النص لم يكن ما يسوغ للدولتين أن تطلبوا حرمان مجلس النواب حق تقرير الميزانية اطلاقاً، ولكن المطامع الاستعمارية لا تحترم حقاً ولا ترعى عهداً، وكان مطلوباً من رجل الدولة السياسى أن يعالج هذه الازمة بالحكمة والحزم، صحيحٌ ان الموقف جد عصيب، إذ كيف تقبل أمة تحترم نفسها أن تنزل على ارادة دولتين غاصبتين تريدان حرمان مجلس النواب حقاً من أقدس حقوقه، وهو تقرير الميزانية، ولكن الموقف يقتضى أيضاً الموازنة بين العواقب واختيار أهونها شراً، فارتأى شريف باشا درءاً للازمة السياسية أن لا يبت مجلس النواب قراره النهائى فى المادة المتعلقة بالميزانية، ويرجئها الى حين، حتى تنجلي الغمة، وبذلك يتفادى التدخل المسلح من جانب إنجلترا وفرنسا، والتأجيل فى ذاته لم يكن مضيعاً لحقوق الامة فى الدستور، لان وضع الدستور قد يستغرق وقتاً يطول أو يقصر على حسب الظروف والملايسات، فكان من المستطاع تفادى الازمة بتأجيل البت فى هذه المادة، وقد طلب شريف باشا من العرايين أن لا يتعجلوا البت فيها وان يمهلوه حتى يتدبر فى هذه المسألة ويعالجها بالتريث ومفاوضة الدولتين فى شأنها

ولكن ظهر فى الميدان عامل عجل بالازمة، وهو طموح محمود باشا سامى البارودى الى رآسة الوزارة، والبارودى كان كثير الطموح الى السلطة والجاه، والى العرش أيضاً، ومن هنا تعقدت الازمة، لأنه وهو وزير الحربية فى وزارة شريف باشا زئى للعرايين أن يتشبثوا برأيهم، ويرفضوا التأجيل، ويقروا مادة الميزانية فوراً، كما وضعتها اللجنة، وقد رتب البارودى على هذه الخطة وصوله الى رآسة الوزارة، لأنه كان مفهوماً ان رفض النواب رأى شريف باشا يؤدى طبعاً الى استقالته، فيدعى هو لتأليف الوزارة الجديدة، وقد كان مارتبه، فاستقالت

وزارة شريف في ٣ فبراير سنة ١٨٨٢ ، وألف البارودي الوزارة في اليوم التالي ، وكانت اداة في يد العراقيين ، وفي عهدها تلاحقت الاحداث ، ثم استقالت هي أيضاً ، وأعقبتها وزارة راغب باشا ، وفي عهدها ضرب الأسطول الانجليزى مدينة الاسكندرية بالمدافع يوم ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ ، فكان ذلك اليوم المشؤم بدء الاحتلال

بعد الاحتلال

ظل شريف باشا بعد استقالته بعيداً عن الميدان ، وأخذت الحن والخطوب تتوالى على البلاد دون أن يسمع له فيها رأى ، الى أن احتل الانجليز الاسكندرية ، وانسحب العراقيون منها ، فوصلت المأساة الى الخاتمة التعسة التى كان العقلاء يتوجسون منها خوفاً ، وكان لا بد لهذا الموقف المحزن من رأس مدبر يقتاد سفينة مصر ، وينجوها من المهالك التى انحدرت اليها ، فأنجيت الأنظار ثانية الى شريف باشا لانقاذ الموقف ، أو بعبارة أوضح ، لانقاذ ما يمكن انقاذه ، فاستقال راغب باشا ، وعهد الخديوى الى شريف باشا أن يؤلف الوزارة ، وكان الموقف حقا تكتنفه عوامل اليأس ، على انه لم يكن يقبل من شريف باشا الذى أقصته الثورة عن الميدان ، ولم تكن له يد فى وصول البلاد الى الحالة المحزنة التى وصلت اليها ، أن يتنحى عن مواجهة الخطر ، بل كان مطلوباً منه أن يدرأ الكارثة أو يخفف من وقعها ، فألف للوزارة فى اغسطس سنة ١٨٨٢ ، واشترك معه فيها رياض باشا الوزير المشهور بكرهيته للعراقيين

ألف شريف باشا وزارته الرابعة ، على أن يحقق المبادئ التى جعلها برنامجاً لوزاراته السابقة ، وأولها إقرار النظام الدستورى ، ذلك كان مقصده ، وتلك كانت نيته ، ويتبين هذا المقصد من كتابه الذى أرسله الى الخديوى فى هذا الصدد . فقد قال فيه :

« أعرض لسموكم ان استدعاءكم إياى لتشكيل وزارة جديدة فى مثل هذه الظروف ، إنما هو دليل على استدامة ثقتكم فى » ، واننى بالامتنال لأمرم التكرم أبرهن على إخلاصى لوطنى ولذاتكم السامية

« إن المبادئ التي عرضتها على سموكم منذ سنة لا تزال موضوع اهتمامي ، فإن غايتنا هي نجاح الوطن ماديا وأديبا ، وأما الوسائط التي يلزم اتخاذها لذلك فهي تعميم المعارف ، ونشر لواء العدالة ، وتوسيع نطاق المبادئ الحرة الملازمة لهيئتنا الاجتماعية والسياسية ، وكما أنه لا يلزم أن نتجاوز حدود لوائح ديسمبر ، كذلك لا ينبغي أن نحذف منها شيئا ، ومن الواجب أن تتجه كل خواطرننا الى موضوع واحد ، وهو صيانة البلاد ، وعليه فاني استدعي للاشتراك في ذلك كل ذي غيرة وقلب مصري مخلص لذاتكم الشريفة »

وكان شريف يؤمل أن تنتهي فترة الاحتلال العسكري الانجليزي ، ويبر الانجليز بوعدهم في الجلاء بمجرد توطيد مركز الخديوي توفيق ، ولكن الحوادث جاءت أقوى من حسابان شريف باشا ، وأخلف الانجليز ما وعدوا به ، وظلوا يحتلون البلاد ويسيطرون على حكمها

وكان المترجم ينظر بين الالم الى وجود الجيش الانجليزي في البلاد ، وقد قال الذين شهدوه يوم عودته مع الخديوي الى القاهرة بعد اخماد الثورة أنه لم يملك دمه وبكى حينما رأى في طريقه الى السراي الخديوية مظاهر الاحتلال واصطفاف الجنود الانجليزية على جانبي الشوارع التي اجتازها الركب الخديوي

وظل شريف باشا يدافع الانجليز عن البلاد الى ان ظهرت نياتهم الاستعمارية في سلخ السودان عن مصر ، فقد اغتم الانجليز استفحال الثورة المهدية ليكرهوا الحكومة المصرية على التخلي عن السودان ، فوقف شريف باشا وقفة المعارضة ضد الانجليز في هذه المسألة ، وقال كلمته المشهورة « إذا تركنا السودان فالسودان لا يتركنا » وعارضهم في مسألة أخرى لا تقل عنها خطورة ، وهي طلبهم أن يخضع الوزراء المعبريون الى نصائح المعتمد البريطاني

ولما رأى أن الخديوي توفيق يميل الى قبول مطالب الانجليز لم ير بدا من استقالته من الوزارة (يناير سنة ١٨٨٤)

وقد أراد شريف باشا أن يسجل على الاحتلال عدوانه على حقوق مصر ، فلم

بين استقالته على الأسباب الصحية ، كما جرت العادة بذلك ، بل بناها على الأسباب الصحية ، فذكر في استقالته أن الدولة الانجليزية تطلب إخلاء السودان ، وهذا ما لا سبيل اليه ، وذكر ما طلبته من اتباع نصائحها بدون مذاكرة فيها ، قال « ولا يخفى أن هذه الاقتراحات مخالفة لفحوى النظمات الشورية الصادرة في ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ التي نص فيها على ان الخديوى يجرى احكام البلاد باشتراكه مع النظار فبناء على ذلك نضطر هنا الى أن نطلب من مقامكم العالى أن تقبلوا استعفاءنا لانه لا يمكن لنا والحالة هذه ان ندير البلاد على أصول شورية »

بهذه الاستقالة سجل شريف باشا احتجاج مصر على سلخ السودان عنها ، وعلى تدخل الانجليز في شؤون الحكومة المصرية واعتدائهم على استقلالها ، وبهذا الموقف المشرف ختم شريف باشا حياته السياسية

وقد اعتلت صحته بعد ذلك ، ومازال المرض يعاوده الى أن ادركته الوفاة في ابريل سنة ١٨٨٧ ، وكانت وفاته بمدينة (جراتز) من اعمال النمسا ، حيث كان بها للاستشفاء ، فطير البرق نبأ نعيه الى مصر ، فقبول بالحزن العام ، ونقل جثمانه الى الاسكندرية ، ومنها الى القاهرة وشيعت جنازته في المدينتين في احتفال من اعظم الجنازات القومية التي شهدتها مصر ، ففي الاسكندرية كان أول الجنازة بالمنشية ، وآخرها عند باب الترسانة ، وفي القاهرة مشى لتشييعها نحو عشرة آلاف شخص ، واقفلت المحال التجارية ودواوين الحكومة حدادا على الفقيد ، وازدحمت الشوارع التي مر بها جثمانه بمجموع الناس ، فكان يوما مشهودا شبهه الصحف في كثرة جموعه بيوم عودة المحمل من الحج (١) ، ولا غرو فالحوادث التي وقعت في مصر والسودان بعد استقالة المترجم من الوزارة قد زادت من قيمة هذه الاستقالة التاريخية ، وضاعفت اعجاب الأمة بموقف شريف باشا في مسألة السودان واحتجابه على سياسة الاحتلال الانجليزي ، فكان تشييع جنازته مظهرا من مظاهر تقدير الامة لهذا الموقف المجيد

صفاته وأخلاقه

كان شريف باشا جميل الطلعة ، طويل القامة ، مشرق الوجه ، معتدل القوام ، متواضعا في أنفة وشحم ، عظيما في غير صلف ولا غرور ، دمث الاخلاق ، كريم الطباع ، شريفا نزيها ، صادق الوطنية ، غيورا على حقوق مصر ، محبا للحرية ، تتمثل فيه اخلاق كرام النبلاء وطبايعهم ، وأساليبيهم ، شديد الاحتفاظ بكرامته وعزة نفسه ، يتنزه عن الصغائر ، مستقل الرأي ، لا يرضى لنفسه أن يكون اداة في يد غيره ، كانت هذه الصفات رداء له في حياته السياسية ، إذ صانته من أن يتبدل الى تنفيذ اهواء الخديويين والمستعمرين ، فسلك ازاءهم مسلك الكرامة والأنفة ، ومن هنا جاءت مواقفه المشرفة في الدفاع عن حقوق مصر وكرامتها ، وكان فوق ذلك كامل الثقافة ، واسع الاطلاع ، ملما بعلوم اوروبا واحوالها ، فكان ينال احترام سياسة الأوروبيين ممن عاصروهم أو اتصل بهم ، ولم يكن ينقصه من صفات رجال الدولة سوى الجلد على العمل ، فانه كان يميل الى الدعة والراحة ، ويدع تصريف كثير من شؤون وزارته الى مرءوسيه

شريف باشا ومعاصروه

كان شريف باشا في عصره رجل الدولة الوحيد الذي ارتضى معاصروه رأسته ، وعلى الرغم مما كان بينه وبين نوبار باشا من جهة ، ورياض باشا من جهة أخرى ، من التنافس والكراهة فانهما رضيا ان يعملان تحت لوائه ، فقد كان رئيسا للمجلس الخصوصي العالي (مجلس الوزراء) سنة ١٨٦٩ حين كان نوبار يتولى وزارة الخارجية ، وكان رئيسا للوزارة سنة ١٨٧٩ ، ومن اعضائها اسماعيل راغب باشا وشاهين باشا وذو الفقار باشا الخ ، ولما أُلِف وزارته الثانية كان من اعضائها محمود باشا سامي البارودي ومصطفى فهمي باشا الخ ، ومن أعضاء وزارته الثالثة سنة ١٨٨١ البارودي ومصطفى فهمي والعلامة قدرى باشا ، ومن اعضاء وزارته الرابعة رياض باشا والعلامة علي باشا مبارك

فمن هذا البيان يتضح ان كبار الحكام ورجال الدولة في عصره كانوا يعترفون له بالزعامة على اختلاف نزعاتهم واقدارهم ، وتلك ميزة لم تتفق لغيره من معاصريه هذا وقد اعتب شريف باشا ولدا وابنتين ، اما ابنته فهو محمد شريف باشا الذي كان وكيلا لوزارة الخارجية ، ولا يختلف اسمه عن اسم أبيه ، ولذلك يعرف صاحب الترجمة احيانا باسم شريف باشا الكبير ، واما كريمة تاد ، فاحداهما تزوجت من محرم شاهين باشا ، والثانية من عبد الرحيم صبرى باشا ، والد حضرة صاحبة الجلالة الملكة ، فهي حفيدة شريف باشا الكبير

الفصل الثالث عشر خاتمة النزاع

بين الخديوى اسماعيل والدائنين

قابلت الدوائر الأوروبية السياسية والمالية اقضاء الوزيرين الأجنيين عن الوزارة بالاستقياء والسخط ، وزعمت أن الدول نالت حقا مكتسباً بأن يكون لها وزيران يمثلانها في الوزارة المصرية ، فأخذت تناوى الوزارة الجديدة وتخلق لها العقبات والعراقيل

وقد سلك شريف باشا إزاء الدول مسلك التعقل والحكمة ، فعرض يوم ٨ ابريل سنة ١٨٧٩ على وكيلى الدولتين الانجليزية والفرنسية إعادة الرقابة الثنائية ، وطلب اليهما إبلاغ حكومتيهما لتختارا الرقيبين ، ولكى يبرهن على مبلغ اعتزامه احترام هذا النظام عرض على السير ايفلن بارنج (اللورد كرومر) العضو الانجليزى فى صندوق الدين ، والمسئو بليج دى بوجاس Bellaigue de Bughas العضو الفرنسى قبول منصبى الرقيبين مؤقتا الى أن يرد جواب حكومتيهما ، فرفض ما عرض عليهما ، وبنيا الرفض على معارضتهما فى مشروع اللائحة الوطنية ، واستقال أعضاء لجنة التحقيق الأوروبية يوم ١٠ ابريل استقالة اجماعية من عضوية اللجنة احتجاجاً على تأليف الوزارة الوطنية قائلين فى احتجاجهم ان الاصلاحات المالية لا ينتظر انفاذها إلا على يد وزارة يتمثل فيها العنصر الأوروبى ، ووقع على كتاب الاستقالة أعضاء اللجنة جميعهم ، وهم ريفرس ويلسن وبارافلى وبارنج (كرومر) و بليج دى بوجاس ودى بلينيير . وفون كريم . أما رياض باشا فقد عزل من منصبه (وكالة اللجنة) قبل استقالة الأعضاء ، واستقال أيضاً فى ذلك الحين بعض كبار الموظفين الأجانب كالستر قنجرالد مدير حسابات الحكومة ، والمسئو بلوم وكيل وزارة المالية ، والسير أوكلن كولفن مدير مصلحة المساحة

وغنى عن البيان ان احتجاج اعضاء لجنة التحقيق ينطوى على تعسف ظاهر، فان وزارة نوبار باشا، وقد كان العنصر الاوروبى صاحب النفوذ الاكبر فيها، لم تقم بأى اصلاح فى شؤون الحكومة المالية، بل زادت الحالة تعقيدا وارتباكا، اما تأليف الوزارة الوطنية فى ذاته، فعمل لا يدعو الى الاحتجاج، لانه مما لا نزاع فيه ان الدولتين الانجليزية والفرنسية اتفقتا والخديوى حين تأليف وزارة نوبار باشا على اعادة الرقابة الثنائية فى حالة اقالة احد الوزيرين الاوروبيين من منصبه من غير موافقة حكومته، ومعنى ذلك ان للخديوى الحق فى الاستغناء عن الوزيرين، احدهما او كليهما، وله ان يؤلف وزارة خالية من العنصر الاوروبى، ولا جناح عليه فى ذلك مادام العمل بنظام الرقابة الثنائية يعود كما كان، وقد اعترف المسيو وادنجتون Waddington وزير خارجية فرنسا بهذا الحق فى رسالة الى قنصل فرنسا العام فى مصر (١) اذ قال: «طبقا للاتفاق المبرم بين فرنسا وانجلترا ومصر بتاريخ ١٤ اكتوبر الماضى قد اوقف العمل بنظام الرقابة الثنائية، ولكن على شرط اعادته حتما اذا عزل أحد الوزيرين الفرنسى أو الانجليزى من منصبه من غير موافقة دولته».

ومما يؤيد هذا الحق ان المرسوم الصادر يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٨٧٨ فى عهد وزارة نوبار باشا بوقف العمل بنظام الرقابة الثنائية قضى فى المادة الاولى بوقف تطبيق هذا النظام «مؤقتا»، فهذا التوقيت معناه انه لم يبلغ نهائيا، وانه يعود اذا عزل أحد الوزيرين الاوروبيين، فتأليف الوزارة الوطنية هو اذن عمل لاغبار عليه من جهة الحق والقانون، ولكن اعضاء لجنة التحقيق قصدوا باستقالتهم احراج مركز الخديوى، فلما رأى منهم هذا العنت والاحراج لم يربدا من قبول استقالتهم

مرسوم ٢٢ ابريل سنة ١٨٧٩

ثم أصدر الخديوى مرسوم ٢٢ ابريل سنة ١٨٧٩ بتسوية الديون طبقا لما قرره

(١) بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٨٧٨. الكتاب الاصفر عن سنة ١٨٧٨ - ٧٩ ص ١٣٣. وانظر ايضا رسالة قنصل فرنسا الى وزير خارجيتها بتاريخ ١٩ ابريل سنة ١٨٧٩ ص ٢٨٠ من الكتاب الاصفر المذكور

اللائحة الوطنية ، وقد جاء في ديباجة المرسوم « بناء على المحضر والتقارير التي عرضت علينا من الامة ، وما عرض من مجلس النظار ، اصدرنا أمرنا بموافقة واجراء تسوية ديون الحكومة على الوجه الآتي »

وهذه الديباجة كما ترى هي ولا شك صيغة جديدة في مراسيم اسماعيل لم تكن مألوفة من قبل ، اذ تدل على ان روح الديمقراطية واحترام مطالب الامة والاعتداد برأيها ، تلك الروح التي ظهرت في كتاب الخديوى الى شريف باشا قد تجلت أيضا في مرسوم ٢٢ ابريل ، وهي روح طيبة حقا ، ولكنها مع الاسف لم تظهر إلا متأخرة لم يكن على مرسوم ٢٢ ابريل أى غبار من وجهة المصالح الاوروبية ، لانه كفل حقوق الدائنين وافر التعهدات المالية التي ارتبطت بها مصر ، وقد اعترف المسيو وادنجتون وزير خارجية فرنسا في رسالته الى وكيلها السياسى فى مصر (القنصل العام) انه لا يختلف فى النقط الجوهرية عن مشروع ريفرس ويلسن^(١) وبالرغم من ذلك فقد احتج اعضاء صندوق الدين على هذا المرسوم ورفعوا على الحكومة قضية أمام المحاكم المختلطة

وبذل شريف باشا من ناحيته كل ما فى وسعه ليدخل الطمأنينة الى الدوائر الاوروبية بالنسبة للقوانين التي اعترفت الحكومة اصدارها ، فاستصدر مرسوما فى ٢٣ ابريل سنة ١٨٧٩ بإنشاء (مجلس شورى الحكومة) ومهمته وضع مشروعات القوانين ، وغالبية أعضائه من الاجانب ، ولكن الحكومتين الانجليزية والفرنسية أصرتا على موقفهما وطلبتا الى الخديوى بلسان وكيليهما السياسيين فى مصر اعادة الوزيرين الاجنبيين ، فأجابهما بان ليس فى مقدوره ازاء مطالب الرأى العام قبول هذا الطلب ، وأصر شريف باشا من ناحيته على الرفض ، وأصر على الاستقالة اذا قبل الخديوى اعادة الوزيرين الاوروبيين ، وأيد الخديوى موقف شريف باشا ، فاشتدت الازمة بين اسماعيل والدول ، وأخذت هذه تعمل لخلعه من الأريكة الخديوية

(١) انظر الكتاب الاخير رسالة المسيو وادنجتون الى المسيو جودو بتاريخ

ان السبب الظاهر الذى انتحلته الدوائر الاوروبية للسعى فى خلع الخديوى هو اقصاؤه الوزيرين الاجنبيين وتأليفه وزارة مؤلفة من أعضاء وطنيين ، ونعتقد ان هذا لم يكن السبب الحقيقى ، أو السبب الوحيد ، ولو كان كذلك لما رضيت الدول بعد خلع اسماعيل أن تكتفى باعادة نظام الرقابة الثنائية . فمعروف انه لما تولى توفيق باشا مسند الخديوية عدلت الدولتان عن اصرارهما على تعيين الوزيرين الاوروبيين . وقبلتا أن يعين الرقيبان الاجنبيان . واكتفتا بأن يكون لهما حق حضور جلسات مجلس النظار وأن يكون لهما فيه صوت استشارى (مرسوم ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩)

فهنالك اذن أسباب أخرى غير اقضاء الوزيرين الاجنبيين عن الوزارة جعلت الدول تأتمر باسماعيل ، وأهمها خوف المالىين الاوروبيين على ديونهم ان تكون عرضة للضياع اذا بقى اسماعيل فى الحكم ، واعتقادهم ان وعوده فى الوفاء بها لا تبعث على الثقة ، وانه لا يتردد فى انكارها والتخلص منها اذا استطاع الى ذلك سبيلا ، ولا تغرو فهو أدرى الناس بمطلان الجانب الاكبر من هذه الديون وفداخة فوائدها الربوية وما التهمة المالىون والمرابون من قيمتها قبل أن تدخل الخيانة وبعد ان دخلتها ، فسعى المالىون لدى رجال السياسة ليحملوهم على التخلص من الخديوى كي يطمئنوا على ديونهم ، وكان لآل روتشلد نصيب كبير فى هذه المساعي

فالعامل المالى كان اذن السبب الاساسى فى خلع اسماعيل ، وثمة عامل آخر سياسى ومالى معاً ، وهو ما لاحظته الدول على الخديوى فى عهده الاخير من مناصرته الحركة القومية ، واستجابته لمطالب الاحرار ، وقبوله مبدأ مسؤولية الوزارة امام مجلس شورى النواب ، وشعوره بالاطعاء التى وقع فيها وأفضت الى التدخل الاجنبى ، وسعيه فى مقاومة هذا التدخل واصلاح الاغلاط القديمة

والدول الاستعمارية تنظر طبعاً بعين الاستياء الى ازدهار النهضة القومية وتأليف حكومة وطنية تنهض بالبلاد وتسلك بها سبيل الدول المستقلة وتحول دون تحقيق اطماع اوروبا الاستعمارية ، فلا جرم أن أوجست اوروبا خيفة من انضمام اسماعيل

الى هذه الحركة ، ومناصرتة اياها ، لان انضمام ملك قوى الارادة ، شديد الذكاء ، على الهمة ، مثل اسماعيل ، الى الحركة القومية ، مما يشد أزرها ويكسيها قوة وروعة ، فلا غرو أن سخطت عليه الدول الاستعمارية وسعت الى خلعها ، فهو من هذه الوجهة قد ذهب ضحية تأييده للنهضة القومية ، وإن كان قبل كل شيء ضحية ديونه وأخطائه ، لأن هذه الديون هي التي مكنت للدول الاوروبية في البلاد ، وخواتمها من النفوذ والسلطة ما جعلها ترفع عقيرتها وتعلي عليه ارادتها

سعت الدول إذن في كسر شوكة اسماعيل ، وبدأ بينهما الصراع الذي انتهى بخلعها وكان اسماعيل يؤمل ألا تقوى الدول على إملاء شروطها عليه ، ولا تجرد السلاح لاعادة الوزيرين الاجنبيين ، بل تدع الامور تتطور حسب الظروف

ذلك ان انجلترا كان يشغلها وقتئذ بعض المشاكل ، وخاصة حرب الزولو في افريقية الجنوبية ، واضطراب الاحوال في رومانيا ، فظن الخديوى ان هذه المشاغل لا تدع لها فرصة التدخل في المسألة المصرية ، وخاصة لان وزارة (دسرايلى) لم تكن بالقوة التي كانت لها من قبل

أما فرنسا فلم يكن اسماعيل يحسب لتدخلها حسابا كبيرا ، لان النظام الجمهورى الذى قام فيها عقب الحرب السبعينية لم يكن قد استقر بعد ، فضلا عن ان هزائمها في تلك الحرب أضعفت شوكتها في السياسة العالمية الى حين

وكان يؤمل ألا يطول العهد بالنظام الجمهورى وان الحكم سيعود للامبراطورية ، ومما يؤثر عنه ، أنه قال عقب عزل الوزيرين الاجنبيين « بعد ثلاثة أشهر ستعود الامبراطورية في فرنسا ، وقد كانت الامبراطورية حليفة لى ، ومن هنا الى ثلاثة أشهر لا تستطيع الدول أن تعمل عملا ما »

على أن آمال اسماعيل كانت قائمة على خطأ في التقدير ، ولو كان على بينة من الامر لعرف أن القوة التي يجب أن يعتمد عليها في رفض تدخل الدول هي قوة البلاد الحربية والمالية والمعنوية ، فلو أن في مصر وقتئذ جيشا قويا يحمى الزمار

ويدفع الغارة كما كان في عهد محمد علي وابراهيم لصان لمصر حريتها واستقلالها .
ولكن اسماعيل لم يستمر على العمل للنهوض بالجيش المصرى وتقويته حتى يحتفظ
بمكانته التى كانت له فى عهد أبيه وجده ، وهو وان غنى بذلك فى أول عهده بالحكم لكنه
مالبت ان تراخت عنايته به ، حتى وصلت البلاد فى أواخر عهده الى حالة من الضعف
الحرى والمالى والمعنوى بحيث لم تكن تقوى على مقاومة التدخل الاجنبى
هذا فضلا عن ان اسماعيل نفسه لم يكن مؤيداً تأييداً قلبياً من الشعب ، ولا
من ضباط الجيش ، لانهم كانوا يعتقدون ان سياسته هى التى أفضت الى التدخل
الاجنبى ، وقد حاول أن يستثير اخلاص ضباط الجيش وولاءهم اذا اشتدت الازمة
ووصلت الى حد امتشاق الحسام ، ولكنه آانس فيهم فتورا عن مناصرته بالقوة
فتأمل فى موقف اسماعيل إذ تألبت عليه الدول الاوروبية ، وموقف محمد
على من قبل حينما تألبت عليه تلك الدول ذاتها مؤتمرة مع الباب العالى ، تر الفرق
عظيما بين الموقفين

فمحمد على لم يكثرث لهذه المؤامرة ، ولم يعبأ بالفرمان الذى أصدره السلطان
بخلعه سنة ١٨٤٠ ، وبقي ثابتا على عرشه ، لانه كان مطمئنا الى قوة البلاد الحربية
التى كانت موضع عنايته طوال عهده ، أما اسماعيل فقد كانت الرسالة البرقية الوجيزة
التى ارسلها اليه السلطان منبئة بخلعه كافية لسقوطه عن العرش ، ذلك أنه لم يكن
فى البلاد قوة حربية يعتد بها ، بل كانت مفتحة الابواب للتدخل الاوروبى ، وانك
لواجد من هذه المقارنة أن ثمة مرحلة طويلة مرت بين سنة ١٨٤٠ و ١٨٧٩ ، تبدلت
فيها الحال غير الحال ، ووقعت فيها أحداث جسام ، تراجعت لها قوة البلاد الحربية
والمعنوية ، وتصدع لها بناء الاستقلال المالى والسياسى ، ومن مظاهر هذا التصدع
تدخل الدول الاجنبية فى خلع اسماعيل ونزوله على حكمها

اعتمد اسماعيل اذن على أساس واه فى مقاومة التدخل الاوروبى ، وبنى أمله
على انصراف الدول ذات الشأن عن التدخل بالقوة فى شؤون مصر ، ولكن الحوادث
قد جاءت على خلاف تقديره

صحيح أن فرنسا وإنجلترا لم تحركا ساكنا مدة قاربت شهرين، وكان يمكن أن تظلا على هذا الموقف طويلا . ولكن عاملا جديدا ظهر في الميدان عجل بتدخل الدول الأوروبية جمعاء . ذلك العامل هو ألمانيا . أو بعبارة أخرى بسمارك

فألمانيا قد خرجت فائزة من الحرب السبعينية . فأراد بسمارك أن يزج بها في غمار المسائل الدولية ليرفع من شأن الامبراطورية الألمانية الجديدة . ويعلن عن قوتها ويكسب لها انتصارات سياسية بعد انتصاراتها في ميادين الحرب والقتال

وقد وجد من المسألة المصرية ميدانا فسيحا لاطهار سطوة ألمانيا، وهكذا قضى سوء الطالع في ذلك العهد أن تكون مصر فريسة لمختلف الاهواء والمطامع الاستعمارية الأوروبية . فذا تراخت دولة من دول الاستعمار أو انصرفت عنها لسبب ما تقدمت دولة أخرى لتتال منها مأربها . ذلك أن النزعة الاستعمارية والمطامع الشعبية تجمع كلمة الدول على النهب والعدوان

رفعت ألمانيا عقيرتها في المسألة المصرية ، ودعت الدول الى التدخل لاجبار اسماعيل على الخضوع لمطالبها ، وكانت حجتها ان الخديوى لا يملك اصدار قوانين مالية تمس حقوق الدائنين الاجانب من غير موافقة الدول طبقا للاتحة ترتيب المحاكم المختلطة ، وانها تعتبر المرسوم الصادر في ٢٢ ابريل سنة ١٨٧٩ باطلا ، وأبلغت الدول وجهة نظرها ، فلاقى قبولا وتأيدا من إنجلترا وفرنسا وإيطاليا والروسيا وقدم القنصل الألماني الى الخديوى في ١٨ مايو سنة ١٨٧٩ احتجاج حكومته على المرسوم المذكور ، وحذت الدول حذو ألمانيا ، فقدم قنصل النمسا والمجر ذات الاحتجاج الى الخديوى في ١٩ مايو ، وقدمه القنصل الانجليزى في ٧ يونيه ، والقنصل الفرنسى في ١١ منه ، والقنصل الروسى في ١٢ منه ، والقنصل الايطالى في ١٥ منه

وقد أجاب شريف باشا على هذا الاحتجاج بان بعث بصورة من مرسوم ٢٢ ابريل الى وكلاء الدول للتصديق عليه ، ولكنها رفضت التصديق

خلع اسماعيل

٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩

وكان انجلترا وفرنسا قد شعرتا بشئ من الخجل الاستعماري لرؤيتهما ألمانيا وهي أقل منهما مصالح ومطامع في مصر، تسبقهما الى وجوب التدخل، فاعتزمتا ان لا تقتصر على فكرة الحكومة الألمانية في طلب نقض المرسوم الذي أصدره الخديوى، بل عملتا على خلعها من العرش

وقد وجدتتا الطريق امامهما مبدءاً في الاستانة، فان الحكومة العثمانية لم تكن تعطف على اسماعيل او ترضى منه نزته الاستقلالية، وزين لها قصر النظر ان الالتجاء اليها لعزل الخديوى يكسبها نفوذا كبيرا لم يكن لها منذ وطد محمد على دعائم الدولة المصرية، فليس يخفى ان الباب العالي لم يسبق أن عزل واليا من الاسرة المحمدية العلوية، والفرمان الذي أصدره سنة ١٨٤٠ بعزل محمد على قد بقى عديم الاثر، ولم يحفل به محمد على، فخلع اسماعيل هو الحادث الوحيد الذي ظهرت فيه سلطة الباب العالي في عزل الخديوين، وهي سلطة تستهوى حكومة الاستانة التي لم تكن تنظر في العواقب، وقد فات هذه الحكومة الحقاء أن إقصاء اسماعيل عن الحكم وخلعه بارادة الدول، هو تمكين لهذه الدول من التدخل في شؤون مصر تحقيقا لمطامعها الاستعمارية، إذ لا يوجد تدخل أقوى من امقاط صاحب العرش عن عرشه، وهكذا كانت سياسة تركيا نحو مصر قائمة على سوء النية وقصر النظر

وتركيا لم تخدم سياستها، ولا خدمت مصر باجابتها مطالب الدول، وليس يخفى ان فرنسا لم تكن في اشتراكها وانجلترا بعيدة النظر أيضا، لانها لم تخدم المصالح الفرنسية، بل مهدت الطريق لانفراد انجلترا بالتدخل في شؤون مصر واحتلالها على عهد الخديوى توفيق باشا

سعت اذن كل من انجلترا وفرنسا سعيها في الاستانة للتخلص من اسماعيل، فلما وجدت الدولتان ان الباب العالي مستعد لخلعه اتفقتا أولا على ان تطلبا منه

التنازل عن العرش من تلقاء نفسه اتباعا لمشورتها ، لتجلا لنفسها سلطانا أقوى في مصير مصر ، إذ يكون التنازل قد تم بإرادتهما وتدخلهما ، فأرسلتا إلى قنصليهما في مصر لا بلاغ الخديوى اتفاق الدولتين ، فقابله القنصلان (١) وأبلغاه رسالة الحكومتين ، ومضمونها أنهما تنصحان للخديوى رسميا بالتنازل عن العرش ، والرحيل عن مصر ، وأنهما متفقتان في حالة قبوله نصيحتهما على أن تضمننا له مخصصات سنوية لا ثقة به ، وأن لا يحصل تغيير في نظم توارث العرش الذى يقضى بأن يكون الأمير توفيق باشا خلفا له ، فتأثر الخديوى لهذه الرسالة تأثرا عميقا ، وشعر بالسهم المصوب إلى مركزه ومصيره ، فطلب مهلة يومين ليفكر فى الأمر ، ولما انقضى الميعاد جاءه القنصلان ، يطلبان جوابه النهائى ، فأجابهما أنه عرض الأمر على السلطان ، وأنه منتظر جوابه ، وجاءه أيضا قنصل المانيا وقنصل النمسا ، وطلبا إليه التنازل عن العرش مؤيدين طلب قنصلى إنجلترا وفرنسا ، فكان جوابه لهما مثل جوابه لزميليهما ، وكان اسماعيل يأمل من الانتظار أن تختلف الدول فى طلب خلعه ، وأن تنجح مساعيه الشخصية لدى السلطان عبد الحميد ، إذ أوفد إليه بالاستانة طلعت باشا أحد رجال حاشيته ليستميل رجال الماين إلى جانبه ، وزوده بالمال والرشا والهدايا ، ولكن السلطان أعرض ونأى بجانبه عنه ، وقد يكون لقلّة المال المعروض دخل فى هذا الاعراض ، وكانت الدول مجمعة على التخلص منه ، فاستقر عزم السلطان على خلعه اجابة لطلب

(١) السير فرنك لاسل Franck Lascelles قنصل إنجلترا ، والمسيو تريكو Tricon قنصل فرنسا ، وقد عين الاول بدلا من اللورد فيفيان فى مارس سنة ١٨٧٩ ، والثانى بدلا من المسيو جودو ، ويلاحظ أنه من ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ تاريخ مرسوم تسوية الديون إلى ٢٦ يونيو سنة ١٨٧٩ تاريخ خلع اسماعيل ، أى فى سنتين ونصف ، تماقب على وكالة فرنسا السياسية فى مصر أربعة من القناصل وهم البارون دى ميشيل Des Michels ، والمسيو رندر Raindre ، والمسيو جودو Godeaux ثم المسيو تريكو ، ويقول المسيو فريسنيه Freycinet الوزير الفرنسى فى كتابه عن المسألة المصرية ان كثرة هذه التغيرات كانت من أسباب ضعف السياسة الفرنسية ازاء تماسك السياسة الانجليزية

الدول ، ففي ليلة ٢٤ يونيه ورد على الميسو تريكو قنصل فرنسا العام في مصر نبأ يرقى من الاستانة، فخواه ان الباب العالي عول على عزل الخديوى وتولية الامير حليم باشا (عبدالحليم) مكانه، وبالرغم من ورود هذا النبأ في ساعة متأخرة، بعد منتصف الليل، فقد توجه كل من السير فرانك لاسل قنصل انجلترا ، والميسو تريكو قنصل فرنسا، والبارون دى سورما قنصل المانيا ، الى سراى الخديوى ، وطلبوا مقابلته، فأحدث مجيئهم في تلك الساعة المتأخرة من الليل انزعاجا في السراى ، وخاصة بين السيدات من آل اسماعيل ، وتوهمت والدته الخديوى ان نمة مكيدة تدبر لقتله ، فرجته ان لا يقابلهم ، ولكنه إذ علم ان القاديين هم قناصل انجلترا وفرنسا والمانيا ، وان شريف باشا كان معهم ، رضى بمقابلتهم ، وكان في حالة اضطراب شديد ، فطلب اليه القناصل ان يتنازل عن العرش ، ولكنه رفض وثبت على الالباء

وكان يأمل حتى آخر لحظة ان تختلف الدول فيما بينهم ، او يرفض السلطان النزول على رأيهم ، ولكن الدول بقيت على اجماعها في شأنه ، وما زال سفراؤها في الاستانة يستعجلون قرار الخلع حتى نالوا بغيتهم ، وأصدر السلطان بناء على قرار مجلس الوزراء « ارادة » بخلع اسماعيل وتنصيب توفيق باشا خديويا لمصر ، وطهر الصدر الاعظم هذه الارادة بالتلغراف الى اسماعيل يوم الخميس ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ ، وهذا تعريبها .

« الى سمو اسماعيل باشا خديوى مصر السابق

« ان الصعوبات الداخلية والخارجية التي وقعت أخيراً في مصر قد بلغت من خطورة الشأن حداً يؤدي استمراره الى إيجاد المشاكل والمخاطر لمصر والسلطنة العثمانية ، ولما كان الباب العالي يرى ان توفير أسباب الراحة والطمانينة للأهلين من أهم واجباته ومما يقضى به فرمان الذى خولكم حكم مصر ، ولما تبين ان بقاءكم فى الحكم يزيد المصاعب الحالية ، فقد أصدر جلالة السلطان إرادته بناء على قرار مجلس الوزراء . باسناد منصب الخديوية المصرية الى صاحب السمو الأمير توفيق باشا ، وأرسلت الارادة السنية فى تلغراف آخر الى سموه بتنصيبه خديويا لمصر ،

وعليه أدعو سموكم عند تسلمكم هذه الرسالة الى التخلي عن حكم مصر احتراماً
للفرمان السلطاني »

وصلت هذه الرسالة التلغرافية الى سراي عابدين في ضحى ذلك اليوم ، وتسلمها
أولا زكى باشا السر تشريفاتى ، وكان معه في حجرتة بالدور الأول من السراي خيري
باشا المهردار (حالي الختم) ، وبعض كبار الموظفين ، فلما رأوا الرسالة مصدرة
بعنوان اسماعيل باشا « خديوى مصر السابق » ، وجفت قلوبهم ، وعلام الاضطراب
والاصفرار ، وفهموا أنها تحوى شرا مستطيرواً ، وحاروا في طريقة ابلاغها الى الخديوى ،
الذى كان وقتئذ بالدور الثانى ، فامتنع زكى باشا عن أن يحملها اليه ، وأحال هذه
المهمة الى المهردار ، فأبى خيري باشا ، قائلاً ان هذا من شأن الوزراء ، وبينما هما
يتجادلان ، أقبل شريف باشا رئيس الوزراء ، فسلمت اليه الرسالة ، وأدرك ما تحويه ،
فرأى من واجبه أن يحملها بنفسه الى الخديوى ، فصعد الى الطابق الثانى ، وقابل
اسماعيل وسلمه الرسالة ، ففضها وتلاها ، وعلم فحواها ، فقابلها بالصمت والجلد ،
وطلب الى شريف باشا أن يدعو اليه الأمير توفيق باشا فوراً

نخرج شريف من حضرة « الخديوى السابق » ، ليقابل الخديوى الجديد ،
وذهب اليه فى سراي الاسماعيليه ، وكان توفيق باشا قد تلقى الرسالة البرقية الأخرى
باسناد منصب الخديوية اليه ، فذهب الأمير الى سراي عابدين يصحبه شريف ،
وصعد وحده الى الطابق الثانى ، فتلقاها أبوه مخاطباً إياه « يا افندينا » وسلمه سلطة
الحكم ، وكان الموقف مؤثراً ، ثم ترك اسماعيل قاعة العرش ، ودخل دار الحرم ،
تكتنفه الهموم والاحزان

وفي اليوم نفسه ، فى منتصف الساعة السابعة مساء ، أقيمت حفلة تولية الخديوى
توفيق باشا فى سراي القلعة ، واستقبل فيها وفود المهنيين ، واخذ اسماعيل يتأهب
لرحيل عن البلاد

رحيله الى منفاه (٣٠ يونيه سنة ١٨٧٩)

وحدد يوم الاثنين ٣٠ يونيه للرحيل عن الديار المصرية ، وقضى اسماعيل هذه

الأيام الثلاثة يستعد للسفر، ويجمع ما استطاع أخذه من المال والمجوهرات والتحف الثمينة من القصور الخديوية، وتنقلها إلى الباخرة (المحروسة) التي كانت معدة لركوبه بالإسكندرية .

وكان يوم رحيله يوماً مشهوداً ، إذ ازدحمت سراي عابدين منذ الصباح بالكبراء والذوات الذين جاءوا يودعون الخديوى السابق ، وفى منتصف الساعة الحادية عشرة أقبل الخديوى توفيق على أبيه يودعه ، وعند الساعة الحادية عشرة خرج الخديوى السابق متوكئاً على نجله، ودلائل الحزن بادية عليه ، وركب العربة وجلس توفيق باشا إلى يساره ، وركب بعدها الأمراء والكبراء ، وسار الموكب حتى بلغ محطة الماصحة ، وكان الجند مصطفىين على الجانبين تحيي الخديوى السابق

ولما بلغ الركب المحطة ترجل اسماعيل باشا ، ووقف توفيق يودعه وعيناه مغرورقتان بالدموع ، وكان اسماعيل شديد التأثر من هذا المنظر ، منظر رحيله النهائى عن القاهرة التي كانت مسرحاً لمجده وبذخه وسلطانة السنين الطوال ، فوقف يخطب الحاضرين خطاباً مؤثراً ، ثم التفت إلى نجله وودعه قائلاً :

« لقد اقتضت إرادة سلطاننا المعظم أن تكون يا أعز البنين خديوى مصر ، فأوصيك باخوتك وسائر الآل برأى ، واعلم أنى مسافر وبودى لو استطعت قبل ذلك أن أزيل بعض المصاعب التى أخاف أن توجب لك الارتباك ، على انى وائق بحزمك وعزمك ، فاتبع رأى ذوى شورك ، وكن أسعد حالا من أبيك » (١) ، وقال الذين شهدوا هذا المنظر انه أبكاهم جميعاً

ثم ركب القطار الخاص ، فبلغ الإسكندرية فى الساعة الرابعة بعد الظهر ، واستقبله بها فى محطة القبارى محافظ الثغر ، وبعض الرؤساء والكبراء ، وركب الزورق المعد له ، وتبعته زوارق المشيعين ، وسار حتى استقل الباخرة (المحروسة) ، ولما وصل إليها أطلقت المدافع ايذاناً بوصوله ورفعت البوارج الحربية اعلامها تحية له ، واستقبل على ظهر الباخرة بعض المشيعين الذين جاءوا يودعونه الوداع الأخير

ولم يملك اسماعيل صبره ، فترك مشيعيه بعد ان ودعهم ، ونزل الى غرفته بالباخرة ، ثم غادرها المودعون ، وبعد هزيمة اقلعت (المحروسة) ، واخذت تشق عباب الماء حتى غابت عن الابصار ، ومالت شمس النهار اذ توارت بالحجاب ، فغربت معها شمس اسماعيل ، وسارت الباخرة الى (نابولي) تحمل العاهل الذي قضى سبعة عشر عاما بحكم مصر بمطلق ارادته ، ثم انتهى بان فقد عرشه وملكه وماله ، وكم من مرة اقلته (المحروسة) من قبل في اذن مجده ، وشهدت رحلاته الى الاستانة والى اوروبا ، حين كان بروح ويندو ، تحفه المهابة والجلال ، وتعنوا له الأمانى والآمال ، ثم حملته الدرة الاخيرة بعد ان نزل عن عرشه ، وطويت صفحته ، وقضى عليه بالفى والحرمان ، فكانت خاتمة احدى عبر الزمان

وليس يسع الكاتب المنصف إلا ان يشعر بالعطف على اسماعيل والاعجاب بما ابداه من الشجاعة والاباء فى الازمة التى انتهت بنزوله عن العرش ورحيله الى منفاه ، فقد كان حقاً عظيماً فى موقفه ، شجاعاً فى محنته ، وناهيك بشجاعة جعلته يغامر بعرشه فى سبيل مقاومة الدول الاوروبية جمعاء ، فلو هو ارتضى الذل والهوان وأذعن لمطالب الدول ، وقبل عودة الوزيرين الاوروبيين يسيطران على حكومة مصر ومصابرها ، لضمن لنفسه البقاء على عرشه ، ولكنه آثر المقاومة على الاستمساك بالعرش ، وقليل من الملوك والامراء من يضحون بالعرش فى سبيل المدافعة عن حقوق البلاد ، فالصفحة التى انتهى بها حكم اسماعيل هى بلا راء من الصحائف المجيدة فى تاريخ الحركة القومية ، لانها صفحة مجاهدة واباء وتضحية ، وهى لعمرى تضحية كبرى ، لان عرش مصر وتاجها وصولجاناتها ليست من الأمور الهينة التى يسهل على النفوس العادية ان تزهد فيها ، او تغامر بها ، ولكن اسماعيل ضحى بها فى سبيل مقاومة المطامع الاستعمارية ، ولهذا التضحية حقها من الاعجاب والتعجب .

ومن يتأمل فى هذه المأساة لا يسهه إلا ان يألم لمصير اسماعيل ، فقد كان جديراً بخير من هذا المصير ، كما ان مصر قد تكون اسعد حظاً لو بقى على عرشه ، فانه فى السنوات الاخيرة من حكمه أخذ يطرح الاغلاط القديمة ، ويوجه مواهبه العالية الى

انقاذ مصر من التدخل الاجنبى ، وكان له من ذكائه ومضاء عزيمته ونجار به الماضية ما يكفل له التوفيق والسداد، ولكن المآرب الاستعمارية، والدسائس الانجليزية والفرنسية، ألقت العقبات فى طريقه ، وما زالت تنهضه وتغالبه، حتى غلبته على امره وأقصته عن عرشه

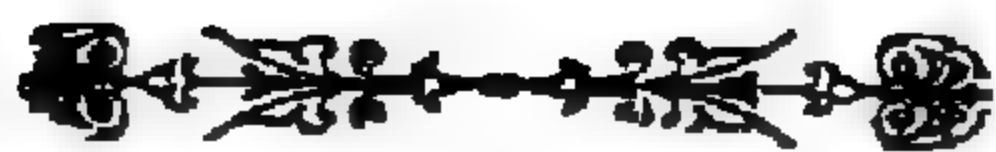
وبذلك انسدل الستار على الفصل الاخير من حكم اسماعيل

اسماعيل فى منفاه

وصل اسماعيل باشا الى نابولى بايطاليا حيث أعد له الملك امبرتو قصرًا لسكناه ، فاقام به هو وزوجاته وانبجاله وحاشيته ، وأخذ يتنقل بين مختلف العواصم الاوروبية ، ولم تفارقه آماله فى العود الى عرش مصر، وسعى الى ذلك سعيًا حثيثًا ، ولكنه أخفق فى مساعيه ، ثم سكن الاستانة منذ سنة ١٨٨٨، واقام بقصره بمركون على البوسفور، وظل مقيمًا فيه

وفاته

الى ان وافته منيته يوم ٢ مارس سنة ١٨٩٥ وله من العمر خمس وستون سنة، فنقل جثمانه الى مصر، ودفن فى مسجد الرفاعى بالقاهرة .



الفصل الرابع عشر نظام الحكم

في عهد اسماعيل

النظام السياسي

كان اسماعيل يحكم البلاد حكماً مطلقاً ، يتولاه بنفسه ، وقد ظلت كل صغيرة وكبيرة من شؤون الحكومة رهن إشارة ، بحيث كان يحق له أن يحاكي لويس الرابع عشر في قوله « إنما الدولة أنا » ، إلى أن حدث التدخل الأوروبي بواسطة صندوق الدين والرقابة الثنائية ثم الوزارة المختلطة ، فغلت سلطته بمقدار ما كسبه الأجانب من التدخل في شؤون الحكومة المالية ثم السياسية

ولم يكن الوزراء (أو النظار كما كان اسمهم) إلى سنة ١٨٧٨ ، أى إلى السنة التي أنشئ فيها مجلس النظار سوى موظفين لدى الخديوى ، يعينهم لرئاسة النظارات المعروفة في ذلك العصر ، وكانت تسمى « الدواوين » ، وهى الداخلية . والمالية . والمعارف . والحقانية : والحربية . والبحرية . والأشغال . والخارجية . والأوقاف . وأنشئت أيضاً وزارة للزراعة ، وأخرى للتجارة ، ثم ألغيتا في عهد وزارة نوبار باشا سنة ١٨٧٨ ، ولم يكن للنظار من السلطة الا ما يتلقونه عن ولى الأمر ، وتضاءلت سلطتهم حتى أمام المفتشين العموميين ، وهما مفتش الوجه البحرى ، ومفتش الوجه القبلى اللذين استحوذا على السلطة الادارية والمالية فى الحكومة بأمر الخديوى

وليس معروفاً على وجه التحقيق ما هى الحكمة فى إيجاد هذا النظام الذى يضع سلطة المفتشين بجانب سلطة النظار ، ويجعلهم أعظم شأنًا من هؤلاء ، ولكن يظهر ان السبب فى ذلك هو رغبة اسماعيل فى أن تتعارض السلطانان حتى تكون كل منهما رقيباً على الأخرى ، فيطمئن على سلوك كليهما ، وهى قاعدة مألوقة فى حكومات الاستبداد

المجلس الخصوصى ثم مجلس النظار

لم يكن للوزراء مجلس قائم بذاته ، ولا هيئة لها أعضاء متضامنون ، بل كانوا كما قمنا موظفين يعينهم الخديوى ويعزلهم كسائر موظفى الحكومة

ولم يكن بمصر قبل سنة ١٨٧٨ مجلس وزراء ، بل كان بها مجلس يدعى (المجلس الخصوصى العالى) ، يضم عادة الوزراء (النظار) ، ولكنه ليس قاصراً عليهم ، بل كان يضم أيضا جماعة من الباشوات الذين يصطفىهم الخديوى ، ومن هؤلاء وأولئك يتألف المجلس الخصوصى .

وهذا المجلس ينظر فى شؤون الحكومة العامة ، ويضع القوانين واللوائح والقرارات الهامة ، ويعمل برئاسة الخديوى ، ولكنه لم يكن مسئولا عن سلطة الحكم ، بل كان أعضاؤه كسكرتيرين أو موظفين فى معية الخديوى ، ليس لهم سلطة ، ولا تربطهم رابطة ، اللهم الا اختيار ولى الامر لكل منهم

وكانت مسئولية الحكم يتولاها الخديوى بنفسه ، الى أن انشئ (مجلس النظار) بالامر العالى الذى أصدره اسماعيل فى ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ وتقدم الكلام عنه (ص ٨٧) ، ومن ذلك الحين صار الخديوى يتولى الحكم بواسطة مجلس النظار وبالتشارك معه

(فمجلس النظار) قد خلف (المجلس الخصوصى) وصار مسئولا عن الحكم ، وله كيان قائم بذاته ، وأعضاؤه يختارهم رئيس مجلس النظار ويتضامنون وإياه فى المسئولية ، وقد صار هذا المجلس أساس نظام الحكم فى مصر الى عصرنا الحاضر

مجلس شورى النواب

وانشأ اسماعيل هيئة نيابية تمثل الشعب وهى مجلس شورى النواب ، وقد تكلمنا فى الفصل السابق عن هذا المجلس والأدوار التى تعاقبت عاياه

التقسيم الإداري

بينما في الجزء الثالث من تاريخ الحركة النومية (ص ٥٨١) التقسيم الإداري في مصر على عهد محمد علي، وقد صارت البلاد مقسمة في عهد اسماعيل الى ثلاث عشرة مديرية وهي: البحيرة . الغربية . الشرقية . الدقهلية . المنوفية . القليوبية . الجيزة . بني سويف والفيوم . المنيا وبنى مزار . أسيوط . جرجا . قنا . اسنا وكن بمصر من المحافظات تسعا، وهي القاهرة . الاسكندرية . رشيد . دمياط . بور سعيد . العريش . الاسماعيلية . السويس (وتمتد سلطتها الى سواحل البحر الاحمر حتى « الوجه ») . القصير (وكانت تتبع مديرية قنا) وبقيت المديريات يرأسها المديرون، والمحافظات يتولاها المحافظون، واستمرت المديريات مقسمة الى مراكز، والمراكز الى أقسام (اخطاط)، والأقسام الى نواح وبلاد، وتغير اسم مشايخ البلاد فصاروا يعرفون بالعمد ونحت ايديهم المشايخ، وجعل تعيين هؤلاء واولئك بانتخاب الاهلين ورغبتهم

النظام القضائي

بقيت المحاكم الشرعية كما كانت في عهد سعيد باشا، ولما تولى اسماعيل الحكم اصدر امره الى مجلس الاحكام في ٢٧ رجب سنة ١٢٧٩ (١٨٦٣ م) باعادة تأليف مجالس او محاكم الاقاليم (المجالس الملائمة)، إذ لم يكن بقي منها في آخر عهد سعيد سوى مجلسين، فعمم هذه المجالس في امهات المدن مع توزيع اختصاصها كما يأتي (مجلس مصر) واختصاصه محافظة مصر والسويس وقسم أول جيزة

(مجلس بنها) واختصاصه القليوبية والمنوفية

(مجلس المنصورة) واختصاصه الشرقية والدقهلية

(مجلس طنطا) واختصاصه الغربية والبحيرة

(مجلس الاسكندرية) واختصاصه محافظة الاسكندرية

(مجلس بنى سويف) واختصاصه بنى سويف وقسم ثانى الجيزة والفيوم
وبنى مزار

(مجلس اسيوط) واختصاصه المنيا واسيوط وجرجا

(مجلس اسنا) واختصاصه اسنا ومدينة القصير

(مجلس دمياط) واختصاصه محافظة دمياط

ثم زيد عدد مجالس الاقاليم . فصار لكل مديرية مجلس ابتدائى .
وزيد عدد (المجالس الاستئنافية) التى كانت تستأنف أمامها احكام المجالس الابتدائية
التى فى دائرتها

وأُنشئ ديوان الحقانية واحيلت عليه ادارة المحاكم او مجالس الأقاليم .
وإرشادها الى طريق الصواب . وسن القوانين واللائح لها . واشتملت
اللائحة العمومية التى سنها سنة ١٢٨٨ على قواعد اختصاص المجالس وأصول
المرافعات فيها

وفى سنة ١٨٧١ بناء على اقتراح مجلس شورى السواب انشئت مجالس او
محاكم بالقرى والاطحات لنظر القضايا الصغيرة . سميت (مجالس الدعاوى المركزية)
تميزاً لها من (المجالس المحلية) المنشأة فى عواصم المديرية

المحكمة التجارية المختلطة

وبقيت المحكمة التجارية المختلطة المسماة (مجلس التجار) فى كل من
الاسكندرية والقاهرة . تفصل فى المنازعات التجارية بين الوطنيين والاجانب . ولها
محكمة استئنافية تسمى (مجلس الاستئناف) بالاسكندرية ، وكانت المحكمة التجارية
بالقاهرة سنة ١٨٧٢ تتألف من رئيس وهو على باشا شريف (الذى صار فيما بعد
رئيسا لمجلس شورى القوانين) ثم خلفه على بك ابراهيم (باشا) وصار وزيرا للعارف .
ومن وكيل وهو احمد بك عبيد . ومن عدد متساو من القضاة الوطنيين والاجانب

فكانت الغالبية للوطنين. وهذه المحاكم التجارية هي التي حلت محلها المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٦

مجلس الاحكام

وقد بقي (مجلس الاحكام) هيئة استئنافية عليا ، واستمر قائما الى تشكيل المحاكم الاهلية الجديدة ، وافتتصر على نظر قضايا الوجه القبلي الذي لم يعمه نظام المحاكم الاهلية إلا سنة ١٨٨٩ ، فلما انشئت المحاكم الجديدة بالوجه القبلي انفي مجلس الاحكام نهائيا كما انفيت مجالس الاقاليم ، ولذلك عرفت بالمجالس الملغاة ومما الامندوحة عن ذكره ان النظام القضائي في الجملة كان على حالة من التأخر لا تغبط عليها البلاد ، فالقضاة لم يكن لهم دراية بالقوانين ولا بالروح القانونية ، وكانت مناصب القضاة تسند الى جماعة معظمهم من الاعيان أو من الموظفين الذين لم تتوفر فيهم شروط العلم والكفاءة ، ولم تكن العدالة مرعية ، وليس ثمة ضمانات للحقوق ، والرشوة منتشرة ، والنظام في ذاته فاسد ، ولا يزال الناس يتناقلون روايات واحاديث تدل على مبلغ انتشار الرشوة في ذلك العهد بين موظفي المحاكم من قضاة وكتاب وغيرهم ، ولم تكن هناك محاكمات صحيحة ، وكان النفي الى السودان كثيرا ما يصيب من يفضب عليهم ولي الامر ، دون أن تحدث لذلك محاكمات أو تحقيقات وظل النظام القضائي مختلا الى أن أنشئت المحاكم الاهلية الجديدة سنة ١٨٨٣ على عهد توفيق باشا ، وقد كان الشروع في انشائها على عهد اسماعيل ، اذ مهد الى ذلك بتعريب قوانين نابليون المعروفة (بالكود) ، واضطلع العلامة رفاعه بك رافع وتلاميذه بهذه المهمة ، فعرب هو وعبد الله بك السيد القانون المدني واشترك معهما عبد السلام افندي احمد ، واحمد افندي حلمي ، وعرب قانون المرافعات عبد الله ابو السعود افندي وحسن افندي فهمي ، وعرب العلامة قدرى باشا قانون العقوبات ، والسيد بك صالح مجدي قانون تحقيق الجنايات ، ومن هذه القوانين استمد الشارع المصري معظم قوانين المعاملات المدنية والمرافعات والعقوبات ، وصدرت بها المراسيم سنة ١٨٨٣ في عهد وزارة شريف باشا الرابعة

انشاء المحاكم المختلطة

إن ولاية القضاء ركن من أركان السيادة الاهلية لكل بلد مستقل ، فمن قواعد الاستقلال سريان سلطة القضاء الاهلى على جميع سكان المملكة ، لافرق بين وطنيين وأجانب ، ونفاذ أحكامه ، على أشخاصهم ، وعلى أموالهم ، فى منازعاتهم المدنية والتجارية ، وفيما يقع من أى منهم من الجرائم والمخالفات .

هذه القاعدة هى من أوليات نظام الحكم فى جميع البلدان المستقلة ، ولكنها فى الشرق قد اعترض تطبيقها مامنحه الملوك والسلاطين لرعايا الدول الاوروبية من الامتيازات الاجنبية

كانت هذه الامتيازات فى مبدأ أمرها منحة ، أعطتها تركيا لبعض الدول ورعاياها ، ولقد ظلت ردحا من الزمن مصطبغة بهذه الصبغة ، حتى سرى الضعف الى السلطنة العثمانية ، فاستحالت تلك المنحة حقاً مكتسباً ، ثم صارت فى مصر عدواناً على السيادة الاهلية ، ومشاركة للحكومة فى سلطتها

ومع أن سريان الامتيازات فى بلادنا يرجع الى كونها فى الأصل جزءاً من السلطنة العثمانية ، إلا انها تطورت واستفحل خطرها ، وكسب الأورو بيون من المزايا أكثر مما لهم فى تركيا ، وصار للامتيازات الأجنبية فى مصر مظاهر ومميزات ليست لها فى بلد مستقل ، ولا فى أية ولاية من ولايات تركيا النديمة

ومما يؤسف له أن الدول الأجنبية كسبت هذه المميزات فى الوقت الذى تحررت فيه مصر من التبعية التركية ونالت استقلالها الذى شمل السيادة الداخلية وبعض مظاهر السيادة الخارجية ، وعلى ما يقتضيه المنطق من تضائل سلطة الامتيازات الاجنبية فى عهد الاستقلال ، فقد جرى العمل على عكس ذلك ، اذ أنها اشتدت وطأتها فى هذا العهد

ومن الواجب تفسيراً لهذا التناقض أن نقول ان الاور و بين لم يكسبوا مزايا

جديدة في الوقت الذي كانت فيه الحكومة المصرية قوية البأس ، مهيبة الجانب ،
أى في عهد محمد على وإبراهيم وعباس ، ولكنهم انتهزوا فرصة الضعف الذي انتابها
في عهد خلفائهم ، فنالوا مزايا وحقوقا ما كانت لهم من قبل ، وفي هذا الصدد يقول
المسيو جابريل شارم (١) ما خلاصته :

« لم يكن للجاليات الاوربية في عهد محمد على وعباس أهمية ما ، ولكنهم
نالوا الشاؤ والعظيم في عهد سعيد واسماعيل ، حتى صاروا خطراً على الاهلين ، وقد
ساعد فتح قناة السويس ومد السكك الحديدية على ازدياد نشاطهم ، وبلغ عددهم
سنة ١٨٧٩ مائة ألف نسمة ، وطفخوا أمام ضعف الحكومة الوطنية ، فقد كان سعيد
باشا كثير التسامح والسخاء معهم ، ولم يكن يرفض أى منحة يطلبونها منه ، وكان
ينساق من غير تبصر الى أى مشروع يعرضونه عليه ، فاذا لم ينالوا من تلك المشاريع
ما يفيقونه من الربح ، عوّضهم سعيد باشا مافاتهم من الارباح ، وكان القناصل يتدخلون
لتأييد مطالبهم ويكرهون سعيد باشا على أجابتها (٢)

« وكانوا يتعرجون في عهد عباس من هذا التدخل ، لما كان لديه من الوسائل
لوقفهم عند حدهم ، وقيل عنه انه كان لديه نمر يألفه ويضعه بالقرب منه محجوباً عن
الأنظار ، فاذا اشتد الجدل بينه وبين أحد القناصل استدعى النمر في رفق وهدوء ،
الى حيث يراه القنصل ، فكان لهذه الوسيلة « الدبلوماسية » أثرها في حسم النزاع
« أما سعيد فكان ضعيف الارادة ، يخضع دائماً لمطالب القناصل ، وقد طغى
سيل الأجانب في عهد اسماعيل واحتتموا بنظام الامتيازات الأجنبية وانتفعوا من
تبذير الحكومة وسفهاها » (٣)

هذا ما يقرره كاتب أوروبى أدرك عصر اسماعيل ووصف حالة البلاد كما شاهدها ،
وليس فيه مظنة التحامل أو المبالغة والاسراف في القول

حدود الامتيازات الاجنبية في تركيا

كانت الامتيازات الاجنبية في تركيا تتبع القواعد الآتية :

اولا. - لم يكن للاجانب حق امتلاك العقارات في بلاد السلطنة العثمانية ، ثم خولتهم الحكومة التركية هذا الحق بمقتضى القانون الصادر في يونيه سنة ١٨٦٧ ، (٧ صفر سنة ١٢٨٤) ، وفي نظير تخويلهم اياه قبلت الدول الأوروية خضوع رعاياها للوائح الضرائب العقارية والقوانين المالية التي تضعها الحكومة العثمانية ، من غير حاجة الى موافقة الدول ، وخضوعهم للمحاكم التركية في المنازعات العقارية سواء كانوا فيها مدعين أو مدعى عليهم (١) .

ثانيا - يرجع رعايا الدول الاجنبية في شؤونهم التجارية والمدنية والشخصية الى قناصلهم

ثالثا - تختص المحاكم العثمانية بنظر قضايا الاجانب مدنية كانت او تجارية إذا كان في الخصومة صالح أهلى ، وتفصل في هذه المنازعات طبقا للقوانين الاهلية دون حاجة الى حضور القنصل او مندوبه اثناء المحاكمة (٢)

ولم تكن المحاكم التركية مختصة بنظر المنازعات المدنية (غير العقارية) اذا كان الطرفان ممن يتمتعون بالامتيازات الاجنبية ولا يمس النزاع صالحا أهليا .

رابعا - تسرى احكام القوانين العثمانية الخاصة بالعقوبات على الرعايا الاجانب كما تسرى على الاهلين سواء بسواء ، وكذلك تسرى عليهم قوانين الضبط والربط واللوائح الادارية والتنظيم والصحة ، وتطبق عليهم القوانين الجنائية ، ويحاكمون أمام المحاكم العثمانية فيما عدا الجرائم التي تقع منهم على اجنبي (٣)

(١) راجع نص هذا القانون في القاموس العام للإدارة والقضاء لفيليب جلاد ج ١ ص ٦١ ، وفي كتاب (نظام الامتيازات الاجنبية في السلطنة العثمانية) للمسيو ديزوزاس ج ١ ص ٤٦٠

(٢) و (٣) انظر كتاب (نظام الامتيازات الاجنبية في السلطنة العثمانية) للمسيو ديزوزاس Du Rausas ج ١ ص ٤٢٤ وما بعدها وص ٤٧٣

ولم تعد الامتيازات في تركيا الدائرة التي رسمتها المعاهدات على ما فيها من خضاضة وافتيات على السيادة الاهلية

اتساع حدود الامتيازات في مصر

ظلت الامتيازات في مصر تتبع أوضاعها الاصلية على عهد محمد علي و ابراهيم وعباس ، وكان بالاسكندرية والقاهرة محكمتان تسمى كل منهما المحكمة التجارية او (مجلس التجار) تفصل ، في المنازعات التجارية بين الأوروبيين والمصريين . وقضاتها من الوطنيين والاجانب ، والغالبية فيها للوطنيين كما تقدم بيانه

ولكن لما ضعف شأن الحكومة في عهد خلفاء محمد علي طغت سلطة الاجانب على سيادة الحكومة ، وبدأ طغيانهم في عهد سعيد ، ثم ازداد في عهد اسماعيل ، وفي خلال هذه الاطوار نالوا المزايا الآتية التي اغتصبوها بالعرف والعادة :

(١) انتزع القناصل سلطة الحكم فيما يقترف رعاياهم من الجرائم التي تقع على الرعايا الوطنيين

(٢) التزم الأهالي عند ما يقاضون الاجانب ان يرفعوا دعاوهم امام محاكمهم للقنصلية ، وذلك ان التنفيذ في منازل المحكوم عليهم كان يقتضى حضور القنصل ، ولكن القناصل كانوا يمتنعون عن حضور التنفيذ فتحجم السلطات الاهلية عن اقتحام منازل الاجانب . فيضطر الاهلون الى الالتجاء للقناصل عساهم يرسلون مندوبيهم لحضور التنفيذ . ولكن القناصل بدلا من ذلك أخذوا يفصلون بانفسهم في النزاع بين الفريقين . فيضطر المدعى مرغما الى قبول هذه الوساطة بدلا من الحصول على أحكام يتعطل تنفيذها الى ما شاء الله

(٣) اغتصبت المحاكم القنصلية سلطة الفصل حتى في القضايا التي يرفعها رعاياها على الأهالي

(٤) اغتصبت سلطة الحكم على الحكومة المصرية في القضايا التي يرفعها الرعايا الأجانب ، وهذا من أغرب ما يذكروا في ضعف هيبة الحكومة ، وقد حكمت

المحاكم القنصلية فعلا على الحكومة في قضايا تعويضات والتزمت الحكومة بدفع مبالغ باهظة بطريق التهديد خشية اغصاب القناصل وحكوماتهم .

وقد أحصيت هذه المبالغ في مدى أربع سنوات (من سنة ١٨٦٤ الى سنة ١٨٦٨) (١) فبلغت ٢٨٠٠٠٠٠٠ جنيه (٢) ، وهذا يعطيك فكرة جليلة عن مبلغ استخذاء الحكومة امام طغيان الاجانب ، ولقد كان من اسباب هذا الطغيان مجاملة الخديوى اسماعيل لقناصل الدول لكي ينال رضا حكوماتهم ويكسب تأييدهم اياه في خلافه مع تركيا ، ولعمري ان الخطر الذي يتهدد كيان مصر لم يكن آتيا من تركيا الضعيفة ، بل كان مصدره الاستعمار الاوروبى السياسى والمالى ، وقد دلت الحوادث على هذه الحقيقة ، ولكن نزعة اسماعيل الاوروبية كانت تمحجبه عنه كثيرا من الحقائق ، وأفضت الى هذا العدوان المستمر على سلطة الحكومة

وهذه السلسلة من الاغتصابات هى التى يسميها رجال القانون « العرف » أو « العادات المرعية » ، وقد صدق القاضى الهولاندى فان بلمن Van Bemmelen الذى تولى قضاء المحاكم المختلطة على عهد اسماعيل فى قوله عنها :

« إن الاوروبيين يعبرون عن الاختصاص المختلط للقنصليات بأنه نشأ عن « العرف » ، وفى الحقيقة انه وليد الاغتصاب الواقع من الاقوياء على حقوق الضعفاء » (٣)

اضطراب المعاملات

ساعت الحالة من جراء انتحال المحاكم القنصلية تلك الاختصاصات الباطلة ، فان كل محكمة من هذه المحاكم كانت تحاجى رعاياها وتتحيف حقوق خصومهم ،

(١) فى عهد اسماعيل (٢) احصاء ماك كون Mac Coon فى كتابه مصر كما هى

Egypt as it is ص ٢٨٥

(٣) مصر واوروبا للقاضى المختلط فان بلمن ج ١ ص ١١٨

هذا فضلا عن أن كل قضاء قنصلى يحكم طبقا لقانون بلاده ، فلم يكن التعامل بين الناس قائما على قواعد معلومة ، وضوابط مرسومة ، بل صارت المعاملات عرضة لاهواء المحاكم القنصلية وقوانينها ، وإذا علمت أن القنصليات العامة للدول المتمتعة بالامتيازات الأجنبية كانت سبع عشرة قنصلية أدركت أنه كانت بمصر ٩٧ محكمة قنصلية تحكم كل منها طبقا لقوانين بلادها

ولم تكن تلك المحاكم تقضى فى المنازعات التى ترفع امامها الا قضاء ابتدائيا ، واحكامها تستأنف امام محاكم الاستئناف فى البلاد التابعة لها ، فاذا كان المدعى عليه فرنسيا يرفع الاستئناف امام محكمة « اكس » بفرنسا ، واذا كان ايطاليا فامام محكمة « انكونا » ، واذا كان يونانيا فامام محكمة « اتينا » ، واذا كان انجليزيا فامام محكمة « لندن » ، واذا كان نمسويا فامام محكمة « تريستا » ، واذا كان المانيا فامام محكمة « برلين » ، واذا كان امريكيا فالى محكمة « نيويورك » !! فتأمل فيما تقتضيه هذه الفوضى من المتاعب والعقبات ، والنقبات الجسيمة ، وإضاعة الوقت ، مما يؤدى فى الغالب الى التنازل عن الخصومة بدلا من المقاضاة التى لا يعرف لها نتيجة ولا يؤمن فيها عدل

إصلاح هذا الفساد

فكر اسماعيل فى اصلاح هذا الفساد ، ولكن بدلا من ان يعالجه بالقواعد المتفق عليها بين الدول ، وهى ان القضاء الاهلى هو صاحب الولاية على المتقاضين القاطنين فى البلد ، مهما اختلفت أجناسهم ، فان المشروع الذى انتهى اليه الاتفاق بين الخديوى والدول يقضى بانشاء محاكم مختلطة يكون العنصر الغالب فيها للقضاة الاوروبيين ، وتفصل فيما يقوم من المنازعات بين الوطنيين والاجانب ولا مرأ أن نظرة بسيطة فى أساس هذا النظام يتبين منها فساد ، وبعده عن القواعد النظامية فى البلاد المستقلة ، ولقد كان اسماعيل فى غنى عنه بالرجوع الى النظام القضائى المتبع فى تركيا ، فان اختصاص المحاكم الاهلية فى بلاد السلطنة

العثمانية يتناول الحكم في المنازعات المدنية والتجارية بين الرعايا الوطنيين والاجانب، وفي القضايا الجنائية التي يتهم فيها هؤلاء، ولما كانت مصدر الاختصاص القضائي القنصلي هو الامتيازات الاجنبية في تركيا، فالاصلاح المعقول هو الرجوع بهذا الاختصاص الى حدود تلك الامتيازات، لان تطبيق الامتيازات في مصر انما جاء تبعاً لسريانها في تركيا، على أساس ان الامتيازات هي معاهدات أبرمتها تركيا وانها تسرى على مصر كما كانت تسرى على سائر اجزاء السلطنة العثمانية.

وقد نصت معاهدة لندن التي حددت مركز مصر الدولي سنة ١٨٤٠ على أن معاهدات السلطنة العثمانية تسرى احكامها في مصر، فمن الوجهة القانونية والدولية، ما كان يجوز إقرار مزايا لرعايا الدول الاجنبية تزيد عما لهم في تركيا بمقتضى معاهدات الامتيازات.

ولكن اسماعيل ونوبار، لتزعتهما الاوروبية، لم يجدا غضاضة من التدخل الاوروبى في ولاية القضاء، ما دام هذا التدخل منظماً، فارتكبا شططاً كبيراً، إذ لم يجعلوا اساس الاصلاح اتباع النظام الخاص بقضايا الاجانب في تركيا، وارتضوا نقل سلطة المحاكم القنصلية المتعددة الى محكمة مختلطة غالبية قضاتها من الاجانب، فجاء الاصلاح معكوساً مشوهاً، وحمل في طياته هدم ولاية القضاء في مصر، ومهد لتغلغل النفوذ الاجنبى في سلطة القضاء والتشريع، وفي كيان البلاد المالى والاقتصادى.

مذكرة نوبار باشا سنة ١٨٦٧

شرع نوبار باشا في مفاوضة الدول الاجنبية في إنفاذ مشروعه وبدأ عمله بتقديم مذكرة تفصيلية الى الخديوى أبان فيها عيوب النظام القضائى القنصلي وامتدح انشاء قضاء مختلط يوافق روح الامتيازات الممنوحة للاجانب

المفاوضات بشأن النظام القضائى المختلط

تولى نوبار مفاوضة الدول بشأن نظام المحاكم المختلطة، وطالت هذه

المفاوضات، لان الجاليات الاجنبية لم تكن تميل الى انشائها بل أرادت بقاء سلطة المحاكم القنصلية ، وكانت فرنسا من أشد الدول اعتراضا على انشائها، واعترضت تركيا أيضا على التخابر في شأنها بين مصر والدول الاجنبية

اقرار نظام المحاكم المختلطة

واستمرت المفاوضات بين مصر والدول عدة سنوات ، ثم انتهت باتفاقهن سنة ١٨٧٥ على انشاء المحاكم المختلطة التي سميت «محاكم الاصلاح» ، واليك بيان الدول التي ابرمت هذا الاتفاق : الولايات المتحدة . النمسا والمجر . بلجيكا . الدانمارك . فرنسا . المانيا . انجلترا . اليونان . هولانده . ايطاليا . البرتغال . روسيا . اسبانيا . السويد والنرويج ، ووضعت الحكومة المصرية باتفاقها مع الدول لأئحة ترتيب المحاكم المختلطة وقوانينها المدنية والتجارية وقانون المرافعات ، ووافقت الحكومات الاوروبية على هذه القوانين ، وبقيت فرنسا مترددة في موقفها ، فكانت آخر من وافق عليها . وهاك خلاصة القواعد التي قام عليها نظام هذه المحاكم :

(أولا) تختص بالفصل في المنازعات المدنية بين المصريين والاجانب ، وبين الاجانب الذين ليسوا من جنسية واحدة
(ثانيا) تفصل في المنازعات العقارية اذا كان أحد الطرفين من الاجانب ولو كان الطرفان من جنسية أجنبية واحدة

(ثالثا) تفصل في المسائل الجنائية بالحكم على المتهمين الاجانب في بعض المخالفات البسيطة

(رابعا) أما الجنح والجنايات التي تقع من الاجانب فلا تختص بالحكم فيها ، بل بقيت من اختصاص المحاكم القنصلية ، مع استثناء الجرائم التي تقع على قضاة المحاكم المختلطة ، أو أموريها القضائيين أثناء قيامهم بعملهم ، فتختص بالحكم فيها وقضت لأئحة ترتيب تلك المحاكم بانشاء ثلاث محاكم - ابتدائية ، الاولى في

الاسكندرية ، والثانية في مصر ، والثالثة في الإسماعيلية ، ثم نقلت الى المنصورة ،
ومحكمة استئناف في الاسكندرية

وللقضاة الاجانب الاغلبية ، ولهم رئاسة الجلسات ، وبما أن المحاكم الجزئية
تتألف من قاض واحد ، فقد جرى العمل على أن لا يكون هذا القاضى الا أجنبياً ،
على الرغم من أن لأئمة ترتيب المحاكم لاتنص على ذلك ، ولكنهم ساروا على هذه
القاعدة بطريق الاستنتاج والتغلب ، وقالوا ان رئاسة الجلسات التي تتألف من عدة قضاة
تكون للاجنبي ، فاذا كانت الجلسة مؤلفة من قاض واحد ، وجب أن يكون أجنبياً
ولا يسمح للقضاة الوطنيين أن يكون منهم قاضى الامور المستعجلة ، الذى له
سلطة واسعة المدى فى الاحكام ، أو قاضى الامور الوقتية ، أو قاضى البيوع ونزع
الملكية العقارية

وفى ذلك يقول القاضى الهولاندى فان بلمن فى لهجة من التهمك : « مادامت
القاعدة أن الإغلبية فى الاحكام مكفولة للاجانب فلم يبق اذا جلس قاض واحد
إلا أن يكون أجنبياً ، ولم ترد أصلاً فكرة اسناد هذه المهمة الى قاض من القضاة
الوطنيين ، وكل ما سمح لهم به أن يكون منهم قضاة تحقيق ، أو قضاة منتدبون فى
التفاليس » (١) ، ولعل هذا النظام هو الذى جعل القاضى فان بلمن يصف المحاكم
المختلطة بقوله (ص ٢٠٥) « انها ركن قوى من أركان السيطرة الاوروبية
على مصر »

وهناك رئاسة واحدة تركت للوطنيين فى النظام المختلط وهى الرئاسة الفخرية
لمحكمة الاستئناف وله حاكم الابتدائية الثلاث ، على أن هذه الراسات الغيت مع
الزمن ، ففما يتعلق بمحكمة المنصورة الابتدائية لم يعين لها سوى رئيس فخرى واحد ،
وهو عبد القادر باشا فهمى الذى كان مستشاراً بمحكمة الاستئناف المختلطة ، ولمناسبة
احالته على المعاش سنة ١٨٩٤ عين رئيساً فخرياً لمحكمة المنصورة ، وظل يشغل هذا
المنصب « الفخرى » حتى وفاته سنة ١٨٩٨ ولم يعين احد خلفا له ، وكذلك الغيت

(١) مصر واوروبا للقاضى المختلط فان بلمن ج ١ ص ٢٠٧

الرأسة الفخرية لمحكمة الاسكندرية سنة ١٨٩٦ ، أما محكمة مصر فكان آخر رئيس
نخرى لها حنا نصر الله باشا سنة ١٩٠٨ ولم يخلفه احد ، وآخر رئيس نخرى لمحكمة
الاستئناف المختلطة هو احمد عفيفي باشا وقد شغل هذا المنصب من سنة ١٩٠٧ الى
سنة ١٩١٤ ولم يعين احد خلفا له ، والغيت هذه الوظيفة من ميزانية المحاكم المختلطة ،
ويجدر بنا ان نتساءل ماذا كان عمل الرئيس النخرى لمحكمة الاستئناف المختلطة إن كل
ما كان له من الحقوق أن يرأس الجمعية العمومية السنوية لقضاة محكمة الاستئناف لا انتخاب
نائب الرئيس الاجنبى الذى هو الرئيس الفعلى للمحكمة ، وليس له فى الجمعية سوى
الرأسة فقط ، إذا شاء أن يتولاها ، وليس له أن يعطى صوته فى هذا الانتخاب ،
أى ان رأسته شكلية ، لا عمل لها ، فهى أجدر أن تكون مدعاة للسخرية والازدراء

افتتاح المحاكم المختلطة - سنة ١٨٧٦

فى خلال سنة ١٨٧٥ تم تعيين قضاة المحاكم المختلطة ، واستقبلهم الخديوى فى
حفلة حافلة بسرأى رأس التين بالاسكندرية يوم ٢٨ يونيه سنة ١٨٧٥ ، وخطب
الخديوى مرحبا بهم وبمحاكم «الإصلاح» ، راجيا أن يكون افتتاح هذه المحاكم فاتحة
عصر جديد للمدنية ، فرد عليه شريف باشا ، وكان وقتئذ وزيرا للحقانية ، مهثا
الخديوى بالعمل المنطوى على الرقى العظيم الذى تم على يديه ، شاكرآ اليه باسم القضاة
على الثقة التى وضعها فيهم ، ولم تكن فرنسا قد أقرت بعد النظام القضائى المختلط
اقرارا نهائيا ، وبذلك خلت الحفلة من القضاة الفرنسيين ، إذ لم يكونوا عينوا بعد ،
واستمرت فرنسا فى تردددها ورفضها ، الى ان هأت أن النظام سينفذ رغم ارادتها ،
فانتهت بالتصديق عليه فى ديسمبر سنة ١٨٧٥

وفى أول يناير سنة ١٨٧٦ افتتح رياض باشا وزير الحقانية فى ذلك الحين
المحاكم المختلطة فى حفلة أقيمت بسرأى محكمة الاسكندرية ، اعلن فيها رسميا
افتتاح تلك المحاكم ، واقامت فى اليوم نفسه حفلة افتتاح محكمة مصر ومحكمة

الاسماعيلية الابتدائيتين ، وبدأ انعقاد جلسات تلك المحاكم في فبراير من تلك السنة، وألغيت من ذلك العهد المحكمتان التجاريتان في القاهرة والاسكندرية إذ حلت محلها المحاكم المختلطة

نظرة عامة في القضاء المختلط

قام النظام القضائي المختلط على أساس تخويل هذه المحاكم سلطة الفصل في جميع المنازعات التي تمس أى صالح أجنبي ، وجعل غالبية القضاء ورئاسة الجلسات للأجانب ، فاذا نظرنا الى حقائق الأمور، وتركنا الظواهر والمجاملات جانباً ، رأينا في هذا النظام قضاءً أجنبياً ، يفصل في المنازعات والمعاملات القائمة بين الاجانب والوطنيين ، فبينما الاجانب في كل بلد يتمتع بالترر اليسير من الاستقلال ، يخضعون للقضاء القومي ، نجد الامر في مصر على عكس ذلك ، فالوطنيون هم الذين يخضعون للقضاء الاجنبى ، فكأنهم هم الغرباء ، والاجانب هم أصحاب البلاد ، ولا يوجد في العالم أمة تحترم نفسها وتشعر بالكرامة ترضى بمثل هذا النظام ، لانه فضلا عن منافاته لركن هام من أركان الاستقلال ، وهو ولاية القضاء ، فانه نظام جرح للعزة القومية ، باعث على الذل والهوان ، إذ كيف يستشعر الكرامة قوم يخضعون في معاملاتهم مع الاجانب الى قضاء اجنبى قائم في عقر دارهم ؟ ؟

قلنا ونكرر القول إن القضاء المختلط هو في الواقع قضاء أجنبي بكل معاني الكلمة ، وما العنصر المصرى فيه الا أقلية لا ترفع عنه الصبغة الاجنبية ، واذا دخلت يوماً أية محكمة من المحاكم المختلطة ، ابتدائية كانت أو استئنافية ، جزئية أو كلية ، بل اذا دخلت أقلام الكتاب في تلك المحاكم ، أو أقلام التنفيذ ، رأيت نفسك في محكمة أجنبية ، ليس فيها للصبغة المصرية وجود ولا مظهر ، فالقضاة غالبهم من الأجانب ، ولا يُسمح لقاضٍ مصرى أن يرأس جلسة ما ، واللغة الاجنبية هي لغة المرافعات والاحكام ، لغة التخاطب والتفاهم ، لغة الاعلانات

والتنفيذات ، لغة القضاة والكتبة ، والموظفين والمحضرين ، بل الحجاب والفراشين

أما اللغة العربية ، لغة البلاد وأهلها وحكومتها، فلا وجود لها في تلك المحاكم، ولا يلتفت إليها أحد ، ومن أراد أن يتكلم بها لا يجد من يسمع له الا اذا شاء المترجم أن يترجمها للغة الاجنبية ، فرنسية كانت أو ايطالية ، والمتقاضون من الاهلين يدخلون هذه المحاكم فيشعرون أنهم فيها غرباء ، ولا يفهمون شيئاً مما يجري حولهم، ويُقضى في مبصرهم ومبصر أموالهم وأملأهم وشرفهم ووجودهم ، دون أن يدروا ماذا يفعل بهم

فالقضاء المختلط هو اذن قضاء أجنبي ، فيه افتيات على ولاية القضاء ، أى على ركن مهم من أركان السيادة القومية ، وفيه أيضا افتيات على السلطة التشريعية ، لان الدول المتمتعة بالامتيازات الاجنبية قد نالت بانشاء هذا النظام حقاً جديداً، ذلك أن التشريع الذى يسرى على الاجانب لا يكون نافذاً فيهم الا بموافقة الدول صاحبة الامتيازات، فالنظام المختلط لم يقتصر على انشاء قضاء أجنبي نافذ الاحكام على الرعايا الوطنيين وعلى حكومة البلاد ، بل خول الدول الاجنبية حق التدخل في التشريع الذى يسرى على رعاياها ، وهذا حق لم يكن لها قبل انشاء المحاكم المختلطة وقد نجلى تمسك الدول بهذا الحق حين وقع الخلاف بين الخديوى اسماعيل والدائنين في أواخر حكمه ، فانه لما صدر مرسوم ٢٢ ابريل سنة ١٨٧٩ بتسوية الديون ، وعلى أن هذا المرسوم لم يفتقص شيئاً من حقوق الدائنين ، فان الدول احتجت على صدوره واستمسكت بلائحة ترتيب المحاكم المختلطة، واعتبرت أن لاحق للحكومة المصرية في أن تصدر أى قانون يتعلق بحقوق الاجانب باى طريقة ما من غير موافقة الدول ، وهذا ما جعل الكاتب الفرنسى المسيو «جابريل شارم» يقول في بحثه المنشور بمجلة العالمين الفرنسية

« ان القضاء المختلط الذى كان في نظر انصار القضاء القمصى ينتقص حقوق الاجانب حيال الوطنيين قد أكسبهم على العكس سلطة أقوى وأكبر مما كانوا يستمدونه

من الامتيازات الاجنبية ، فانه بمقتضى الاصلاح القضائى (المختلط) لا يمكن وضع
أى نظام مالى يمس الاجانب سواء من الحكومة المصرية أو من الباب العالى من
غير موافقة الدول ٥ (١)

فهذا القول الذى يقوله كاتب سياسى أوروبى قوى الدلالة على أن مصر خسرت
بإنشاء القضاء المختلط استقلالها التشريعى ، والواقع ان المحاكم المختلطة شاركت
الحكومة فى سلطة التشريع ، وسلبت منها هذه السلطة بالنسبة للأجانب ، ولم يعد
فى مقدور الحكومة أن تصدر قانوناً نافذاً عليهم إلا إذا صدقت عليه الجمعية
التشريعية للمحاكم المختلطة ، أى أن هذه الجمعية صارت سلطة قائمة تغل السلطة
القومية الممثلة فى هيئاتها التشريعية ، وهذا سبب لا يخص أركان الاستقلال ، وقد
خسرت مصر هذا الخسران بمعاملة أبرمتها ، لأن انشاء القضاء المختلط هو نتيجة
اتفاق بينها وبين الدول ، فلا سبيل الى التحلل من قيود هذا الاتفاق أو المعاهدة
إلا بمعاهدة أخرى ، وذلك بعد أن كانت حرة من هذه القيود ، ولم تكن مقيدة من
الوجهة القانونية والدولية إلا بمعاهدات الامتيازات كما أبرمتها تركيا ، وكما كانت
تطبق فيها ، وقد رأيت أن أحكام هذه الامتيازات أخف وطأة من القيود الواردة
فى نظام القضاء المختلط ، بل لا تكاد تذكر بجانبها شيئاً

فمن الناحيتين القضائية والتشريعية يتمثل فى وجود المحاكم المختلطة الاعتداء
البالغ على السيادة الأهلية وعلى الاستقلال القومى ، كما انه يعارض النظام الدستورى
والبرلمانى فى البلاد ، لأن البرلمان لا يستقل بالتشريع فيما يمس حقوق الأجانب
ومصالحهم

ويزداد هذا الاعتداء ظهوراً وجسامة باتساع المعاملات بين الوطنيين والأجانب ،
إذ لا شك أنه بسبب تكاثر النازحين الى مصر من الأجانب ، قد ازداد تبادل
المعاملات بينهم وبين الوطنيين ، وأصبحت المصالح بين الفريقين مشتبكة ، وحيثما

وُجِدت هذه المصالح صار الفصل في المنازعات التي تنشأ عنها من اختصاص القضاء المختلط ، أو بعبارة أوضح القضاء الأجنبي ، وكل تشريع يمس الأجانب عن قرب أو بعد لا يسرى عليهم الا اذا وافقت عليه الجمعية التشريعية للمحاكم المختلطة

ومما يكن لهذا النظام من أنصار فهم لا يكتفون انه مظهر من مظاهر التدخل الأجنبي ، وأنه ضرب من ضروب الوصاية الأجنبية التي تنتمص السيادة القومية في أخص أركانها ، في ولاية القضاء ، وفي سلطة التشريع ، وفي النظام الدستوري والبرلماني

ويجب ألا ننسى أن هذا النظام لا يمثل العدالة في قدسها ، بل يمثل أولاً وقبل كل شيء رعاية المصالح الأجنبية وإهدار حقوق الأهليين في سبيل تلك الرعاية

فمن يوم أن انشئت المحاكم المختلطة توطدت مصالح الدائنين الأجانب من الشركات والأفراد ، واستقر الرهن العقاري ونزع الملكية على قواعد مضيعة لأموال المدينين من الأهليين وحقوقهم ، ولا يوجد في العالم محاكم تشبه المحاكم المختلطة في قسوة اجراءاتها حيال المدينين ، وتعريض أملاكهم وأموالهم للبيع الجبرية بأبخس الأثمان ، وبأسرع من لمح البصر ، وتحميلهم فادح النفقات والمصاريف الرسمية وغير الرسمية . وقد كانت حرباً على مصر وعلى الخديوى اسماعيل الذي أنشأها ، فانه لما ارتبكت أحواله المالية اصدرت ضده الأحكام جزافاً للدائنين الأجانب ، وتشددت في تنفيذها ، وأسرفت أقلام محضريها في اقتضاء ما كان يحكم به على الخديوى حتى أوقعت الحجز على منقولات القصور الخديوية ، وأعلنت بيعها بالمراد ، وأظهرت من التحيز للأجانب في دعاوهم على الحكومة ما جعلها مضرب الأمثال في انتهاك العدالة ، فكانت من الكوارث التي أثقلت كاهل الخزانة والبلاد بالمغارم الباهظة ، ورأى اسماعيل من تحيزها للأجانب ما جعله ينتقم من نوبار باشا الذي كان السبب في انشائها ، وفي ذلك يقول القاضي الهولاندى فان بلمان . « ان المحاكم الأجنبية (كذا يسميها) صارت سلطة أقوى من الحكومة المصرية ، وقد أدرك الخديوى اسماعيل في الوقت الأخير وبعد وقوع المحذور أنه بإبرامه الاتفاقات المنشئة لهذه

المحاكم قد خلق لنفسه أسياداً جدداً ، الى جانب سيادة القنصليات « (١) ، وقال في خضوع تلك المحاكم للمؤثرات الأجنبية (٢) » ان هذه المحاكم التي يرتعد لها الخديوى والباشوات لم تكن مستقلة تمام الاستقلال عن العنصر الأجنبي في مصر ، فبينما حكومة البلاد عزلاء أمامها ، كانت الأجانب يعدونها محاكمهم ، ويرون أنها انشئت خصيصاً لمناصرتهم في جميع الأحوال ، والقضاء لمصلحتهم ضد العرب والترك والخديوى ، فكانوا منها في موقف حصين ، إذ يحميهم الرأي العام الأوروبي ، والمحامون ، ورجال الأعمال ، والصحف ، فضلاً عن المال الذي هو عدة الكفاح ، وتشد أزهرهم قوات القنصليات والدول ، والجاليات الأوروبية ، التي تتحفز لمهاجمة كل قاض وكل محكمة لا تنحاز الى جانبهم ، وكان التأثير الأجنبي الواقع من الجاليات الأجنبية كالفرنسية واليطالية ، وحتى اليونانية ، والرعايا المتمتعين بالحمايات ، يبدو أكثر ما يكون في الاسكندرية ، حيث تبذل دار البورصة جهودها للسيطرة على سرائر الحاقانية (المحكمة المختلطة) المجاورة لها »

وقال في موضع آخر (ج ١ ص ٢٥٥) » ان المحاكم المختلطة ، تحت تأثير الضغط الاجنبى ، قد أسرفت في اصدار الاحكام ضد الحكومة والخديوى لصالح الاجانب من المقاولين والموردين أو من الأفاقيين من مختلف النحل ، ممن كانوا يطالبون بما ليس لهم حق فيه ، أو بأضعاف ما يستحقون ، ولقد أدى الاسراف في هذه الاحكام الى تضخم الديون السائرة التي اثقلت كاهل الحكومة وتفاقم النكبة التي تولدت منها »

وقال أيضاً : » ان المحاكم المختلطة هي أداة للسيطرة الأوروبية والاستغلال الاجنبى في مصر ، فهي محاكم أجنبية ، تقضى بين الناس بلغة أجنبية ، وتطبق قانوناً اجنبياً ، ونفعها للبلاد ضئيل ، أما ضررها فكبير على الشعب المصرى ولا سيما الفلاحين ، ولقد اعتدت على سلطنة الحكومة المصرية والخديوى ، وخدمت

بأحكامها التحالف الاجنبى الذى يستغل البلاد ، ويمد عملها على الاخص فى البيوع الجبرية والرهون العقارية كارثة على مصر » (١)

ومما يذكره أنصار هذا النظام فى معرض دفاعهم عنه أنهم يعدون افتتاح المحاكم المختلطة احدى الحوادث الثلاث البارزة فى عصر اسماعيل ، فيضعونها بجانب افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ ، وانشاء صندوق الدين سنة ١٨٧٦ ، (٢) فهذا السياق يدل على حقيقة هذا النظام ، فلا نزاع فى أن قناة السويس وصندوق الدين هما المنشآت التى نقصت استقلال مصر المالى والسياسى ، وطبعى من وجهة النظر الأوروبية أن يوضع بجانبهما انشاء المحاكم المختلطة ، لان وجود هذه المحاكم هو نقض لاستقلال البلاد القضائى والتشريعى

ومن أبعد الآراء عن الصواب ما يذكرونه من ان وجود هذه المحاكم ضرورى لنهضة البلاد وتقدمها ، وان رءوس الاموال الاجنبية ما كانت لتستغل مرافق البلاد إذا لم يكن يحميها هذا النظام ، ولعمري ليس يسع العقل أن يسبغ مثل هذا المنطق الذى يقتضى أن لا تكون نهضة ولا يكون تقدم الا بهدم استقلال البلاد . فليت شعري ألم يكن فى البلاد نهضة وتقدم فى عصر محمد على ، أى قبل أن تنشأ المحاكم المختلطة ؟ أو ليس فى البلاد المستقلة نهضة اقتصادية دون أن يكون بها مثل تلك المحاكم ؟

ليست المسألة مسألة نهضة وتقدم ، بل هى استغلال الاقوياء للضعفاء ، فوجود هذه السلطة القضائية والتشريعية الاجنبية فى البلاد لا يعدو أن يكون مظهرا من مظاهر تدخل الدول الاجنبية فى شؤون مصر ، واهدارها استقلالها ، فليس ثمة شك فى أن هذه المحاكم انما وجدت لحماية المصالح الاوروبية ، فهى مظهر من مظاهر الحماية او الوصاية الاجنبية التى تعددت اشكالها .

(١) مصر واوروبا للقاضى المختلط فان بمان ج ١ ص ٣٤١

(٢) الكتاب الذهبى للمعالم المختلطة ص ٤٣٢

ومن الخطأ ما يستشهد به أنصار هذا النظام من التجاء طائفة من المصريين الى المحاكم المختلطة في منازعاتهم ، ويتخذون هذا ذريعة لتسويةها ويقولون إن هذه الظاهرة هي شهادة من المصريين بصلاح هذا النظام (١)

فليس مجهولا ان المصريين الذين يتحايلون على القانون لرفع دعاوهم امام المحاكم المختلطة لا يقصدون إلا ارهاق مدينهم بجرحهم امام محاكم لا يعرفون لغتها ويضلون في اجراءاتها ، ويحتملون من المصاريف والنفقات الباهظة ما تنوء به كواهلهم ، وليس مجهولا ان قضايا المطالبة بالديون في المحاكم المختلطة تنتهي في الغالب بما يتخللها من فداحة المصاريف القضائية وغيرها الى اقتضاء الدين اضعافا مضاعفة ، وتؤدي الى خراب المدينين وتجريدهم من املاكهم وأموالهم

فهذه الوسيلة التي يلجأ اليها فريق من الدائنين المصريين هي ذريعة للتكيل بمدينهم ، وهي لا تنهض دليلا للدفاع عن هذا النظام بل هي من أظهر عيوبه وصفوة القول ان نظام القضاء المختلط قد نقض سيادة مصر واستقلالها في ولاية القضاء والتشريع ، وقد كان هذا النظام ولم يزل أداة لاستغلال مصر واستعبادها اقتصاديا وماليا ، وان المصري الذي يستطيع إلغاء المحاكم المختلطة واحالة اختصاصها الى المحاكم الاهلية يسدي الى مصر حقاً أعظم خدمة ، وينال تقدير الوطن عن جدارة واستحقاق ، ويخلد اسمه الى الأبد في سجل الحركة القومية



الفصل الخامس عشر

الحالة المالية والاقتصادية

بدأت حالة البلاد المالية مزدهرة في أوائل حكم اسماعيل ، اذ صادقتها الحرب الأهلية الأمريكية (١) التي أدت الى نقص محصول القطن الأمريكى وصادراته ، وزيادة اقبال المصانع على القطن المصرى وارتفاع أسعاره ، فكانت سنوات الحرب سنوات يسر ورخاء لمصر

كان محصول القطن المصرى سنة ١٨٦٠ لا يزيد عن نصف مليون قنطار تقريبا ، بيع بثمان مقدار ١٠٧٨٨٧ راج ، وبلغ ٢٠٠٥٩٦ راج قنطار سنة ١٨٦١ وبيع فى تلك السنة بمبلغ ١٤٣٠٨٨٠ راج . ثم صعد فى السنوات التالية وتضاعف سعره كما تراء فى البيان الآتى .

متوسط سعر القنطار	صادرات القطن	
٢٨٠	٥٩٦٢٠٠ قنطار	سنة ١٨٦١
٤٦٠	٧٢١٠٥٢ »	سنة ١٨٦٢
٧٢٥	١٨٨٨١ راج	سنة ١٨٦٣
٩٠٠	١٧١٨٧٩١ »	سنة ١٨٦٤
٦٣٥ (٢)	٢٠٠١١٦٩ »	سنة ١٨٦٥

تترى من هذه المقارنة مبلغ الزيادة الكبيرة فى الثمن ، ويتبين منها مقدار ما دخل البلاد من النقد مقابل بيع القطن ، وترى أيضا مقدار اطراد الزيادة فى المحصول

(١) ابتدأت سنة ١٨٦١ وانتهت سنة ١٨٦٥

(٢) كتاب احصاء مصر سنة ١٨٧٣ من ١٧٤ Statistique de l'Epypte

وبيان السعر عن الاحصاء الوارد فى «الاهرام» عدد ٢٥ من ١٨٨٠

ذاته، ولا غرو فان ارتفاع اسعار القطن زاد في اقبال الناس على زراعته، فصار محصوله سنة ١٨٦٥ اربعة امثال ما كان عليه سنة ١٨٦٠

ويتبين من الجدول الآتى اطراد الزيادة في سعر القنطار من رتبة جود فير حتى السنوات الخمس التي استمرت فيها الحرب الامريكية مع مقارنتها بالسنتين السابقتين عليها

السنة	١٨٥٩	١٨٦٠	١٨٦١	١٨٦٢	١٨٦٣	١٨٦٤	١٨٦٥
اقل سعر للقنطار (بالريال)	$\frac{1}{4}$	١٠	١١	$\frac{3}{4}$	١٦	٣٠	$\frac{1}{4}$ ٢٢
اقصى سعر للقنطار (بالريال)	$\frac{1}{4}$ ١٤	١٣	$\frac{1}{4}$ ١٧	٣٢	$\frac{1}{4}$ ٤٦	٥٢	٤١ (١)

على انه لم تكد الحرب الامريكية تنتهى سنة ١٨٦٥ حتى حدث رد فعل في اسعار القطن، وبدأت الأزمة في مصر تلك السنة، لما كان متوقعا من منافسة المحصول الامريكي للقطن المصرى، ويتبين من الجدول الآتى تناقص اسعار القطن ومحصوله مدى السنوات التي اعقبت الحرب

صادرات القطن	متوسط سعر القنطار
سنة ١٨٦٥	١٦٩ر٢٠٠ قنطار
سنة ١٨٦٦	٧٦٢ر٢٨٨ »
سنة ١٨٦٧	٩٤٦ر٢٦٠ »
سنة ١٨٦٨	٤٥٥ر٢٥٣ »
سنة ١٨٦٩	٧١٤ر٢٨٩ »
سنة ١٨٧٠	٧٩٧ر٣٥١ »
سنة ١٨٧١	٢١٥ر٩٦٦ »
	٣١٥ (٢)

كان من نتائج صعود أسعار القطن في سنوات الحرب الأمريكية أن انغمس الاهلون في الترف والاسراف ، وتوسعوا في النفقات ، واستدانوا من المرايين بفاحش الفوائد بأمل استمرار الصعود في أسعار القطن ، ولم يتبصروا في العواقب ، فركبتهم الديون ، وأخذت الحالة تسوء في نهاية سنة ١٨٦٥ ، اذ أخذ الدائنون يطالبون بديونهم ، وحدثت أزمة عاجلتها الحكومة بالتدخل بين المدينين ودائنيهم صونا للثروة العامة ، وضاربها أن تنتقل الى أيدي المرايين والتجار والماليين الاجانب ، فتعهدت بسداد ديون الاهلين على أن ترجع بها عليهم كما تقدم بيانه (ص ٣٣)

تأثرت الحالة المالية بسبب هذه الازمة ، على أنها لم تكن السبب الوحيد لسوء الحالة ، وقد كانت أزمة طارئة لا تلبث إذا عولجت بالحكمة وحسن التدبير أن تزول وتعود البلاد سيرتها من الثبات والتقدم ، ولكن السبب الجوهرى لسوء الحالة المالية هو توالى الديون الفادحة التي اقترضها الخديوى اسماعيل وتكلمنا عنها في الفصل الثانى عشر ، فان هذه القروض قد حملت البلاد حكومةً وشعباً عبثاً فادحاً عجزت آخر الامر عن احتماله ، وناهيك بقروض أفضت بالحكومة الى الاعسار وتدخل الدائنين في ادارتها ، فكان شأنها شأن المدين الذى ركبته الديون وعجز عن السداد ووضعت أملاكه وأمواله تحت الحراسة القضائية

فالقروض إذن هى السبب الاساسى لسوء حالة البلاد المالية ، وقد ظهر أثرها في اختلال توازن الميزانية ، اذ ابتلعت فوائد الديون معظم موارد الدخل ، ولم يبق من هذه الموارد الا النزر اليسير لانفاقه على حاجات البلاد ومراقبتها

الميزانية في عهد اسماعيل

لم يكن للحكومة ميزانية بالمعنى الذى نفهمه اليوم ، لان الخديوى لم يفرق بين مالية الحكومة وماليته الخاصة ، بل كان يعتبرها أمراً واحداً ، وكانت كل أموال الدولة رهن ارادته ، يتصرف فيها كما لو كانت أمواله الخاصة ، ومن هنا جاء الخلل وسوء الادارة وضياع الاموال بغير حساب ولا رقيب ، ولا يمكن أن يطلق لفظ « ميزانية » على تلك الارقام الاجمالية التي كانت الحكومة تنشرها عن ايراداتها

ومصروفاتها ، لان هذه الارقام لا تبين حقيقة الايراد والمنصرف ، ولم تكن مطابقة للواقع ، فان كثيرا من أبواب الايراد كانت تغفل في الميزانية ولا يعرف أين تذهب متحصلاتها ، ولم يكن من المحتمل أن ميزانية يتولى وضعها وتنفيذها وزير مالية مثل اسماعيل باشا صديق مدة ثمانى سنوات متوالية تكون ميزانية جدية يعرف منها حقيقة الدخل والخرج ، بل لابد أن تكون مثال الفوضى والخلل ، ولم يكن للمجلس الخصوصى (مجلس الوزراء) ولا لمجلس شورى النواب تأثير فعلى فى المسائل المالية ، بل كانت ارادة الخديوى هى القانون ، واوامره ، حتى الشفوية ، هى النافذة فى كل الشؤون

ميزانية سنة ١٨٧١ — ١٨٧٢

نشر هنا مفردات ميزانية سنة ١٨٧١ — ٧٢ (١) كنموذج للميزانيات فى ذلك العهد

الايرادات

جنيـهـ

اموال وعشور الاطيان بما فيها المتحصل من ضريبة السدس ٤٥٢٣٠٦٦٥ ر

١٤٣٠٣٥ ر

عشور نخيل

ويوكو (ضريبة) ارباب الحرف مربوطة على اعتبار

١٥٥٥٨٠ ر

المشغولات

رسوم المحاكم الشرعية وعوائد مبيعات الاطيان والاملاك

٨٦٧٨٠ ر

وعوائد الاوزان وعوائد الذبيح وغيره

٧٩٢٠ ر

اموال جهات الواحات

(١) عن « الوقائع المصرية » عدد ١٠ اغسطس سنة ١٨٧١ بعد أن حولنا

الاكياس الى جنيهات مصرية

جنيه	
١٤ر١٥	عوائد زيوت وأملاك
٢٩ر٨٩٠	إيجار أطيان الميرى
٦٠٠	عوائد كورتينه وغيره
٤٩٢ر١١٠	إيراد الجمارك
٥٦٢ر٨٨٥	صافي إيراد السكك الحديدية
١٠٠ر٠٠٠	صافي إيراد السودان
١٧٥ر٠٠٠	إيراد الملاحة
١٧٠ر٣١٠	أرباح أسهم قناة السويس
١٨٥ر٠٠٠	أرباح ورق التمغه وتمغه المصوغات وغيره بالمالية
	أموال الالتزامات وهي التزام المطرية والرسالة والنطرون
٢٥٨ر٧٩٥	والأسماء وغيره وإيرادات الهاويسات
	إيجار أطيان وأملاك الميرى ورسوم مبيعات الأملاك والأطيان
١٨٥ر٥٠٠	عصر وأسكندرية ودمياط ورشيد
٢٠٢ر٥٣٥	إيراد المحافظات
جنيه	
٧٢٠ر٢٩٣	مجموع الإيراد

المصروفات

جنيه	
٣٠٠ر٠٠٠	مخصصات الخديوى
١١٠ر٧٢٥	مخصصات العائلة الخديوية
٦٥٨ر٣٣٥	وبركو الاستانة (الجزية)
٠٢٦ر٨٠٠	ديوان الداخلية وأعضاء المجلس المخصوصى (مجلس الوزراء)

جنيه

٧٠٠ر٠٠٠

ديوان الجهادية والمدارس الحربية

١٥١ر٧١٠

ديوان المالية وملحقاته

٢١٠ر٠٠٠

ديوان البحرية ووابورات النيل

٩ر٠١٥

ديوان الخارجية

مجلس الاحكام ومجالس الدعاوى والاستئنافات ومجلس

٣٣ر٦١٠

التجار (المحكمة التجارية)

١٤٨ر٠١٥

مديريات الاقاليم بحرى وقبلى

٠١٧ر٨٧٥

ديوان الاشغال العمومية

٠٣٦ر٣٤٥

مجلس الصحة والاستباليات

٠٨٥ر٢٢٥

دواوين المحافظات

٠٨٩ر٢٨٠

ضبطيات مصر والاسكندرية

٥٣ر٠٢٠

ديوان المدارس (وزارة المعارف) ومكاتب الدروس

٢٨ر٣٠٠

ديوان الجمارك

مرتبات ومعاشات

١٧ر٩٥٠

مرتبات حريم واشراقات

٢١٣ر١٦٠

مرتبات ارباب المعاشات والموظفين

٤٢ر٨٦٥

قيمة المرتب الى الاشخاص المستودعين

٦٦ر٧٧٠

مخصصات الحج الشريف والتكيا

ربح أسهم شركة قناة السويس الذى أعطي لها لمدة معلومة

١٧٠ر٣١٠

مقابل ثمن الاملاك والاراضى

٢٠٠ر٠٠٠

احتياطى

مخصصات القروض

٢٥٨ر٥٠٠

دفعية قرض سنة ١٨٦٢

تابع المصروفات

جنيته

٦٠٤٧٨٥

٩٢٩٤٦٠

٥١٤٨٠

٥٧٢٨١٠

دفعية قرض سنة ١٨٦٤

» » سنة ١٨٦٨

القومبانية المجيدية

قرض السكة الحديدية

دفعيات الاشغال العمومية الجارية وذلك

عن المستحق في سنة ١٢٨٨ هـ

٢٩٢٥٠٠

١٣٨٨٧٠

١١٥٧٢٥

٢٨٩٣٠

٥٣٩٠٠

٢٨٢٥

٦٩٠٩٥١٩٤٦ ج

انشاء رصيف ميناء الاسكندرية

انشاء ميناء السويس

انشاء الترعة الاسماعيلية بما فيها عمليات القناطر

كوبرى قصر النيل

تطهير ترعة المحمودية

تركيب فنارات السويس

مجموع المنصرف

الزيادة (المزعومة) في الميزانية

جنيته

٧٢٩٣٦٢٠

٦٩٠٩٥١٩٤٦

الايراد

المنصرف

٨٧٤٥٢٥ ج

الوفر المزعوم

وقد أوردنا في الفصل السابق الأرقام التي كانت الحكومة تنشرها عن الميزانيات السنوية وتقدمها لمجلس شورى النواب، وأظهرنا الشك في صحة هذه الأرقام،

فان ماورد فيها من زيادة الدخل على الخرج لا ينطبق على الواقع ، ولما تولت لجنة التحقيق الاوروبية فحص الميزانية من سنة ١٨٧٧ تبين مبلغ ما فيها من العجز واليك البيان :

السنة	الايراد جنيه	المنصرف جنيه	العجز جنيه
١٨٧٧	٩٥٨٩٩٠٠	١٠٩٧٢١٠٠	١٣٨٢٢٠٠ (١)
١٨٧٨	٧٤٣٢٩٨٢	١٠٨٧٣٥٤٨	٣٤٤٠٥٦٦ (٢)
١٨٧٩	٩٩٤٩٠٠٠	١٠٣٣٠٠٠٠	٣٨١٠٠٠ ج

الضرائب

لم تكن للضرائب قاعدة معلومة ولا قوانين أو لوائح يعرف منها حدود ما يجبي من الأهلين ومواعيد الجباية ، بل كانت المسألة متروكة لأهواء الحكومة ، وكان يكفي كلما احتاج وزير المالية الى النقود أن يطلب من كل مدير مبلغاً من المال « لاحتياج الحكومة اليه » ، فيصدع المدير بالأمرين غير بحث فيما إذا كانت المديرية أدت ما عليها من الضرائب أم لا ، فيوزع المال المطلوب على المراكز ، ويؤمر كل عمدة بتحصيل نصيبه في هذا المطلوب ، فهوى الحكومة إذن كان هو أساس النظام المالى وقاعدة الضرائب في ذلك العصر ، ولم يكن ثمة رقابة على مقدار ما يجبي وما يدخل خزائن الحكومة ، بل كانت الأيدي تتقاسمه من يوم جبايته الى حين إنفاقه .

كتب القاضي الهولندى فان بلمن يصف هذه الحالة كما شاهدها بقوله : « كانت الأمور تجري في عهد الخديوى السابق (اسماعيل باشا) ووزير ماليته المفتش (اسماعيل صديق) على المنوال الآتى : يؤدى المدير كل مرة الى وزير المالية

(١) و(٢) عن التقرير النهائى للجنة التحقيق الاوروبية المنشور فى الكتاب الاصفر

الفرانسى ١٨٧٨ — ٧٩ ص ٢٠٦ و ٢٠٧ وبلا حفظان العجز يزيد عما قدرته اللجنة فى تقريرها الابتدائى الذى اوردنا خلاصته ص ٨٣

المبلغ المطلوب منه ، ولا يصل كله الى خزائن الحكومة ، بل يقتطع الخديوى جزءا منه ، ثم يليه المفتش فيقتطع جزءا آخر ، والمدير لا يفوته قبل ذلك أن يستبقى لنفسه نصيبا مما جباه ، ومأمورو المراكز يسبقون المدير الى هذه الوسيلة ، ولم يكن ثمة عقبات تعترض هذه التصرفات ، لان القوانين المالية كانت مبهمه غامضة ، والضرائب تجب أحيانا مقدما ، وقد تجب الحكومة أكثر مما تستحقه ، ولا يستطيع الممولون أن يرفعوا شكواهم ، واذا شكوا فلا تسمع لهم شكوى ، لان الحكومة لا تعطى ايصالات بما يدفع لها من الاموال ، ولان الناس يعيشون في جو من الاستبداد والمحسوبية والارهاب» (١)

ولم تكن الضرائب موزعة على الاهلين توزيعا عادلا ، بل كانت الاهواء تتحكم في اعفاء المتصلين بالخديوى وحاشيته ، وارهاق الفلاحين بفادح الاتاوات لسد العجز في ميزانية الحكومة ، وكانت اطيان الخديوى لا تدفع الضرائب ، وبالرغم من قرار مجلس شورى النواب في دور انعقاده الثانى سنة ١٨٦٨ فى تعديل الضرائب وجعل ترتيب درجاتها منوطا بمندوبى الحكومة ومن يرافقهم من العمدة والاعيان فان العدل كان ابعد ما يكون فى ربط الضرائب على الاطيان أو على النخيل

وقد زادت الضرائب فى عهد اسماعيل زيادة مطردة ، وبدأت الزيادة منذ تورط فى القروض ، اذ لم يجد موردا لسداد فوائدها السنوية سوى زيادة الضرائب ، فكان يزيد بها كلما احتاج الى المال لينفقه على مطالبه الكثيرة وعلى سداد فوائده الديون من أجل ذلك ابتدعت الحكومة انواعا جديدة من الضرائب ، كالسدس ، والرى والاعانة (٢) والمقابلة (٣) ، وضريبة ترعة الابراهيمية ، وهى ضريبة اضافية فرضت على الاطيان المنتفعة بهذه التركة ، وما ربط من العوائد على المباني ، ومعاصر الزيوت ، ومعامل الدجاج ، وما تقرر على الدواب ، كضريبة المواشى وعوائد

(١) مصر واوروبا للقاضى المختلط قان بملن ج ١ ص ٦٠

(٢) سبق الكلام عنها ص ١٢١ و ١٨٣ و ١٨٥ — (٣) راجع ص ٤٤

الاغنام، وعوائد دواب الركوب، والعربات بمصر والاسكندرية، وما فرض على الاشخاص مثل الويركو اى الضريبة على ارباب الحرف والصناعات، والضريبة الشخصية، وعوائد الرخص للقبانية والدلالة على مايباع من المصوغات، وعوائد الصوف، والدخولية (١)، وضريبة الملح (٢)، ورسم القيدية وكان يؤخذ بحساب عشرين قرشا على كل عرض يقدم لاحدى دوائر الحكومة الخ الخ وبلغ ما كان يدفع من المال وملحقاته عن الفدان الواحد فى بعض السنوات خمسة جنيهات ونصفا كما تقدم بيانه (ص ١٩٤)، وهو مبلغ ينوء به المالك ويزيد عما يجبى الآن من الضريبة على الفدان وعما كان يجبى فى عهد سعيد باشا

كان ازدياد الضرائب على هذا النحو عبئا فادحا، بل ظلما بالغا، لان المالك لم يكن يبقى له من غلة ارضه شىء يذكر بعد أداء الضرائب وملحقاتها، فلا عجب أن تؤدى هذه الحالة بالاهلين الى الضنك والبؤس، وكانوا فى كثير من الاحيان يضطرون الى بيع حاصلاتهم باجنس الاثمان قبل أوان نضجها ليؤدوا من ثمنها قيمة الضريبة، وكذلك كانوا يضطرون الى بيع مواشيهم، وقد نشأ عن فداحة الضرائب ان هجر كثير من الملاك اراضيهم وتركوها بورا، وقد سمي هؤلاء « المتسحبين » وكثر عددهم بحالة اقلقت بال الحكومة ومجلس شورى النواب، فوضعت قانونا لتوزيع اطيان المتسحبين كما تقدم بيانه (ص ١٨٧)

(١) مما يدل على كثرة اصناف الضرائب التى فرضت فى عهد اسماعيل انه صدر مرسوم فى ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ اوائل عهد توفيق باشا قضى بالغاء نصف وثلاثين صنفا منها

(٢) منشأ هذه الضريبة ان الحكومة كانت تحتكر الملح وفرضت على كل فرد من الاهلين رسما او ضريبة مقابل ما يفترض ان يصرف له من الملح فى السنة، وبلغ ما كانت تحصله الحكومة من هذه الضريبة ٢٠٠٠٠٠ جنيه فى السنة وقد رهننت متحصلاتها ضمن مارهن وفاق لقرض سنة ١٨٧٣ ثم ألغيت فى اوائل عهد توفيق باشا

وزاد الحالة بلاءاً وضنكاً سوء نظام الجباية وما اشتهر عن عمالهافي ذلك الحين من الظلم والرشوة والقسوة والارهاق، وكانت الحكومة لا تضطرها الى المال تبجي الضرائب مقدما، وخاصة في سنوات العسر المالي، فكانت تكره الاهلين على اداء الضريبة قبل حلول موعدها بتسعة أشهر، وفي بعض الاحيان بسنة كاملة

وازدادت حالة الاهلين عسراً وضنكاً بعد فرض نظام الرقابة الثنائية الاوروبية وتأليف الوزارة المختلطة، فان العنصر الاوروبي في الحكومة لم يكن يعنيه الا أن تبجي الضرائب بمنتهى القسوة لوفاء أقساط الديون، وجاء نقص النيل سنة ١٨٧٧ نقصاً جسيماً لم يسبق له نظير في عهد اسماعيل، فزاد الحالة الاقتصادية سوءاً، اذ حرمت أطيان باكملها وخاصة في الوجه القبلي من الزراعة، وظهرت عواقب هذا النقص سنة ١٨٧٨، فاشتد الكرب بالناس، وحدثت بالوجه القبلي مجاعة نشأت عن بوار الزراعة وفـاحـة التكاليف واقتضاء الضرائب مقدما، ومات بسبب هذه المجاعة عشرة آلاف شخص ونيف معظمهم من مديريات جرجا وقنا واسنا، فكانت هذه الايام من أسوأ ما رآته البلاد من البؤس والشقاء الاقتصادي

وكان من نتائج زيادة الضرائب والارهاق في جبايتها أن اضطر الفلاحون من أجل أدائها الى الاستدانة، لان عمال الجباية كانوا يلجأون الى الضرب بالكرباج لا كراه الاهالي على اداء ما يطلب منهم، فكان الاهالي يختارون أهون الشرين، فيستدينون من المرابين ما يطلب منهم من المال، ومن هنا تفاقمت ديون الاهالي، فقد استهدفوا لآفة الاقتراض بالربا الفاحش حتى ركبهم الديون، ونزعت أملاك الكثيرين منهم، وكان المرابون كلهم أو معظمهم من الاجانب، أو من في حكمهم من الرعايا المشمولين بالحمايات الاجنبية، فتغلغلوا من ذلك الحين في أملاك الاهلين، وازداد نفوذهم وسلطانهم، وأخذوا يجمعون الثروات الضخمة، ويستعبدون الاهالي، ومن ثم تعرضت الملكية العقارية في مصر للخطر

فحق ملكية الاطيان الزراعية لم يكـد يتقرر في عهد سعيد باشا ويتوطد في أوائل عهد اسماعيل حتى أصابه صدمع شديد في أواخر هذا العهد، وفلك على اثر طغيان سبيل

الافرنج ، وانتقال الملكية اليهم ، أو اكتسابهم عليها حقوق الرهن التي تجعل حق الملكية في حكم العدم ، وتجعل المالك في يد الدائن المرتهن أجيرا وأسيراً وصف المسيو جابريل شارب هذه الحالة التي شاهدها بنفسه وصفا مؤثراً قال فيه :

« ان الحالة التي تسترعى النظر هي مسألة الملكية الزراعية ، فان الاطيان والمتاجر أخذت تنتقل من عدة سنوات (كتب هذا سنة ١٨٧٩) الى أيدي الاوروبيين ، ذلك أن الارهاق في فرض الضرائب على الفلاحين جعل بقاء الارض في أيديهم أمراً بعيداً عن الامكان

« كان الفلاح في عهد سعيد باشا يؤدي الضرائب من غير مشقة ، إذ كان يوفيهما من غلة أرضه ، ويبقى له بعد ذلك ما يقوم بأوده ، ويعيش به عيشة رغدا ، في بلاد اشتهرت بقلّة تكاليف المعيشة ، وفي أوائل عهد اسماعيل كان الفلاح أحسن حالا وأكثر رغدا ، فان ارتفاع أسعار القطن الناشئ عن الحرب الامريكية جعل ايراده يبلغ الضعف ، وما كان يبيعه من قبل بثلاثة جنيهات صار يبيعه بثمانية أو عشرة جنيهات ، ولم ير الفلاح يسرا ورخاء مثلما رآه في ذلك العهد ، ولكن هذا اليسر مالبث أن تبدل عسرا وضنكا ، فقد هبطت أسعار القطن بعد انتهاء الحرب الامريكية ، وهبط الدخل هبوطا جسيما ، وفي الوقت نفسه زادت مطالب الحكومة ، وأخذت الضرائب في ازدياد ، فاضطر الفلاح الى أن يجود بكل ما كان مدخرا أو مخبوءا عنده ، ولم يبق لديه الا أرضه ، فاذا ما أرهقته الحكومة في طلب الضرائب اضطر أن يلجأ الى أحد المرايين الاجانب ليقرضه بالربا الفاحش ، ويرتهن أرضه ، فاذا بما تأخر عن الوفاء سيق الى المحاكم فتتزع ملكيته وتباع أرضه بأبخس الاثمان ، وكان سعر القروض الربوية يبلغ أربعين أو خمسين في المائة ، ولوحظ كثيرا أن سيلا من المرايين كانوا يتبعون جُباة الضرائب في القرى ليقرضوا الفلاحين المال المطلوب منهم بأخس الفوائد ، وقد تبلغ الفائدة ١٠ أو ١٢ ٪ في الشهر الواحد أي ١٢٠ الى

١٤٤ في السنة »

ويقول المسيو شارم ان هذه الوسيلة قد أدت الى هبوط قيمة الاراضى ، فالفدان الذى كان يباع (فى أوائل سنى حكم اسماعيل) بثمانين جنيها صار يباع (سنة ١٨٧٩) بثمانية جنيهات فقط ، وان الاجانب الذين يملكون الاراضى بطريق المزاد أو بطريق الاكراه كانوا يسومون الاهالى الخسف ويعاملونهم بأسوأ أنواع المعاملة (١) وكتب القاضى الهولندى (فان بلمن) يصف هذه الحالة بما يوافق فى الجملة وصف المسيو جبريل شارم ، وقد كتبت أقوالهما فى أوقات متقاربة ، قال فى هذا الصدد :

« انتشر المرابون انتشارا هائلا فى عهد اسماعيل ، ونصبوا شباكهم فى طول البلاد وعرضها ، يمتصون بها دماء الفلاحين ، ومعظم المرايين من الاروام والاوروبيين أو الرعايا المشمولين بالحمايات القنصلية ، والطريقة المخربة التى تنجى بها الضرائب مقدما كانت فى الواقع لصالح المالىين من رعايا القنصليات ، وفى بعض الاحيان كانت الحكومة تقترض من هؤلاء مبلغا من المال ، على أن تكل اليهم الرجوع على الفلاحين وجباية الضرائب منهم فى جهة معينة ، فكانوا يجوبون القرى مصحوبين برجال السلطة ويستخلصون من الاهالى أكثر مما أدوه للحكومة وأكثر من الضريبة المستحقة » (٢)

البذخ والاسراف

وزاد الحالة الاقتصادية سوءا ضروب الاسراف التى ابتدعها الخديوى اسماعيل. والى تكلمنا عنها فى الفصل الحادى عشر ، فانها اقتضت خروج أموال البلاد الى غير أهلها ، سواء أ كانوا داخل البلاد ام خارجها ، ولا عجب فان مادة الاسراف وصنوفه ومظاهره كانت أجنبية « من وارد اوروبا » ، فقدت البلاد ملايين

(١) مجلة العالمين الفرنسية عدد اغسطس سنة ١٨٧٩ ص ٧٩٧

(٢) مصر واوروبا للقاضى المختلط فان بلمن ج ١ ص ١٣١

الجنهيات تسربت الى الخارج في وقت هي أحوج ماتكون اليها ، ونقص بذلك رأس مال الثروة القومية ، أضف الى ذلك تلك الملايين التي انفقها اسماعيل على ضفاف البوسفور ، فقد فقدتها البلاد وابتلعتها تلك العاصمة النهممة الى المال ، وقد رأيت كم بذل فيها من الرشا لرجال الاستانة ، وكم انفق فيها على اقامة الحفلات والولائم ، وكان لا يكاد يمر عام لا ويقضى الخديوى بالاستانة او باورو باردحا من الزمن ينفق فيه الاموال بغير حساب ، وكانت رحلاته وسياحاته في العواصم والمدن الاوروبية تكلف البلاد الآلاف بل الملايين من الجنهيات ، وفي عهده ظهرت بدعة اصطيف السراة والاعيان في الخارج تلك البدعة التي كلفت البلاد الى الآن مئات الملايين من الجنهيات .

وكان الخديوى مثالا يحتذيه باشوات القطر وأمرأؤه وكبرأؤه واعياناه ، (والناس على دين ملوكهم) ، فقلدوه في البذخ والاسراف ، وتمشى داء الاسراف في مظاهر حياتهم الاجتماعية والشخصية ، كابتناء القصور والاستكثار منها ، والانفاق من غير حساب على زخرفها وتأثيثها ، واسرفوا في حفلاتهم وأفراحهم ، وولائمهم واسفارهم ، وملاهيهم وأهوائهم ، مما اضطر معظمهم الى الاستدانة من المرايين والبنوك ، ورهن الاملاك والعقار ، فخربت بيوت عامرة ، وضاعت ثروات طائلة .

استغلال الاجانب مرافق البلاد

ثم إن اصطفاء اسماعيل للأوروبيين وركونه اليهم واجتذابهم اليه ، كل ذلك مكن لهم من مرافق البلاد ، فجاءوا برءوس أموال لهم استثمروها في انشاء المتاجر والبنوك والبيوت المالية ، والشركات ، والمشارب والملاهي ومحال الدعارة ، فتفتحت الثغرات لخروج ثروة الاهلين الى أيدي الاجانب ، وامتدت أيدي الاعيان والكبراء والفلاحين وسائر الطبقات الى الاستدانة من البيوت الاجنبية ليشتروا الاطيان والعقار ، فوجدت في البلاد ثروات مادتها أجنبية ، ولا ريب في ان هذا الاساس يؤدي الى تبعية الثروة القومية للاجانب ، دولا وشركات ، جماعات وافرادا ، فالاستقلال

المالى قد أصابه التصدع من هذه الناحية ، فضلا عن النواحي الأخرى ، وأهمها القروض التى عقدها الخديوى

صحيح ان بعض رؤوس الأموال الأوروبية قد ساعدت على تقدم البلاد ورفاهيتها ، لكن هذا التقدم كان على حساب الاستقلال الاقتصادى ، لان كل تقدم مادته أجنبية هو بالنسبة للأمة أسر واسترقاق ، وذل واستعباد ، ومهما نالت الأمة من الرفاهية والثمرات والفوائد الوقتية فانها لاتعدل تبعيتها وخضوعها لرؤوس الاموال الاجنبية ، هذا الى انها تصبح عرضة للأزمات والشدائد اذا ما سحب الاجانب أموالهم لأى سبب ما ، فان هذه الاموال لدخولها فى بناء الأمة الاقتصادى تصبح جزءا من كيانها ، وتشعر الأمة بالحاجة اليها ، فتكون أداة تهديد مستمر لها . يجعلها أبداً خاضعة لارادة الاجانب ، محتاجة الى استرضائهم ، والنزول على ارادتهم ، وأمامنا دليل قائم يؤيد هذه الحقيقة ، وهو أن تقدم الثروة العقارية المصرية بواسطة البنوك والشركات ذات رؤوس الاموال الاجنبية قد أفضى بثروة البلاد الى أن أصبحت تحت سيطرة الاجانب وتحت رحمتهم ، وأصبح أكثر الملاك الوطنيين أجراء للاجانب ، وهذا ليس استقلالاً ولا تقدماً ، بل هو الاستعباد الاقتصادى الذى يستتبع حتماً الاستعباد السياسى ، لانه لا يمكن لأمة أن تتحرر سياسيا وهي خاضعة فى كيانها الاقتصادى للاموال الاجنبية ، ولانحتاج هذه الحقيقة لاقامة الأدلة والبراهين عليها ، فانتنا نلمسها بأيدينا فى عصرنا الحاضر ، ولقد قام عليها الدليل فى عصر اسماعيل ، فانه وضع فى عنقه اغلال الأسر والذل باعتماده على رؤوس الاموال الاجنبية ، وانتهى به الامر الى أن فقد استقلاله أمام نفوذ أصحابها وسلطانهم ، ثم فقد عرشه نزولا على ارادتهم

ومما ساعد رؤوس الاموال الأوروبية على التغلغل فى مرافق البلاد انشاء المحاكم المختلطة ، فانها كانت ولم تزل حامية لهذه الاموال وسبيلها الى تكبيل البلاد والاهلين بقيود الرهون العقارية ونزع الملكية والسيطرة على مرافق الاهلين وحقوقهم واموالهم . كما بينا ذلك فى الفصل الثالث عشر ، وبحسبك أن مصر لم تعرف تلك

الرهن ولا عرفت نزع ملكية المدينين بشكل مفرع قبل انشاء تلك المحاكم ، وبيان ذلك أن الرهن الحيازي كان هو المؤلف في مصر قبل انشاء القضاء المختلط ، ولم يكن ثمة خطر كبير من ورائه ، لان الفلاح لا يتغلى بسهولة عن أرضه ولا يرضى بتسليمها للدائن منذ البداية طبقا لاحكام الرهن الحيازي ، فكان طبيعياً ألا تميل نفسه الى هذا النوع من الرهن الذي يشبه أن يكون مجرداً من الملكية ، فلما أنشئ النظام القضائي المختلط ووضعت قوانينه تقرر الرهن العقاري الجديد الذي بمقتضاه يرتهن الدائن الارض مع بقائها في حيازة المدين ، على أن يكون للدائن حق نزع ملكيتها جبراً اذا تأخر المدين عن الوفاء ، فهذا النوع الجديد من الرهن قد أغرى الفلاحين والملاك بالتهافت عليه ، لانه في الظاهر لا يخرج الارض من حيازة صاحبها ، ولكنه في الواقع كارثة على الملكية العقارية ، لان السهولة التي يقدم بها المدين على الرهن واطمئنانه بادئ الامر الى بقاء ملكه تحت يده ، وقلة تبصره في العواقب ، كل ذلك قد رغب الى الأهلين الاستدانة بالرأيا الفاحش وترتيب حقوق الرهن العقاري على أملاكهم ، وقد ابتهجوا بادئ الامر لهذه الوسيلة التي تمكنهم من الحصول على المال ، ولكنها أدت الى نزع املاك المدينين وخروجها نهائياً من أيديهم الى أيدي المرابين والبيوت المالية الاجنبية ، وليس أسهل امام المحاكم المختلطة من اجراءات نزع الملكية ، والبيع الجبرية ، ولا أدعى منها الى الخراب ، لما تقترب به من قسوة الاجراءات وفداحة المصاريف الرسمية وغير الرسمية ، فالرهن العقارية والبيع الجبرية هي من الكوارث التي جاءت مع النظام القضائي المختلط ، والتي أدت الى تسرب الثروة العقارية الى أيدي الاجانب ، ولو كان في البلاد مشرع حكيم لحظر هذا النوع من الرهن كما منعه أخيراً بالنسبة لصغار الملاك في قانون الخمسة الافدنة والامتيازات الاجنبية عامة كانت من عوامل طغيان نفوذ الاجانب المالي ، لانها فضلاً عن أنها تجعل لهم كيانا مستقلاً في جسم الدولة فأنها جعلت اموالهم غير العقارية بمنجاة من الضرائب ، فلم يكونوا يؤدون العوائد الشخصية ولا عوائد الحرف أو عوائد المحلات التجارية والصناعية ، ولم يكونوا يؤدون سوى ضريبة

العقارات ، ومع ذلك كانوا يتلصكأون في ادائها ولا يعترفون إلا بما يروق لهم منها ، ولم يلتزموا بشئ من التكاليف العامة سوى الرسوم الجركية ، على انهم كانوا ايضا في هذا يتحايلون على التخلص منها بتنظيم حركة واسعة النطاق من التهريب ، فكان كثير من الواردات يجرى تهريبه من السواحل والشغور ، وتقف الامتيازات الاجنبية حجر عثرة في سبيل تفتيش السفن والمنازل وضبط المهربات ، وترتب على تلك الفوضى ان الاجانب استثمروا اموالهم وزادوها اضعافا مضاعفة ، دون أن يشاركون الاهلين في اعباء الضرائب والتكاليف العامة ، فوقع معظم العبء على عاتق الاهلين ، وفي هذا من الخسران مالا يحتاج الى بيان

وصفة القول ان تبعية مصر المالية والاقتصادية للاجانب قد ظهرت في عهد اسماعيل ، ثم استمرت واتسع مداها في عهد الاحتلال الانجليزى وقد كان السبيل المأمون للنهضة الاقتصادية والعمرانية ان تقوم برءوس أموال أهلية ، كما سارت في عهد محمد على ، فليس من ينكر ان التقدم الاقتصادى قد ظهر في عهده ، وتيجلى في أعمال العمران التى نهض بها كاقامة القناطر ، وشق الترع ، واقامة المصانع ، واستحداث الزراعات الحديثة وغير ذلك ، مما بسطناه في (عصر محمد على) ، ولسكونها قامت من غير اعتماد على رؤوس الاموال الاجنبية كانت نهضة قومية سليمة من عناصر التبعية والاستعباد ، ولا يعترض على ذلك بان محمد على لجأ الى السخرة في اقامة هذه الاعمال ، فان السخرة كانت أيضا قائمة في عهد اسماعيل ، وكان الفلاحون يسخرون لا في الاعمال العامة فحسب بل وفي أملاك الخديوى وحاشيته أيضا

التجارة

زادت التجارة الخارجية زيادة مطردة في عصر اسماعيل ، وذلك لازدياد وسائل العمران ونمو الحاصلات الزراعية واتساع المواصلات البرية والبحرية وتتألف صادرات مصر في ذلك العهد من القطن والسكر والارز والقمح والبقول والذرة الشعير والغنص والحمص والبقول والتمر والختاء والحلبة والزعفران والصدف

والسلامكى وبعض المنسوجات والحبال والصوف والكتان والنطرون والافيون والشمع
 وواردات السودان كسب الفيل والصمغ وريش النعام
 وتستورد من الخارج المنسوجات والملبوسات والاثواب الحريرية والسجاد
 والطرايش والاجوانخ والفحم والاشخاب وادوات البناء والحديد والنحاس والآلات
 والاوانى والمجوهرات والعقاقير والغاز والزيوت والفاكهة والدخان والانبنة والمشروبات
 الروحية والمواشى والخردوات والسكاكين وأصناف العطارة والزجاج والورق
 وكان ميزان التجارة لصالح مصر اذ كانت الصادرات أزيد من الواردات
 وليس لدينا احصاءات دقيقة عن حركة التجارة فى ذلك العهد ، فان البيانات الواردة
 فى تقرير لجنة « كيف » وفى كتاب (مصر كما هى) لماك كون ص ١٧١ وص ٤٠٥
 تختلف عن الاحصاءات الواردة فى كتاب احصاء مصر عن سنة ١٨٧٣ ص ١٦٤ و١٦٦ ،
 وعن احصاء المسيو فرنسوا شارل روى Roux فى كتاب (انتاج القطن فى مصر) ص ٨٤ و ١٠٠
 على اننا اعتمدنا على احصاء كيف ، وقد اخذنا عنه ارقام الصادرات والواردات
 من سنة ١٨٥٠ الى من عهد عباس الاول الى سنة ١٨٧٥ (١)

السنة	الصادرات بالجنهات	الواردات بالجنهات
١٨٥٠	٢٠٤٣٠٠٠ ج	١٦٢١٠٠٠ ج
١٨٥١	٢١٥٥٠٠٠	١٦٨١٠٠٠
١٨٥٢	٢٢٧٠٠٠٠	١٥٧٥٠٠٠
١٨٥٣	١٨٤٨٠٠٠	٢٠٠١٠٠٠
١٨٥٤	٢٠٨٧٠٠٠	٢١٤١٠٠٠
١٨٥٥	٣٢٨٦٠٠٠	٢٥٢٧٠٠٠
١٨٥٦	٤٠٢٩٠٠٠	٢٥٦٨٠٠٠
١٨٥٧	٣١٠٤٠٠٠	٣١٤٩٠٠٠
١٨٥٨	٢٥٢٣٠٠٠	٣٢١٥٠٠٠

السنة	الصادرات بالجنيهات	الواردات بالجنيهات
١٨٥٩	٢٥٦٥٠٠٠	٢٤٩٤٠٠٠
١٨٦٠	٢٥٣٥٠٠٠	٢٦٠٤٠٠٠
١٨٦١	٣٤٢٢٠٠٠	٢٥٦٨٠٠٠
١٨٦٢	٤٤٥٤٠٠٠	١٩٩١٠٠٠
١٨٦٣	٩٠١٤٠٠٠	٣٠٦٣٠٠٠
١٨٦٤	١٤٤١٦٠٠٠	٥٢٩١٠٠٠
١٨٦٥	١٣٠٤٥٠٠٠	٥٧٥٣٠٠٠
١٨٦٦	٩٧٢٣٠٠٠	٤٦٦٢٠٠٠
١٨٦٧	٨٦٢٣٠٠٠	٤٣٩٩٠٠٠
١٨٦٨	٨٠٩٤٠٠٠	٣٥٨٢٠٠٠
١٨٦٩	٩٠٨٩٠٠٠	٤٠٢١٠٠٠
١٨٧٠	٨٦٨٠٠٠٠	٤٥٠٢٠٠٠
١٨٧١	١٠١٩٢٠٠٠	٤٥١٢٠٠٠
١٨٧٢	١٣٣١٧٠٠٠	٥٠٠٥٠٠٠
١٨٧٣	١٤٢٠٨٠٠٠	٦١٢٧٠٠٠
١٨٧٤	١٤٨٠١٠٠٠	٥٣٢٢٠٠٠
١٨٧٥	١٢٧٣٠٠٠٠	٥٦٩٤٠٠٠

ويلاحظ ان حركة التجارة الخارجية كان معظمها (ولم يزل) في أيدي البيوت التجارية الاجنبية ومعظم ماتدره من الارباح عائد اليها

الصناعة

يرجع الى الخديوى اسماعيل الفضل فى استحداث صناعة السكر بواسطة المصانع الكبرى التى انشأها فى الوجه القبلى ، وسبق الكلام عنها ، وصناعة الورق ، بإنشاء

مصنع الورق في دار الطباعة بيولاقي ، وقد أنشأ من مصانع الغزل والنسيج ما تكلمنا عنه في الفصل العاشر

ولكنه لم يوجه همهته الى إحياء الصناعات الكبرى التي ظهرت في عهد محمد علي ولم يفكر في إنشاء المعامل التي تنتج من المصنوعات ما ينمي ثروة البلاد وتغنيها عن أن تبقى عالة على الصناعة الأجنبية

ثم ان اقتباسه عادات الأوربيين في مأكلهم وملبسهم وطريقة معيشتهم، جعله يقتنى لوازم الحياة الأوروبية وزينتها من أوروبا، وتبعه في ذلك الأمراء والأميرات من آل بيته ، وطبقة الباشوات والكبراء والأعيان ، والمتعلمون ، وسيدات تلك الطبقات الممتازة ، فقلدوه في اقتباس العادات الأجنبية واقتناء لوازمها وكالياتها من المصنوعات الأوروبية ، كالملابس والمنسوجات ، وادوات الزينة والزخرف ، واثاث المنازل ورياشها . والمآكل والمشرب

وقد أصيبت الصناعة الوطنية من هذه الناحية بضربة شديدة ، لأنها لم تستطع أن توافي مطالب المعيشة الأوروبية وكالياتها وأزياءها المتغيرة كل يوم، وعجزت عن مباراة الواردات الأجنبية ، ومن هنا طغى سيل هذه الصناعات على البلاد ، وبارت الصناعات الأهلية القديمة ، كالنسيج والدباغة والنجارة وصناعة الاثاث وما إليها

ولو اتبع الخديوى سياسة اقتصادية قومية لجعل التحول الى العوائد الأوروبية مقرونا بانهاض الصناعات اللازمة لها حتى لا تبور الصناعة الأهلية ويطنى عليها سيل المصنوعات الأجنبية ، ولا يسرى هذا الرأي على ما استوردته البلاد من المصنوعات الانتاجية ، كالألات الزراعية مثلاً أو المواد التي تزيد من ثروة البلاد ، فان استيرادها من الخارج يزيد من انتاج البلاد الاقتصادي، ولكن واردات الملابس والاثاث والرياش وما الى ذلك من الكماليات ادت بلا مرأى الى نقص رأس مال الثروة القومية وتهدم الصناعات الأهلية

ولا نقول هذا غلوّاً في النقد ولا اسرافاً في الرأي ، وانما هو ما يراه المنصفون من

الاوروبيين الذين عاشوا في عصر اسماعيل ، فقد كتب القاضي الهولندي فان بلمان يقول في هذا الصدد ، ما خلاصته :

« إن الخديوي اسماعيل هو أول من مهد السبيل لسيطرة أوروبا الاقتصادية على مصر ، فان أوروبا ، وبخاصة باريس ، قد أفست على هذا الأمير دينه وأخلاقه وماله ، وفتنته فتنة شاملة ، فلم يعد يعنى الا بكل ما هو أوروبى ، وبكل ما يراه الاوروبيون ، واعتزم من يوم ان تولى عرش مصر ان يعيش كملك افرنجى في قصوره وأثاثه ، ومأكله ومظهره وملبسه ، ومن الاسف ان كل ما انفقه في هذا السبيل لم يعد بالفائدة إلا على أوروبا ، إذ كان يستورد من مصنوعات تلك الاشياء الهالكة ، العديمة الجدوى ، وتلك الاممال التى لم تزد الثروة القومية جنيها واحدا ، وكان يدفع اثمانها أضعافا مضاعفة ، ولأجل أن يستوفى مطالبه الخارقة في هذا الصدد ، لم تكفه الاموال التى كان يجيئها من شعبه على فداحتها ، فأمدّه أصدقاؤه الاوروبيون بالقروض الجسيمة ذات الشروط المخربة ، وقد دعا أفراد أسرته والباشوات وموظفى الحكومة الى تقليد الاوروبيين في ملبسهم ومسكنهم وطريقة معيشتهم ، فبادروا الى تلبية دعوته ، وأخذ الكبراء والسراة يستوردون من أوروبا الملابس والبسط والستائر وأنواع الاثاث والعربات ، وأدخل الخديوي الحياة الافرنجية في قصور نسائه ونساء آل بيته ، قتهاقت الاميرات وزوجات الباشوات والاغنياء على هذا الضرب الجديد من البذخ تهافنا شديدا ، وأسرف اولئك النسوة القليلات الحظ من العلم والعاطلات من العمل في شراء الفساتين التى لا اعداد لها ، وابتيع التحف الثمينة والمركبات الفخمة ، وكسوز جميع جواريهن بكل ما بدعته الازياء الباريسية من فاخر الملابس ، وسحرتهن بدعة (الموضة) وتغيراتها ، وانقضت المنسوجات الشرقية والسجاجيد والارائك وأدوات الزخرف والطرائف القديمة التى كانت تمتاز بمتانة الصنعة والقدرة على البقاء ، ولا تسلم عما خسرته مصر من جراء ذلك ، فقد استولى الاوروبيون على التجارة الكبرى وعلى الحياة المالية » (١)

الفصل السادس عشر

الحالة الاجتماعية

يصح ان يسمى عصر اسماعيل عصر التجدد الاجتماعى ، ففيه أخذت الهيئة الاجتماعية المصرية تتطور الى حالات جديدة ، وتقتبس من أساليب المجتمع الأوروبى وعاداته ، ومال الناس الى محاكاة الاوروبيين فى المسكن والملبس والمأكل وسائر انماط الحياة ، وكان انتشار التعليم من العوامل التى ساعدت على هذا التطور ، فان الطبقة المتعلمة بحكم دراستها علوم أوروبا ولغاتها صارت طليعة الطبقات الأخرى فى تقليد الأفرنج واقتباس عوائدهم وأساليبهم ، فأخذ الناس من كل ذلك مزيجاً من النافع والضار

ففى المسكن شرعوا يبنون البيوت على النظام الاوروبى ، ويهجرون التخطيط القديم الذى درجوا عليه فى خلال العصور ، ولاشك ان التخطيط الفرنجى ادعى الى توفير اسباب الصحة والنظافة والراحة والنظام ، ولكن الى جانب هذه المزايا فقد البناء ذلك الطراز العربى الجميل الذى كان يتجلى فى قصور الخاصة ، والذى يعد بلا مرأى فى الفن ، فهذه القصور أخذت تتلاشى مع الزمن حتى صار ما بقى منها معدوداً من الآثار القديمة ، ثم عادت الطبقة الممتازة الى احياء الطراز العربى وادخله فى قصورها الحديثة

وهجر المتعلمون ومن حاكهم من السراة والأعيان الملابس الشرقية كالجبة والعباءة والعمامة ، وارتدوا الطربوش والبدايات الفرنجية ، وتضاءلت الازياء القديمة ، وحلت محلها الازياء الأوروبية ، فيما عدا القبعة ، فقد استمسك المصريون بالاعراض عنها

ودخلت العوائد الأوروبية فى أساليب المآكل والولائم ، فأخذ الناس يمدون لموائد ويتناولون الطعام على النمط الفرنجى ، ولا مرأى فى ان الاساليب الأوروبية

في هذا المجال أرق وأصح من الأساليب القديمة ، ولمكنها مع الأسف قد استتبع
محاكاة الأفرنج في تعاطي المشروبات الروحية ، وهذه آفة جاءتنا من أوروبا ،
وبدأ دخولها مصر على أيدي الأغنياء والسراة والمتعلمين ، ثم سرت الى الطبقات
الجاهلة ، فعم منها الفساد ، وصارت من شر الآفات التي ابتلى بها المجتمع المصري
وكان منها بريئاً

ومن مظاهر التطور الاجتماعي اقبال الناس على الرياضة والتنزه ، فقد أخذوا
يرتادون المتنزهات والضواحي ، وخاصة بعد انتشار العربات التي سهلت المواصلات
بين العاصمة وضواحيها ، فأخذ سيل المركبات لا ينقطع عصر كل يوم في طريق
شبرا ، ثم في طريق الجزيرة والجيزة والاهرام ، وكان لإنشاء جسر (كوبري) قصر
النيل فضل كبير في ميل الجماهير الى التنزه لاجتلاء محاسن النيل وجسره البديع
والتمتع برياض الجزيرة والجيزة ، وكانت (شبرا) هي متنزه سكان القاهرة من قبل ،
ثم أخذ الناس يتحولون الى كوبري قصر النيل وما يليه من القصور الفخمة
والحدائق الغناء والطرق المعبدة ومناظر الطبيعة الرائعة

وبدا على المجتمع الميل الى المرح والحبور ، ويرجع هذا الميل الى الثراء
والرفاهية ، ثم الى انتشار التعليم ، ومن هنا ظهرت النهضة الغنائية في عصر اسماعيل ،
وازداد اقبال الناس على سماع الاغاني والموسيقى ، وارتقت اساليب الغناء ، وزادت
مكانة المغنين في النفوس ، ونالوا من محبة الناس حظاً عظيماً ، وفي مقدمتهم عبده
الحولي ، وارتقى الذوق الموسيقي في المجتمع

وأقبلت الطبقات الممتازة على حضور المسارح ومشاهدة الروايات التمثيلية ، ثم
قلدتها الطبقات الاخرى ، وابتدع الخديوي اسماعيل سنة الرقص الافرنجي ، فكان
يقام في سراي عابدين والجزيرة حفلات راقصة (باللو) باللغة منتهى الفخامة ، وكان
يدعوا اليها الكبراء وذوي المراكز الاجتماعية ورجال السلك السياسي وعقيلاتهم ،
وكانت « الوقائع المصرية » تعني باخبار هذه الحفلات وتصفها في مكان بارز
من صحائفها

وكان لحفلات الافراح في ذلك العصر بهجة بالغة ، فقد كان السراة والاعيان يفتنون في تفخيمها وتعظيمها ، ويتنافسون في مظاهر البذخ والاسراف فيها ، وبلغت بعض هذه الافراح من البهاء والروعة ما جعلها أحاديث الناس ، يتناقلونها جيلا بعد جيل ، اما افراح الخديوى اسماعيل ، فحدث عنها ولا حرج ، وخاصة الافراح التى أقامها احتفالا بزواج أنجاله الامراء ، اذ عقد لولى عهده محمد توفيق باشا (الخديوى) على الاميرة أمينة هانم (ام الحسين) كريمة الهامى باشا ابن عباس الأول ، وللأمير حسين (السلطان حسين) على الأميرة عين الحياة بنت الأمير أحمد رفعت بن ابراهيم باشا ، والأمير حسن باشا على الأميرة خديجة هانم بنت الأمير محمد على الصغير بن محمد على باشا ، وكان الاحتفال بزواجهم أعظم افراح هذا العصر ، ولا يزال الناس يذكرون نخامة هذه الافراح ويسمونهم (افراح الأنجال) وامناز هذا العصر يبهجة الحفلات العلمية المدرسية التى كانت تقام لمناسبة انتهاء الدراسة فى المعاهد العالية ، الحربية والملكية ، والمدارس الثانوية والابتدائية ، فقد كان يحضرها الخديوى احيانا ، ويشهدها كبار رجال الدولة ، وتوزع فيها الجوائز والمكافآت على أوائل الناجحين

ولحفلات سباق الخيل فى ذلك العصر مظاهر رائعة ، اذ كان يتسابق الجمهور الى مشاهدتها فى القاهرة (بالعباسية) أو فى الاسكندرية وتعطى فيها الجوائز للخيول الفائزة ، فكان هواة الخيل يتنافسون فى اقتناء الجياد الكريمة ، ويحضر الخديوى اسماعيل وكبار رجال الدولة هذه الحفلات ، وتنشر أنباؤها بعناية كبيرة فى « الوقائع المصرية » ، واشتهر على باشا شريف بتنظيم هذه الحفلات والعناية بها واحراز قصب السبق فى اقتناء خير الجياد

واستمرت حفلات الموالد والاعياد موضع اقبال الناس ورعاية الحكام ، وبقيت للموالد فى القاهرة والاقاليم مكانتها التقليدية فى النفوس

الحياة العائلية

واستتبع انتشار التعليم ارتقاء الحياة العائلية ، وأخذ الناس يفهمون الروابط

الزوجية على نحو أرقى من الفهم القديم، وينظرون الى الزوجة كشريكة المرء في حياته وقسيمته في سرائه وضرائه « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة » ، وقل تعدد الزوجات في الاوساط المثقفة ، كما قل الطلاق والتسرى ، وبدأت العائلات تعنى بتعليم البنين والبنات

النهضة النسائية

وبدأت النهضة النسائية في عصر اسماعيل، اذ انشئت المدارس لتعليم البنات كما تقدم بيانه (ص ٢١٠ ج ١)، وبدأت المرأة تشترك بنصيبها في النهضة الاجتماعية والادبية، فكانت « عائشة عصمت تيمور » طليعة هذه النهضة، وكان لرفاعة بك رافع الطهطاوى فضل كبير في ترقية المرأة المصرية، فهو أول من دعا الى نهضتها والى تعليم البنات وتشقيفن اسوة بالبنين (١)، وتتجلى لك فكرته من كونه وضع كتابا مشتركا لتثقيف البنات والبنين على السواء سماه (المرشد الامين للبنات والبنين) طبع سنة ١٨٧٢، وهو كتاب قيم في الاخلاق والتربية والآداب، وضعه كما يقول في مقدمته بحيث « يصلح لتعليم البنين والبنات على السوية »، ودعا فيه الى وجوب تعليم البنات واعدادهن من طريق التربية والتعليم للعمل والقيام بواجبهن في المجتمع، قال في هذا الصدد « ينبغي صرف الهمّة في تعليم البنات والصبيان معاً لحسن معاشرّة الأزواج، فتعلم البنات القراءة والكتابة والحساب ونحو ذلك، فان هذا مما يزيدهن أدبا وعقلا، ويجعلهن بالمعارف أهلا، ويصلحن به لمشاركة الرجال في الكلام والرأى، فيعظمن في قلوبهم، ويعظم مقامهن لزوال ما فيهن من سخافة العقل والطيش، مما ينتج من معاشرّة المرأة الجاهلة لمرأة مثلاً، ويمكن المرأة عند اقتضاء الحال أن تتعاطى من الاشغال والاعمال ما يتعاطاه الرجال، على قدر قوتها وطاقاتها، فكل ما يطيقه النساء من العمل يباشرنه بأنفسهن،

(١) عن الجزء الثالث من تاريخ الحركة القومية ص ٩٣

وهذا من شأنه أن يشغل النساء عن البطالة ، فإن فراغ أيديهن عن العمل يشغل
السنتهن بالباطيل ، وقلوبهن بالاهواء وافتعال الاقاويل ، فالعمل يصون المرأة
عمالا يليق ، ويقربها من الفضيلة ، واذا كانت البطالة مذمومة في حق الرجال فهي
مذمة عظيمة في حق النساء »

فالدعوة الى نهضة المرأة في مصر ترجع كما ترى الى رفاة بك ، ثم جاء من
بعده المرحوم قاسم بك أمين فجددها ووسع نطاقها

طبقات الشعب

تلك نظرة اجمالية في التطور الاجتماعي على عهد اسماعيل ، والآن ننتقل من
الاجمال الى التفصيل ، فتابع الكلام عن الطبقات التي يتألف منها المجتمع ،
على النحو الذي اتبعناه في دراسة هذه الطبقات على عهد الحملة الفرنسية وفي
عصر محمد علي (١)

عدد السكان

بلغ عدد سكان مصر في أواخر القرن الثامن عشر ثلاثة ملايين نسمة ، وزاد
عددهم فبلغوا سنة ١٨٤٥ أي في أواخر عهد محمد علي ٤٤٠ر٤٧٦ر٤٨٠ نفس (٢)
وبلغوا سنة ١٨٥٩ في أواخر حكم سعيد باشا خمسة ملايين (٣) ، ثم بلغ عددهم في
أواخر حكم اسماعيل نحو ستة ملايين نسمة ، وهذا مستفاد من أن الاحصاء الرسمي
الذي حدث يوم ٣ مايو سنة ١٨٨٢ دل على أن عدد السكان بلغ ٦٨٠٦٣٨١
نسمة في ذلك اليوم ، أي بعد انتهاء حكم اسماعيل بثلاث سنوات ، فلا يمكن أن
تصل الزيادة في تلك السنوات الى أكثر من ثمانمائة ألف نفس

(١) راجع الجزء الاول من تاريخ الحركة القومية ص ٤٨ والجزء الثالث

ص ٦٠١ — (٢) تاريخ الحركة القومية ج ٣ ص ٦٠١

(٣) احصاء الكون في كتابه مصر (كما هي) ص ٢١

الأسرة الحاكمة

التدريب والامراء

تفرعت الاسرة الحاكمة وكثر عدد أفرادها في عهد خلفاء محمد علي، بما أنجبته هو وأبناؤه من الامراء والاميرات، وصاروا يمثلون طبقة ممتازة في المجتمع، وابتنوا القصور الفخمة واقتنوا الاملاك الواسعة والثروات الضخمة

وقد عنى محمد علي بتنشئة أنجاله تنشئة صالحة، فعلمهم في المدارس، وأرسل بعضهم الى اوروبا لاكمال علومهم، وعنى على الاخص بان ينالوا حظا وفيرا من النشأة الخيرية، ففي الحق انه لم يقصر في تثقيفهم واعدادهم للقيام بالمهام الكبيرة ولكن خلفاءه قصرُوا في الاندماج في الشعب والاعتزاز بالانتساب اليه، فمع أن محمد علي هو باعث نهضة اللغة والآداب العربية، فان الامراء والاميرات من آل بيته قلما كانوا يتعلمون اللغة العربية ويدرسونها، بل قليلا ما كانوا يتخاطبون بها، وكانت التركية هي لغة التخاطب والتفاهم في بيوتهم، وقد عنوا بدراسة اللغات الاجنبية وخاصة الفرنسية أكثر من عنايتهم بتعلم العربية، وهذا نقص كبير أدى الى تراخي علاقة الكثيرين منهم بالشعب، ثم الى قلة أعمالهم القومية والخيرية، بل أفضى ببعضهم الى إثارة المعيشة خارج القطر المصري سواء في الاستانة أو في اوروبا، واعتبارهم غرباء عن الشعب

وثمة ظاهرة أخرى بدت على الامراء والاميرات من البيت العلوي، وهي التنافس والتحاسد بينهم، مما أدى في بعض المواطن الى بغض متبادل وعداء شديد، ولو ساد الوفاق والصفاء بين أفراد البيت المالك وصرفوا جهودهم الى مافيه خير البلاد وسعادة أهلها لنالت على أيديهم أعظم الثمرات

ويرجع هذا العداء الى أن من يتولى الحكم كان ينظر بعين البغض وسوء الظن الى باقي الامراء، ويخشى منهم على مركزه، فيهيئ له الخوف أن يتقى شرهم بوسائل الايذاء والعدوان، فعباس الاول كان معروفا عنه كرهه لافراد أسرته من أعمامه

وعلماته وأبناء عمومته ، وكان يحقت سعيد باشا وارث الملك من بعده ، حتى اضطره الى العزلة بالاسكندرية ، وحنق على عمته الاميرة نازلى هانم حتى قيل انه شرع فى قتلها لولا أن رحلت عن البلاد ، وسكنت الاستانة ، وقيل انها هى التى حرضت المملوكين الذين قتلاه فى قصره بينها كما تقدم بيانه ، أما سعيد باشا فقد كانت طبيئته تحول دون تفكيره فى ايناء الامراء من آل بيته ، فلم ينل أحداً منهم سوء أو أذى على يده ، ولكن اسماعيل كان على العكس يسىء الظن بهم ، وقد بدا عليه حين وفاة سعيد عدم رعاية واجب الاحترام نحو عمه ، إذ كانت وفاته بالاسكندرية ، فلم يحتفل بتشييع جنازته ، ولا عنى بأن يؤدى له فى موته ما يليق بمقامه ، بل أمر بأن يدفن بأسرع ما يمكن بالاسكندرية ، دون أى مظهر من مظاهر الحفاوة والرعاية ، وفى الوقت الذى سير به الى جدته كان هو يقيم الافراح فى القاهرة إيدانا باعتلائه عرش مصر

وعداء اسماعيل لآخيه مصطفى فاضل ولعمه عبد الحليم أمر مستفيض ، وله حوادث يتناقلها الناس ، فاسماعيل ومصطفى فاضل على انهما أخوان وأبوهما البطل ابراهيم باشا ولكنهما من والدين مختلفتين ، وقد ولدا فى يومين متقاربين ، وكان لهما أخ ثالث أكبر منهما سناً وهو احمد رفعت الذى آلت اليه ولاية العهد فى عهد سعيد باشا ، لكنه غرق فى حادثة كفر الزيات الشهيرة فصار اسماعيل وليا للعهد ، ولما ارتقى العرش لم يحسن معاملة أخيه مصطفى فاضل ، بل أخذ يكيد له ويعمل على اقصائه عن البلاد ، وبذل مافى وسعه لشراء أملاكه فى مصر واضطراره الى الهجرة منها ، وسعى جهده أيضا فى حرمانه ولاية العهد التى كانت له بحكم نظام التوارث القديم ، ونجح فى مسعاه ، فاشترى أملاكه وغير نظام الوراثة وجعلها فى نسله ، وكذلك اشترى أملاك الأمير عبد الحليم ، ومن ثم غادر كلاهما مصر وسكنا وعائلاهما الاستانة واوروبا واشتدت العداوة بينهما طوال عهد اسماعيل

علماء الازهر

لم يكن لعلماء الازهر شأن كبير في تطور الاحوال العامة سياسية كانت أو اجتماعية، ولقد بينا فيما سبق من الكلام كيف ضعفت مكانتهم عما كانوا عليه في عهد الحملة الفرنسية وأوائل عصر محمد علي (تاريخ الحركة القومية ج ٣ ص ٦٠٦) ، ويلوح لنا أن الازهر ومن يتصل به من العلماء والطلبة قد استردوا في عصر اسماعيل شيئاً من المكانة التي كانت لاسلافهم من قبل ، فقد نال بعضهم مكانة عالية ومنزلة سامية في الهيئة الاجتماعية ، نخص بالذكر منهم الشيخ محمد العباسي المهدي الذي كان من أفاضل العلماء في ذلك العصر ، فقد تولى مشيخة الجامع الازهر وافتاء الديار المصرية سنة ١٢٨٧ هـ (١٨٧١ م) ، وعلى يده بدأ اصلاح الازهر ، وفي عهده أنشئ نظام الامتحان لتخريج العلماء كما تقدم بيانه (ج ١ ص ٢٩٤) ، وكان اليه المرجع في تعيين القضاة الشرعيين وفي كل ما تقره الحكومة مما له مساس بالمسائل الشرعية ، ونال عند الخديوي اسماعيل احتراماً كبيراً ومنزلة عظمى ، وقلده سنة ١٨٧٢ علاوة على مشيخة الازهر والافتاء عضوية المجلس الخصوصي العالي (١) (مجلس الوزراء في ذلك الحين) للنظر فيما له مساس بالاحكام الشرعية من الشؤون ، أي انه صار من وزراء الدولة ، وهي ميزة لم ينلها العلماء من بعد

وظل الازهر كما كان المعين الذي استمدت منه النهضة العلمية والأدبية عناصر الحياة ، فكثير من العلماء والادباء والشعراء في ذلك العصر نشأوا وتخرجوا فيه ، ومعظم أساتذة دار العلوم في الآداب والالفه هم من علمائه أو طلابه ، واستمر هذا المعهد العظيم يمد المدارس والوظائف والقضاة والمحاماة والصحافة والحياة العامة بنخبة من رجاله ، وهذا يدل على حيويته وبلغ القوة الكامنة فيه ولما جاء السيد جمال الدين الافغاني مصر سنة ١٨٧١ وجد في تلاميذ الازهر

(١) الوقائع المصرية عدد ٥٣٩ (٩ يناير سنة ١٨٧٢)

وطائفة من المنتسبين اليه البيئة الصالحة التي بث فيها تعاليمه وأفكاره ، فنفتح في الازهر روح النهضة وغرس فيه مبادئ التقدم الفكرى والعلمى وقد بدت ثمارها بظهور المدرسة العلمية الحديثة التي حمل لواءها فيما بعد الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده ، فأنجاه السيد جمال الدين الى الازهر في بث تعاليمه الحرة دليل على ما فيه من الاستعداد للنهضة العلمية والاجتماعية ، وحسبك ان الشيخ محمد عبده امام هذه النهضة في ختام القرن التاسع عشر هو من علماء الازهر الاعلام ، فالشخصيات الكبيرة التي نشأت في الازهر قد أسبغت على هذا المعهد مكانة سامية ، وساعد على ظهور هذه المكانة في ذلك العصر احتفاظ علمائه بكرامتهم حيال ولاية الامور ، واستمساكهم بالتقوى والتعفف والنزاهة ، وابتعادهم عن الزلنى للحكام ، مما رفع من منزلتهم، وجعل لهم في نفوس الخاصة والعامة مكانا عليا

الموظفون

ارتقى مستوى الموظفين عما كانوا عليه من قبل ، لان كثيرا من الوظائف قد شغلها خريجو المدارس في عهد محمد على وخلفائه ولكن من الواجب ان نقرر حقيقة مؤلمة ، وهى ان معظم الموظفين (وحكمنا لايشمل الجميع) لم يضعوا نصب أعينهم الاخلاص في أداء الواجب نحو البلاد وتوفير مصالح الاهلين، ورعاية الحق والعدل ، ولو جعلوا هذه القاعدة أساسا لاعمالهم لسعد الشعب في عهدهم وشعر بالعدل والكرامة ، ولتحرر من الارزاء التي كان ينوء بها ، ولكن الموظفين كانوا في الغالب يتخذون الوظائف وسيلة للاستغلال والإثراء، ومن هنا جاء سوء الادارة وانتشار الرشوة ومظالم الحكام ، وقلما كان الرؤساء من الموظفين والحكام ينظرون الى مصالح البلاد والاهلين ، بل اهتمت هذه الناحية اهمالا جسيما، حتى لم يكن للأهلين حقوق محترمة ولا كرامة مصونة امام الموظفين

الزراع والصناع والتجار

اما الفلاحون فقد ساءت حالتهم بما زاد عليهم من اعباء الضرائب، وما اقترن بها من القسوة في تحصيلها ، ولم يشعر الفلاح في عهد اسماعيل بالراحة والرخاء اللذين كان يشعر بهما في عهد سعيد ، وظلت السخرة سائدة في ذلك العهد ، ولم تكن قاصرة على المنافع والاعمال العامة بل كانت تستخدم لاستصلاح اطيان الخديوى واطيان الحكام ، و بقيت المظالم يرزح الناس تحت نيرها ، وقاعدة الحكم في معاملة الفلاحين هي القهر والارهاق . وكان الضرب بالكرباج عادة مألوفة في جباية الضرائب او الاقتصاص ممن يخالفون الاوامر او يستهدفون لغضب الحكام لاي سبب ، ولم يكن ثمة قانون ولا قضاء عادل يحميان الضعيف وينصفان المظلوم ، ولا رقابة على الحكم من حكومة عادلة او مجالس نيابية او صحافة او رأى عام ، ووقع على الاهلين ارهاق آخر من ناحية الاجانب من المرايين وغيرهم ، اذ وجد هؤلاء من حسن رعاية الحكومة ومن حماية الامتيازات الاجنبية ما جعلهم يستغلون الفلاحين والاهلين عامة الى اقصى درجات الاستغلال، حتى انتزعوا منهم الاملاك والاموال وكبلوهم بالديون الباهظة ، ولم يجد الفلاح من الحكومة حماية لحقوقه ومرافقه ، بل كانت تقاسم الاجانب ارهاقه واستغلاله، ولم يتحرر الفلاح في هذا العصر من الفقر والفاقة، وظل يعيش عيشة الكد والكدر ويقنع بأقل الحاجات والنفقات

الاعيان

كان الاعيان أحسن حالا من الفلاحين وسائر الاهلين ، فقد اقتنوا الاطيان والضياع واستصلحوا اطيانهم القديمة ، وزادت ثرواتهم بما انشأته الحكومة من أعمال العمران كشق الترع واقامة القناطر وتسهيل وسائل الري ، وانشاء السكك الحديدية ، وتعبيد طرق المواصلات ، فزاد دخلهم من اطيانهم واملاكهم ، واتسعت عليهم الدنيا ، وراعت الحكومة جانبهم ، وكانوا هم من ناحيتهم يخضعون لاوامر الحكومة ويتزلفون الى الحكم لينالوا رضاهم ويأمنوا

على مصالحهم ، وفي كثير من المواطن كانوا يكسبون رعايتهم إذ يصلونهم بالهدايا والرشا وما الى ذلك ، وكان الاعيان من الأسر الكبيرة يحتفظون بعصبيتهم العائلية ومراكزهم الاجتماعية ، فازدادت منزلتهم وعظم جاههم ، وراعى الخديوى جانبهم ، وانعم على كثير منهم بالالقاب والرتب — وكانت نادرة في ذلك العصر — واسند المناصب الادارية والقضائية الى فئة منهم ، فكان منهم المديرون والمأمورون ورؤساء المجالس (المحاكم) الابتدائية والاستئنافية ، ومجلس شورى النواب كما يكون مقصودا على طبقتهم ، وكان لبعضهم فيه مناقشات تدل على حظ من العلم والذكاء الفطرى وسلامة المنطق

وكان الاعيان على وجه عام كرام النفوس ، قويى الاخلاق ، فيهم مروءة ووفاء ، وشهامة وسماح ، وفضيلة ودين ، ويلوح لنا من هذه الناحية انهم كانوا خيراً ممن خلفوهم في العصر الحديث



الفصل السابع عشر

شخصية الخديوي اسماعيل

والحكم على عصره

في شخصية اسماعيل اجتمع الجانب الحسن الى الجانب السيء ، وظهرت آثار الجانبين معا في أعماله وسياسته خلال الثمانية عشر عاما التي تولى فيها حكم مصر ان اخلاق اسماعيل هي العامل الاول في شخصيته ، فدراسة اخلاقه تعطينا عنه صورة عامة

لقد كان بلا مرأى آية في الذكاء والفهم وسرعة الخاطر ، وقوة الذاكرة ، ومضاء العزيمة وعلا الهمة ، وكان شجاعا ، لا يعرف الجبن والاحجام ، قوى الشخصية ، عظيم المهابة اما ذاؤه فكان يشع من عينيه البراقتين ، وقد لحظ هذا الذكاء وتبينه كل من عاشروه أو حادثوه من الاصدقاء والاعداء على السواء كان يفهم مراد محدثه ويحيط بالأمر ويدرك الاشياء بسرعة خاطر تشبه البرق الخاطف ، وكان قوى الذاكرة ، يدهش محدثه بقدرته على استيعاب التفاصيل والدقائق عن الحوادث الماضية ، كبيرها وصغيرها ، رغم مضي السنين على وقوعها

وتبدو لك قوة ارادته ومضاء عزمته من الهمة التي كان ينفذ بها مشاريعه ، فلم يكن يعرف التردد والاحجام ، وإذا أراد ان ينجز عملا لا تقف في سبيله عقبة إلا ذلها ، أما شجاعته فحسبك ان تتبينها من السياسة التي رسمها لنفسه في السنوات الاخيرة من حكمه ، حين ادرك سوء نية الدول الاوروبية واعتزم مقاومتها ، فقد علمت ما كان من أصرار تلك الدول على أن يكون لها وزيران اجنبيان داخل هيئة الوزارة المصرية ، ورأيت كيف وقف اسماعيل موقف المعارضة واتبع حيالها

خطة المقاومة . وهي سياسة تقتضى حظاً كبيراً من الشجاعة والاستخفاف بالمخاطر .
وفى سبيل هذه المقاومة غامر بعرشه . وضحي به فعلاً . وقليلٌ من الملوك من يضحون
بمروشهم فى سبيل مقاومة المطامع الاستعمارية

وكان اسماعيل بلا نزاع محباً لبلاده ، راغباً فى تقدمها ، عاملاً على ان يسير
بها فى مضمار الحضارة والعمران ، ساعياً فى توسيع ملكها ، واعلاء شأنها كما بينا
ذلك فى فصول الكتاب

فالذكاء ، وقوة الارادة ، والشجاعة ، والاقدام ، والرغبة فى اعلاء شأن مصر ،
هذه هى الصفات التى تمتاز بها شخصية اسماعيل

ظهرت نتائج هذه الصفات فى مختلف الاعمال التى تمت على يده ، فقد سعى
ووفق فى الحصول من تركيا على أقصى ما يمكن من الحقوق والمزايا ، كي يصل بمصر الى
الاستقلال التام ، فهذه نزعة مجيدة تدل على شدة حبه لعظمة مصر ورفع شأنها

وانجهدت همته الى توسيع أملاك مصر فى افريقية ، فأكمل فتح السودان ،
ووصل بمحدود مصر الى منابع النيل ، وشواطئ المحيط الهندى ، أى الى حدودها
الطبيعية ، وبذل فى هذا السبيل أقصى ماله من عزيمة وقوة ، وتلك لعمري
صفحة مجيدة من صحائف اسماعيل ، تزين تاريخه ، بقدر ما يزدان بها تاريخ مصر القومى
وعنى بقوة البلاد الحربية بتنظيم الجيش وانشاء المدارس الحربية العالية وتسليح
الجند بأحدث الاسلحة ، وتزويد الحصون والقلاع بالمدافع الضخمة

ووجه أيضاً همته الى إنهاض البحرية المصرية حربية كانت أو تجارية ، فرفع
علم مصر على مياه البحر الأبيض المتوسط والبحر الاحمر والاقيانوس الهندى

وله على العلم والادب أيادٍ بيضاء ، بما أنشأه من المدارس العالية والمعاهد العلمية ،
وتجديده عهد البعثات ، فمدرسة الحقوق ، ومدرسة المهندسخانة ، ودار العلوم ،
ومدارس البنات ، والمدارس الصناعية ، والمدارس الثانوية والابتدائية ، ودار
الكتب ، والمتحف المصرى ، ودار الآثار العربية ، والجمعية الجغرافية ، والنهضة العلمية
والادبية ، والحركة الفكرية التى ظهرت فى عهده ، ونهضة الصحافة ، والتأليف ،

والطباعة والنشر ، هي من آثاره الخالدة كما تراه مفصلا في الفصل التاسع
وأعمال العمران التي تمت على يده كفتح الترع ، وإقامة الجسور ، والعناية
بزراعة القطن ، واستحداث مصانع السكر ، وإصلاح القناطر الخيرية ، وزيادة
مساحة الاطيان الزراعية ، وإنشاء السكك الحديدية والكبارى ، والاسلاك البرقية
ومصاحبة البريد ، وتعمير المدن وتخطيطها ، وتنظيمها ، كل هذه الاعمال قد نهضت
بعمران مصر وتقدمها

وقد بسطنا الكلام عن هذه الاعمال المجيدة في فصول هذا الكتاب ، ففيها
بيان لما ذكرناه ، وتفصيل لما أوجله

كل هذه ما أثرا على البلاد بالخير العميم ، وإن نفس لا نفس آخر صفحة
ختم بها حياته السياسية ، إذ قاوم المطامع الاستعمارية التي بدت من الدولتين
الانجليزية والفرنسية ، ولو أنه أثر الاذعان والاستسلام لبقى على عرشه يتمتع بهذا
الملك العريض ، ولكنه أبى على الدول طلباتها ، وأصر على أن تكون الوزارة خالصة
للمصريين ، واستجاب الى مطالب الاحرار وعهد الى شريف باشا تأليف وزارة
وطنية خالية من العنصر الأوروبى ، وأقر مبدأ مسؤولية الوزارة امام مجلس
شورى النواب

ولاشك أن موقفه في هذا الصدد هو دفاع عن استقلال البلاد . ومناصرة
للمحركة القومية . وفي هذا السبيل استهدف لغضب الدول الاجنبية ، حتى فقد العرش
والتاج . فهو من هذه الناحية ضحية كبرى في سبيل الاستقلال والدستور

والاقدام على هذه التضحية الغالية ، وما أعقبها من النفي والتشريد والحرمان ،
عمل جليل يزين تاريخ اسماعيل

فالصفحة التي ختم بها اسماعيل حياته السياسية جديرة بان تسجل في صحائف
المحركة القومية بالانوار والاعجاب .

وإذ ذكرنا الحسنات ، فمن الواجب علينا ان ننقل الى الاخطاء والسيئات

لنؤدى واجبنا نحو الحقيقة كاملة ، فنقول ، انه بجانب الحسنات التى ذكرناها ، يوجد الجانب السئ من شخصية اسماعيل ، وهو بذخه ، وامرافه ، وعدم تقديره العواقب ، وضعفه امام الملذات والشهوات ، وقد أدت به هذه العوامل مجتمعة الى التبذير فى اموال الخزانة العامة ، فلم تكفه الملايين التى كان يجبيها من الضرائب ، بل عمد الى البيوت المالية والمرايين الاجانب يستدين منهم القروض الجسيمة ، ولا يخفى ان هذه القروض هى الوسيلة التى تدرعت بها الدول للتدخل فى شؤون مصر ووضع الرقابة المالية عليها

صحيح ان هذه القروض لو استدانتها دولة اوروبية لما كانت فى نظر الدول مسوغا للتدخل فى شؤونها ، والعبث باستقلالها ، وانما كان تدخل الدول فى شؤون مصر اضطراراً مقصوداً منه تحقيق اطماع استثمارية قديمة ، ولكن مما لا نزاع فيه أن الحكمة كانت تقتضى ادراك هذه المقاصد ، وتعترف هاتيك المطامع ، والابتعاد عن شرها ، بدلا من الوقوع فى حبالها ، وليس من شك فى ان الديون هى من الوسائل الفعالة لتدخل الدول الأوروبية فى شؤون الامم الشرقية ، ولم يكن اسماعيل فى حاجة الى من يبصره بمطامع انجلترا والدول الاوروبية فى مصر ، فان تاريخ محمد على وابراهيم صفحة ناطقة بتطلع انجلترا الى وضع يدها على البلاد ، وما وقوفها فى وجه فتوحات ابراهيم ، واثمارها بمصر فى مؤتمر لندن سنة ١٨٤٠ ، يبعيد عن ذاكرة اسماعيل ، فلم يكن ينقصه الاعتبار بالحوادث السياسية ، لان ما اقيته مصر فى عهد أبيه وجده كان جديرا بان يفتح عينيه ، ويبصره بالخطر الذى يتهدد مصر من ناحية التدخل الاوروبى

لكن اسماعيل لم يفتن لعواقب هذا التدخل ، لان ثمة عيباً كبيراً فى سياسته عامة ، وهوركونه الشديد الى الاوروبيين والدول الاجنبية ، واعتماده عليهم ، وثقته بهم ثقة لا حد لها ، وهذه الثقة كانت من عوامل تورطه فى القروض الخارجية ، فقد كان لحسن ظنه بالاجانب لا يحسب حساباً لليوم الذى ينقلبون عليه ، وتتحول تلك القروض

أداة للتدخل الأجنبي، ومن مظاهر هذه الثقة أنه عهد إلى الأجانب من رعاية الدول الاستعمارية بمهمات خطيرة من شؤون الدولة، وأطلعهم على أسرارها، ومكّن لهم من مراقبتها، ففي عهده تعددت البيوت المالية والشركات الأجنبية التي تغلّغت في البلاد، وعهد إلى الأجانب بمناصب كبرى من التي كانت الحكمة تقتضي إبعادهم عنها، كتعيين السير صمويل بيكر الرحالة الإنجليزي حاكماً لمديرية خط الاستواء، والكولونل غردون باشا حاكماً لها من بعده، ثم حاكماً عاماً للسودان، والمسيو منزنجر محافظاً لسواحل البحر الأحمر ومديراً لشرق السودان، والجنرال استون باشا رئيساً لأركان حرب الجيش المصري، والاميرال ماكيلوب مديراً للموانئ والفنارات، والمسترموريس وكيلها، والمسيو فردريكو مديراً لوابورات البوستان الحديوية، والمستركليار مديراً للبريد ثم للجمارك، وهلم جرا، كما أنه أسند الكثير من المناصب العالية في دوائره وأملاكه وبطانته إلى موظفين من الأفرنج

كل هذه التعيينات ترجع إلى إشراف إسماعيل في ثقته بالأجانب والاعتماد عليهم، وتلك نقطة ضعف كبير في سياسته تبين لنا الفرق بينه وبين محمد علي

لقد تولى إسماعيل الحكم والطريق أمامه معبّد بما قام به محمد علي وإبراهيم من جلائل الأعمال، فكان مطلوباً منه أن يكمل البناء الذي شاده جده وأبوه، ويحتفظ باستقلال الدولة التي ألفت المقادير زمامها إليه، ولم يكن يغيب عن ذهنه أن محمد علي كان يخشى على مصر من التدخل الأجنبي، فلم يمد يده إلى الاستدانة من الخارج، ولا رضى أن يعهد إلى الأجانب بالمناصب الخطيرة، أو يمكن لهم في البلاد، وبلغ به بعد نظره أن رفض تخويل شركة إنجليزية امتياز مد السكة الحديدية بين القاهرة والسويس، كما رفض شق قناة السويس لكيلا تكون ذريعة للتدخل الأوروبي في شؤون مصر

فالتريق أذن كانت مرسومة أمام الخديوي إسماعيل، ولم يكن مطلوباً منه إلا أن ينهض بأعمال التقدم وال عمران معتمداً على موارد الخزانة العامة، وهي موارد

تكفى للقيام بتلك الاعمال لمن يحسن تدبير شؤونها ، ولكنه تنكب سبيل ابيه
وجده ، وتورط في القروض تلو القروض دون حاجة اليها ، ومن غير ان يفكر في
طريقة ايفائها او ابقاء فوائدها ، حتى ابتلعت هذه الفوائد معظم موارد الميزانية
ثم عجز عن الوفاء ووقعت الحكومة في الاعسار كما رأيت مفصلا في الفصل الحادى
عشر ، وكانت النتيجة أن نالت الدول الاجنبية حقوقا ومزايا تشل سلطان الحكومة ،
وهذه المزايا اشبه ما تكون بالوصاية على مصر

ولقد ظهرت هذه الوصاية بمظاهر مختلفة من انشاء صندوق الدين . الى فرض
الرقابة الثنائية على مالية مصر ، الى تعيين لجنة تحقيق اوروبية تفحص شؤون
الحكومة المالية والادارية ، الى تعيين وزيرين اجنبيين في الوزارة المصرية لها حق
الفيتو اى وقف كل عمل تشريعى او تنفيذى للحكومة . ولا شك ان هذه الاحداث
كما قلنا في مقدمة الكتاب قد تصدع لها صرح الاستقلال الذى نالته مصر بجهودها
وتضحياتها العظيمة من عهد محمد على ، فهذه الحالة المحزنة التى وصلت اليها البلاد
كانت نتيجة سياسة اسماعيل المالية

ولا نكران انه سعى في السنوات الاخيرة من حكمه فى ان يتخلص من هذه
الوصاية التى اتخذت شكلا مهينا من التدخل الفعلى فى شؤون مصر ، ووقف تجاه
الدول الاوروبية موقف المقاومة العنيفة ، ولكن كان ذلك بعد أن تغلغل
النفوذ الاجنبى السياسى والمالى فى مصر ، فلم يستطع له دفعا ، وغلبته
الدول على أمره

فاذا نظرنا الى الامور فى جوهرها وحقائقها نجد أن المسألة المصرية قد تراجعت
فى عهد اسماعيل ، إذا قورنت بما كانت عليه فى عهد محمد على ، ولئن كان اسماعيل
قد نال من تركيا مزايا وحقوقا زادت نظريا من حدود الاستقلال ، فان مصر من
الوجهة العملية كانت فى عصر محمد على أكثر استقلالا مما صارت اليه فى عهد اسماعيل ،
وحسبك دليلا على ذلك ان اسماعيل باشا هو العاهل الوحيد من ولاة الاسرة المحمدية
العلوية الذى خلع بقرمان من السلطان بناء على طلب الدول ، وليس يخفى ان خلع

الخدوي بأمر من السلطان هو من أشد المظاهر الهادمة لاستقلال مصر ، لانه تدخل
مهمين في سيادتها الداخلية ، ومن تصارييف القدر ان يقع هذا التدخل ضد الخديوي
الذي نال من تركيا أقصى ما يمكن من مزايا الاستقلال ، ويرجع ذلك الى الضعف
الذي اصاب البلاد من ارتباك احوالها المالية وتضعف قوتها الحربية والمعنوية ،
فسهل على الدول ان تتدخل في شؤونها وتعبث باستقلالها ، ولا شك في
ان الفرق كبير من هذه الناحية بين حالة مصر في عهد محمد علي وحالتها في
عهد اسماعيل

ففي عهد محمد علي لم يكن ثمة صندوق دين ، ولا نفوذ للاجانب ، ولا رقابة منهم
على مالية الحكومة ، ولا وزراء اوروبيون داخل الحكومة ، ولا محاكم مختلطة غالبية
القضاة فيها من الاجانب ، فهذه النظم والاوزاع قد تقررت في عهد اسماعيل ،
وهي قيود شات سيادة الحكومة الاهلية ونقصت مزايا الاستقلال الفعلي ، وظلت
تنمو وتشتد حتى أواخر عهد اسماعيل ، واستمرت البلاد من بعده تتعثر في اذيال
الارتباك المالي والرقابة الاوروبية الى ان انقلبت الرقابة احتلالا انجليزيا عسكريا ،
وهو الاحتلال الذي نعانيه الى اليوم (سنة ١٩٣٢)

والخلاصة ان عصر اسماعيل كان عهد تقدم وعمران ، اختلطت به اخطاء واغلاط
أفضت الى تصدع بناء الاستقلال المالي والسياسي

ولو خلت شخصية اسماعيل من عيوبها لجعل من مصر يابانا أخرى ، ولصارت على يده
دولة من أقوى الدول المستقلة وأعظمها شأنًا .

ولكن هكذا شاء جدُّ مصر العاثر أن تتلاحق الاخطاء وتختلط السيئات
بالحسنات في تاريخ اسماعيل ، فاعتثمت الدول الاستعمارية الفرصة في اغلاطه ،
والضعف الذي انتاب البلاد على عهده ، ووجدت من ذلك سبيلا الى تحقيق اطامعها
في ارض الكنانة ، والضعف في كل عصر آفة الامم ، ومضيعة لحقوقها ، والقوة هي
سبيل حريتها واستقلالها ، وقد يما طمع الاقوياء في الضعفاء ، سنة الله في خلقه ،
ولن نجد لسنة الله تبديلا

وثائق تاريخية

مذكرة شريف باشا الى الدول

عن امتلاك مصر منطقة البحيرات الاستوائية (انظر ج ١ ص ١٢٩)

« افادت الانباء الاخيرة الواردة الى القاهرة ان غردون باشا قد استولى نهائيا على منطقة (مزولى) الواقعة على نهر السومرست (نيل فيكتوريا) ، وان الجنود المصرية اسسوا محطة فى (ماسندى) عاصمة (اونيورو) ، وأخذ الاهلون الى الطاعة والسكينة ، وارسل غردون باشا القوة اللازمة من الجنود بقيادة نوراغا وهو ضابط كفء عارف باحوال البلاد لانشاء محطة عسكرية فى (اورندنجانى) واخرى على شاطئ بحيرة فيكتوريا بالقرب من شلالات (رييون)

« وافادت الانباء الاخيرة ايضا ان غردون باشا احتل (مقانقو) على شاطئ بحيرة البرت ، حيث يصب نهر السومرست فى البحيرة ، ووصل بين مقانقو و (الدفلاى) (١) الواقعة على النيل الابيض حيث وصلت السفن الحديدية تصحبها احدى البواخر النيلية

« وعلى ذلك قد تم الحاق جميع البلاد الواقعة حول بحيرة فيكتوريا وبحيرة البرت بمصر ، وفتحت البحيرتان وروافدهما ونهر السومرست للملاحة ، وصارت ممهدة للاكتشافات التى يقوم بها غردون باشا

« وانى لسعيد اذ اعلن نتيجة هذه الحملة التى كللت بالنجاح بفضل كفاءة من اشتركوا فيها وما اظهروه من الهمة والاخلاص تحت قيادة غردون باشا تحقيقا للغاية التى قصد اليها الخديوى وهى نشر لواء الحضارة واحياء التجارة والزراعة فى تلك البلاد »

(٢) انظر مواقع هذه الجهات على الخريطة ص ١٢٨ من الجزء الاول من هذا الكتاب

مراجع البحث

- نذكر هنا أهم المراجع التي اعتمدنا عليها في بحث فصول الكتاب
مراجع عامة عن عهد عباس وسعيد واسماعيل
- الخطة التوفيقية . للعلامة علي باشا مبارك . في عشرين جزءا . وقد تكلمنا عنها
(ج ١ ص ٢٥٣)
- « الوقائع المصرية »
- مجلة الجمعية الجغرافية الملكية
Bulletin de la Société Royale de Géographie
- مجلة المجمع العلمي المصري
Bulletin de l'Institut Egyptien
- مجلة مصر (٩٧ — ١٨٩٤) Revue d'Egypte للمسيو جلياردو بك Gaillardot
- مجلة العالمين الفرنسية
Revue des Deux Mondes
- وقد بينا في هوامش الكتاب الأعداد التي رجعنا إليها
- التوفيقات الالهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنيين الافرنجية والقبطية
لاواء المصري محمد مختار باشا طبع سنة ١٣١١ هـ (١٨٩٣)
- النتيجة المستحسنة لحساب مائة سنة . للسيد مصطفى محمد الفلكي ومحمد افندي
نجيب طبع سنة ١٣١٣ هـ (١٨٩٥ م)
- مجموعة القوانين والقرارات
- مجموعة الاوامر والقيودات بالدقرخانة المصرية (دار المحفوظات)
- قاموس الادارة والقضاء . لفيليب جلاد في ستة اجزاء
- كتاب الوثائق الدولية للسلطنة العثمانية . لنورادنجيان افندي تم طبعه سنة ١٩٠٣
- في أربعة أجزاء Recueil d'actes internationaux de l'Empire ottoman
- الوثائق الدبلوماسية والفرمانات السلطانية الخاصة بمصر طبع سنة ١٨٨٠
- Actes diplomatiques et firmans imperiaux relatifs à l'Egypte

- مجموعة المعاهدات . لدى مارتنس في ٣٥ جزءا
De Martens — Recueil général des Traitéés
- مجموعة معاهدات الباب العالي . للبارون دي تستام تم طبعه سنة ١٩٠١ في عشرة أجزاء
Recueil des traités de la Porte Ottomane — par De Testa
- تاريخ الدولة العلية العثمانية . لمحمد بك فريد
- تاريخ المسألة الشرقية . لمصطفى كامل باشا طبع سنة ١٨٩٨
- مذكرات عرابي باشا (كشف الستار عن سر الاسرار)
- حقائق الاخبار عن دول البحار . لاسماعيل باشا سرهنك طبع سنة ١٣١٢ هـ في جزأين
- الكافي . لميخائيل بك شاروويم طبع سنة ١٨٩٨ في اربعة اجزاء
- البحر الزاخر في تاريخ الاوائل والاواخر . لمحمود باشا فهمي طبع سنة ١٣١٢ هـ
- كشف الستار عن أسرار مصر — لمدام أولب ادوار طبع سنة ١٨٦٥
Les mystères de l'Egypte Devoilés — M^{me}. Olympe Audauard
- مصر الخديوى — لادوين دي ليون طبع سنة ١٨٧٧
The Khedive's Egypt — Edwin de Leon
- تاريخ أوروبا السياسي من افتتاح مؤتمر فيينا سنة ١٨١٤ الى انتهاء مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ . للمسيو ديبيدور
Histoire diplomatique de l'Europe — Debidour
- دائرة المعارف الفرنسية الكبرى La Grande Encyclopedie
- مراجع خاصة بهمد عباس وسعيد
- المراجع السابقة ثم
- مصر الحديثة — للمسيو مريو (طبعة سنة ١٨٦٤)
L'Egypte Contemporaine — Merruau
- (وله) مصر تحت حكم سعيد باشا (مجلة العالمين عدد ١٥ سبتمبر سنة ١٨٥٧)

- الفلاح (ذكریات عن مصر) — لادمون أبو. طبع سنة ١٨٦٩ .
Le Fellah, par Edmond About
- سليمان باشا — للمسيو فانترينييه Soliman Pacha, par Vingtrinier
(فيه تاريخ حروب مصر من سنة ١٨٢٠ الى سنة ١٨٦٠) طبع سنة ١٨٨٦
- مصر سنة ١٨٥٨ — للمسيو دلاتر Delatre وهي مقالة منشورة بمجلة الشرق
والجزائر والمستعمرات السنة الثامنة والتاسعة L'Egypte en 1858, Revue
d'Orient, d'Algerie et des Colonies — VIII (1858) et IX (1859)
- مصر وسوريا Egypte et Syrie — للمسيو ديكان Du Camp المجلة المذكورة
بالسنة الثامنة
- رسائل عن مصر — لبارتلمى سان هيلير طبع سنة ١٨٥٧
Lettres sur l'Egypte, par Barthelémy Saint Hilaire
- رحلة سعيد باشا في السودان للدكتور أباته باشا طبع سنة ١٨٥٨
Voyage de Mohammed Said Pacha dans ses provinces du
Soudan — Abbate
- مراجع خاصة بمصر اسماعيل
- المراجع السابقة ثم
- مصر كما هي Egypt as it is للمسترمالك كون طبع سنة ١٨٧٧
- (وله) مصر تحت حكم اسماعيل Egypt under Ismaïl طبع سنة ١٨٨٩
- مصر وأوروبا L'Egypte et l'Europe
- للقاضى المختلط فان بلمن Van Bemmelen طبع في جزاين سنة ١٨٨٢
- رسائل عن مصر الحديثة للمسيو جليون دنجلار
Lettres sur l'Egypte contemporaine, par Gellion-Danglar
- المسألة المصرية La Question D'Egypte للمسيو فر يسينييه De Freycinet
طبع سنة ١٩٠٥

- المركز الدولي لمصر والسودان
 Situation internationale de l'Egypte et du Soudan
 للمسيو كوشري Cocheris طبع سنة ١٩٠٣
- المسألة المصرية والقانون الدولي
 La Question égyptienne et le droit international
 لدى مارتنس De Martens طبع سنة ١٨٨٢
- أوروبا ومصر . للمسيو نوتوفيتش Notovitch . طبع سنة ١٨٩٨
- الكتاب الأصفر (مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية)
 الكتاب الأزرق الانجليزي Blue Book
- خديويون و باشاوات Khedives and Pachas
 للمسترموبرلى بل Moberli Bell طبع سنة ١٨٨٤
- مصر مرحلة فرحلة L'Egypte à petites Journées للمسيو رونييه Rhoné
 طبع سنة ١٨٧٧
- مصر الأخيرة La dernière Egypte للمسيو لبيك Lepic طبع سنة ١٨٨٤
- مصر وتقدمها في عهد اسماعيل
 L'Egypte et ses Progrès sous Ismaïl Pacha
 للمسيو رونشقي Ronchetti طبع سنة ١٨٦٧
- مصر واسماعيل باشا لسا كرى وأوتريون Sacré et Outrebon . طبع
 سنة ١٨٦٥
- التأليف عن مصر والسودان . للأمير ابراهيم حلمي
 The litterature of Egypt and the Sudan
 في جزأين . وفيه بيان للمؤلفات التي ظهرت عن مصر منذ العصور القديمة الى
 سنة ١٨٨٥ وله ملحق لغاية سنة ١٨٨٧
- سياحة السلطان عبد العزيز في مصر

Voyage de Sultan Abdul-Aziz de Stamboul au Caire

للمسيو جاردى Gardey طبع سنة ١٨٦٥

— معلومات جغرافية Notices geographiques للعلامة قدرى باشا (عن مصر

وبلدانها وتاريخها) طبع سنة ١٨٦٩

— انجلترا في مصر England in Egypt لورد الفرد ملتر طبع سنة ١٨٩٣

— مصر الحديثة Modern Egypt لورد كرومر طبع في جزأين سنة ١٩٠٨

— مصر Egypt للبارون مالورتي Malortie طبع سنة ١٨٨٣

— الحياة الاجتماعية في مصر Social life in Egypt

لستانلى لين بول S. Lane Poole طبع سنة ١٨٨٤

— أفكار عن نظام الوراثة المباشرة في عرش مصر

Reflexions sur la succession directe dans le Vice Royaume d'Egypte

للمسيو جوبتي Gobetti طبع سنة ١٨٦٨

— مصر ومؤتمر برلين L'Egypte et le Congrès

للمسيو برنسويك Brunswick طبع سنة ١٨٧٨

— مصر طبقا لمعاهدات ١٨٤٠ — ١٨٤١

L'Egypte d'après les traités de 1840 — 41

للمسيو برديانو Bordeano طبع سنة ١٨٦٩

— مصر وتركيا للمسيو جى لوساك Gay Lussac طبع سنة ١٨٦٩ (رد على

الرسالة السابقة)

— مصر وتركيا للمسيو تريفيزاني Trevisani طبع سنة ١٨٦٩

— الخديوى والسلطان . للمسيو جيومون Guillaumont طبع سنة ١٨٧٠

— الخلاف بين مصر وتركيا Le differend Turco-Egyptien

للمسيو لورى Laury طبع سنة ١٨٦٩

- خديوى مصر . للمسيو جيومو Guillaumot طبع سنة ١٨٩٦
- كلمات رد Quelques mots de reponse للمسيو ادوارد Edourds
- كلمات عن مصر — الخديوى والفلاح
- Quelques mo's sur l'Egypte Contemporaine
- لافريد مبرارج Mayrargues طبع سنة ١٨٦٩
- مصر فى معرض باريس العام سنة ١٨٦٧
- L'Egypte à l'Exposition universelle de 1867
- للمسيو شارل ادمون Edmond طبع سنة ١٨٦٧
- مصر وتركيا للمسيو فردينان دلسبس طبع سنة ١٨٦٩
- البروجريه اجبسيان Le Progrès Egyptien مجلة اسبوعية كانت تصدر
بالاسكندرية (سنة ١٨٦٨ — ١٨٧٠) . معارضة سياسة اسماعيل
- مصر الحديثة L'Egypte moderne للمسيو مونتو Montau طبع سنة ١٨٦٩
- مصر تحت حكم اسماعيل للمسيو مريو Merruau (مجلة العالمين عدد ١٥
أغسطس سنة ١٨٧٦)
- مجلة أركان حرب الجيش المصرى
- الجريدة العسكرية
- مصر للمصريين لسليم النقاش طبع سنة ١٨٨٤ فى تسعة أجزاء (ناقص منها
الجزآن الثانى والثالث)
- تاريخ المسألة المصرية من سنة ١٨٧٥ — ١٩١٠
- تعريب الأستاذين عبد الحميد العبادى ومحمد بدران عن الأصل الانجليزى
Egypt's Ruin ليتودور رودستين Rothstein طبع سنة ١٩١٠
- تاريخ مصر فى عهد الخديوى اسماعيل باشا (١٨٦٣ — ١٨٧٩)
- لالياس بك الايوبى طبع سنة ١٩٢٣ فى جزأين
- التاريخ السرى لاحتلال انجلترا مصر . للمسترو ويلفرد سكاون بلنت Blunt

Secret history of the English occupation of Egypt

- طُبع سنة ١٩٠٧ وعُربت جريدة « البلاغ » للاستاذ عبد القادر حمزة
- صور مصرية Croquis egyptiens لشونسكى Chonsky طبع سنة ١٨٨٧
- خواطر في السياحة Impressions de voyage
- لمدام لي شيلد M^{me}. Lee Childe طبع سنة ١٨٨٢
- (ولها) شتاء في القاهرة Un hiver au Caire طبع سنة ١٨٨٣
- نظرة في حالة القاهرة القديمة والحديثة للمسيور رونييه Rhoné
- Coup d'œil sur l'état present du Caire ancien et moderne
- اسماء كبار موظفي الحكومة المصرية من سنة ١٢٧٧ الى ١٢٩١ هـ (١٨٦١) —
- ١٨٧٥ م) وهو كتاب مخطوط بدار الكتب الملكية رقم ١٥٥٤ تاريخ
- احصاء مصر Statistique de l'Egypte لدى ريني بك De Regny
- مدير ادارة الاحصاء (السنة الاولى) ١٨٧٠ — (السنة الثانية) ١٨٧١ —
- (السنة الثالثة) ١٨٧٢
- احصاء مصر سنة ١٨٧٣ Statistique de l'Egypte ، أصدرته وزارة الداخلية
- بالفرنسية وقد أشرنا اليه في الهامش أحيانا باسم ريني بك لانه وضع مقدمته وتولى
- ترتيبه على نسق الكتاب السابق ، وله ترجمة عربية بعنوان (الكوكب الدرى فى
- الاستقراء المصرى) طبع سنة ١٢٩٠ هـ (١٨٧٣ م .)
- دليل مصر العام Guide general d'Egypte للمسيو فرنسوا لفرناى
- Fr. Levernay طبع سنة ١٨٧٠
- احصاء عام لمصر من سنة ١٨٧٣ — ١٨٧٧
- Essai de statistique general de l'Egypte لأميثشى بك Amici طبع
- سنة ١٨٧٩ فى جزأين
- مصر القديمة والحديثة وتعدادها الاخير
- L'Egypte ancienne et moderne et son dernier recensement

لامنشي بك Amici طبع سنة ١٨٨٤

— الاحصاء السنوى العام الذى تصدره مصلحة الاحصاء ابتداء من سنة ١٩١٠
تجربة حكومة أوروية فى مصر

Un essai de Gouvernement europeen en Egypte

للمسيو جابرييل شارم Gabriel Charmes . رسالة مأخوذة عن مجلة العالمين
(١٥ اغسطس واول سبتمبر و١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٩)

-- (وله) خمسة أشهر فى القاهرة Cinq mois au Caire طبع سنة ١٨٨٠

— تاريخ الصحافة . للفيكونت فيليب طرازى طبع سنة ١٩١٣ فى جزأين

— اسماعيل باشا خديوى مصر . للمسيو رافيس Ravaisse طبع سنة ١٨٩٦

— حياة البلاط فى مصر Court life in Egypt للمستر بتلر Butler طبع سنة

١٨٨٧

— شريف باتا . للمسيو سانتيردى بوف Santerre de Beuve طبع سنة ١٨٨٧

— نوبار باشا . للمسيو هولنسكى Holynski طبع سنة ١٨٨٥

— نوبار باشا . للمسيو برتران

— انجلترا ومصر . للمستر ديسى Dicey طبع سنة ١٨٨١

— جغرافية مصر . لامين باشا فكرى طبع سنة ١٢٩٦ هـ

— تقرير اللورد دفرين عن مصر سنة ١٨٨٣

— شؤون سياسية عن مصر Choses politiques d'Egypte لبوريلى بك

. Borelli bey طبع سنة ١٨٩٥

— كنز الرغائب فى منتخبات الجوائب . لاحمد فارس الشدياق طبع سنة ١٢٩١ —

١٢٩٨ فى سبعة اجزاء

— انجلترا فى مصر L' Angleterre en Egypte

لمدام جوليت آدم Julliette Adam . تعريب على بك فهمى كامل

— مصر L' Egypte للكاتب الألماني جورج ابرز G. Ebers وله (ترجمة
فرنسية للمسيو ماسبرو) في جزأين طبع سنة ١٨٨٠

— باريسى فى القاهرة Un Parisien au Caire للمسيو بريير Perrier
طبع سنة ١٨٧٣

— مصر الحديثة L'Egypte moderne

للمسيو مونتان Montant (اطلس به رسوم وصور)

— مؤتمر الاستانة والمسألة المصرية سنة ١٨٨٢ للدكتور سيد كامل طبع سنة ١٩١٣
La Conference de Constantinople et la. Question égyptienne en 1882

مراجع خاصة بقناة السويس

— مراسلات ويوميات ووثائق عن تاريخ قناة السويس
للمسيو فردينان دلسبس Ferdinand De Lesseps طبع من سنة ١٨٧٥ الى
سنة ١٨٨١ فى خمسة اجزاء

Lettres, Journal et documents pour servir à l'histoire du
Canal de Suez

— (وله) أصول قناة السويس Les origines du Canal de Suez
طبع سنة ١٨٩٠

— (وله) ذكريات أربعين سنة Souvenirs de quarante ans طبع سنة
١٨٨٧ فى جزأين

— قناة السويس . للمسيو فوازان بك Voisin bey (طبع سنة ١٩٠٢ — ١٩٠٧)
فى سبعة أجزاء

— قناة السويس . للمسيو ديبلان Desplaces طبع سنة ١٨٥٩

— حول طريق Autour d'une Route للمسيو شارل رو J. Charles Roux

— (وله) . برزخ وقناة السويس L'Isthme et le Canal de Suez

طبع سنة ١٩٠١ في جزاين

- قناة السويس البحرية Le Canal maritime de Suez
للمسيو فونتين Fontaine (وقد نقلنا عنه صورة ابتداء العمل في حفر القناة)
— افتتاح قناة السويس L'Inauguration du Canal de Suez للمسيو
نيكول Nicole وفيها رسوم للرسام ريو
— عائلة فرنسية Une famille Française للمسيو بريديه Bridier
وفيه ترجمة فردينان دلسبس طبع سنة ٩٠٠
— فرديمان دلسبس . لبرتزان وفرييه Bertrand et Ferrier طبع سنة ١٨٨٧
— قناة السويس وما تكلف مصر

Ce que coûte à l'Egypte le Canal de Suez

- للمسيو درفيو E. Dervieu طبع سنة ١٨٧١
— شراء اسهم قناة السويس او الغزوة الانجليزية في مصر
L'invasion anglaise en Egypte. L'achat des actions de Suez
للمسيو شارل لساج Lesage طبع سنة ١٩٠٦
— قناة السويس والسياسة المصرية

Le Canal de Suez et la politique Egyptienne

للأستاذ حسين حسنى طبع سنة ١٩٢٣

مراجع خاصة بالسودان

- مجلة الجمعية الجغرافية السابق الكلام عنها ، « والوقائع المصرية » و « مجلة
مصر » ومجلة العالمين الفرنسية
— السودان بين يدى غردون وكتشنر لابراهيم فوزى باشا فى جزاين
— الاسماعيلية Ismailia للسير صمويل بيكر Sir Samuel Baker

طبع سنة ١٨٧٥

- (وله) البرت نياتزا Albert-Nyanza طبع سنة ١٨٦٨
- مصر ومديرياتها المفقودة L'Egypte et Ses provinces Perdues
- للـكولونل شاي لونج بك Chaillé Long bey طبع سنة ١٨٩٢
- (وله) افريقية الوسطى Central Africa طبع سنة ١٨٧٦
- (وله) الانبياء الثلاثة غردون والمهدى وعرابي Les trois prophètes
- طبع سنة ١٨٨٦
- (وله) منابع النيل Les Sources du Nil
- (وله) مصر وافريقية والافريقيون Egypt, Africa. and Africans
- طبع سنة ١٨٧٨
- (وله) مصر والسودان وكسلا (مجلة العالمين الفرنسية عدد اول نوفمبر سنة ١٨٩٤
- اكتشاف منابع النيل
- Journal of the discovery of the sources of the Nil
- لارحالة اسبيك Speke طبع سنة ١٨٦٣ (وله ترجمه فرنسيه)
- النيل والسودان ومصر Le Nil, le Soudan et l'Egypte تأليف
- شيلو بك Chelu bey طبع سنة ١٨٩١
- دراسة حوض النيل لدى لاموت De La Molle (محاضرة بالفرنسية) طبعت
- سنة ١٨٨٠
- جبر الكسر في الخلاص من الاسر . لمحمد رفعت بك (تكامنا عنه ج ١
- ص ١٥٦)
- الكتاب الازرق الانجليزى Blue Book عن سنة ١٨٨٣
- الكولونل غردون في افريقية الوسطى Colonel Gordon in Central Africa
- لامستر هيل Hill طبع سنة ١٨٨١ (وفيه رسائل غردون الى اخته)

— يوميات غردون باشا Journal of Gordon at Khortoum طبع

سنة ١٨٨٥

— مصر والسودان L'Egypte et le Soudan للمسيو هنرى بنسا Pensa

طبع سنة ١٨٩٥

— النار والسيوف في السودان لسلطين باشا . اصله بالألمانية وله ترجمة فرنسية
Feu et fer au Soudan طبع سنة ١٨٩٩ . وله ترجمة عربية لجريدة «البلاغ»
عن النسخة الانجليزية

— السودان وغردون والمهدي Le Soudan, Gordon et le Mahdi

للكاتبين هو مان, Heumann طبع سنة ١٨٨٦

— تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته لنعوم بك شقير طبع سنة ١٩٠٣ في
ثلاثة أجزاء

— تركة مصر في الاقاليم الاستوائية

La succession de l'Egypte dans les provinces équatoriales

للمسيو ديهران Deherain (مجلة العالمين عدد ١٥ مايو سنة ١٨٩٤)

— نشرات هيئة اركان حرب الجيش المصرى (عن السودان)

Publications of the Egyptian General Staff

للكولونل بردى باشا Purdy طبع سنة ١٨٧٧

— سبع سنوات في السودان Sept ans au Soudan لجسى باشا Gessi pacha

— فى باطن افريقية (١٨٦٨ — ٧١) Au cœur de l'Afrique

للعالم الرحالة جورج شونفرت Schweinfurth طبع سنة ١٨٧٥

— عشر سنوات فى مديرية خط الاستواء والعودة مع امين باشا

Dix années dans Afrique équatoriale لكازانى Casati طبع سنة ١٨٩١

— السودان المصرى The Egyptian Sudan تأليف بوليس بودج Wallis Budge
في جزأين طبع سنة ١٩٠٧ وفيه بيان عن المؤلفات الخاصة بالسودان
— مصر المسلمة والحبشة المسيحية

Moslem Egypt and Christian Abyssinia لوليم داي Dye طبع سنة ١٨٨٠
— الحملة المصرية على الحبشة

Expedition des Egyptiens contre l'Abyssinie
للمسيو سوتزارا Suzzara (مجلة مصر) Revue d'Egypte عدد مارس وابريل
ومايو سنة ١٨٩٦

— السودان المصرى ومطامع السياسة البريطانية . للاستاذ داود بركات رئيس
تحرير « الاهرام » طبع سنة ١٩٢٤

— مصر والسودان في نظر العلم والتاريخ للدكتور احمد فؤاد طبع سنة ١٩٣٠

— فاشودة وفرنسا وانجلترا Fachoda, la France et l'Angleterre

لروبيرد كى Robert de Caix طبع سنة ١٨٩٩

— تقسيم افريقية Le partage de l'Afrique لبانينج Banning طبع سنة ١٨٨٨

— تقسيم افريقية Le partage de l'Afrique لى فيل Deville طبع سنة ١٨٩٨

— مسألة افريقية La Question d'Afrique

للمسيور رمون رونز Raymond Ronze طبع سنة ١٩١٨

عن الحالة المالية والاقتصادية

— تاريخ مصر المالى من عهد سعيد باشا (سنة ١٨٥٤ — ١٨٧٦)

Histoire financière de l'Egypte لمؤلف مجهول J. C. قيل انه بابونو

Paponot ، وقيل انه ج . كلودى J. Claudy طبع سنة ١٨٧٨

— تقرير لجنة كيف Cave المنشور ذيل لكتاب مصر كما هي لماك كون

— التقرير الابتدائي للجنة التحقيق العليا الأوروبية

Commission supérieure d'enquete Rapport preliminaire

طبع سنة ١٨٧٨

— التقرير النهائي للجنة المذكورة

Rapport concernant le reglement provisoire de la situation financière

طبع سنة ١٨٧٩ على حدة ووارد ايضا في الكتاب الاصفر الفرنسي

— الملكية العقارية في مصر La propriété foncière en Egypte

ليعقوب ارتين باشا طبع سنة ١٨٨٣ وله ترجمة عربية

— حقيقة المالية المصرية La verité sur les finances égyptiennes

للمستر جوشن Goschen طبع سنة ١٨٧٨

— مصر ومستقبلها الزراعي والمالي

Poponot L'Egypte, son avenir agricole et financier للمسيو بابونو

— الاطيان والضرائب في القطن المصري لجرجس بك حنين طبع سنة ١٩٠٤

— القوانين العقارية في الديار المصرية لجامعة السيرالدون جورست

— تحفة الخديوي اسماعيل لصعيد وادي النيل أو أعظم ترعة لاري في الدنيا

(ترعة الابراهيمية) لمحمد بك اسماعيل حب الرمان طبع سنة ١٩٠٠

— الري في مصر L'irrigation en Egypte للمسيو باروا Barrois طبع سنة ١٩١١

— مذكرات عن أهم أعمال المنفعة العامة في مصر

Memoires sur les principaux travaux d'utilité publique en Egypte

للينان باشا دي بلفون Linant de Bellefonds طبع سنة ١٨٧٢

— مصر والجغرافية L'Egypte et la Geographic لبونولا بك Bonola bey

وفيه بيان أعمال العمران التي تمت في مصر على عهد الاسرة المحمدية العلوية

طبع سنة ١٨٩٠

- زراعة القطن في مصر والغزالون في إنجلترا . للميسوجون نينيه J. Ninet
(مجلة العالمين عدد اول ديسمبر سنة ١٨٧٥)
— حالة مصر الاقتصادية والمالية والسودان المصري

La situation economique et financière de l'Egypte.
Le Soudan Egyptien

للمسيو ارمنجون Arminjon طبع سنة ١٩١١

- انتاج القطن في مصر La production du coton en Egypte

للمسيو فرنسوا شارل رو Fr. Ch. Roux طبع سنة ١٩٠٨

- مذكرات المستشار المالي

- تقارير الاورد كروم

- مصر اليوم L'Egypte d'aujourd'hui لكريسالي Cressali طبع سنة ١٩١٢

عن التعليم والنهضة العلمية والادبية

- التعليم في مصر . لامين سامى باشا طبع سنة ١٩١٧

- مجلة « روضة المدارس »

- كتاب الوسيلة الادبية . للشيخ حسين المرصفي طبع سنة ١٢٨٩ هـ (١٨٧٢ م)
في جزأين

- سر الليال في القلب والابدال . لاحمد نارس الشدياق طبع الجزء الاول منه
سنة ١٢٨٤ هـ (١٨٦٧ م)

- التعليم العام في مصر L'instruction publique en Egypte

للمسيو دور بك Dor bey طبع سنة ١٨٧٢

- التعليم العام في مصر (بالفرنسية) . ليعقوب ارتين باشا طبع سنة ١٨٩٠

- ترجمة حياة على باشا مبارك . للدكتور محمد درى باشا

- ترجمة حياة محمود باشا الفلكي . لمحمد مختار باشا واسماعيل باشا الفلكي

— ترجمة حياة اسماعيل باشا الفلكي . لاحد زكى باشا

عن الحركة الوطنية والحياة النيابية

— مضابط مجلس شورى النواب

— « الوقائع المصرية »

— صحف « الوطن » و « مصر » و « التجارة » و « الاهرام » و « الفار
دالكسندري » . و « الريفورم » و « المونيتور اجبسيان » التى كانت تصدر فى
ذلك العهد

— صحيفة « الجوائب » التى كانت تصدر بالاستانة . لاحد فارس الشدياق

— تجربة حكومة أوروبية فى مصر للمسيو جابريل شارم — مصر الحديثة
للورد كرومر (تقدم ذكرهما)

— الرد على الدهريين للسيد جمال الدين الافغانى

— حاضر العالم الاسلامى . للكاتب الامريكى ستودارد . تعريب الاستاذ عجاج
نويهض وفيه فصول وتعليقات مستفيضة للامير شكيب ارسلان

عن القضاء

— إدارة نظام القضاء فى مصر

Comment on administre la Justice en Egypte

للكوفتش Lucovich طبع سنة ١٨٦٦

— مصر وأوروبا للقاضى المختلط فان بلمن (تقدم ذكره)

— المحاكم المختلطة فى مصر للمسيو هيروروس Herreros طبع سنة ١٩١٤

— نظام الامتيازات فى السلطنة العثمانية

Le regime des capitulations dans l'Empire Ottoman

للمسيو ديروزاس Du Rausasse طبع سنة ١٩٠٥ فى جزاين

— ٣٥٨ —

- الامتيازات الاجنبية . لعمر بك لطفى طبع سنة ١٣٢٢ هـ
- كتاب المحاماة . لاحد فتحي باشا زغلول طبع سنة ١٩٠٠
- تطور المركز القضائى للأجانب فى مصر .

De l'evolution de la condition Juridique en Eygpte

للمسيو لامبا Lamba طبع سنة ١٨٩٦

— الكتاب الذهبى للمحاكم المختلطة

Le livre d'Or du cinquantaire des Jurudictions mixtes
d'Egypte

أصدرته نقابة المحاماة أمام المحاكم المختلطة ، طبع سنة ١٩٢٦

فهرست الجزء الثانى

بيان

ص
٣

الفصل العاشر

اعمال العمران

٤

ص		ص	
١٤	المواصلات والسكك الحديدية	٤	مفاتيح الري والزراعة
	الخطوط التي انشئت في عهد	٤	الترع
١٤	عباس وسعيد	٤	الترعة الابراهيمية
	الخطوط التي انشئت في عهد	٦	قناطر التقسيم
١٥	اسماعيل	٨	الترعة الاسماعيلية
١٧	التلغرافات	٨	الترع الاخرى
١٨	البريد	١٠	القناطر
١٩	المتحف المصرى	١٠	اصلاح القناطر الخيرية
٢١	دار الآثار العربية		مجالس تفتيش الزراعة
٢١	دار الرصد	١٠	ووزارة الزراعة
٢١	مصلحة الاحصاء	١٠	التوسع في زراعة القطن والقصب
٢١	مصلحة المساحة	١١	زيادة مساحة الاطيان المزروعة
٢٢	الاعمال الهندسية	١٢	مفاتيح الصناعة
٢٤	عمران المدن	١٢	معامل السكر
٢٤	في القاهرة	١٣	معامل النسيج
٢٦	في الاسكندرية		معامل الطوب والدباغة والزجاج
٢٧	القصور	١٣	والورق

الفصل الحادى عشر

ص	مأساة الديون	ص
٢٨	مقدار مادخل خزانة الحكومة من القروض	٢٨ ديون مصر فى عهد اسماعيل
٥١	القروض	٢٨ بيان هذه القروض
٥٢	الخصومة	٢٩ وهل كانت مصر فى حاجة اليها
٥٣	اسراف اسماعيل	٣٠ قرض سنة ١٨٦٤
٥٣	أمثلة من اسراف اسماعيل	٣٢ قرض سنة ١٨٦٥
	التمويل الاجنبى	٣٤ قرض سنة ١٨٦٦
٥٧	فى شؤون مصر المالية	٣٦ قرض سنة ١٨٦٧
	بيع أسهم مصر	٣٦ ظهور اسماعيل باشا صديق
٥٧	فى قناة السويس	٣٨ قرض سنة ١٨٦٨
٦٦	بعثة كيف الانجليزية	٤٠ الحصول على المال باستعمال الحيلة
	التنافس فى النفوذ بين انجلترا	٤١ قرض سنة ١٨٧٠
٦٨	وفرنسا	٤٢ الديون السائرة
٦٩	التوقف عن الدفع	٤٣ الحالة المالية سنة ١٨٧٠
	انشاء صندوق الدين	٤٤ قانون المقابلة
٦٩	(بدء الوصاية الاجنبية على مصر)	٤٧ القرصم المشهور سنة ١٨٧٣
٧١	مشروع توحيد الديون	٤٨ الشعور بسوء الحالة المالية سنة ١٨٧٤
٧١	مرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦	٤٩ دين الرزنامة سنة ١٨٧٤
٧٢	انشاء مجلس اعلى للمالية	ما أخذ من بيت المال والاقواف
٧٢	الرقابة الثنائية	الخيرية
		٥٠ مطلوبات من الحكومة لم تدفع قيمتها

ص	ص
٨٣	٧٤
ان بلادى لم تعد فى افريقية	مقتل اسماعيل باشا صديق
مراعى السياسة الانجليزية وتأليف	مرسوم ١٨ نوفمبر - سنة ١٨٧٦
٨٥	٧٦
الوزارة المختلطة	نوتسوية الدين العام
٨٧	٧٧
انشاء مجلس النظام	نظام الرقابة الشنائية
٨٩	٧٨
وزارة نوبار باشا الاولى	ادارة صندوق الدين
٩٠	لجنة مختلطة لادارة السكك
قرض جديد . سلفة الدومين	الحديدية وميناء الاسكندرية
٩١	٧٩
ختم النزاع بين الخديوى	لجنة التحقيق العليا الادارية
والدائنين	٨١

الفصل الثانى عشر

الحركة الوطنية والحياة النيابية

ص	ص
٩٢	٩٢
لجان المجلس	انشاء مجلس شورى النواب
١٠٤	٩٢
اعتماد عضوية النواب	نظام المجلس
١٠٥	٩٥
محاضر الجلسات	الحياة السياسية فى عصر اسماعيل
١٠٧	٩٧
طريقة المداولة فى المجلس	الانتخابات الاولى للمجلس
١٠٧	٩٧
مباحث المجلس	أعضاء مجلس شورى النواب
١٠٨	٩٧
انتهاء الدور	سنة ١٨٦٦
١١٤	٩٩
رواية لأصل لها	افتتاح المجلس وخطبة العرش
١١٥	١٠١
دور الانعقاد الثانى	لجنة الرد على خطبة العرش
١١٦	١٠١
لجان المجلس	الجواب على خطبة العرش
١١٩	
تغييرات فى الاعضاء	
١١٩	

ص	ص
١٣٧	قرارات المجلس ١١٩
١٣٧	المناقشة في المسألة المالية ١٢٠
١٣٨	ميزانية سنة ١٨٦٨ - ١٨٦٩ ١٢١
١٣٩	دور الانعقاد الثالث ١٢٢
١٣٩	خطبة العرش وأهميتها ١٢٣
١٤٠	أعمال العمران في عهد اسماعيل ١٢٣
١٤٠	الجيش والبحرية ١٢٤
١٤١	مقاصد اسماعيل ١٢٥
١٤٢	السودان في خطبة العرش ١٢٥
١٤٣	التعليم ١٢٦
١٤٤	الجواب على خطبة العرش ١٢٧
١٤٤	تغييرات في الاعضاء ١٢٧
١٤٥	المسائل التي تباحث فيها المجلس ١٢٨
	الميزانية ١٢٩
١٤٨	المصروفات وأقساط الديون ١٢٩
١٧٧	الهيئة النيابية الثانية ١٣٠
١٧٧	انتخابات سنة ١٨٧٠ ١٣٠
١٧٩	دور الانعقاد الاول سنة ١٨٧٠ ١٣٣
١٨١	لجان المجلس ١٣٤
١٨٢	تغييرات في الاعضاء ١٣٤
١٨٣	أعمال المجلس ١٣٤
١٨٣	الميزانية ١٣٥
١٧٤	دور الانعقاد الثاني سنة ١٨٧١ ١٣٩
	تغيير بعض الاعضاء
	لجنة الرد على خطاب العرش
	ابحاث المجلس
	الميزانية
	سنة ١٨٧٢
	المور الثالث سنة ١٨٧٣
	تغيير في الاعضاء
	مباحث الاعضاء
	المسألة المالية
	الميزانية
	ابحاث الحياة النيابية - منتخب
	أدوار الشريعة والمعارضة
	أعمال المدين الأفغانى
	ترجمة حياته
	عود الى الحياة النيابية
	الهيئة النيابية الثالثة
	اجتماع مجلس شورى النواب بطنطا
	دور الانعقاد الاول
	تغييرات في الاعضاء
	لجان المجلس
	الجواب على خطاب العرش
	النواب البارزون

ص	ص
٢١١	١٨٥
٢١٣	١٨٧
٢١٤	١٨٨
٢١٤	١٨٩
٢١٦	١٩٠
٢١٦	١٩٢
٢١٩	١٩٢
٢١٩	١٩٥
٢٢٠	١٩٥
٢٢٠	١٩٨
٢٢١	٢٠١
٢٢٣	٢٠١
٢٢٤	٢٠٢
٢٢٤	٢٠٥
٢٢٤	٢٠٥
٢٢٥	٢٠٧
٢٢٦	٢١٠
٢٢٩	
٢٣٧	

الدور الثاني

قرارات المجلس

الدور الثالث

خطبة العرش

جواب المجلس على خطبة العرش

خطاب تاريخي

أعمال المجلس

المسائل المالية

نشاط المجلس

المسألة الدستورية

سياسة الوزارة النوبارية

وأثرها في تطور الحركة

تبرم الموظفين

احالة ٢٥٠٠ ضابط على الاستيداع

ثورة الضباط

على وزارة نوبار باشا

البلاغ الرسمي عن ثورة الضباط

سقوط وزارة نوبار باشا

وزارة توفيق باشا

مجلس شورى النواب

ووزارة توفيق باشا

جلسة تاريخية

قرار المجلس

عريضة النواب الى الخديوى

الجمعية الوطنية

المطالبة بتأليف وزارة وطنية

البرلمان الوطنية

نظرة عامة في مشروع اللائحة

الوطنية

قبول الخديوى اللائحة الوطنية

احتجاج الوزيرين الاوروبيين

البلاغ الرسمي عن الجمعية الوطنية

كتاب الخديوى الى شريف باشا

وتكليفه تأليف الوزارة

مبدأ المسؤولية الوزارية

أمام مجلس النواب

تقرير لجنة التحقيق النهائي

تأليف الوزارة الوطنية

براسة شريف باشا

الحفلات الوطنية

وزارة شريف باشا ومجلس النواب

دستور سنة ١٨٧٩

دستور سنة ١٨٨٢

ص
٢٤٤

| ترجمة حياته

محمد شريف باشا

الفصل الثالث عشر خاتمة النزاع

ص
٢٦٦

بين الخديوى اسماعيل والدائنين

ص

٢٧٦

رحيله الى منفاه

ص

٢٦٦

الموقف السياسى

٢٧٩

اسماعيل فى منفاه

٢٦٧

مرسوم ٢٢ ابريل سنة ١٨٧٩

٢٧٩

وفاته

٢٧٣

خلع اسماعيل

الفصل الرابع عشر

ص

٢٨٠

نظام الحكم فى عهد اسماعيل

ص

٢٨٤

مجلس الاحكام

ص

٢٨٠

النظام السياسى

٢٨٥

اقتضاء المحاكم المختلطة

٢٨١

المجلس الخصوصى ثم مجلس النظار

حدود الامتيازات الاجنبية

٢٨١

مجلس شورى النواب

٢٨٧

فى تركيا

٢٨٢

التقسيم الادارى

٢٨٨

اتساع حدود الامتيازات فى مصر

٢٨٢

النظام القضائى

٢٨٩

اضطراب المعاملات

٢٨٣

المحكمة التجارية المختلطة

ص	٢٩٠	اصلاح هذا الفساد
٢٩٢	٢٩١	مذكرة نوبار باشا سنة ١٨٦٧
٢٩٤	٢٩١	المفاوضات بشأن النظام القضائى
٢٩٥	٢٩١	المختلط

الفصل الخامس عشر

ص	٣٠٢	الحالة المالية والاقتصادية
ص	٣٠٢	نظرة عامة
٣١٤	٣٠٤	الميزانية فى عهد اسماعيل
٣١٥	٣٠٥	ميزانية سنة ١٨٧١ — ٧٢
٣١٨	٣٠٩	الضرائب
٣٢٠		

الفصل السادس عشر

ص	٣٢٣	الحالة الاجتماعية
ص	٣٢٣	نظرة عامة
٣٢٨	٣٢٥	الحياة العائلية
٣٣٠	٣٢٦	النهضة النسائية
٣٣١	٣٢٧	طبقات الشعب
٣٣٢		عدد السكان
٣٣٢		

الفصل السابع عشر

ص	
٣٣٤	شخصية الخديوى اسماعيل والحكم على عصره وثائق تاريخية
٣٤١	مذكرة شريف باشا الى الدول عن امتلاك مصر منطقة البحيرات الاستوائية
٣٤٢	مراجع البحث
٣٥٩	فهرست الجزء الثانى
٣٦٦	فهرست الخرائط والصور
٣٦٧	فهرست هجائى للكتاب تصحيح خطأ

فهرست الخرائط والصور

ص	
٥	خريطة التبعة الابراهيمية
٧	قناطر التقسيم بديروط
١١٣	اسماعيل راغب باشا رئيس مجلس شورى النواب
١١٧	عبد الله باشا عزت رئيس مجلس شورى النواب
١٤٨	جمال الدين الافغانى
١٧٥	السيد جمال الدين الافغانى فى مرضه الاخير
١٨٧	قاسم رهمى باشا رئيس مجلس شورى النواب
١٨٧	جعفر مظهر باشا رئيس مجلس شورى النواب
٢٢٥	زعماء الحركة الوطنية فى عهد اسماعيل مقابل
٢٢٧	حسن راسم باشا رئيس مجلس شورى النواب
٢٤٥	محمد شريف باشا

فهرست هجائی للكتاب

الرقم الأول يشير الى الجزء والذي يليه الى الصحيفة ، وبينهما هذه العلامة -
وحرف (ن) يشير الى ان صاحب الاسم كان من اعضاء مجلس شورى النواب (١)

ابراهيم در بك (ن) ١٧٧-٢	آبا الوقف ١٢-٢
ابراهيم الديب (ن) ١٧٧-٢	آباته باشا ٤١-١
ابراهيم رأفت بك ٢٢٨-١	آباطه (احمد) ن ٩٨-٢
ابراهيم رمضان بك ٢٢٩ و ٥٨-١	آباطه (محمد بغدادى) (ن) ١٤١-٢
ابراهيم السقا (الشيخ) ١٠٢-١	ابراهيم احمد المنشاوى (ن) ٩٨-٢
ابراهيم (سلطان دارفور) ١٣٨-١	ابراهيم ادم باشا ٢١٧ و ٢٠٨-١
ابراهيم السوارى باشا ١٨٦-١	ابراهيم ادم بك ٢٥٧-١
ابراهيم الشاذلى (ن) ١٧٧-٢	ابراهيم الألفى باشا ٢٠-١
ابراهيم الشريعى (ن) ٩٨-٢ و ١٠٥	ابراهيم باشا ١-٩ و ١٥٧ و ١٩٣ و ٢٣١
ابراهيم عاصم ١٨٨-١	ابراهيم (بحيرة) ١-١٢٨ و ١٣١ و ١٣٢
ابراهيم عامر (ن) ١٣٠-٢	١٦٧ و ١٧٧
ابراهيم عبد الغفار الدسوقى ٢٨٠-١	ابراهيم الجيار (ن) ١٧٧-٢
ابراهيم فوزى باشا ١-١٢٥ و ١٢٦ و ١٣٣	ابراهيم حسن (ن) ٢-١٤٠ و ١٧٧
١٦٤ و	ابراهيم حسن ابوليلة (ن) ١٧٩-٢
ابراهيم اللقانى بك ١-٢٦٤ و ٢٨٠ و ٢-١٦٠	ابراهيم حسن باشا (الدكتور) ١-٢٩١
ابراهيم مرزوق بك ١-٢٧٨	ابراهيم حلمى ١-١٨٠
ابراهيم المويلحى بك (أنظر مويلحى)	ابراهيم حلمى (الامير) ٢-٣٤٥
ابراهيم النبراوى بك ١-٤١	ابراهيم حلمى بك ١-٢٥٧

(١) قد عاوننى في وضع هذا الفهرست الاستاذ الاديب الشيخ محمود ابو ربة
الموظف بمجلس مديره الدقهلية فله منى جزيل الشكر والتناء

الأبيض (عاصمة كردفان) ١ - ١٦٧

و ١٦٩

انربى بك أبو العز (ن) ١ - ٢٥٧ و ٢ - ٩٧

و ١٠٥

اتفاقية السودان سنة ١٨٩٩ - ١ - ١٣٤

آثار قديمة ١ - ٢٨

أجناتيف (الجنرال) ١ - ١٠٢ و ١٠٤

احتكار ١ - ٢٥

احصاء (مصلحة) ٢ - ٢١

أحمد أبو حسين (ن) ٢ - ٩٨

أحمد أبو حمر (ن) ٢ - ١٣٧

أحمد أبو سعده (ن) ٢ - ١٣١

أحمد اسماعيل (ن) ٢ - ١٨٢

أحمد الانصارى ١ - ٢٥٧

أحمد باشا (الشيخ) ١ - ٢٥٨

أحمد البتانوفى ١ - ٢٥٧

أحمد تيفور باشا ١ - ٢٧٣

أحمد جاد الله (ن) ٢ - ١٧٨

أحمد الجيزاوى (الشيخ) ١ - ٢١٥

أحمد حبيب (ن) ٢ - ٩٩

أحمد حسن (ن) ٢ - ١٣١

أحمد حسين (ن) ٢ - ١٣١

أحمد حلى ٢ - ٢٨٤

أحمد حمدى باشا ١ - ١٧٧

ابراهيم هلال ١ - ٢٥٨

ابراهيم الوكيل (ن) ٢ - ١١٩

الابراهيمية (الترعة) ٢ - ٤

الابراهيمية (خريطة الترعة) ٢ - ٥

الابراهيمية (نيمولى) ١ - ١١٩ و ١٢٨

و ١٣٤

أبو بكر ابراهيم ١ - ١٤٠

أبو بكر راتب باشا ٢ - ١٣٦ و ١٤٠

أبو تراب ٢ - ١٦١

أبو حراز (بلدة) ١ - ١٦٩

أبو زعبل ١ - ٢٢٨

أبو زيد ابراهيم ١ - ٢٥٧

أبو زيد عبد الله الوكيل (ن) ٢ - ١٣٢

أبو ستيت (حميد) ن ٢ - ٩٩

أبو سن (بلدة) ١ - ١٦٩

أبو شنب (الامام الشافعى) ن ٢ - ٩٨

أبو شنب (يوسف) ن ٢ - ١٤١

أبو قراد (بلدة) ١ - ١٧٥

أبو قرون (معركة) ١ - ٢٠٥

أبو كيزان (قنار) ١ - ٢٠٢

أبو النجادنيا (ن) ٢ - ١٣٠

أبو نضارة (يعقوب صنوع) ١ - ٢٦٤

أبو الهدى الصيادى ٢ - ١٦٦

أبو الوفاء نصر الهورىنى ١ - ٢٧٨

احمد عزى بك ١ - ١٩٠	احمد خلف الله (ن) ٢ - ١٣١
احمد عفيفى باشا ٢ - ٢٩٤	احمد خيرى باشا ٢ - ١٠٠ و ١١٧ و ١٢٣
احمد على (ن) ٢ - ٩٩	١٤٠ و
احمد على اسماعيل (ن) ٢ - ٩٩	احمد دبوس (ن) ٢ - ٩٨
احمد على محمود (ن) ٢ - ١٣٠	احمد الدهشان (ن) ٢ - ١٧٨
احمد فارس الشدياق ١ - ٢٥٧	احمد الديب (ن) ٢ - ١٣٠
احمد فايد باشا ١ - ٢٢٩	احمد رشيد باشا ١ - ٢٥٧ و ٢ - ١١٦
احمد فائق باشا ١ - ١٧٩	٢٢٧ و ١٨٩
احمد فتحى بك ١ - ٢٥٧ و ٢٨٠	احمد رستم العلالي ١ - ٢٥٨
احمد فريد باشا ١ - ٢٥٨	احمد الرفاعى (الشيخ) ١ - ٢١٥
احمد فريد بك ١ - ٢٥٨	احمد رفعت (الامير) ١ - ٤٧ و ٧٥
احمد فهمى ١ - ١٧٩	احمد ذهنى بك ١ - ٢٥٨
احمد فؤاد (الدكتور) ٢ - ٣٥٤	احمد زكى باشا ١ - ٢٨١
احمد كمال باشا ١ - ٢١٢	احمد سالم (ن) ٢ - ١٧٧
احمد محمد ابو طالب (ن) ٢ - ١٧٨	احمد السبكى بك ١ - ٢٨٠
احمد مشرفه ١ - ٢٥٨	احمد السرمى (ن) ٢ - ١٣٧ و ١٧٧
احمد المنكلى باشا ١ - ٣٣٦ و ٣٨	احمد سعيد بك (المهندس) ٢ - ٧
احمد نجيب بك ١ - ٢٨٧	احمد سلطان (ن) ٢ - ٩٩
احمد ندا بك ١ - ٢٤٨ و ٢٩٢	احمد صادق باشا ١ - ٢٥٨
احمد نصير (ن) ٢ - ١٤١	احمد عبد الرحيم (الشيخ) ١ - ٢٧٩
احمد يكن باشا ١ - ٢٠	احمد عبد الصادق (ن) ٢ - ٩٩ و ١٧٩
الاخيوة (بلدة) ١ - ٢٢١	احمد عبد الغفار (ن) ٢ - ١٣١
آدم باشا (الاواء) ١ - ١٥٩	احمد عبيد بك ١ - ٢٥٧ و ٢٧٩ و ٢٨٣

اسعد اباد (مدينة) ١٥٠ — ٢	ادوار (الامير) ١١٥ — ١
الاسكندرية (توسيع مينائها) ٩٢ — ١	ادوار (بحيرة) ١٢٨ — ١ و ١٦٦ و ١٦٠ — ٢
» (عمرانها) ٢٦ — ٢	اديب اسحق ١٩٨ — ٢ و ٢٦٦ و ٢٦٣ — ١
» (جريدة) ٢٦٤ — ١	ارا كل بك نوبار ٤١ — ١ و ٤٢
اسماعيل (الخدوي) عصره ٧٢ — ١	ارا كل بك نوبار ١٥١ — ١
» (نشأته) ٧٤ — ١	ارض روم ٢٣٨ — ١
» (سياسته الخارجية) ٧٦ — ١	ارقاذى (معركة) ٢٠٥ — ١
» سياسته حيال تركيا ٧٧ — ١	اركان حرب (جريدة) ١٩٠ — ١ و ٢٦٢
» سياسته حيال الدول الاوروبية	اركان حرب (مدرسة) ١٨٨ — ١
٨٨ — ١	اركان حرب (هيئة) ١٨٩ — ١
اسماعيل (شخصيته) ٣٣٤ — ٢	ارندروب (الكولونل) ١٥٣ — ١
» أعمال العمران في عهده ٤٠ — ٢	ارنست لينان دى بلفون ١٢٧ — ١ و ١٢٨
و ١٢٣	اريتريا (مستعمرة) ١١٣ — ١
اسماعيل ابو جبل باشا ٤٠ — ١	الازهر ٢١٤ — ٢ و ٣٣٠
» احمد (ن) ٩٨ — ٢	اسببك (الرحالة) ١١٤ — ١ و ١٢٩ و ١٣٢
» ايوب باشا ١ — ٢٤ و ١٣٥	اسببك (خليج) ١٢٨ — ١
١٣٨ و ١٦١ و ١٦٨ و ٢١٧	استانتون (ماجور جنرال) ٥٩ — ٢
اسماعيل بوشناق بك ١ — ٢١١	استرودوج (المستشرق) ١٦٨ — ٢
» تيمور باشا ٢٧٣ — ١	استون باشا (الجنرال) ١٥٣ — ١ و ١٨٩
» حسن (ن) ٩٨ — ٢	٢١ — ٢
» راضى ١٨٨ — ١	اميرة خديوية ٣٢٨ — ٢
» راغب باشا ١ — ٦ و ٤١ و ٢ — ١١٣	اسطفان بك ٤٨ — ١
و ١١٥ و ٢١٦ و ٢٢٥	اسطول (احصاؤه) ١ — ١٩٧
اسماعيل زهدى بك ١ — ٢٥٨	اسطول تجارى ١ — ١٩٩

الاقيانوس الهندي ١ — ١٦٣	اسماعيل سرهنك باشا ١ — ١٩ و ٨٣
اكتشافات جغرافية ١ — ٤٣	» سليم باشا ١ — ٢٠ و ٨٣ و ٢٠٥
اكروى (بحيرة) ١ — ١١٤	» سليمان (ن) ٢ — ١٣٢
البرت (بحيرة) ١ — ١١١ و ١١٤ و ١٢٥	» صادق باشا ١ — ٢٠٣
و ١٢٨ و ١٦٧	» صبرى باشا ١ — ٢٦١
الماس (المغنية) ١ — ٣٠٢	» صديق باشا ١ — ٨٥ و ٨٦ و ٢٥٠
الهامى باشا ١ — ١١ و ٢٠	و ٢ — ٥٨ و ٣٦
الامام العشماوى (ن) ٢ — ١٣١	اسماعيل صديق باشا (مقتله) ٢ — ٧٤
امتشى بك ٢ — ٢١	» عبد الخالق باشا ١ — ٢٥٨
امتيازات أجنبية ٢ — ٢٨٥	» الفلكى باشا ١ — ٢٠٩ و ٢٢٧
امتىسى ملك اوغنده ١ — ١٢١ و ١٢٧	و ٢٨٥ و ٢ — ٢١
و ١٢٩	اسماعيل فوزى بك ١ — ٣٦
امليانى ١ — ١٦٣	اسماعيل محمد باشا ١ — ٢٨٦ و ٢ — ٦
اميديب (بلدة) ١ — ١٥١ و ١٦٦	الاسماعيلية (مدينة) ١ — ١٠١
و ١٧٩	الاسماعيلية (ترعة) ٢ — ٨
امين اغا ١ — ١٩١	الاسماعيلية (غندكرو) ١ — ١١٩
امين الدنف (ن) ٢ — ١٣٠	و ١٢٥ و ١٢٨ و ١٦٦ و ١٦٧
امين باشا ١ — ١٣٣ و ١٦٩ و ١٧٣	اممونت (الجنرال) ١ — ٢٨
امين باشا (خليج) ١ — ١٢٨ و ١٣٣	اسوان ١ — ٢٨
و ١٦٤ و ١٦٧	اسيوط ١ — ١٧٠
امين باشا فكرى ١ — ٢٥٧ و ٢٧٥	اشرفى (خنار) ١ — ٢٠٢
امين بك الرافعى ١ — ٨	اشمنت ٢ — ٤
امين بك سيد احمد ١ — ٢٥٨	اغيان ٢ — ٣٣٢
امين سامى باشا ١ — ٢٤٨	افلاطون باشا ٢ — ٢١٠

انجیراریه (مصلحة) ۱ — ۳۳	بارنج (انظر کرومر)
انجلترا (سیاستها ازاء مصر) ۱ — ۹۱	البارودی (محمود باشا سامی) ۱ —
و ۲ — ۵۷ و ۶۸ و ۷۲ و ۸۵ و ۲۵۹ —	۲۰۴ و ۲۵۲ و ۲۶۹ و ۲ — ۱۶۰
۲۶۳ و ۲۶۹ و ۲۷۳	و ۱۶۲ و ۱۷۴
اندراسی (الکونت) ۱ — ۱۰۲	باریس (مؤتمر) ۱ — ۳۹
الاهرام (جريدة) ۱ — ۲۶۳ و ۲۶۴	باستری ۱ — ۳۶
اوبرا ۱ — ۲۹۹	البحر الاحمر ۱ — ۱۶۳ و ۱۶۷
اوجینی (الامبراطورة) ۱ — ۱۰۲ و ۱۰۴	بحر الجبل ۱ — ۱۱۹ و ۱۲۴ و ۱۲۶
اورندنجانی (بلدة) ۱ — ۱۲۸	و ۱۲۸
و ۱۲۹ و ۱۳۰	بحر الرجاف ۱ — ۱۱۹
اوسا (بحيرة) ۱ — ۱۵۴ و ۱۶۷ و ۱۷۸	بحر شبين ۲ — ۸
اوغنده (مملكة) ۱ — ۱۱۰ و ۱۲۱	بحر العرب ۱ — ۱۲۸
و ۱۲۶ و ۱۲۸	بحر الغزال ۱ — ۱۱۰ و ۱۲۸ و ۱۳۷
اولب ادوار (مدام) ۱ — ۱۹	و ۱۶۲ و ۱۶۳ و ۱۶۶ و ۱۶۷
اونیورو (مملكة) ۱ — ۱۱۰ و ۱۲۰	بحر یوسف ۲ — ۶
و ۱۲۸ و ۱۲۹	البحرية (فی عهد عباس الاول) ۱ — ۱۷
ایباتوریا ۱ — ۳۷	البحرية (فی عهد سعید) ۱ — ۳۳
ایدی ۱ — ۳۵	البحرية (فی عهد اسماعیل) ۱ — ۱۹۵
ایلت (مقاطعة) ۱ — ۱۵۱	البحيرات المرة ۱ — ۵۷
ایوب ایوب (ن) ۲ — ۱۷۸	بدرای عاشور ۱ — ۲۵۸
(ب)	بدینی الشریعی (ن) ۲ — ۱۳۲ و ۱۷۸
باب المنصب (بوغاز) ۱ — ۱۱۱	و ۲۱۲
باخوم لطف الله (ن) ۲ — ۱۹۴ و ۲۱۳	براوه (بلدة) ۱ — ۱۴۶
بارافلی ۲ — ۷۲ و ۱۹۹	بربر ۱ — ۱۶۶ و ۱۶۷ و ۱۶۸ و ۱۶۹ و ۱۷۲

البكرى (السيد على) ١-٦ و ٢-٢١٥	بربره ١-١١١ و ١٣٩ و ١٤١ و ١٤٤ و ١٤٨
٢١٩ و ٢٢٥ و ٢٢٦	١٦١ و ١٦٣ و ١٦٦ و ١٦٧
البكرى (السيد محمد) ٢-٢١٥	بربره (فنار) ١-١٧١ و ٢٠٢
البلاى ١-١٣٧	برتون (بعثة) ١-١٧٩
البلقان (حرب) ١-١٦٤ و ٢٠٥	برجيير بك (الدكتور) ١-٢٠٩
بلنير ٢-٧٢ و ١٩٨	بركات الديب ن ٢-٩٨
بلوم باشا ٢-١٩٩ و ٢٦٦	بركة (بلدة) ١-١٥١
بليج دى بوجاس ٢-٢٦٦	برلس (فنار) ١-٢٠١
بلن (انظر فان بلان)	برنبال الجديدة ١-٢١٩
بنات (تعليم) ١-٢١٠	برنيس (برنيقه) ١-١٧٦
البنادر (سواحل) ١-١٧٨	بروت (الكولونل) ١-١٢٣ و ١٦٤
بناس (رأس) ١-١٧٦	بروجريه اجبسيان (جريدة) ١-٢٦٥
بنها ١-١٠	بروس ١-٥٤
بنى عياض ١-٢٢٥	بروكتش ١-١٠٢
بهجت باشا (مصطفى) ١-١٤ و ٢١٧	بروكتش باشا ١-٢١٢ و ٢٤٨
٢٨٠ و ٢-٧	البريد ٢-١٨
بواز (مدام) ١-١٠٤	البريد فى السودان ١-١٧٤
بويولانى ١-٣٥	بسمارك ٢-٢٧٢
بور ١-١٢٦ و ١٢٨ و ١٦٦	البعثات ١-١٥ و ٤٥ - ٢٣٠
بور اسما عيل ١-١٤٦ و ١٦٧ و ١٧٩ و ١٩٧	البعثات الجغرافية ١-١٧٦
بوردي باشا ١-١٧٦	البعثات العلمية ١-٢١٥
بور سعيد ١-١٠١	بفوند (الدكتور) ١-١٣٧
بور سعيد (فنار) ١-٢٠٢	بكتيشه ١-١٢٩
بورو (الرأس) ١-١٥٤	مكتيت ١-٢٤٨

التمنزي (المحدث) ٢ - ١٥١	بوير (المفسنيور) ١ - ١٠٢
تريكو (المسيو) ٢ - ٢٧٤	بوستة خديوية (وابورات) ١ - ١٩٩
التعليم في (عهد سعيد باشا) ١ - ٤٤	البوغوس (اقليم) ١ - ١١١ و ١٥١ و ١٦٧
تقلا (بشاره باشا) ١ - ٢٦٣	بولار ١ - ١٨٧
تقلا (سليم بك) ١ - ٢٦٣	بولهار (بلدة) ١ - ١٣٩ و ١٤٨
تلفرافات ١ - ٢٨ و ١٧	بوليجون ١ - ١٩٢
تمام حباير (ن) ٢ - ١٧٩	بونات على الخزانة ٢ - ٤٢
التمثيل ١ - ٢٩٩	بيت المال ٢ - ٥٠
توربرن ١ - ٣٦	بيكر (الملازم) ١ - ١٢٢
توفيق باشا (الخديوي) ١ - ٨١ و ٨٨	بيلوز ١ - ٥٧
٢٥٠ و ٢٥٦ و ٢ - ٢٠٧ و ٢١٠ و ٢٧٦	بيو التاسع ١ - ٧٥
التوفيقية ١ - ١١٧ و ١٢٨	بيومي افندي ١ - ١٥
تيودورس (النجاشي) ١ - ١٤٩	بيومي عابد (ن) ٢ - ١٣١
(ث)	(ت)
ثابت باشا ١ - ٢١٧	تاجوره ١ - ١٤٨ و ١٥٢ و ١٥٤
ثاقب باشا ١ - ١٤ و ٢٨٦	تادرس بك وهي ١ - ٢٨٠
ثغرات التدخل الأجنبي ١ - ٥١	تاكا (اقليم) ١ - ١١٠ و ١١٢ و ١٥١
ثورة الضباط على وزارة نوبار باشا ٢ - ٢٠٢	التجارة في عهد اسماعيل ٢ - ٣١٨
الثورة العرابية ١ - ٧ و ٣١ و ٢٥٢ و ٢٧٤	التجاره (جريدة) ١ - ٢٦٣ و ٢ - ١٩٨
٢٩٥ و ٢ - ١٦١ و ١٦٢ و ٢٤٧ و ٢٥٣	تجنيد اجباري ١ - ٢٩
٢٥٩ و ٢٥٤	تخطيط مصر (كتاب) ١ - ٥٧
(ج)	التخوم (وادي) ١ - ١٧١
جاد يوسف (ن) ٢ - ١٧٨	ترسانة الاسكندرية ١ - ١٧ و ١٨ و ١٩٥
جارح (طبيب) ٢ - ١٦٨	الترع ٢ - ٨

الجللا (قبائل) ١ - ١٤٢ و ١٥٠	جاردى (المسيو) ١ - ١٤
جلاد (قاموس) ١ - ٢٥	الجالش (نهر) ١ - ١٥٣
جلياردو بك ١ - ٢١٠	جاليس بك ١ - ٢٣٥
جليلة تمرهان ١ - ٤٥ و ٢٩٠	الجب (نهر) ١ - ١٤٦ و ١٦٧
جمال الدين الافغانى ١ - ٢١٥ و ٢٦٩ و ٢٧٠	جبهانجية (مدرسة) ١ - ١٨٨
و ١٤٧ و ١٤٨ الى ١٧٦	جبرت (بلد) ١ - ١٤٠
جمعية تأسيسية ٢ - ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٥٧	الجبرتى ١ - ١٤٠
الجمعية الجغرافية ١ - ٢٥٨	جبرة الله محمد (البكباشى) ١ - ٤٠
الجمعية الخيرية الاسلامية ١ - ٢٥٩	جرانت (رحالة) ١ - ١١٤ و ١٣٢
جمعيات علمية ١ - ٢٥٦	جرجس برسوم (ن) ٢ - ٩٨
الجمعية العمومية المصرية ١ - ١٠٩	جرجس بك حنين ١ - ٢٥
جمعية الممارف ١ - ٢٥٦	جردفون (رأس) - ١١١ و ١٤٦ و ١٤٩
الجمعية الوطنية ١ - ٢ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢٢٠	و ١٧١ و ١٧٢
جميعى (ابراهيم) (ن) ١ - ٢٥٧ و ٢ - ١٣٠	جرنفلد (شركة) ١ - ٩٢ و ٢٠١
جميعى (مصطفى) (ن) ٢ - ٩٧ و ١٣٠	الجريدة العسكرية ١ - ١٩٠ و ٢٦٢
جنزورى (شاهين احمد) ٢ - ١٣١	جريفز (الكولونل) ١ - ١٧١
جوارزا ١ - ٣٩	الجزار (سعد) ن ٢ - ١٣٠
جوبير ٢ - ٧٣	الجزار (على) ن ٢ - ٩٧
جودو (المسيو) ١ - ٢٠٦ و ٢٧٤	الجزية لتركيا ١ - ٧٩
جورج (بحيرة) ١ - ١٢٨	جشم آفت هانم ١ - ٢١٠
جوشن ٢ - ٧٣	جعفر صادق باشا ١ - ١١١ و ١٥٨ و ١٦٠
جوندت (معركة) ١ - ١٥٣	و ٢٥٧
جونكر (جزيرة) ١ - ١١٠ و ١١٢	جعفر ظاهر باشا ١ - ١١٧ و ١٢٣ و ١٣٥
الجيزة ١ - ١٦٦ و ١٧٠	و ١٥٩ و ٢٥٧ و ٢ - ١٨٦ و ١٨٧

جروب مصر في عهد اسماعيل ١ - ٢٠٣

الحزب الوطني ٢ - ٢١٥

حزب الجهاد (ن) ٢ - ٩٨

حسن باشا (الأمير) ١ - ١٥٥ و ١٥٦

٢٠٦ و

حسن إبراهيم ن ٢ - ١٣٢

حسن باشا الاسكندراني ١ - ١٨ و ٣٩

حسن حارس باشا ١ - ١٧٩

حسن راسم باشا ٢ - ١٢٢ و ٢٢٧

حسن زايد (ن) ٢ - ١٣٠

حسن بك سلامة ١ - ٤٣

حسن بك الشريعي ١ - ٢٥٧

حسن صالح ١ - ٢١٠

حسن صفوت ١ - ١٧٩

حسن الطويل (الشيخ) ١ - ١٩٠ و ٢٧٥

٢٧٧ و

حسن عامر - (ن) ٢ - ١٣١

حسن عبد الرازق (ن) ٢ - ١٣٢

حسن بك عبد الرحمن ١ - ٢٨٩

حسن عبد الله (ن) ٢ - ١٧٨

حسن غيث (ن) ٢ - ١٣١

حسن فريد افندي ١ - ١٩٦

حسن بك فهمي المصري ١ - ٢٧٠

حسن غيث ٢ - ١٣١

جيسى باشا ١ - ١٦٣ و ١٦٤

جيلاجيفو (رأس) ١ - ١٥٤

جيجون بك ١ - ٢١١ و ٢٤٨

الجيش (اصلاحه) ١ - ٢٩

الجيش في عهد عباس الاول ١ - ٧١

الجيش في عهد سعيد ١ - ٢٩ و ١٢٤

الجيش في عهد اسماعيل ١ - ١٨٦ و ١٩٣

٢ - ١٢٤

جيكور باشا ١ - ١٦٣

(ح)

الحاجر (ترعة) ٢ - ٩

حافظ باشا ٢ - ٩٩ و ١١٢

حافظ بك رمضان ٢ - ١٨٥

حافظ محمد ١ - ٢١٠

حافون (رأس) ١ - ١١١ و ١٤٦

الحالة الاجتماعية ٢ - ٣٢٣

الحالة المالية والاقتصادية ٢ - ٣٠٢

حامد افندي نيازى ١ - ٢٠٩

الحبشة ١ - ١١١ و ١٤٩

الحبشة (حرب) ١ - ١٥٣ و ١٥٧

حدود مصر الطبيعية ١ - ١١٠

الحديدة ١ - ١٤٠

الحرب السبعينية ١ - ٩١

الحركة الوطنية والحياة النيابية ٢ - ٩٢

حسن كامل بك ١-٣٦	حسين كامل (السلطان) ١-١٩٢
حسن باشا محمود ١-٢٩١	و ٢١٧ و ٢٥٠
حسن افندى مظهر ١-١٨٧	حشمت افندى ١-١٩٦
حسن المرقبي ١-٢٥٨	حفرة النحاس (بلدة) ١-١٧٧
حسن بك نور الدين ١-٢٨٠	حفلة افتتاح قناة السويس ١-١٠٢
حسن بك وصفى ٢-٧	حكم دارو السودان في عهد اسماعيل ١-١٥٨
حسين حسن (ن) ٢-١٣١	الحلمية (سراى) ١-١٠
حسين حسنى باشا ١-٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٨٠	حلوان ٢-٢٥
حسين عوف باشا ١-٢٥٨ و ٢٨٨	الحمد ١-٢٣٩
حسين باشا فهمى المعمار ١-٢٨٠	حماد ابو عامر (ن) ٢-٩٨
حسين حمزة (ن) ١-٢٥٨ و ٢-٩٨	حماد بك عبد العاطى ١-٢٩٠ و ٢٣٥
حسين حسن (ن) ٢-١٣١	و ٢٩٥
حسين سويلم (ن) ٢-١٣١	الحمايين ١-٢٢٠
حسين النجدى (ن) ٢-١٣٢	الحماسين ١-١٥١ و ١٥٣
حسونه النواوى (الشيخ) ١-٢٥٧	الحمامة ١-١٧٨
و ٢٩٥	حمزة فتح الله (الشيخ) ١-٢٨٠
حسين افندى ابراهيم ١-٢٨٥	حمودة (محمد) ن ٢-٩٧
حسين افندى امين (ن) ٢-١٣٠	حميد حمد (ن) ٢-١٣١
حسين بك الصغير ١-١٩	حنك (بلدة) ١-١٧١
حسين بكير (ن) ٢-١٣٢	الحناوى (ابو زيد) (ن) ٢-١٧٧
حسين شرين باشا ١-٢٥٨	حنا يوسف (ن) ٢-١٣٢ و ١٧٨
حسين عطا الله (ن) ٢-١٧٨	حنفى العريف (ن) ٢-١٣٢
حسين افندى على الديك ١-٢٨٧	الحوض المرصود (معمل) ١-١٩٢
حسين نغرى باشا ١-٢٥٨	الحياة السياسية ٢-٩٥

خليل حلمى ۱۷۷-۱	الحياة العائلية ۲-۱۳۲
خليل بك درويش ۱۹-۱	(خ)
خليل عبد الرحيم (ن) ۱۷۸-۲	خالد باشا ۱-۴۱
خليل عفت بك ۱۸۸-۱	الخرطوم ۱- ۱۶۵ و ۱۶۶ و ۱۶۷ و ۱۶۸
خليل فوزى ۱۷۷-۱	۱۶۹ و ۱۷۰
خليل باشا يکن ۲۵۸-۱	الخرنقش (سرای) ۱-۱۰
(د)	خضر حشيش (ن) ۲-۱۸۶
دار الآثار العربية ۲-۲۱	خط الاستواء (مديرية) ۱-۹۲ و ۱۱۰
الدار البيضاء ۱-۱۰	۱۱۲ و ۱۱۵ و ۱۲۳ و ۱۲۵ و ۱۲۸ و ۱۳۳
دار العلوم ۱-۲۰۹ و ۲۴۵	۱۶۲ و ۱۶۴ و ۱۶۶
دارفور ۱-۱۱۰ و ۱۳۸ و ۱۶۱ و ۱۶۲	الخطط التوفيقية ۱-۲۵۳
۱۶۶ و ۱۶۷ و ۱۶۹ و ۱۷۷	خط شريف (۲۵ سبتمبر سنة ۱۸۷۲)
دار الكتب ۱-۲۴۶	۸۶-۱
داره (بلدة) ۱-۱۶۳ و ۱۶۶	خطرية (مدرسة) ۱-۱۸۸
الدانوب (نهر) ۱-۱۸	خفاجى بك ۱-۱۹۲
دانيال (مسجد النبى) ۱-۷۱	الشيخ الخلفاوى ۲-۲۱۷ و ۲۲۶
الاستاذ داود بركات ۲-۳۵۴	خليج أمير المؤمنين ۱-۵۷
دائرة سنية (قرض) ۲-۳۴ و ۴۱	الخليج ۱-۲۲۰
دخولية ۱-۴۶	خليفة ابراهيم (ن) ۲-۱۳۱
درې (اللورد) ۲-۵۹	الشيخ خليفة الصقلى ۱-۲۱۵
درفيو (ادوار) ۲-۵۸	خليفة محمود ۱-۲۷۹
درفيو (اندریه) ۲-۵۸	خليفة مرزوق (ن) ۲-۱۳۲ و ۱۸۲
درى باشا (الدكتور) ۱-۲۵۴	خليل اغا ۱-۲۱۴
۲۸۸ و	خليل اغا (مدرسة) ۱-۲۱۴

ديم الزبير (بلدة) ١-١٣٧ و ٦٦	دستور سنة ١٨٧٩ - ١ - ٢٧٦ و ٢٢٩
دين ممتاز ٢-٧٦	الى ٢٣٧
دين موحد ٢-٧١ و ٧٦	دستور سنة ١٨٨٢ - ١ - ٧ و ٢-٢٣٧
ديون الاهالى ٢-٣٠٣	الى ٢٤٣
ديون (تسوية) ٢-٧٦	دستور (مسألة دسورية) ٢-١٩٥
ديون (توحيد) ٢-٧١	دسرا ئيلي ٢- ٦٣ و ٢٧٠
ديون سائرة ٢-٤٢	دفلای (بلدة) ١-١٢٥ و ١٢٦ و ١٢٨ و ١٧٠
ديون (مأساة) ٢-٢٨	دقلة افندى ١- ١٥ - ٢٢٩
(ذ)	الديجاولى (ترعة) ٢- ٦
ذوالفقار باشا ١ - ٣٥ و ٤١ و ٢٥٨ و ٢٥٩	دمريكر ١- ٣٦
٢ - ١١٦ و ٢١٠	دمياط (فنار) ١ - ٢٠١
(ر)	دنقلة ١- ٢٨ و ١٦٧ و ١٦٩
دروف باشا ١ - ١٢٥ و ١٤٠ و ١٤٢	دمشور ١ - ٢٧٠
١٦٥ و ١٤٤	دوباجا (بلدة) ١ - ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٠
راتب باشا (السرदार) ١ - ١٥٥	دوبرناردى ١ - ١٨٧
٢ - ٩٠	دواوين ٢ - ٢٨٠
رأس البر ١ - ٢٠٢	دوبست ١ - ١٢٠
رأس التين (فنار) ١ - ٢٠٢	دوست محمد خان ٢ - ١٥١
رأس الغريب (فنار) ١ - ٢٠٢	دوكة ١ - ١٧٥
راشد باشا حسني ١ - ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٥٨	دومين (سلفة) ٢ - ٩٠
رباتيل ١ - ١٨٧	ديروط ٢ - ٦
الرجاف ١ - ١٢٦ و ١٢٨ و ١٦٩	الديروطية (ترعة) ٢ - ٦
الرجاف (بحر) ١ - ١١٩	ديسو (شركة) ١ - ٣٦
رجب بك سري (المهندس) ٢ - ٧	ديوان المدارس ١ - ٤٥٤

رومللى ١ — ١٢٩	رزنامه (دين) ٢ — ٤٩
رومين ٢ — ٧٩	رزق عكاشة (ن) ٢ — ١٧٨
الرياح التوفيقى ٢ — ٩	رستم باشا (حكمدار السودان) ١ — ٤١
رياح المنوفية ١ — ٢٤١ و ٢ — ٨	رستم باشا (سفير تركيا بلندن) ٢ — ١٦٥
رياض باشا ١ — ٨٦ و ١٠٢ و ٢١٧	رشيد (فناز) ١ — ٢٠١
٢٥٢ و ٢ — ٨٢ و ٩٠ و ١٠٠ و ١٠٥ و ١٥٧	رضوان باشا (الاميرال) ١ — ١٤٤ و ١٤٥
٢٠٤ و ٢٠٦ و ٢١١	رضوان بلال (ن) ٢ — ١٣٢
ريبون (شلالات) ١ — ١٢٨	رفاعة بك رافع الطهطاوى ١ — ١٥ و ٤٥
ريجوليه ١ — ١٦٢	٢٣١ و ٢٦٨
الريفورم (جريدة) ١ — ٢٦٥	رفاعة عنبر (ن) ٢ — ١٣١
ريفرس ويلسن ٢ — ٨٢ و ١٩٨	رقابة ثنائية ٢ — ٧٢ و ٧٧ و ٢٢٤ و ٢٦٦
رينان (الفيلسوف) ٢ — ١٦٤	٢٦٧
رينى بك ٢ — ٢١	رقيق (تجارة) ١ — ١٣٤ و ١٦٣
ريونجا (ملك أوينورو) ١ — ١٢٠	الرميل (ضاحية) ٢ — ٢٦
(ز)	رهبطة ١ — ١١٢ و ١٦٧
زايد هندی (ن) ٢ — ٩٨	رميح شحاته (ن) ٢ — ٩٩
الزير باشا رحمت ١ — ١٣٧ و ١٣٩ و ١٦١	رندر (المسيو) ٢ — ٢٧٤
١٧٣	روتشلد ٢ — ٦١ و ٦٣ و ٢٦٩
الزراف (بحر) ١ — ١١١ و ١١٩ و ١٢٨	رودلف (بحيرة) ١ — ١٦٧
الزرقانى ١ — ٢٨٠ و ٢ — ١٦٠	روز (مدام) ١ — ٢١٠
الزعفران (سراى) ١ — ٢٠٩	روسى ١ — ١٦٣
الزعفران (فناز) ١ — ٢٠٢	رويسنرس ١ — ٣٥ و ٣٦
الزقازيق ١ — ٥٧	روضة الاخبار (جريدة) ١ — ٢٦٣
زكالى ١ — ٣٦	روضة المدارس (مجلة) ١ — ٢٤٧ و ٢٦٠

سعيد نصر باشا ١ - ١٧٧ - ٢ و ٢٠٧	الزمر (حسين) (ن) ٢ - ١٣٢
سكان (عدد) ٢ - ٣٢٧	الزمر (عامر) (ن) ٢ - ٩٨
سكر (معامل) ٢ - ١٢	الزمر (فضل) (ن) ٢ - ١٧٨
السكك الحديدية ١ - ١٣ و ٢٨ و ١٤ - ٢	زنوبيا (فناز) ١ - ٢٠٢
سلاتين باشا ١ - ١٦٣ و ١٨١	زور بروخن (الدكتور) ١ - ١٦٣
سلامة باشا ١ - ١٤ و ٥٨ و ٢٢٩ و ٢٨٦ و ٢	زيزنيا (مسرح) ١ - ٣٠٠
٣ و ٧ و ٩ -	زيلع ١ - ١١١ و ١٣٩ و ١٤١ و ١٤٨ و ١٥٤
سلستريا ١ - ١٨ و ٣٧ و ٣٨	١٦١ و ١٦٣ و ١٦٦ و ١٦٧
سليم باشا ١ - ٤١	(س)
سليم الحموي باشا ١ - ٢٦٣ و ٢٦٤	ساحل (ترعة) ٢ - ٩
سليم سعيد (ن) ٢ - ١٧٩	الساعاتي (محمود صفوت) ١ - ٢٧٨
• عنجوري ١ - ٢٦٤ و ٢ - ١٦٠	سالم حماد (ن) ٢ - ١٣٢
• فتحي باشا ١ - ١٨ و ٣٧	سالم باشا سالم ١ - ٢٥٨ و ٢٩٠
• قبطان بك ١ - ٤٣ و ١١٤ و ١١٧	سالم صوار (ن) ٢ - ١٣٧
• النقاش ١ - ٢٦٣ و ٢ - ١٦٠	ساي (جزيرة) ١ - ١٨٥
• سليمان الزبير ١ - ١٦٤	سياستول ١ - ٣٩
• سيدم (ن) ٢ - ٩٨	ستودارد ٢ - ١٦٦
• عامر (ن) ٢ - ١٤٠ و ١٧٧	ستوارت (تقرير الكولونيل) ١ - ١٨٤
• العبد (ن) ٢ - ١٣٠	ستيته الطبلوية ١ - ٢٧٣
• عبد العال (ن) ٢ - ٩٩ و ١٠٥	ستيفنس ١ - ١٣
• الملواني (ن) ٢ - ٩٧	سرس ١ - ١٨٥
• الغربي (ن) ٢ - ١٤١ و ١٧٧	سعد الله بك حلايه ١ - ٢٥٩
• باشا الفرنساوي ١ - ١٧ و ٢٣٤	سعيد باشا ١ - ٢٠ و ٢٢ و ٢٣ الى ٧١
٢ - ٢٤٩	سعيد افندي ١ - ٣٦

السودان مسكة حديد ١ - ١٧١ و ٢ - ١٤٢	سليمان قبودان حلاوة ١ - ١٩٥ و ٢٩٨
سورما (البارون) ٢ - ٢٧٥	سليمان منصور (ن) ٢ - ١٧٨
السومال ١ - ١٣٩ و ١٤٥ و ١٤٧ و ١٥١	السماعنه ١ - ٢٢٠
السومال (حملة) ١ - ٩٣ و ١٤٥	السمليكي (نهر) ١ - ١٧٩
السومرست (نهر) ١ - ١١٩ و ١٢٩	سنار ١ - ١٦٥ و ١٦٦ و ١٦٧
السويس ١ - ١٠ و ٢٨ و ٣٦ و ١٥٧	سواكن ١ - ١١٠ و ١١٢ و ١٤٩ و ١٦٢
• (طريق) ١ - ١٣	١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨
سنييت ١ - ١١١ و ١٤٩ و ١٥٧	سوباط (محطة) ١ - ١٢٥ و ١٢٦
سياسة انجلترا ازاء السودان ١ - ١١٥	• (نهر) ١٠ - ١١١ و ١١٩ و ١٢٠
و ١٢٤ و ١٦٢	سوتزارا ١ - ١٨٢
سياسة مصر الخارجية في عهد اسماعيل	السودان في عهد عباس الاول ١ - ١٧
١ - ٧٦	• • • سعيد باشا ١ - ٤١
السيد الفقى (ن) ٢ - ١٣١	• • • اسماعيل ١ - ١١٠
سيد احمد نافع (ن) ٢ - ٩٨	• (توسيع نطاقه) ١ - ١١٠
سيد احمد رضوان (ن) ٢ - ١٧٨	• تمثيله في مجلس النواب ٢ - ٢٢٩
سيد احمد رمضان (ن) ٢ - ٩٧	و ٢٣٤ و ٢٣٢
سيد احمد القاضي (ن) ٢ - ١٣٠	السودان (مديرياته) في عهد اسماعيل
السيوفية (مدرسة) ١ - ٢١٠	١ - ١٦٧
(ش)	السودان (تجارته) ١ - ٧٣
شابي لونج بك (الكولونل) ١ - ١٢٦	• (ميزانيته) ١ - ١٧٥
و ١٢٧ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٤٦ و ١٧٧	• الرحلات والبعثات الجغرافية
شاسبو (بنادق) ١ - ١٩١	فيه ١ - ١٧٦
شاكر حسين ١ - ١٩	السودان • حدوده أمس واليوم ١ - ١٨٣
شالويا ٢ - ٧٢	• في خطبة للعرش ٢ - ١٢٥

الشواربي (محمد) (ن) ٢ - ٩٨	شامبه ١ - ١٢٤ و ١٢٦ و ١٢٨
الشواربي (نصر منصور) (ن) ٢ - ٩٨	شاه عبد العظم ٢ - ١٦٤
شونفرت (جورج) ١ - ١٣٢ و ٢٥٨	شاهين احمد الجنزورى (ن) ٢ - ١٣١
شبر على خان ٢ - ١٥١	شاهين باشا ١ - ٤٠ و ٨٣ و ١٠٢ و ٢ -
الشيرازى (محمد حسن) ٢ - ١٦٥	٢٢٥ و ٢١٧
(ص)	شتا يوسف (ن) ٢ - ٩٧
صادق بك شنن ١ - ٢٨٦	شحاته شاش (ن) ٢ - ١٣٠
الصباحى ١ - ١٦٤	شحاته بك عيسى ١ - ١٨٨ و ٢٩٨
الصحافة ١ - ٢٥٩	شدوان (فنار) ١ - ٢٠٢
الصحافة الحربية ١ - ١٩٠	شرف الدين عياد (ن) ٢ - ١٤١
صخور الاخوين الشمالية (فنار) ١ - ٢٠٢	الشرىف (احمد) (ن) ٢ - ٩٧
صدى الاهرام (جريدة) ١ - ٢٦٤	الشرىف (عيسى) (ن) ٢ - ١٣٠
صديق عبد المنعم (ن) ٢ - ١٧٩	شعراوى (حسن) (ن) ٢ - ٩٩
صمويل بيكر باشا ١ - ٩٢ و ١١٤ و ١١٥	شعير (على) (ن) ٢ - ١٢٧ و ١٣١
١٢١ و ١٢٢ و ١٦٠ و ١٦٨ و ١٧٦	شعير (محمد) (ن) ٢ - ٩٧
الصناعة ٢ - ٣٢٠	شفيق بك منصور ١ - ٢٥٨
صندوق الدين ٢ - ٦٩ و ٧٨	شكا (بلدة) ١ - ١٣٧
صنوع (يعقوب) ١ - ٢٦٤	الامير شكيب ارسلان ٢ - ١٦٦ و ١٦٧
(ض)	١٧٤ و
ضرائب فى عهد اسماعيل ٢ - ١٠٩	شلبى حسين (ن) ٢ - ١٧٨
١١٩ و ١٢١ و ١٨٥ و ١٩٤ و ٢٠٠	شنازف (رأس) ١ - ١٧٢
٣٠٩ و ٣١٠	شنان بك ١ - ٣٩
ضرائب فى عهد سعيد باشا ١ - ٢٥	شنتزر (ادوار) ١ - ١٣٣
ضريبة المواشى ٢ - ١٠٩ و ١٣٨	الشواربى . سالم (ن) ٢ - ١٣١

عبد الباقي عزوز (ن) ٢-٩٨	ضياء الخاقين (مجله) ٢-٥٦١
عبد جوده (ن) ٢-١٧٨	ضيف الله حسن (ن) ٢-١٣١
عبد الحمولى ١-٣٠٠ و ٢-٣٢٤	(ط)
عبد الحليم باشا (لامير) ١-٤١ و ٨٢ و ٤٨	طائل افندى ١-٢٢٩ و ٥٨
عبد الحميد (السلطان) ٢-١٦٦	طايع سلامة (ن) ٢-١٧٩
عبد الحميد زهره (ن) ٢-٩٧	الطب (مدرسة) ١-٢٠٩
عبد الحميد العبادى ٢-٣٤٧	الطباعة ١-٢٦٥
عبد الرحمن الايبارى ١-٢٥٨	طرايش (معمل) ٢-١٣
» البجراوى (الشيخ) ١-٢١٥	طلعت باشا ١-٢٥٧ و ٢-١١٧
٢٤٨ و	طهران ٢-١٦٤
عبد الرحمن حمد الله (ن) ٢-٩٩	طوسون باشا ابن سعيد باشا ١-١٠٢
» خالد (ن) ٢-١٣١	٢١٧ و
» الرافعى (الشيخ) ١-٢٥٨	طوسون بن محمد على ١-٩
» السيد ن ٢-١٣١	طومات ١-١٧٩
» عرفه (ن) ٢-١٧٧	الطينة ١-٥٧
» الهراوى ١-٢٩١	(ع)
» همام (ن) ٢-١٣١	عادات مرعية ٢-٢٨٩
» وافي ن ٢-١٧٩	على باشا ٢-١٥٤
عبد الرحيم عبد الله ٢-١٨٦	عامر بك سعد ١-٢٨٧
عبد الرازق درويش ١-١٩٥	عايدة (رواية) ١-٣٠٠
عبد الرزاق الشورى بجى ن ٢-٩٧ و ١٤١	عائشة عصمت تيمور ١-٢٧٣
١٧٧ و	عباس باشا الاول ١-٩ الى ٢٢
عبد الرزاق نظمى ١-١٧٨	عباس حلى الثانى ٢-١٦٦
عبد السلام سلمى ١-٢٨٠	العباسية ١-١٠

عبد الله ناصر (ن) ٢-١٣٠	عبد الشهيد بطرس (ن) ٢-١٧٩ و ١٨٠
عبد الله نديم ١-٢٥٩ و ٢٧٦ و ٢-١٦٠ و ٢٦٦	عبد العال موسى (ن) ٢-٩٩
عبيكة (شلال) ١-١٧٠	عبد العزيز (السلطان) ١-١٤
عبد الوهاب الشيخ (ن) ٢-١٧٨	» » (زيارته لمصر) ١-٧٨
عثمان ابو ليلة (ن) ٢-٩٩	عبد العزيز طر (ن) ٢-١٧٨
عثمان أحمد همام (ن) ٢-١٧٩	عبد الفنى خالد (ن) ٢-١٨٧
عثمان غزالى (ن) ٢-٩٩	» الفتح فتحى ١-١٧٨
عثمان مدوخ ١-٢٦١ و ٢٨٠	الامير عبد القادر ١-١٠٢
عثمان الهرميل (ن) ٢-١٧٧ و ١٨٠	الاستاذ عبد القادر حمزة ٢-٣٤٨
عجاج نويهض ٢-١٦٦	عبد القادر حلى باشا ١-١٢٠ و ١٢١
عجمى (قنار) ١-٢٠٢	» » ١٢٢ و ١٢٣ و ١٦١ و ١٨٦
العدل احمد ن ٢-٩٨	الشيخ عبد القادر الرافعى ١-٢١٥
عدن (خليج) ١-١١١ و ١٦٣ و ١٧١	عبد اللطيف باشا ١-٤١ و ١٩٥ و ٢٥٨
العدوى (الشيخ) ٢-٢١٧	عبد المجيد (السلطان) ١-١٨ و ٢ و ١٦٦
العدوى (الشيخ محمد قطه) ١-٢٧٩	عبد الهادى اسماعيل ١-١٩٢
عرايى باشا ١-٣٠ و ١٢٧	الشيخ عبد الهادى نجبا الاييارى ١-٢٧٥
العروة الوثقى (جريدة) ٢-١٦٢ و ١٦٣	عبد الله بك ١-٣٦
» » (جمعية) ٢-١٦٢	» أبو السعود ١-٢٦٢ و ٢٦٦ و ٢٧٠
عزيزية (شركة) ١-١٩٩	» عزت باشا ٢-٩٩ و ١١٧
عسير (ثورة) ١-٢٠٣	» عياد (ن) ٢-٩٨
العصاوى (ثورة) ٢-٩	» فكرى باشا ١-١٤٩ و ٢٧٤
العطف ١-١٠	» فوزى باشا ١-١٤٤ و ١٧٩
» (طلبات) ٢-٩	عبد الله مصطفى (ن) ٢-١٣٢
عطبرة (نهر) ١-١١٠ و ١٦٩	» المنياوى (ن) ٢-١٧٧

- عطية عبد الله (ن) ۲ - ۱۴۱ و ۱۴۹
 عطية مهران (ن) ۲۴ - ۹۵
 العقاد (السيد احمد) ۱ - ۱۲۳
 » (السيد حسن موسى) ۱ - ۲۵۸
 و ۲ - ۷۳
 العقاد (موسى بك) (ن) ۲ - ۹۷ و ۱۰۵
 العقاد (المستقى) ۱ - ۳۰۲
 عقباوى (المركنور) ۱ - ۲۵۸
 عليتم (رأس) ۱ - ۱۱۳ و ۱۲۷
 على ابراهيم (ن) ۲ - ۹۹
 على ابراهيم باشا ۱ - ۷۳۵ و ۲۹۵ و ۲ - ۲۸۳
 علي ابو سؤلم دنيا (ن) ۲ - ۹۷
 » أبو عماره (ن) ۲ - ۸۸
 على أبو عمورى ۱ - ۱۵۳
 » برهان بك (المهندس) ۲ - ۷
 » جعفر (ن) ۲ - ۱۲۴
 » حسن (ن) ۲ - ۱۴۸
 » حسن حجاج ن ۲ - ۹۸
 » حيدر ۱ - ۱۵۰
 » خفاجى بك (ن) ۲ - ۹۹
 على خليل (ن) ۲ - ۱۷۸
 » خيرى (اللازم) ۱ - ۱۵۹
 » رضا باشا ۱ - ۱۴۵
 على رضا بك (الطوبى) ۱ - ۱۸۹
 » على رياض بك ۱ - ۲۹۲
 » الزعفرانى (ن) ۲ - ۱۳۷
 » سري باشا ۱ - ۴۹
 » السلافى ۱ - ۱۹۱
 » سيد احمد (ن) ۲ - ۸۸
 » الشامى (ن) ۲ - ۳۷
 على شركس ۱ - ۴۹
 » شريف باشا ۳ - ۲۸۳
 » كتاب (ن) ۲ - ۱۷۸
 » عامى (ن) ۲ - ۱۷۸
 » عزت افندى ۱ - ۲۸۷
 » عمار (ن) ۲ - ۹۸
 على عمران (ن) ۲ - ۱۲۷ و ۱۲۷
 » عياد (ن) ۲ - ۷۴۲
 » غالى باشا ۱ - ۲۹۴
 » فهمى بك رفاعة ۱ - ۲۵۹ و ۲۵۸
 » بك فهمى كولى ۲ - ۱۴۹
 » كاهل ن ۲ - ۸۷
 » كساب ۲ - ۱۷۸
 على الشيخ (الشيخ) ۷ - ۲۷۲ و ۲۰۲
 » سبطرله باشا ۱ - ۱۲۲ و ۲۱۸
 - ۲۸۵ و ۲۸۸ و ۲۸۹ و ۲۹۰
 » محمود (ن) ۲ - ۱۴۱

١٧٠ و ١٦٩ و ١٦٨ و ١٦٧ و ١٦٦ و ١٦٥
 (ق)
 القارد الكشمري (جريدة) ٢٦٥ - ١
 مظلة الأزهرية ٢٧٣ - ١
 ماتيكو (بلدة) ١ - ١٦٩ و ١٦٨
 فازوغلي ١ - ١٧٤
 الفاشر ١ - ١٦٣ و ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٩ و ١٧٠
 ماشوده ١ - ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥
 فان بلمن ١ - ٢٨ و ٢ - ٣٤٤
 فرانس باشا ١ - ٢٤٧ و ٢ - ٢١
 قزقرالد ٢ - ١٩٩ و ٢٦٦
 فرج ابراهيم (ن) ٢ - ١٣٢
 فرج الله البوسيلي ١ - ١٧٣
 فردينان دلسبس ١ - ١٠ و ١٤ و ٢٢ و ٢٤
 و ٢٨ و ٤٩ و ١٠٢ و ١٠٤
 فردتي ١ - سنة ٣٠٠
 فردريك ولهم ١ - سنة ١٠٤ و ١٠٥
 فودة (خريبة) ٢ - ١٣٧
 فرص (بلدة) ١ - ١٢٥
 الفرعونية (ترعة) ٦ - ٥٧
 فرمان ٢٧ ماي سنة ١٨٣٦ ١ - ٧٩ و ٨٠
 » ١٥ يونيه سنة ١٨٣٦ ١ - ٨١
 » ٨ يونيه سنة ١٨٦٧ ١ - ٨٢
 » ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٩٤ ١ - ٨٤

على مظهر بك ١ - ١٩٠
 د منها (ن) ٢ - ١٣٠٠
 د وهي بك ١ - ٢٨٦
 د غياث ٢ (ن) - ١٣٧٧
 د اليماني (ن) ٢ - ١٣٢
 عماره السيد ١ - ٢٨٧
 عماره العشري (ن) ٢ - ١٣٠
 عمر ابو يحيى (ن) ٢ - ٩٩
 عمر احمد (ن) ٢ - ١٣٩
 عمر باشا ١ - ٢٨
 د حمد (ن) ٢ - ٩٩
 د خضر (ن) ٢ - ١٧٧
 عمر رشدي باشا ١ - ١٧٧
 د وصفي ١ - ١٩
 عمليات (مدرسة) ٦ - ٢١٠
 غير افندي ١ - ٣٩٩
 العهد (الفاوها) ٢ - ١١٠
 عيسى باشا حمدي (الدكتور) ١ - ٣٩٩
 (غ)
 غردون باشا ١ - ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٠ و ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و

فرمان ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٢ ٨٦ - ١	قاسم فتحى بك ١ - ٢٨٨
» ٨ يونيه سنة ١٨٧٣ ٨٦ - ١	قاسم منصور (ن) ٢ - ١٣١
» اول يوليه سنة ١٨٧٥ ١٤٠ - ١	القاهرة (جريدة) ١ - ٢٧٩
فرنسا (سياسة اسماعيل حيالها) ٨٩ - ١	القاهرة (عمرانها فى عهد اسماعيل) ٢ - ٢٤
فرنسوا جوزيف ١ ١٠٤ و ١٠٢	القبارى ١ - ١١
فرنك لاسل ٢ - ٢٧٤	قدرى باشا ١ - ٢٥٤ و ٢٩٣
فنون وصنائع (مدرسة) ١ - ٢١٠	قرض سنة ١٨٦٢ ١ - ٧٠
فنية (نهضة) ١ - ٢٩٩	القرض المشئوم ٢ - ٤٧
فؤاد بك سليم ٢ - ٢٠٣	القروض الاجنبية (ابتداؤها) ١ - ٦٩
فوجه (بلدة) ١ - ١٧٥	قروض مصر فى عهد اسماعيل ٢ - ٢٨
فور (بلدة) ١ - ١١٩ و ١٢٨ و ١٦٦	وما بعدها
فور (المهندس) ٢ - ٨	القرم (حرب) ١ - ١٨ و ٣٦ و ٢٣٦
الفيثو (حق) ٢ - ٢٠٧ و ٢١٠ و ٢١٤	قساوى (انظر بور اسماعيل)
فيدال باشا ١ - ٢٠٩	قصار (رأس) ١ - ١١٢
فورى (المارشال) ١ - ٤٠	قصر العينى (مدرسة) ١ - ٢٢٧
فنفيان ١ - ١٤٨ و ٢ - ٢٠٤ و ٢٠٦	قصر النيل (كوبرى) ١ - ٢٤٩
و ٢ - ٧٢ و ٢٧٤	القصير ١ - ١٧٦
فيكتوريا (بحيرة) ١ - ١١١ و ١١٤	قضاء الاجانب ١ - ٥٠
و ١٢٨ و ١٦٧	القضاء (نظامه) ١ - ٤٨ و ٢ - ١٣٤
فيليه (المسيو) ٢ - ٦٨	و ١٣٨ و ٢٨٢
(ق)	القضارف (بلدة) ١ - ١١٠ و ١٥١ و ١٦٦
قاسم باشا (الاميرال) ١ - ٢٠٥	و ١٦٩ و ١٧٠
قاسم امين بك ٢ - ٣٢٧	قطن (أسعاره) ٢ - ٣٠٢
قاسم رضى باشا ٢ - ١٨٦ و ١٨٧	

المستر كراين ٢ - ١٧٦	قطن (زراعتة) ٢ - ١٠
كرجوع (بلدة) ١ - ١٧٤٠	قطن (محصوله) ٢ - ٣٠٢
کردقان ١ - ١٦٥ و ١٦٦ و ١٦٩	القلابات ١ - ١١٠ و ١٥١ و ١٦٦ و ١٧٠
الكردى (بلدة) ١ - ٢٢٠	القلعة السعيدية ١ - ٣١ و ٤٥
كرن (سنييت) ١ - ١٤٩	قلقاوات الشيش (مدرسة) ١ - ١٨٨
كروسكو ١ - ٤٢	قنا ١ - ١٧٦
كرومر ٢ - ٧٩ و ٨٢ و ٢٠٦ و ٢٦٦	قناة السويس ١ - ١٤ و ٣٢ و ٥١ وما
كريم ٢ - ٧٢ و ٧٩ و ٨٢	بعدها و ٩٤ و ١٠٠
كريت (حرب) ١ - ٢٠٤	قناة السويس (بيع اسهم مصرفها) ١ - ٩٢
كسلا ١ - ١١٠ و ١١٢ و ١٤٩ و ١٦٦	و ١٠٧ و ١٠٨ و ٢ - ٥٧
و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٠	قناطر التقسيم ٢ - ٦
كسلا (ثورة) ١ - ١٥٨	القناطر الخيرية ١ - ٢٤١ و ٢ - ١٠ و ١٤٠
كليار باشا ٢ - ١٩	قنفدة ١ - ٢٠٣
كنر ٢ - ١٥٠	قورع (معركة) ١ - ١٥٦
كونيج بك ١ - ٣٥	قوز رجب (بلدة) ١ - ١٦٩
كودوك (انظر) فاشودة	القومبانية المجيدية ١ - ٣٦
كوشخانه ١ - ٢٣٨	قومسيون مصر ١ - ٥٠
الكوكب الشرقى (جريدة) ١ - ٢٦٣	قياخور ١ - ١٥٦
المصرى (جريدة) ١ - ٢٦٤	(ك)
كولسن (البرالاي) ١ - ١٦٦	كأبريقه (الملك) ١ - ١٢٠ و ١٣٢
كولفين ٢ - ٢١ و ١٩٩ و ٢٧٦	الكاغدخانه (متنزه) ٢ - ١٦٦
كوم بى مراس ١ - ٢٢٠	كابل (مدينة) ٢ - ١٥٠
كوميدى (مسرح) ١ - ٢٩٩	كبكية (بلدة) ١ - ١٦٣ و ١٦٦ و ١٦٧
الكوة لدة ١ - ١٧٥	كتخدائية ١ - ٩

لوكت (الميرالاي) ١ - ١٧٩	كرلس الرابع (المطريوك) ١ - ٢١٥
لبنى ١ - ٣٦	كيف (بعثة) ٢ - ٦٦
ليونار ١ - ١٤٨	كيوجا (بحيرة) ١ - ١٤١
(م)	(ل)
ماثيودلسبس ١ - ٩٤	لاورى ١ - ١٢٦ و ١٢٨
مارشان (الكولونيل) ١ - ٢١٤	لاتوكه ١ - ١٢٨ و ١٦٦ و ١٧٠
ماريت باشا ١ - ٢٨ و ٢ - ١٠	لائحة التعليم ١ - ٢٤٤
ماريوت ٢ - ٧٩	اللائحة السعيدية ١ - ٢٥ و ٢ - ١٢٨
ماسندي ١ - ١٢٠ و ١٢٩ و ١٢٢	اللائحة الوطنية ٢ - ٢١٦ - ٢٢١ و ٢٢٣
ماكيلوب باشا ١ - ١٤٦ و ١٩٥	٤٦٦ و
مالاربه (البارون) ٢ - ٧٩	لائحة المعاشات ١ - ٢٦
ملاطرون ١ - ٢٣٨	لاردى (الدكتور) ٢ - ١٦٨
مالية (حالة) ٢ - ١٢٠ و ١٢٣ و ١٤٢	لادو (بلدة) ١ - ١٤٩ و ١٢٦ و ١٢٨
و ١٩٢ و ٣٠٤	و ١٣٢ و ١٦٦ و ١٦٧
مبروك الديب (ن) ٤ - ١٣٧	لارمى باشا ١ - ١٨٨ و ١٤٤
المتحف المصري ٢ - ١٩	لامبيربك ١ - ٢٠٩ و ٢٣٥
متر (مدرسة) ١ - ٢٣٢	لجنة التحقيق الأوروية ٢ - ٥٠ و ٨١
المتسجبين (اطيان) ٢ - ١٨٧	و ١٩٩ و ٢٢٤ و ٢٦٦
متشل (المهندس) ١ - ١٧٨	لطيف باشا ١ - ٤٠
متولى شريف (ن) ٢ - ١٢٨	لطيف سليم باشا ٢ - ٢٠٤
مجالس الاقاليم ١ - ٤٨	لوير ١ - ٩٤
التجار ١ - ٥٠	اللوزى (السيد) ن ٢ - ١٧٩ و ٢١٩
تفتيش الزراعة ٢ - ١٢٨ و ١٢٩	لينان باشا ١ - ٩٧
تنظيم الزراعة ٢ - ١١٩	لورنج باشا (الجنرال) ١ - ١٥٩

• قنصلية ٢ - ٣٨٩	مجالس ملغاة ٢ - ٢٨٢
• مختلطة ٢ - ٢٨٥ الى ٣٠٢	مجمع - طبقات ٢ - ٣٢٧
محرم على (ن) ٢ - ٢٥٨ و ٢ - ٩٨	مجدلا ١ - ١٥٠
محفوظ رشوان (ن) ٢ - ٣٣٢	مجدى (السيد صالح بك) ٢ - ٢٧٧
محكمة تجارية ٢ - ٢٨٣	مجلس الاحكام ١ - ٤٨ و ٤٩ و ٢ - ٢٨٤
محمد الماس اقتدى ٢ - ٤٠	مجلس (اعلى للمالية) ٢ - ٧٢
محمد بو محمد (ن) ٢ - ١٣٠	المجلس الخصوصى ١ - ٤٧ و ٢ - ٢٨٢
• أبو السعود بك المهندس ٢ - ٧	مجلس شورى النواب ٢ - ٩٢ وما بعدها
• أبو المكارم (ن) ٢ - ١٣٢	• • • (ادواره) ٢ - ٩٩
• الاتربى (ن) ٢ - ١٣١	و ١٤٧ و ١٧٧ و ١٩٨ و ٣١٠ و ٢١٣
• اسماعيل بك حب الرمان المهندس	و ٢٢٦ و ٢٢٩ و ٢٣٦ و ٢٣٧
٢ - ٧	مجلس شورى النواب (ادوار النهضة
• أعظم خان ٢ - ١٥١	والمعارضة) ٢ - ١٤٥
• أمين ١ - ١٧٧	مجلس شورى النواب (اعضاؤه) ٢ - ٩٧
محمد أمين بك ١ - ١٨٧	و ١٣٠ و ٢٧٧
• الانباجى (ن) ٢ - ٩٨	مجلس شورى النواب (المعارضة)
• محمد انسى بك ١ - ٢١٢ و ٢٦٢	٢ - ١١٥
• الانصارى (ن) ٢ - ٣٣٠	مجلس شورى النواب (نظامه) ٢ - ٩٢
• أنيس ١ - ١٩٦	• المشورة ٢ - ٩٢
• أيوب سليمان (ن) ٢ - ١٣١	• المعارف المهنرى ١ - ٢٥٦
• بدران ٢ - ٣٤٧	• النظار ٢ - ٨٧ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢
• بدر (الكثور) ١ - ١٥٥ و ٢٩٠	المجمع العلمى ١ - ٢٥٦
• بيومى مكرم ١ - ٢٥٨	محاكم أهلية ٢ - ٢٨٥
• جابر (ن) ٢ - ١٣٢	• شرعية ١ - ٤٨

• محمد سعيد بك (ن) ٢ - ٩٨	• محمد جمال الدين (ن) ٢ - ٩٨
• سلطان (ن) ٢ - ١٧٩	• جودت ١ - ١٨٠
• سليم (ن) ٢ - ١٧٧	• جيرة الله (ن) ٢ - ١٧٨
• سيد احمد باشا ٢ - ١٥٨	• حافظ بك (الدكتور) ١ - ٢٧٨
• السيوفى ٢ - ٢٢٦	• حساب (ن) ٢ - ١٧٩
• الشافعى بك ١ - ٢١٠	• حجازى (ن) ٢ - ١٣٤
• شافعى بك (الدكتور) ١ - ٢٥٨	• محمد حسن كساب (ن) ٢ - ٩٨
• شريف افندى ٢ - ٢٤٩ و ٢٤٨	• حسنين النجدى (ن) ٢ - ١٤١
• شريف باشا ١ - ٥٠ و ١٠٢ و ١٢٩	• الحدة ١ - ١٥٤
• ١٤٨ و ٢١٧ و ٢٥٣ و ٢ - ٨٢ و ٩٠	• حماد (ن) ٢ - ١٧٧
• ٢١٦ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٤ و ٢٢٧	• حمادى (ن) ٢ - ٩٩
• ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٤٤ و ٢٦٣ و ٢٦٦	• حمودة (ن) ٢ - ٩٧
• محمد الشوربجى ٢ - ١٤١	• خليل صبحى ٢ - ١٠٨
• محمد صادق باشا ١ - ٤٣ و ٢٩٨	• خير الله (الملازم) ١ - ١٧٩ و ١٨٠
• صالح ١ - ١٨٨	• محمد الدهشان (ن) ٢ - ١٣٢
• صالح الخوت (ن) ٢ - ١٣١	• راسخ بك ١ - ٤٣
• الصيرفى (ن) ٢ - ٩٨	• راضى بك (ن) ٢ - ١٧٨ و ١٨٤
• عارف باشا ١ - ١٩٦ و ٢٥٦	• ١٩٤ و ٢١١ و ٢١٣ و ٢١٩
• ٢٧١ - ٢٧٩	• محمد رجب كساب (ن) ٢ - ١٧٨
• محمد عامر بك (الدكتور) ١ - ٢٨٨	• عنار ١ - ١٨٨
• عبد البر ٢ - ١٨٦	• رضا بك ١ - ١٨٦
• عبد الرازق افندى ١ - ٢٨٠	• رفعت بك ١ - ١٥٦
• عبد الشكور (أمير هرر) ١ - ١٤٢	• سامى افندى ١ - ١٧٧
• ١٤٤ و	• سحلى (ن) ٢ - ٩٩

محمد مختار باشا (اللواء) ١ - ١٤١	محمد عبد الله ن ٢ - ٩٨
و ١٤٤ و ١٧١ و ١٧٢ و ٢٩٧	» عبد الوهاب (ن) ٢ - ١٧٨
» نادى باشا ١ - ١٤٥	» عبده (ن) ٢ - ١٧٨
» وفا ١ - ٢٦٤	محمد عبده (الشيخ) ١ - ٢١٥ و ٢٧٠
» الوكيل (ن) ٢ - ٩٨	و ٢ - ١٦٠ و ١٦٢
محمد أبو سن بك ١ - ٢٢٩	محمد عثمان جلال بك ١ - ٢٧٢
» زغلول (ن) ٢ - ١٣١	» عرفان باشا ١ - ٢٥٨
» سالم (ن) ٢ - ١٧٧	» عزت افندى (الكباشى) ١ - ١٥٤
» سامى بك ١ - ١٨٦	و ١٧٨
» السيد (ن) ٢ - ١٣٧	محمد عفيفى ن ٢ - ٩٨
» صبرى باشا ١ - ١٧٧ و ١٧٩	» على ١ - ٩ و ١١ و ٥٧ و ٨٩
» عبد المعطى (ن) ٢ - ١١٩	» على البقلى باشا ١ - ١٥٥ و ٢١٠
» عبد الله (ن) ٢ - ١٧٩	» عايش (الشيخ) ١ - ٢٩٥
محمد المطار بك (ن) ٢ - ٩٧ و ١٧٧	محمد قنى افندى ١ - ٢٨٠
و ١٨٤ و ١٩٢ و ٢٢٦ و ٢٢٨	» فرج (ن) ٢ - ١٧٩
محمد الفلكى باشا ١ - ٢٨ و ٢٠٩ و ٢٢٩	» الفرماوى (ن) ٢ - ١٣١
و ٢٥٨ و ٢٨٠	» فريد بك ٢ - ٣٤٣
محمد فهمى باشا ١ - ٨٣ و ٢٠٦ و ٢٩٥	» فهمى بك المهندس ٢ - ٧
» فوزى افندى ١ - ٢٠٩	» فوزى بك (الدكتور) ١ - ٢٨٨
المحمودية (ترعة) ١ - ٢١	» القطاوى بك ١ - ٢٨٨
المحيط الهندى ١ - ١٦٧	» كامل ١ - ١٨٨
مختار بك ١ - ٣٦	» الماس افندى ١ - ٥٠
المدارس فى خطبة العرش ٢ - ١٢٦	» ماهر باشا ١ - ١٧٧
المدارس فى عهد عباس الأول ١ - ١٥	

مدارس ٢ - ٤٥ و ١٨٧ و ٢٨٨ و ٣٠٨	المصانع في عهد عباس ١ - ١٥
٢٠٩ و ٢١٩ و ٢٩٢ و ٢١٣	مصر (جريدة) ١ - ٣٦٣
٢٢٦ و ٣٢٦ - ٢	مصطفى باشا ٢ - ١٩
مديريات ٢ - ٢٨٢	محمد السنيوي ٢ - ٢٢٦
مدین ١ - ٢٧٩	مصطفى سلامة (الشيخ) ١ - ٣٧٩
مرآة الاحوال (جريدة) ١ - ٣٦٤	مصطفى علام (ن) ٢ - ١٧٨
الشرق (جريدة) ١ - ٢٦٤	غنيمة (ن) ٢ - ١٤٠ و ١٧٧
مراد السعودي (ن) ٢ - ١٣٣	فاضل باشا ٢ - ٣٥ و ٤٧ و ٨٤
مرشير بك ١ - ١٨٧	كامل ١ - ١٧٩
مرصفي (بلدة) ١ - ٢٦٩	كامل باشا ١ - ٤ و ٢ - ٢٠٣
المرصفي (احمد شرف الدين) ١ - ٢٠٥	٣٤٣ و
المرصفي (الشيخ حسين) ١ - ٣٤٧ و ٢٦٩	محمد عز الدين (ن) ٢ - ١٧٨
مرولي (بلدة) ١ - ١٢٦ و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٠	هرجه (ن) ٢ - ١٧٧
مري ١ - ١٢	مصطفى وهي بك ٢ - ٢٢٦
مريو ١ - ١٣	مصوع ١ - ١١٠ و ١١٢ و ١١٣ و ١٤٩
مريوط ٢ - ٧٩	١٥١ و ١٥٣ و ١٥٩ و ١٦٣ و ١٦٦ و
مساحة (مصلحة) ٢ - ٣١	١٧٠ و ١٦٧
المسافر خانه (قصر) ١ - ٧٤	مطوش باشا ١ - ٤٤
المستشفيات ٢ - ٢٢	مظفر الدين شاه ٢ - ١٦٥
المسلمية ١ - ١٧٤	مظفر باشا (محمد) ١ - ١٤ و ٢٨٠
المستولية الوزارية ٢ - ٣١٧ و ٣١٨	معاشات (لائحة) ١ - ٢٦
٢٢٣ و	معامل السكر ٢ - ١٢
مشايخ البلاد ٢ - ١٢٨	المعامل في عهد الخماهيل ٢ - ٣٣
مشرع الزرق ٢ - ٢٢٨	المعامل في عهد عباس الأول ١ - ١٥

الملاحة النيلية (شركة) ٤ - ٣٤	معاهدة (لندن) سنة ١٨٤٠ ١ - ٧٧
الملاوي (سليمان) ن ٢ - ٩٧	« تسهيل البريد بين مصر وإنجلترا
ممتاز باشا ١ - ١٦٠	٩٢ - ١
متابع النيل ١ - ١١٤	معاهدة ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ بين
منبوتوا ١ - ١٦٦ و ١٧٠	مصر وإنجلترا للتعاون على ابطال الرقيق
منجلا ١ - ١٢٨ و ١٣٤	٩٣ - ١
المنصورة ٢ - ٢٦	معاهدة وضع اوغندة تحت حماية مصر
منصور افندي احمد ١ - ٢٤٧ و ٢٩٢	سنة ١٨٧٤ - ٢ - ١٢٧
حسن افندي ١ - ١٨٨	معاهدة ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧ المتضمنة
حماده (ن) ٢ - ١٣١	اعتراف انكلترا بسلطة مصر في الصومال
منزجر باشا ١ - ١٥٠ و ١٥٣ و ٦٥٤	١ - ٩٣ و ١٤٨
المنفلوطي (على أبو النصر) ١ - ٢٧٧ و ٧	معرض باريس سنة ١٨٧٦ ١ - ٨٣
« (السيد مصطفى) ١ - ٢٧٠	المسكر المصري في غندوكرو ١ - ١١٩
منواشي (معركة) ١ - ١٣٨	مفتش عمومي ٢ - ٢٨٠
المهدي (ثورة) ١ - ١٦٥	المفروزة (مدرسة) ١ - ٤٥
« (محمد احمد) ١ - ١٢٧	مقابلة (قانون) ٢ - ٤٤ و ١٣٧ و ١٣٩
« (الشيخ محمد العباسي) ١ - ١١٥	و ١٤٢ و ١٧٩ و ١٨١
و ٢٦٤ و ٢ - ٣٣٠	مقاييق (بلدة) ١ - ١٢٦ و ١٢٨ و ١٢٩
مهي يوسف عمر (ن) ٢ - ١٣٢	المكاسر (ترعة) ٢ - ٩
موجيل بك ١ - ٧٧ و ٣٥ و ٤٢	مكركة ١ - ١٢٦ و ١٢٨ و ١٦٦ و ١٧٠
مورا (الامير) ١ - ١٠٢ و ١٠٤	مكسميليان (الارشيدوق) ١ - ٤٠
موسى باشا حمدي ١ - ٤٣ و ١٣٤ و ١٥٨	المكسيك (حرب) ١ - ٣٩
« الجندي (ن) ٢ - ٩٨	ملكية زراعية ٢ - ١٣
« خليل (ن) ٢ - ١٣١	الملاحة البحرية (شركة) ١ - ٣٥

الناصر (بلدة) ١ - ١٢٦ و ١٢٨	موتسى بك ١ - ١٧٤ و ٢ - ١٩
ناصر الدين شاه ٢ - ١٦٥ و ١٦٧	الموسيقى ١ - ٣٠٠
ناطوره (ترعة) ٢ - ٩	مويس (بحر) ١ - ٥٧
نزهة الافكار (جريئة) ١ - ٢٦٣	المويلحى (ابراهيم بك) ١ - ٢٥٧ و ٢٦٣
النزهة (حديقة) ٢ - ٢٦	٢٧١ و ٢ - ١٦٠ و ٢٢٦
« (قصر) ٢ - ٢٧	المويلحى (عبد السلام باشا) (ن)
نسائية (نهضة) ٢ - ٣٢٦	١ - ٢٧١ و ٢ - ١٦٠ و ١٧٧ و ١٨٤
نسيج (معامل) ٢ - ١٣	٢١٢ و ٢١٩ و ٢٢٨ و ٢٢٩
نشان طاش ٢ - ١٦٦	المويلحى (محمد) ١ - ٢٥٨
نصير شريف (ن) ٢ - ١٣٧	ميت العز ١ - ٢٢٥
نظام توارث العرش ١ - ٧٩	ميركون (قصر) ٢ - ٣٢
نظام الحكم فى عهد عباس وسعيد ١ - ٤٧	ميخائيل اثناسيوس (ن) ٢ - ٩٩
« « « « « اسماعيل ٢ - ٢٨٠	ميخائيل عبد السيد ١ - ٢٦٣ و ٢ - ١٩٨
النظامية (مصرف) ٢ - ٩٢	« فرج (ن) ٢ - ١٧٩
نفیشه ٢ - ٨	ميزانية ٢ - ١٢١ و ١٢٩ و ١٣٥ و ١٣٩
نو (بحيرة) ١ - ١٢٨	١٤٣ و ٣٠٤
النوبة ١ - ١١٦	ميزون بك (القائمقام) ١ - ١٧٧ و ١٧٩
نوبار باشا ١ - ٣٦ و ٤١ و ٨٥ و ٨٦ و ٩٦	ميشيل (البارون) ٢ - ٧٣
١٠٢ و ٢٥١ و ٢ - ٥٩ و ١٥٦ و ١٩٨	مى (الآنسة) ١ - ٢٧٣
٢٩١ و ٢٠٥	(ن)
نوبار باشا (وزارته الاولى) ٢ - ٨٩	نايبه (اللورد) ١ - ١٥٠
نياميونجو (بلدة) ١٢٨١	نابليون بونابرت ١ - ٣١ و ٢٥٦
النيل ١ - ١١٠	« الثالث ١ - ٣٩ و ٧٥ و ٩٠ و ٩٦
« الابيض ١ - ١١١ و ١١٩ و ١٢٠	غازلى (لاميرة) بنت محمد على ١ - ١١ و ٢٠

الوطن (جريدة) ١ - ٢٦٣ و ٢ - ١٩٨	« الاعلى (مديرية) ١ - ١١٢
الوقائع المصرية ١ - ٢٦٠	نيل فيكتوريا ١ - ١١٩ و ١٢٦ و ١٢٨
ولادة (مدرسة) ١ - ٢١٠	نيمولى ١ - ١٣٤ (بلدة)
(ى)	(هـ)
ياقوت (صاحب معجم البلدان) ١ - ١٣٩	هارون ١ - ١٦٤
ياوربك ١ - ١٨٨	هراة (مدينة) ٢٢ - ١٥١
يحيى منصور باشا ١ - ٢١٧	هرر (سلطنة) ١ - ١١١ و ١٣٩ و ١٤١
اليصوب (مجلة) ١ - ٢٦٠	١٤٣ و ١٥١ و ١٦١ و ١٦٢ و ١٦٦
يعقوب صنوع ١ - ٢٦٤	هرر (مدينة) ١ - ١٤١ و ١٤٣ و ١٦٧
يوحنا (ملك الحبشة) ١ - ١١٥ و ١٥٣	هلال بك (ن) ٢ - ٩٨ و ١٠٥
١٥٦ و ١٦٥	همام حمادى (ن) ٢ - ١١٩
يوسف الحكيم بك (المهندس) ٢ - ٧	هنرى (الامير) ١ - ١٠٢ و ١٠٤
« حلمى ١ - ١٧٧	هنرى اليوت ١ - ١٠٢ و ١٠٤
« رزق (ن) ٢ - ١٣١ و ١٧٨	هيجنبوتام (المهندس) ١ - ١٢٢
« صالح ١ - ٢٥٨	(و)
يوسف صديق بك ١ - ١٨٦	وادي حلفا ١ - ١٦٧ ر ١٧١
« ضيا ١ - ١٨٠	« الطميلات ١ - ٩٦
« عبد الفتاح (ن) ٢ - ٩٧	« النيل (صحيفة) ١ - ٢٦٢
« العقبى (ن) ٢ - ١٣٠ و ١٧٧	واداى (ملكة) ١ - ١١١ و ١٦٣
« محمد عمر (ن) ٢ - ٩٩	وادنجتون ٢ - ٨٧ و ٢٦٧
	الوجه (نفر) ١ - ٤٤
	ودلاى ١ - ١٢٨ و ١٣٣ و ١٦٦ و ١٦٧
	الوزارات ١ - ٤٧
	وزارة مختلطة ٢ - ٨٥

تصحيح خطأ (في الجزء الاول)

صفحة	سطر	خطأ	صواب
١١	٧	وخليفته	خليفته
٢٩	١٠	سنان	شنان
٤٣	١	١٨٥٩	١٨٥٨
٤٩	٢	فكان	فكانا
٥٢	٢٣	هنا	هنا
٥٦	٢	اكتب	اكتب
٧٤	١١	ورعة	وروعة
٩٣	١	١٤ أغسطس	٤ أغسطس
١١٤	١٤	١٨٤٠	١٨٤١
١٣٣	١٧	فرادى	ودلاى
١١١ و ١٤٨ و ١٤٨			
١٨٤ و		حفون	حافون
١٩١	١٠	بواى	بواى التخموم
١٧١	١٣ - ١٤	انشاؤه التخموم	انشاؤه كالتخططما
١٧٨	٢٤	جردوفون	جردوفون
١٩٩	١٦	شركة	شركة
٢١٩	١٤	بعض	بعض
٢٥١	٦	١٨٨٧	١٨٨٨
٢٦٣	٢٣	١٨٨٥	١٨٨٦
٢٧٢	١٩	لافتين	لافتين
٢٨٠	١٣	حسن باشا	حسن باشا
٣٠٢	١٧	محب	ومحب

في الجزء الثاني

صفحة	سطر	خطاً	صوابه
١٧	٢١	١٨٣٧	١٨٧٣
٣٢	٣٣	وانفت	وانفتقت
٥٥	١	والطواف	والطرف
٧٠	٠٢	رعية	فرعية
٩٧	٧	مبلغ	مبلغ
١٠٦	١٧	اوطننا	اوطاننا
١١٣	٣	١٨٧٨	١٨٦٧
١١٤	٢	١٥ رمضان	١٨ رمضان
١٣٨	٢	بما يزيد كثير	بما يزيد
٥	١٢	الالغاء	لالغاء
١٤١	٠٢	عبد الرازق	عبد الرزاق
١٧٨	٠٢٢	عبد	احمد
١٧٩	٢	اسبامية	السهامية

(استدراك) في الجزء الثالث من تاريخ الحركة القومية ص ٥٩٩ سطر ٦ - ٧
وردت عبارة (في عهد سعيد باشا) والصواب (في عهد عباس باشا الأول)

حقوق الشعب

هو كتاب وضعناه سنة ١٩١٢ يتضمن شرح المبادئ والتفريعات والقواعد الدستورية وحقوق الانسان في قالب محاضرات ومحاورات لتعليم الشعب حقوقه وواجباته

نقابات التعاون الزراعية

نظامها وتاريخها وثمراتها في مصر واوروبا

كتاب بسطنا فيه تاريخ التعاون الزراعي ومنشأته ونظمه في أوروبا والثمار التي عادت منه على البلاد الأوروبية، وبمبحثنا فيه عن نشأة التعاون في مصر وتاريخه ونظامه ونقائمه ومنشأته ومزاياه وعلاقته بالهضبة الاقتصادية والاجتماعية طبع سنة ١٩١٤

كتاب الجمعيات الوطنية

صحيفة من تاريخ النهضة القومية

يتضمن تاريخ الانقلابات السياسية والنهضات القومية في طائفة من البلدان مع شرح أصول الدساتير والنظم البرلمانية فيها والمقارنة بينها طبع سنة ١٩٢٢

تاريخ الحركة القومية

وتطور نظام الحكم في مصر

الجزء الاول

يتضمن ظهور الحركة القومية في تاريخ مصر الحديث وبيان الدور الاول من أدوارها وهو عصر المقاومة الاهلية التي اعترضت الحملة الفرنسية في مصر وتطور نظام الحكم في ذلك العهد — ثمنه مجلدا ٢٥ قرشا

الجزء الثاني

من اعادة الديوان في عهد نابليون الى ارتقاء محمد علي اريكة مصر بارادة الشعب — ثمنه مجلدا ٢٥ قرشا

الجزء الثالث

عصر محمد علي — ثمنه مجلدا ٢٥ قرشا

